

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -



كلية الشريعة والاقتصاد
قسم الاقتصاد والإدارة

الرقم التسلسلي :
الرقم التسجيل :

دور الإصدار النقدي في تحديد أدوات السياسة
النقدية من منظور اسلامي

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د شعبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد إسلامي

بإشراف الأستاذ الدكتور
أ.د. سحنون عقبة

من اعداد الطالبة :
حشوف بسمة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/عبد الناصر براني	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -	رئيساً
أ.د/سحنون عقبة	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -	مشرفاً ومقرراً
أ.د/شعيب يونس	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -	عضواً
د/مريم شطبي محمد	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -	عضواً
أ.د/عجلة لمسلح	أستاذ	جامعة عبد الحميد مصري - قسنطينة 02 -	عضواً
د/حورية حمدي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة عبد الحميد مصري - قسنطينة 02 -	عضواً

السنة الجامعية:

1447-1446 هـ / 2025-2026 م



شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولاً وأخيراً على كل نعمه، فله الحمد كثيراً بجلال قدره وعظيم سلطانه وصدق بيانه، الذي هدانا إلى طريق العلم وأعاننا على المضي فيه ومنّ علينا بإتمام هذا العمل المتواضع.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف "سحنون عقبة" على ما بذله من جهد وتوجيه كريم، وعلى ما قدمه لي من ملاحظات علمية تُثري الموضوع وتزيده عمقا، وإنّ شكري له واعترافي بفضل ما هو إلا جزء يسير من الحق الذي ينبغي له.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين تكرموا بقراءة هذا البحث، ليقدّموا خلاصة إرشاداتهم البناءة لإثراء هذا الجهد المتواضع.

كما أن واجب الوفاء يقتضي أن أسجل شكري لكل الأساتذة الذين تشرفنت بالتعلم على أيديهم طيلة مشواري الدراسي وأخص بالذكر الأستاذة "ملول مريم"، الأستاذ "طالبي خالد"، "سعيد احسن"، وامتنانني لكل من قدم يد المساعدة من قريب أو من بعيد، وكل من ساهم بوقته أو جهده أو رأيه في سبيل إخراج هذا العمل في أبهى صورة. والله الحمد والشكر على كل أفضاله.

إهداء

إلى من أرسله رحمة للعالمين، إلى معلم البشرية الأول، إلى من أخرج
الناس من ظلمات الجهل إلى نور العلم والإيمان، إلى سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم.

إلى من لهم الفضل الجزيل في الوصول إلى ما وصلت إليه، والذي
العزیزین وزوجی الفاضل

إلى التي ربته وضعت بلا كل...إلى التي غمرتني بحبها وحنانها...إلى
التي أحبها أكثر من ذاتي...إلى التي انتظرت هذا اليوم بدعواتها
وصلواتها...إليك أهذي هذا العمل وأضعه تاجاً يُزين رأسك...إليك أُمي
الغالية "فاتن".

إلى الذي غرس فيّ حب التعلم والصبر والمثابرة...إلى من علمني أن
أكون قصيدة عنوانها النجاح...إلى مثلي الأعلى في هذه الدنيا...إلى
الذي لو اجتمعت كل الكلمات ما أوصلت شكري وامتناني له...إلى
أبي العزيز "مراد".

إلى رفيق دربي وزوجي العزيز...إلى الذي ساعدني وأعطاني بلا حدود
لأكسر العواقب والحدود...إلى من وعد ووفأ...إلى الذي تقاسم معي
لحظات التعب والسهر، وتحمل معي عناء الطريق ولم يبخل بتشجيع أو

بدعم...إليك أهذي هذا العمل عرفانا بصبرك وموازرتك وإيمانك بي
...زوجي "يوسف".

إلى زهرات عمري ونبض أيامي...بناتي الحبيبات "نور"، "سيرين"،
"جوري"، أنتم البسمة التي خففت عني كل تعب، والبهجة التي ملأت
قلبي في كل وقت...أهديكن هذا العمل عربون أمل، بأن تؤمنّ دائما
بأن النجاح لا يولد صدفة بل يُصنع بالصبر والإصرار والإيمان بالله.

إلى عزوتي وخطائي...إخوتي "عماد" و"سامي"، إلى جميع أقاربي، إلى
صديقتي الحبيبة "إيمان" التي عرفت فيها المعنى الأجل لل صداقة لا
قولا يُقال بل فعلا يُعاش، فكانت رفيقة روحي، إلى كل عائلة "وافق"
وإلى الغالية "وافق صونيا" التي أكن لها كل الحب والاحترام، التي
كانت لي في لحظات الضعف قوة، وفي أوقات الشدة سندا، يمدني
بالأمل حين يضيق الأفق، ويمنحني الطمأنينة حين يشتد التعب.

وإلى كل من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، ووسعهم قلبي
ولم تسعهم ورقتي.

مقدمة

مقدمة

مقدمة

تُعدّ عملية الإصدار النقدي من العوامل الأساسية التي تُسهم في تكوين الكتلة النقدية والمعرض النقدي، إذ يُعبّر الإصدار النقدي بمفهومه الواسع عن العملية التي تُصدر من خلالها النقود القانونية من قبل البنك المركزي والنقود الائتمانية الناتجة عن عمليات توليد النقود من قبل البنوك التجارية، في حين تُعد الكتلة النقدية النتيجة الكلية المُتكوّنة عن تراكم هذه العمليات داخل الاقتصاد، لذا يتجه العديد من الباحثين لدراسة تأثيراته وتداعياته على الاستقرار النقدي والاقتصادي.

يُعتبر البنك المركزي الجهة المسؤولة عن إدارة وتوجيه عملية الإصدار النقدي، حيث يسعى إلى ضمان توافقها مع مستويات الإنتاج الحقيقي والعمل على تحقيق توازن الاستقرار الاقتصادي، كما يتولى مسؤولية وضع وتوجيه السياسة النقدية التي تعتبر جزء هام من السياسة الاقتصادية للدول، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات بهدف حصر معدلات التضخم بمستويات مناسبة وتحقيق الأهداف المسطرة.

وفي هذا السياق، تعمل السلطات العامة على وضع إطار قانوني يُنظم صلاحيات البنك المركزي ومسؤولياته، مع الحرص على ضمان استقلاليته من جهة، وتعزيز التنسيق مع باقي مكونات الجهاز المصرفي من جهة أخرى، مما يساهم في تعزيز فعالية السياسة النقدية.

أما من منظور الاقتصاد الإسلامي، فإن ممارسة هذه الوظائف سواء عملية الإصدار النقدي أو وضع السياسة النقدية، ينبغي أن يتم في إطار يراعي مقاصد الشريعة الإسلامية، وفي مقدمتها حفظ المال، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك السعي إلى استقرار المستوى العام في الأسعار مما ينعكس على فعالية النظام النقدي وعلى توزيع الدخل.

تؤدي البنوك الإسلامية دورا مهما في تنشيط الدورة الاقتصادية، إذ تُساهم في التوسع النقدي من خلال منح التمويلات عبر صيغ التمويل الشرعية كالمrabحة والمشاركة والإجارة، بما يضمن تجنب الفائدة الربوية وكل محرمات الشريعة الإسلامية، كما تلتزم البنوك الإسلامية على غرار البنوك التقليدية بتنفيذ السياسة النقدية بمختلف الأدوات المباحة بهدف توجيه السيولة والتحكم في الكتلة النقدية والحد من التضخم، وذلك بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

مقدمة

١. إشكالية الدراسة

مع تزايد التوجه العالمي نحو تبني مبادئ الاقتصاد الإسلامي وتنامي الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، شهدت العديد من الدول تجارب متنوعة لإنشاء بنوك إسلامية، غير أن هذه البنوك تتميز بخصوصيات تجعلها تختلف جوهريا عن البنوك التقليدية، إذ لا تقوم على نظام الفائدة الذي يعد أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد التقليدي، وهذا الأمر يقودنا إلى طرح إشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يُمكن تكييف أدوات السياسة النقدية بما يضمن فعالية البنوك الإسلامية في الإصدار النقدي بمفهومه الواسع؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الأسس النظرية التي تُبرز العلاقة بين الإصدار النقدي والسياسة النقدية في ضوء دور البنك المركزي؟
- ما أثر الإصدار النقدي بمفهومه الواسع على فعالية أدوات السياسة النقدية الإسلامية؟
- ما طبيعة العلاقة التي تربط بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي، في كل من النظامين الاقتصاديين الإسلامي أو التقليدي؟
- كيف تتمايز البنوك الإسلامية عن نظيراتها التقليدية من حيث المفهوم والأدوات التمويلية والخدمات المصرفية؟
- كيف يمكن تكييف أدوات السياسة النقدية لتتلاءم مع متطلبات الصيرفة الإسلامية، في ضوء التجربتين السودانية (الإسلامية)، والجزائرية (التقليدية)؟

٢. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة بين الإصدار النقدي والسياسة النقدية، حيث يؤثر الإصدار النقدي على التضخم وبالتالي على السياسة النقدية وأدواتها، بينما يبقى هذا التأثير محدودا في الاقتصاد الإسلامي نتيجة ارتباط الإصدار النقدي بالنشاط الحقيقي.

الفرضية الثانية: يعتمد نجاح السياسة النقدية في النظام المصرفي المزدوج على دقة اختيار البنك المركزي لأدوات سياسته النقدية بما ينسجم مع خصوصية الجهاز المصرفي، لاسيما البنوك الإسلامية.

مقدمة

الفرضية الثالثة: يوجد أدوات للسياسة النقدية يمكن تطبيقها في الصيرفة الإسلامية، وأخرى تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية يُمكن تكييفها أو استبدالها بأدوات معدلة ومبتكرة تعتمد على البنوك الإسلامية وتكون بطبعة تشاركية غير ربوية.

الفرضية الرابعة: لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تكون ذات فعالية في التأثير على الوضع الاقتصادي في ظل وجود اقتصاد وضعي.

III. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كون اقتصاديات الكثير من الدول في العالم تتجه نحو الصيرفة الإسلامية، لذا يجب توضيح كل الأمور المتعلقة بذلك، خاصة فيما يخص إيجاد صيغ تجعل من البنوك الإسلامية فعالة في التأثير على الوضع الاقتصادي من خلال تطبيقها لتوجهات السياسة النقدية عن طريق أدوات ناجعة ومختارة بدقة وهذا ما نسعى لإبرازه من خلال هذا البحث.

كما يعتبر الإصدار النقدي من أهم الأمور التي تؤثر على المعروض النقدي، وبالتالي فمن الواجب الإلمام بحيثيات هذا الموضوع سواء في الاقتصاد التقليدي أو الاقتصاد الإسلامي.

IV. أهداف الدراسة:

تطمح هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- معرفة المفهوم الدقيق للإصدار النقدي من منظور اقتصادي تقليدي وإسلامي.
- معرفة الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية خاصة من حيث الأسس، وآليات التمويل، والخدمات المصرفية.
- دراسة أثر الإصدار النقدي على معدلات التضخم، وبالتالي على السياسة النقدية وأدواتها في كل من النظامين الاقتصادي التقليدي والإسلامي.
- المقارنة بين أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي.
- التعرف على أدوات تمكن البنوك الإسلامية من تطبيق توجهات السياسة النقدية.
- إعطاء أمثلة لبعض الدول خصوصاً فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية وبأدوات السياسة النقدية، سواء التي طبقت نظام إسلامي متكامل كالسودان، أو نظام مزدوج إسلامي-وضعي كالجزائر.

V. أسباب اختيار الموضوع:

مقدمة

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي.

أ. فأما الأسباب الذاتية فيمكن أن نذكر منها:

- الميل لدراسة مواضيع ذات الصلة بالاقتصاد النقدي.
 - الرغبة في دراسة المواضيع الاقتصادية من منظور إسلامي.
 - الرغبة في فهم واكتشاف دور الإصدار النقدي في تحديد أدوات السياسة النقدية من منظور إسلامي.
- ب. أما الأسباب الموضوعية:

- اعتبار موضوع الإصدار النقدي من أبرز وأهم المواضيع المستدعية للبحث في الاقتصاد الإسلامي.
- محاولة تقديم بعض الحلول والمقترحات، واستنتاج ما أمكن من النتائج العلمية التي تسهم في إثراء الموضوع.
- أدوات السياسة النقدية التي تتماشى مع البنوك الإسلامية لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل من جوانب كثيرة.

VI. منهجية الدراسة:

تماشياً مع إشكالية الدراسة، وبغية الإجابة على التساؤلات الموضوعية والوصول للأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمسح الأدبيات النظرية لمختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، بالإضافة لتحليل البيانات والإحصائيات الموجودة لدراسة العلاقة بين المتغيرات، والمنهج المقارن للمقارنة بين متغيرات الدراسة في النظام الاقتصادي التقليدي والنظام الاقتصادي الإسلامي، وعلى المنهج التاريخي لسرد التطورات الحاصلة في التشريعات المصرفية وتطورات السياسة النقدية في الجزائر من 1962-2025، مع التركيز على دراسة حالة الجزائر والسودان، وذلك لتسليط الضوء على مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في بيئات مختلفة سواء وضعية أو إسلامية.

VII. الدراسات السابقة:

شهد موضوع السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي اهتماماً متزايداً من طرف الباحثين، لذا نجد أن هناك العديد من الكتب، والمذكرات، والمقالات التي تطرقت إلى جزئيات متفرقة ذات صلة بالموضوع مثل السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، البنك المركزي وأدوات السياسة النقدية... وغيرها، غير أن الربط بين كل هاته المتغيرات لم يكن في الصدارة، كما أن معظم هذه الدراسات لم تُسقط الإطار النظري على الواقع الجزائري، ويُضاف

مقدمة

إلى ذلك ندرة الأبحاث خاصة الحديثة التي تناولت فعالية تطبيق السياسة النقدية في نماذج اقتصادية مزدوجة ونماذج تم فيها أسلمت النظام المصرفي بالكامل مثل السودان.

بالرغم من ذلك، استندنا إلى عدد من الدراسات الجادة والمهمة التي تناولت جوانب قريبة من موضوع بحثنا، من أبرزها:

- كتاب شاويش وليد مصطفى "السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد التقليدي" والذي تناول السياسة النقدية في إطارها الفقهي والأصولي والقانوني، وتناول التنظيمات القانونية التي تحكم هذه السياسة وناقشها في إطار الفقه الإسلامي، وذكر الاختلاف الموجود بين السياسة النقدية في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي من حيث الأهداف والوسائل النقدية وغيرها، لكن هذا العمل رغم عمقه الفقهي والنظري، لم يتوسع في الجانب التطبيقي، أو في تجارب الدول الإسلامية كالسودان والجزائر، كما لم يتطرق لمعالجة تفصيلية للإصدار النقدي وأثاره على توجيه السياسة النقدية، لهذا ركزنا في دراستنا على التركيز على الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي، والتوسع النقدي من قبل البنوك التجارية، كما عملنا على تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في بيئة مزدوجة، مع إسقاط كل ذلك على حالة الجزائر وعلى البنوك الإسلامية العاملة بها كبنك البركة، وحالة السودان التي اعتمدت على النظام المصرفي الإسلامي المتكامل.
- دراسة بن ذبية يمينة "نحو سياسة نقدية من منظور إسلامي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018، تضمن محتوى الدراسة التأصيل النظري للسياسة النقدية في الإسلام، أدوات السياسة النقدية الإسلامية وفعاليتها، وركزت على البنك المركزي الإسلامي وأعطت مثال السودان والجزائر، وعلى الرغم من أهمية هذا الطرح خاصة من حيث تأصيل المبادئ النظرية، إلا أن دراستنا الحالية جاءت إلى غاية سنة 2023 لتقدم تحليل واقعي مدعوم بإحصائيات ميدانية لدراسة حالة كل من السودان والجزائر، وذلك للوقوف على مدى تطبيق أدوات السياسة النقدية على البنوك الإسلامية (سواء في نظام مزدوج، أو نظام إسلامي متكامل)، كما أكدت على الجانب القانوني والتاريخي للموضوع، وعملت على ربط الإصدار النقدي بأدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.
- دراسة اكرام بن عزة، فتحي بلدغم "أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام"، وهي مقالة نشرت في مجلة مجاميع المعرفة، العدد 6، 2018، وهدفت

مقدمة

الدراسة لتسليط الضوء على تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2001-2016، وأثر السياسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية بنك البركة وبنك السلام، وأهم التحديات التي تواجه هاته البنوك الإسلامية، وخلصت الدراسة على أن هناك مجموعة من الضوابط يجب على البنك المركزي الجزائري مراعاتها عند تطبيق السياسة النقدية على المصارف الإسلامية غير أن هذه الدراسة لم تتوسع في دراسة أدوات السياسة النقدية الإسلامية المعاصرة مثل الصكوك الإسلامية، ولم تدرس حالات مقارنة لتجارب دول أخرى، ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا بالجديد حيث تم فيها التطرق لحالة الجزائر كنموذج مزدوج، ولحالة السودان في الفترة التي تبنى فيها النظام الإسلامي لتكون بذلك نموذجاً نادراً يدرس النظام الإسلامي المتكامل، كما جاءت لتسليط الضوء على الإصدار النقدي سواء في النظام التقليدي أو الإسلامي وعلاقته بتوجهات السياسة النقدية.

VIII. صعوبات البحث:

واجه هذا البحث جملة من التحديات، أبرزها:

- قلة الدراسات التي تناولت الإصدار النقدي بصنفيه: الإصدار النقدي القانوني والإصدار عبر توليد النقود (الائتماني)، من منظور إسلامي، وهو ما تطلب جهداً كبيراً في تتبع المصادر الفقهية والاقتصادية ذات الصلة.
- محدودية النماذج التطبيقية لأنظمة مصرفية إسلامية متكاملة، حيث لم تُسجل سوى تجربة السودان باعتبارها الوحيدة التي تبنى فيها البنك المركزي والصيرفة ككل نهجاً إسلامياً متكاملًا، وهو ما حدّ من إمكانيات المقارنة.
- قلة المعطيات الإحصائية الحديثة للسنوات الأخيرة المتعلقة بالتجارب المدروسة، سواء في الجزائر أو في السودان.

IX. خطة البحث:

من أجل فهم الجوانب العامة لموضوع البحث وللوقوف على أهم العناصر الخاصة به، ارتأينا دراسته من خلال ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الأول تحت عنوان "الإطار النظري للإصدار النقدي والسياسة النقدية" للإحاطة بأساسيات الإصدار النقدي والسياسة النقدية، حيث خصصنا المبحث الأول "مؤسسات النظام المصرفي وأسواقه وتشريعاته"

مقدمة

لدراسة النظام المصرفي الذي يُشكل الإطار المؤسسي الذي تُمارس ضمنه السياسة النقدية، فذكرنا مؤسساته وعلى رأسها البنك المركزي والبنوك التجارية، وأسواقه المالية والنقدية، وتشريعاته. كما تطرقنا في المبحث الثاني "ماهية السياسة النقدية وعلاقتها بالإصدار النقدي" لعرض مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها، إضافة إلى تطور مفهوم الإصدار النقدي الضيق والواسع، وسلطنا الضوء في المبحث الأخير "السياسة النقدية في الجزائر" على تطورات السياسة النقدية والإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر في الفترة 1962-2025، وحاولنا أن نربط تأثير هذه الإصلاحات بأهداف السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2010-2023.

الفصل الثاني تحت عنوان "عرض لتجارب بعض الدول في البنوك الإسلامية" جاء للإلمام بمختلف جوانب البنوك الإسلامية بدءا بالجانب النظري والمفاهيم الأولية في المبحث الأول، مروراً بطبيعة العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية في المبحث الثاني، حيث نجد أن علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية تتمثل في ثلاث نماذج، وهي إما علاقة بتميز مثل ماليزيا، أو بدون تمييز مثل الجزائر، أو علاقة بنك مركزي إسلامي بالبنوك الإسلامية مثل السودان، لنصل في المبحث الأخير لتطور وانتشار البنوك الإسلامية عالمياً ومحلياً، والذي أعطى تحليل إحصائي لأهم البنوك الإسلامية في العالم مع التركيز على البنوك الإسلامية في الجزائر.

الفصل الثالث تحت عنوان "فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان" والذي خصص لمقارنة أهم الأسس النظرية للنظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي من إصدار نقدي، وتضخم، والبنك المركزي، والطلب والعرض النقدي، والسياسة النقدية... وغيرها، كما حاولنا إسقاط كل ذلك على دراسة حالة السودان وحالة الجزائر في تطبيق أدوات السياسة النقدية على البنوك الإسلامية.

الفصل الأول

الإطار النظري للإصدار النقدي
والسياسة النقدية

تمهيد

يعد الإصدار النقدي أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها البنك المركزي في سياسته النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أنه يؤثر بطريقة مباشرة على معدلات التضخم، ومستويات السيولة، ومعدلات النمو الاقتصادي.

ولضمان تحقيق هذا الاستقرار يقوم البنك المركزي بصفته السلطة النقدية المخولة، بالتحكم في حجم النقد المصدر، فيحاول ضبطه وتنظيمه بطريقة متوازنة تمنع أي خلل يؤدي إلى ركود اقتصادي أو تضخم مفرط.

وباعتبار علاقته الوطيدة مع معدلات التضخم والسيولة، فإنه يعد أيضا من أهم العوامل التي تؤثر على تحديد أدوات السياسة النقدية، إذ أن التغير في حجم النقد المصدر يدفع البنك المركزي إلى تكييف سياساته لتحقيق التوازن النقدي والاقتصادي.

لذلك ارتأينا دراسة هذا الجانب في أول فصل من هذه الدراسة الذي تمت عنوانته ب " الإطار النظري للإصدار النقدي والسياسة النقدية"، وحاولنا من خلاله الإلمام بمختلف جوانب الإصدار النقدي بدءا بالنظام المصرفي مرورا بمؤسساته وأسواقه وتشريعاتها مع التركيز على السياسة النقدية التي تعتبر من أهم المحاور الرئيسية التي تتأثر وتؤثر على الإصدار النقدي، وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية كالآتي:

المبحث الأول: مؤسسات النظام المصرفي وأسواقه وتشريعاته

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية وعلاقتها بالإصدار النقدي

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الأول: مؤسسات النظام المصرفي وأسواقه وتشريعاته

يتألف النظام المصرفي من مجموعة البنوك المعتمدة التي تعمل وفق القوانين الموضوعة من السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي، نقوم في هذا المبحث بدراسة النظام المصرفي، وذلك باستعراض أهم مؤسساته، أسواقه، وتشريعاته، باعتبارها العناصر التي تمثل الإطار المؤسسي الذي يتم داخله الإصدار النقدي إذ لا يمكن التكلم عن الإصدار النقدي بمعزل عن البيئة المصرفية ولا الأسواق التي تمر عبرها السيولة ولا عن التشريعات التي تنظم هذه العملية، لدى ارتأينا أن نشرع في المطلب الأول بتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لأهم هاته المؤسسات، ثم نتوجه في المطلب الثاني لأسواق النظام المصرفي التي يتم فيها إصدار وتداول الأوراق المالية وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى، لنصل في آخر هذا المبحث لأهم التشريعات المتعلقة بمؤسسات النظام المصرفي ملخصة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مؤسسات النظام المصرفي

في هذا المطلب سنحاول استعراض أهم مؤسسات النظام المصرفي عن طريق تعريفها وذكر أهم وظائفها وقبل التطرق إلى مؤسسات النظام المصرفي نرى أنه من الضروري الإشارة للنظام المصرفي أولاً، والذي يعتبر ذلك النظام الذي يضم مجموعة البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل في إطاره، وفق القوانين الموضوعة والسياسات النقدية الممنهجة من قبل البنك المركزي والتي تتماشى مع السياسات الاقتصادية للبلاد، يرتبط تطور النظام المصرفي بتطور البيئة التي يعمل فيها سواء كانت متطورة أو نامية، وسنحاول فيما يلي ذكر مؤسسات النظام المصرفي بنوع من التفصيل في الفروع التالية:

الفرع الأول: البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المنظمة للجهاز المصرفي بل هو أعلى سلطة فيه، كما يجدر بالذكر أنه مؤسسة مالية تسعى لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في البلاد، وسنتناوله بطريقة مفصلة فيما يلي:

1. نشأة البنوك المركزية

نشأت البنوك المركزية في البداية كبنوك تجارية تقوم بكل الأعمال المصرفية المعهودة في البنوك التجارية، ثم في مرحلة تاريخية لاحقة ركزت هذه البنوك على احتكار الإصدار النقدي، لتتعدى بعد ذلك إلى الإلمام بالعديد من وظائف البنوك المركزية، والتي جعلت منها السلطة العليا المشرفة على شؤون الائتمان والنقد¹.

2. تعريف البنك المركزي:

قبل التطرق لتعريف البنك المركزي، لابد أولاً من التنويه بأن تسمية البنك المركزي تختلف من بلد لآخر، فعلى سبيل المثال في أمريكا يسمى الفدرالي الأمريكي، بينما في اليابان يسمى البنك المركزي الياباني، وفي الجزائر يسمى بنك الجزائر، بينما تبقى وظائف وأدوار البنك المركزي متشابهة بصفة عامة في جميع البلدان، فهو المسؤول عن الإصدار النقدي وهو الذي يدير السياسة النقدية ويراقب ويشرف على النظام المصرفي، ومع التطور التكنولوجي اتسعت هذه الوظائف أكثر فأكثر وأصبح البنك المركزي يقوم بوظائف جديدة غير تقليدية لمواكبة هذا التطور السريع لتحسين أنظمتها وزيادة كفاءتها.

-تم تعريف البنك المركزي على أنه "شخصية اعتبارية مستقلة، تتولى تنظيم السياسة النقدية الائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطط العامة"².

-يعتبر البنك المركزي رأس الجهاز المصرفي، ويتمتع بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من البنوك، فهو بنك البنوك، والمصدر للنقد، والمُشرف على سياسة الائتمان، بالإضافة إلى أنه بنك الحكومة، بل هو من أهم أجهزتها الرئيسية"³.

-وعُرف على أنه "البنك الذي يحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال قيامه بوظائف متعددة كتنظيم العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، واحتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض الأخير للبنوك التجارية، وإنجاز أعمال المقاصة

¹ عبد الرحمان يسرر أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 62.

² إبراهيم لوراني، هياكل المؤسسة المالية في الجزائر، مجلة تنوير، العدد الثالث، سبتمبر 2017، ص 154.

³ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2007، ص 315.

بين البنوك التجارية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية¹.

لذلك يُمكن القول أن البنك المركزي هو شخصية اعتبارية مُستقلة، يُمثل رأس الجهاز المصرفي، يُشرف على تنظيم الهيكل النقدي (تنظيم النظام النقدي مثل شكل النقود، حجم الكتلة النقدية، قواعد الإصدار...) والهيكل المصرفي (بنية الجهاز المصرفي)، ويضع السياسات النقدية بما يسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمصلحة العامة، ضمن الإطار القانوني للدولة.

تجدر الإشارة إلى أن:

بعد الحرب العالمية الثانية زاد التعامل الاقتصادي بين الدول، الأمر الذي ساعد على ظهور البنوك المركزية لمجموعة دول متحدة فيما بينها، ويتم الاعتماد في هذه الدول على عملة موحدة، ومن أشهر الأمثلة على ذلك البنك المركزي الأوروبي للاتحاد الأوروبي، البنك المركزي لدول غرب إفريقيا.

كما أنه تم الحديث عن مشروع البنك المركزي للاتحاد النقدي العربي، إلا أنه إلى الآن لم ينجز بعد، وذلك لعدة أسباب منها سياسية (حالات عدم استقرار سياسي وحروب لدى بعض الدول العربية)، واقتصادية (التفاوت الاقتصادي في التنمية والتقدم والنضج الاقتصادي بين الدول العربية) ...إلخ.

3. وظائف البنوك المركزية:

للبنك المركزي العديد من الوظائف التقليدية والحديثة يمكن حصرها في النقاط التالية:

1.3. الوظائف التقليدية: هناك العديد من الوظائف التقليدية التي يقوم بها البنك المركزي منها:

أ. **بنك الإصدار:** وارتأينا البدء بهذه الوظيفة لأهميتها ولانفراد البنك المركزي بفعلها، حيث منذ نشأة البنوك المركزية ارتبط امتياز إصدار النقود القانونية بها، وسنتناول الإصدار النقدي بشيء من التفصيل في المبحث الثاني الموالي والذي سيخصص للسياسة النقدية والإصدار النقدي.

ب. **بنك الحكومة:** يحتفظ البنك المركزي بالأرصدة النقدية للحكومة حيث يقوم بتحصيل إيراداتها وصرف نفقاتها، كما يقوم أيضا بإصدار القروض العامة ودفع الفوائد وسداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة، وبيع السندات

¹ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 25-26.

الحكومية وسندات الخزينة ويشرف على عملية الاكتتاب وينظم استهلاك وسداد الكوبونات¹، كما يحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، فالحكومة تضع أموالها فيه².

ومن الجدير بالذكر هنا بما أننا تكلمنا عن الحكومة والبنك المركزي أن نتطرق لنقطة استقلالية البنك المركزي التي تعتبر نقطة مهمة وأساسية للغاية ونعني باستقلالية البنك المركزي حريته في وضع وتنفيذ سياسته النقدية، ولا نقصد بالحرية هنا الانفصال التام عن الحكومة بل أن تكون له استقلالية بعيدة عن الإكبار والخضوع للتدخلات السياسية.

ج. بنك البنوك: يقوم البنك المركزي بالتعامل مع البنوك من خلال عدة عمليات أهمها:

- يعتبر الملجأ الأخير حيث يقوم بإقراض البنوك التجارية في حالة وقوعها في مشاكل أو أزمات.
- إعادة خصم الأوراق التجارية التي سبق للبنوك التجارية خصمها.
- يلعب دور الوساطة بين البنوك التجارية والبنوك الخارجية³ مثل الاعتماد المُستندي وخطاب الضمان.
- يقوم بالأعمال المركزية الخاصة بالمقاصة والتحويلات (مثل تحويل رواتب الموظفين، تحويلات بين فروع البنك) والتسويات (مثل دفع الفرق المالي بعد المقاصة).
- يحدد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي⁴.

د. الرقابة على الصرف الأجنبي: يقوم البنك المركزي بدور هام في تنظيم الرقابة على الصرف الأجنبي، حيث يفرض ضرورة موافقة السلطات النقدية على كل عمليات تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية والعكس، كما يحدد بالتنسيق مع الحكومة أسعار وشروط تعامل البنوك الأخرى في النقد الأجنبي بيعة وشراء⁵.

¹ الكوبون: قيمة الكوبون=القيمة الاسمية للسند*معدل الكوبون، معدل الكوبون هو الفائدة التي يلتزم مصدر السند بدفعها كل عام، وغالبا ما يضل معدل الكوبون ثابتا خلال عمر السند، تتفاوت دورية توزيع الكوبونات من سند لآخر فقد تكون سنوية أو نصف سنوية أو شهرية، يمكن الاطلاع عليها أكثر في: أحمد سامي، وليد جمعة، مبادئ الاستثمار في السندات، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 35، ص8.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص150.

³ محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الطبعة الأولى، 2009، ص353-354.

⁴ يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية السياسة النقدية فقه الاقتصاد النقدي(3)، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الثانية، 1992، ص14.

⁵ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص151.

هـ. **التحكم في الائتمان:** يستطيع التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في الائتمان بواسطة أدوات السياسة النقدية، حيث أن زيادة وسائل الدفع ترفع مستوى النشاط الاقتصادي فيزداد بذلك مستوى التشغيل ويرتفع الدخل القومي، لذلك أصبح تدخل البنوك المركزية بشكل دائم أو مؤقت من أهم وظائف البنك المركزي، ويتم التدخل بوسيلة أو بعدة وسائل سعياً لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ومستوى التشغيل، والدخل القومي، وذلك لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، ومن هذه الوسائل:

- وسائل كمية تؤثر على حجم الائتمان دون تمييز.
- وسائل نوعية تميز بين الأنشطة المختلفة.
- تعليمات مباشرة يصدرها البنك المركزي وتلتزم بها البنوك التجارية¹.

و. **النهوض بالتنمية الاقتصادية:** تعددت واختلفت الآراء الاقتصادية حول أهمية وضرة وجود البنك المركزي في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية، فهناك من يرى أنه من الأمر الضروري والمهم وجود البنك المركزي للنهوض بالتنمية وذلك لتأثيره الإيجابي على النظام الاقتصادي مثل اقتصاديون متخصصون في البنك المركزي والسياسة النقدية كالاقتصادي ريتشارد سيدني سايرز* ولجنة رادكليف*، وهناك من يرى أنه ليس من الضروري وجود البنك المركزي كالكلاسيكيون النقديون، حيث يرون أن البنوك المركزية ليست ناتجة عن النظام المصرفي بل مفروضة عليه، كما يرون أنها تحت سيطرة الحكومة ومن هؤلاء الاقتصاديين ميلتون فريدمان، والاقتصادي فيشر* الذي يرى بأنه في الدول النامية لا يوجد للبنوك المركزية أهمية لأن هذه البلدان بنظره لم تصل بعد إلى مستوى التطور النقدي والمصرفي اللازم لوجود البنوك المركزية، إلا أنه في حقيقة الأمر للبنوك المركزية أهمية بالغة خاصة في البلدان النامية نظراً لأن وظيفتها لا تقتصر فقط على السيطرة على التضخم وتوفير الأرصدة النقدية بل يتعدى الأمر ذلك فهي تساهم في الدفع بالتنمية الاقتصادية في هذه البلدان بشتى الطرق أبرزها:

¹ خالد توفيق الشمري وطاهر فاضل البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص356.

* الاقتصادي ريتشارد سيدني سايرز هو اقتصادي بريطاني معروف بمساهمته في مجال الاقتصاد الكلي والنقد، لديه الكثير من الأعمال في السياسات النقدية المالية، ساهم في تطوير نظريات في مجالات مثل الاقتصاد الكلي والنقد والسياسات الاقتصادية.

* لجنة رادكليف هي لجنة تحقيق بريطانية أنشأت في 1957 لدراسة توصيات بشأن السياسة النقدية في المملكة المتحدة.

* ميلتون فريدمان هو أحد أبرز الاقتصاديين في القرن العشرين، هو أهم رموز المدرسة النقدية، من أعم أفكاره النظرية الكمية للنقد وبأن التضخم هو ظاهرة نقدية، دافع بقوة عن حرية الأسواق، وانتقد الكينزية في العديد من الأمور.

الاقتصادي فيشر هو اقتصادي بريطاني معروف بنظرياته في الاقتصاد الكلي واهتم بشكل خاص بالسياسة النقدية وتأثيرها على الاقتصاد، كان له دور بارز في تطوير النظرية النقدية الحديثة، واهتم بتحديد كيفية تأثير العرض النقدي على النشاط الاقتصادي.

- التمويل المباشر لعملية التنمية، وذلك من خلال القروض التي يمنحها إلى المنشآت والمشاريع العامة التي تعمل في قطاع الخدمات العامة كالطرق، والكهرباء، والماء، وغيرها.
- التمويل غير المباشر لعملية التنمية، وذلك من خلال القروض التي يمنحها إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التمويل طويل الأجل مثل: البنوك الزراعية، والصناعية، والإسكانية... الخ.
- الاستعمال الفعال لأدوات السياسة النقدية بما يحقق أغراض التنمية في هذه البلدان.
- خلق الهياكل المالية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، مثل صناديق الادخار والأسواق المالية وشركات التأمين... الخ¹.

يجب إضافة أنه في السنوات الأخيرة ومع التطور التكنولوجي وظهور الرقمنة توسعت أدوار البنك المركزي أكثر، وأصبح يقوم بأدوار حديثة ومبتكرة سعياً منه لمواكبة التطور، ومواجهة الأزمات، وتحقيق الشمول المالي، وفيما يلي سنحاول ذكر بعض هذه الوظائف الحديثة:

2.3. الوظائف الحديثة للبنوك المركزية

- ظهرت العديد من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية مع ظهور الرقمنة والتطور التكنولوجي منها:
- الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية: وتعد هاته الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية التي تقوم بالإشراف على أنظمة الدفع والتسوية وضمان السير الحسن لها والعمل على سلامتها.
 - تنمية الصيرفة الإلكترونية والرقابة عليها: وذلك بسبب تزايد حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية الإلكترونية، مما حث على البنك المركزي تنمية الوعي بأهمية الصيرفة الإلكترونية وتنمية البنية التحتية والبيئة التشريعية الخاصة بها، مع ضرورة تنمية وسائل رقابية جديدة².
 - السعي لتحقيق الشمول المالي: عرّف مركز الشمول المالي في واشنطن الشمول المالي على أنه هو الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة، وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء.

¹ محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، الطبعة الأولى ص 296-297.

² بالطيب جمال، أثر قياس استقلالية البنك المركزي على المؤشرات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر-للفترة 1990-2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، سنة 2022، ص7.

كما عرفه بنك الجزائر على أنه إمكانية وصول كافة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية، والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين وخدمات التمويل، والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية¹.

- العمل على دعم التكنولوجيا المالية: مع تطور التكنولوجيا في السنوات الأخيرة ظهر ما يسمى بالتكنولوجيا المالية فايينتك Fintech وذلك لمواكبة ذلك التطور والتقدم في قطاع التمويل وأهم الدول الرائدة في هذا المجال هي أمريكا والصين.

تعريف التكنولوجيا المالية فايينتك Fintech: ويتكون هذا المصطلح من شطرين التكنولوجيا والمالية، وبالرغم من حداثة هذا المصطلح إلا أنه امتدادا للابتكار المالي الذي عرف في بداية القرن العشرين، ومع التطور التكنولوجي والتقني الهائل الذي أطلق عليه الثورة الصناعية الرابعة والذي برزت فيه التكنولوجيا كعامل قائد للاقتصاد ككل بما في ذلك الشق المالي انتقل المصطلح إلى التكنولوجيا المالية. ويقصد بالتكنولوجيا المالية استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات وحلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية².

وعلى العموم تعنى بها الشركات الناشئة المبتكرة التي تستعمل التكنولوجيا في الخدمات المالية المصرفية فهي كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا لتطوير القطاع المالي وتحسين نوعيته وتسهيل الوصول إليه³. فيقوم البنك المركزي بالتعاون مع الشركات الناشئة لتطوير حلول مالية مبتكرة.

- تطوير العملات المالية: يعمل البنك المركزي على إصدار وتطوير العملات الرقمية Central Bank Digital Currency، التي تدعى CBDC، حيث عرفت العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي أنها نقود البنك المركزي الإلكترونية التي يمكن الوصول إليها على نطاق أوسع وهي متاحة أكثر ويُسهل الوصول إليها فهي عبارة عن التزام للبنك المركزي صادر في شكل رقمي، والذي يمكن استخدامه كوسيلة للتبادل وللدفع، مستودع للقيمة، أصل للتسوية، ووحدة للحساب⁴.

¹ كركار مليكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، 2019، ص 364.

² راشدة عزيزو، تأثير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على البنوك العمومية بالجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 1، سنة 2021، ص 227.

³ سعيدة حروفوش، تكنولوجيا المالية الصناعة واحدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 3، 2019، ص 727.

⁴ عثمان عثمانية، موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC من العملات المشفرة والعملات المستقرة-اليوان الرقمي أنموذجا- مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2022، ص 339، 340.

- استخدام البيانات الكبيرة (Big Data) (BD): وهي تعتمد على تقنيات متطورة ومتقدمة لأخذ البيانات الأولية، ويتم تخزينها وفحصها ومعالجتها لاستخراج القيمة منها، والكشف عن العلاقات والاتجاهات، والقيام بمبادرات التحسين) والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence (AI): الذي تقوم به آلات لتنفيذ مهام تتطلب نوعاً من الذكاء والتقليد للسلوك البشري) للتحليل، ولاتخاذ القرارات المبنية على البيانات وعلى تحديد وتقييم المخاطر.¹

في العالم المعاصر توسعت أدوار البنك المركزي لتشمل أدوار حديثة ومتطورة كإدارة الأزمات مثل ما حدث مؤخراً في جائحة كورونا وذلك من خلال سياسات نقدية حديثة ومبتكرة مثل السياسات النقدية غير التقليدية كالتسهيل الكمي، كما نرى أنها تسعى لتعزيز الشمول المالي فنلاحظ أنه تم توسيع نطاق الخدمات المالية كما تم العمل على دعم التكنولوجيا المالية والابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي، ونظراً للتطور الرقمي بدأت العديد من البنوك المركزية التطرق إلى إصدار عملات رقمية رسمية بديلة للأوراق النقدية CBDCs، وتعمل على وضع خطط تنظيمية للعملات المشفرة كالببتكوين*، كما تم التركيز أكثر على التمويل الأخضر والتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من بين أهم مؤسسات الجهاز المصرفي، يمكن أن نقدم مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية من خلال النقاط التالية:

1. تعريف البنك التجاري:

تعددت التعاريف للبنوك التجارية، ويمكن أن نذكر منها:

- البنك هو منشأة مالية تقوم بجمع وقبول الودائع ثم إقراضها بغية توظيف المال وتمويل المشاريع الاقتصادية.²

¹ نصيرة بوبعاية، شهرزاد الوافي، تحليل البيانات الضخمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق دراسة حالة شركة Price water house coopers، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 3، سبتمبر 2021، ص 354-355.

* البتكوين هو عملة مشفرة، مخزنة على البلوكشين (تقنية سلسلة الكتل)، وهي لا مركزية عكس العملات الرقمية التابعة للبنك المركزي والتي يتم التحكم فيها من الدولة.

² عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 88.

- البنك هو المكان الذي تجري فيه المتاجرة بالنقود، ويمكن تلخيص الأعمال الرئيسية للبنك التجاري في جمع الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها في شكل ادخارات ويعيد تقديمها وإقراضها وتوظيفها لآخرين هم بحاجة إليها، وذلك وفق قواعد وأساليب معينة¹.
- البنك التجاري هو المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان، إذ يحصل على ديون الغير ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب أو بعد أجل قصير، وتقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد ثم تقوم بتقديم قروض للغير، وهي لا تقوم بإقراض هذه الودائع الحقيقية وإنما تقوم باشتقاق نقود خطية لتزيد من حجم أرباحها².

رغم تعدد التعاريف للبنك التجاري إلا أن جميعها تصب في أنه يعتبر وسيطا ماليا يتوسط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، حيث يقوم بتلقي الودائع وإنشاء نوع خاص من النقود تدعى نقود الودائع، ثم يقدم تلك النقود لأصحاب العجز على شكل قروض، كما يكون تاجرا في الأموال بين المستثمرين وأصحاب المشاريع الاقتصادية بهدف تحقيق الأرباح بعد كل عملية يقوم بها، وكل ذلك يكون تحت إشراف ومراقبة البنك المركزي.

2. وظائف البنوك التجارية

هناك العديد من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية نحاول إيجازها فيما يلي:

1.2. قبول الودائع وتنمية الادخار

تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع المدفوعة من قبل الأشخاص أو الهيئات وهي أهم وظيفة تميزها عن باقي المؤسسات المالية، كما تسعى إلى جذب هاته الودائع من خلال تشجيع الادخار وتنمية الوعي الادخاري، ولما نتكلم على الودائع فإننا نتكلم على أهم موارد البنك الخارجية، وتكون ضمن أربعة أقسام رئيسية:

- حسابات الودائع الجارية: هي الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية، وهي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنك والطرف الآخر، وتستوعب العمليات اليومية من قبض ودفع وما إلى ذلك دون شرط أو قيد، وتتميز هذه الحسابات بتوفير السيولة.

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص76.

² جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والتقليدي، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005، ص108.

- حسابات الودائع لأجل: وهي حسابات يودع أصحابها فيها مبالغ معينة لمدة محددة ولا يحق لهم سحبها قبل انقضاء تلك المدة، فتقوم البنوك عند تلقيها هذه الودائع بتوجيهها لاستثمارات تتلاءم مع تلك المدة أو الأجل المحدد، وكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة وبالتالي دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هاته الودائع.

- حسابات صندوق التوفير: تفتح هذه الحسابات للأشخاص والمؤسسات لتشجيعهم على الادخار مقابل فائدة متفق عليها، ويمكن لصاحب الحساب أن يقوم بعملية السحب في أي وقت شرط أن تكون السحوبات شخصية ولا تستخدم الشيك، ويمكن متابعة ومعرفة الرصيد في أي وقت، كما تعتبر مدة فتح الحساب غير محدودة.

وإلى جانب معدل الفائدة المحدد، فإن البنوك التجارية تعمل على جذب عدد أكبر من عملاء صندوق التوفير عن طريق بعض الامتيازات الأخرى، مثل تقديم بعض الجوائز النقدية والعينية للفائزين في عمليات السحب الدوري الذي يجريه البنك التجاري.

- حسابات الودائع بإخطار: تعرف هذه الودائع بودائع الإشعار وهي لا تختلف عن الودائع الأخرى، إلا من حيث تصرف العميل في السحب فيكون بإشعار مسبق، أما فيما يخص البنك فإنه يدفع فوائد أقل من التي يدفعها على الودائع لأجل ويحتفظ بنسبة من السيولة مقابل هذا النوع من الودائع تتراوح بين نسبة السيولة للودائع الجارية والودائع لأجل¹.

2.2. مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي

التمويل الداخلي من خلال تقديم قروض أو تسهيلات مالية داخل البلد (قروض للأفراد أو الشركات، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، التمويل الخارجي من خلال تقديم أو إدارة تمويل مرتبط بالمعاملات الدولية مثل التجارة الخارجية بالاعتماد على أدوات مثل الاعتماد المستندي وخطاب الضمان.

3.2. خلق نقود الائتمان عبر الودائع

¹ بتصرف:

محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 20-22. محمود سحنون، مرجع سابق، ص 85-87.

تستطيع البنوك القيام بهذه الوظيفة من خلال قبول الودائع الحقيقية ثم القيام بمهمة الإقراض والاقتراض وتعتمد هذه الوظيفة على مدى انتشار الوعي المصرفي بين الجمهور وهذا ما يعرف بعملية توليد النقود الائتمانية وذلك من خلال مضاعفة النقود.

4.2. تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان: وهي تعتبر أهم وأبرز أهداف البنوك التجارية حيث تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع قصيرة الأجل لكي تستخدم هاته الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية، ومن الملاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لابد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند إقرار سياسة الاستثمار هذه العوامل الثلاثة هي:

أ-الربحية: هي معدل العائد الذي يدره أي أصل من الأصول خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، ويعمل البنك التجاري إلى التوجه نحو الاستثمار الذي يدر له أقصى ربح ممكن.

ب-الأمان(الضمان): من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما ترتفع درجة المخاطر وباعتبار أن البنوك التجارية تستخدم أموال المودعين في تمويل المشروعات والاستثمارات فإنها يجب أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها جراء عملية التمويل¹.

ج-السيولة: تعني مدى قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته في الحين، وذلك من خلال أرصده النقدية السائلة المحتفظ بها في صندوقه أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحميله لأي خسائر، ويمكننا أن نجد مفهومين للسيولة:

- السيولة الجاهزة: هي الأرصدة النقدية الموجودة تحت تصرف البنك سواء كانت في خزينته أو أرصدة يملكها في خزائن البنك المركزي أو البنوك التجارية الأخرى.

¹ بتصرف:

محمود سحنون، مرجع سابق، ص 79.

محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 24.

- السيولة شبه جاهزة: هي أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وسهولة كسندات الخزينة (أوراق مالية تصدرها الحكومة لفترات قصيرة ويمكن بيعها في السوق الثانوي، أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي)، الأوراق التجارية يمكن بيعها بسهولة للمستثمرين أو المؤسسات المالية،¹

وتحسب السيولة بواسطة مؤشرات متعارف عليها في الاقتصاد المصرفي من أهمها ما يلي:

- معدل الاحتياطي النقدي القانوني: يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أولاً ينتجها احتياطياً يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفات، أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية، ويدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي، ويقصد به أن يلتزم البنك التجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي²، ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{التزامات أخرى} + \text{إجمالي قيمة الودائع}} \times 100$$

يعتبر الاحتياطي النقدي القانوني أداة من أدوات السياسة النقدية للحد أو لزيادة السيولة، حيث كلما زادت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني قلت السيولة التشغيلية المتاحة للإقراض لدى البنك، وفي نفس الوقت زادت قدرته على مواجهة السحوبات المفاجئة وبالتالي يكون له نوع من الأمان.

- نسبة الرصيد النقدي: تمثل هذه النسبة معياراً لمعرفة السيولة وتمثل هذه النسبة العلاقة بين ما يملكه البنك من موارد نقدية ومجموع التزاماته اتجاه الغير ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة النقدية الجاهزة للبنك التجاري}}{\text{قيمة إجمالي الودائع} + \text{الالتزامات الأخرى}} \div$$

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على وجود سيولة في البنك تمكنه من تلبية طلبات السحب المفاجئة، لكن في نفس الوقت هناك تكلفة الفرصة البديلة لأن تلك الأموال لم توجه للاستثمار وتحقيق الأرباح.

¹ محمود سحنون، مرجع سابق، ص 80.

² فريد طهراوي، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL، محلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 19، ديسمبر 2015، ص 373.

- **نسبة السيولة العامة:** يدل هذا المؤشر على مدى قدرة البنك التجاري على سداد التزاماته بشكل عام ويحسب كالآتي:

نسبة السيولة العامة = (رصيد مودع في البنك المركزي + نقدية جاهزة للبنك التجاري + أصول شديدة السيولة) ÷ (إجمالي الودائع + التزامات أخرى)¹.

وكما تم القول في النسب السابقة فإن ارتفاع نسب السيولة تزيد من أمان البنك اتجاه مخاطر العجز عن السداد، لكن في نفس الوقت هذا يؤثر بالسلب على ربحية البنك وتشغيل أمواله لدى يعد من الضروري في إدارة البنك إحداث موازنة بين السيولة والربحية.

مع التقدم التكنولوجي نلاحظ أن البنوك التجارية أصبحت تقدم العديد من الوظائف الحديثة إضافة إلى التقليدية وذلك سعياً لمواكبة ذلك تطور التكنولوجيا والرقمي، هذا ما سنحاول ذكره فيما يلي:

5.2. تقديم الخدمات المصرفية الحديثة

هناك العديد من الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية إضافة إلى قيامها بقبول الودائع ومنح القروض والائتمان المصرفي، فهي تقوم بتقديم خدمات استشارية للمتعاملين، البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد، إدارة ممتلكات وتركات المتعاملين مع المصرف، وصناعات مصرفية حديثة أخرى، وسنحاول إيجاز ذلك فيما يلي:

1.5.2. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

لوحظ مؤخراً أن البنوك أصبحت تشارك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها، وعلى أساس تلك الدراسات يتم تحديد حجم التمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد والأقساط... إلخ، فالمسؤول على البنك يصبح في مركز المستشار المالي للمشروع، وكثيراً ما نرى أن التنافس بين البنوك يعتمد كثيراً على كفاءة المسؤولين في البنك وقدرتهم على تقديم خدمات جيدة ومبتكرة للمتعاملين، حيث أن مصلحة البنك ومصلحة المشروع مصلحة مشتركة².

2.5.2. البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد:

¹ محمود سحنون، مرجع سابق، ص 80-81.

² زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 17.

تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة وتتخصص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات (اسم المتعامل ورقم حسابه...) وبموجب هذه البطاقة يتمكن المتعاملين من التمتع بالعديد من الخدمات من المحلات التجارية المتقدمة مع البنك مصدر البطاقة، وهذا له العديد من المزايا للبنك منها زيادة موارد البنك، الدعاية والإعلان للمصرف... إلخ، وكذا العديد من المزايا لحامل البطاقة كسهولة الدفع... إلخ

3.5.2. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لصالح العملاء: بغية توسيع البنك لخدماته يقوم بشراء وبيع الأوراق المالية من الأسواق المالية ويسجلها باسم العميل تنفيذا لأمر منه، كما يحتفظ بها نيابة عن العميل ليوفر له الحماية والتقارير الدورية، مقابل عمولة يتقاضاها البنك.

4.5.2. شراء وبيع العملات الأجنبية والقيام بعملية تحويل العملة: يقوم البنك ببناء على طلب العميل بتحويل العملات من المحلية إلى الأجنبية والعكس، كما ينفذ عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية حسب طلب العميل ويمكن للبنك الاستفادة من فروقات الصرف¹.

5.5.2. صناعات مصرفية حديثة أخرى

إثر التطور الذي شهدته الساحة المصرفية، وغداة اتساع التجارة في الخدمات المصرفية على النطاق العالمي، وتحرير التجارة العالمية في الخدمات والتطورات التكنولوجية وبسبب ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وسرعة تدفقها وامتداد الأسواق الدولية، توجهت البنوك التجارية لصناعات مصرفية جديدة كالبنوك الشاملة والتسويق المصرفي والبنوك الإلكترونية... إلخ، وذلك بغية مواكبة ذلك التطور، ومواجهة التنافسية بين البنوك التي أصبحت تسعى لتحسين جودة خدماتها لأبعد ما يمكن، وسنحاول فيما يأتي التعرف على أهم هاته الصناعات المصرفية الحديثة بطريقه مختصرة:

أ. البنوك الشاملة:

بعد التطور التكنولوجي والتحول في الاقتصاديات المحلية والعالمية، زادت المنافسة بين البنوك مما دفع بزيادة رغبة البنوك في التطور والتحديث والابتكار وإلى التحول إلى البنوك الشاملة، لذا ارتأينا تعريف هاته النقطة بإيجاز فيما يلي:

¹ بتصرف: صونيا جواني، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة في 2008-2021، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2023-2024، ص9.

-تعريف البنوك الشاملة:

هي البنوك التي لم تتقيد بالتخصص المحدد الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول بل أصبحت تمتد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق، وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن البنوك الشاملة تقوم بأعمال كل البنوك والبنوك التجارية أو الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة في وقت واحد، وتقوم استراتيجية البنوك الشاملة على استراتيجية التنوع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار¹.

إلا أنه رغم أن البنوك الشاملة تؤدي إلى اختصار الزمن وانخفاض التكاليف بتوفير خدمات مصرفية ومالية متنوعة وواسعة إلا أن لها عيوب أهمها الاحتكار والانكشاف المصرفي والتدخل في السياسة النقدية.

ب. الاندماج المصرفي:

بغية زيادة القدرة التنافسية للبنوك وجعلها أكثر قدرة على مواجهة المخاطر، عملت بعض البنوك على القيام بعملية الاندماج المصرفي، وهي عملية مالية تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، فيتخلّى البنك المندمج عن ترخيصه ويتخذ اسما جديدا عادة يكون اسم المؤسسة الدامجة، وبالتالي يظهر كيان مصرفي واحد جديد ذو قدرة أعلى على توفير خدمات أكبر لعملائه، ومن بين أهم دوافع الاندماج المصرفي ومبرراته: الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، مواجهة العولمة المصرفية، ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في المجال المصرفي، حماية الجهاز المصرفي وتأمين سلامته².

بالنظر إلى البنوك المندمجة في الاقتصاد العالمي نجد أن هناك العديد من الأسماء البارزة منها: citigroup في الولايات المتحدة الأمريكية، Migoh Financial Group في اليابان، HSBC Holding في إنجلترا... والعديد من البنوك المندمجة حتى في الدول العربية كبنان ومصر.

ج. البنوك الإلكترونية:

بعد التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم في شتى الميادين ظهرت الصيرفة الإلكترونية.

¹ عبد القادر شارف، البنوك الشاملة والأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، تم الاطلاع عليها على الموقع www.asjp.cerist.dz، تم الاطلاع عليه في 26-05-2020، على الساعة 07:00.

² لامية شهبون، الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-المجلد 3، العدد 3، 2009، ص 174-175.

وتعرف البنوك الإلكترونية ببنوك الأنترنت أو بنوك الويب، أو بنوك عن بعد، بنوك على الخط، كلها اصطلاحات تؤدي ذات المقصود مع فرق في درجة الإلكترونية في أعمالها فنجد بنوك تعمل كلية على الخط وبالتالي تعد بنوك افتراضية، وهناك من تكون فرع في بنك تقدم خدمات بالطرق الإلكترونية بالإضافة إلى عملها بالطرق التقليدية¹.

-أهم أنظمة الصيرفة الإلكترونية الحديثة: من بين أهم الأنظمة الحديثة ما يلي:

- **الصراف الآلي:** جهاز أوتوماتيكي يعمل لخدمة العملاء من خلال بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقات بلاستيكية يصدرها البنك تحمل معلومات عن العميل وحسابه ورقمه السري.
- **نظام خدمة E-switch:** خدمة تربط فروع البنك الواحد فتتمكن العميل من سحب أو إيداع أمواله دون وجوب حضوره كما تربط بين البنك وبنوك أخرى للتحويل منه وإليه.
- **نظام خدمة الزبائن عبر الأنترنت (شبكة المعلومات العالمية) E-Banking:** تمكن العميل من التعامل والاستعلام عن حسابه من خلال موقع البنك على الأنترنت في جهازه الشخصي وذلك بواسطة رقم سري خاص به.
- **نظام سويفت Swift:** شبكة سويفت هي شبكة اتصالات متطورة تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض لتسهيل الاتصال بينها.
- **نظام خدمة الهاتف المصرفي Phone Banking:** برنامج يوفر خدمة معرفة الرصيد وأسعار العملات حيث يرد عليهم نظام آلي بعد اتصال العميل برقم محدد.
- **نظام خدمة البطاقة الذكية:** هي تتشابه مع الصراف الآلي ATM في كونه آلة توضع فيها النقود، إلا أن البطاقة الذكية يعتمد فيها تدوين مبالغ محددة يمكن استعمال هذه البطاقة في سداد الالتزامات عند نقاط البيع ويتم خصم المبلغ من البطاقة الذكية².

د. التسويق المصرفي:

¹ مداح عرابي الحاج، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جانفي 2010، ص 60.

² مصطفى بن شلاط، واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية العدد واحد المجلد الثامن، بشار، الجزائر، 2022، ص 94-95.

يعد التسويق المصرفي أحد ركائز دعم كفاءة الأداء للجهاز المصرفي، إذ لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليديين بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية بغية تحقيق رغبات العملاء وكسب رضاهم، وهو ما يستلزم بعض الأمور الضرورية لنجاح عملية التسويق المصرفي سنحاول إيجازها في النقاط التالية:

- استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم مثل الإعلان عن البنك باستخدام شبكة الأنترنت.
- تحسين الانطباع المصرفي لدى العميل من خلال انتقاء من يتعامل معه بلباقة وذكاء وثقة بغية الاحتفاظ والاهتمام به.
- تطوير بحوث السوق بفحص وتحليل تطورات واتجاهات السوق.
- التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء.
- اكتشاف الفرص الاستثمارية وتحديد المشروعات الجيدة لإيجاد عميل جيد.
- مراقبة ومتابعة المعلومات الموجودة في السوق المصرفي كانطباعات العملاء ومدى رضاها¹.

هـ. الحوكمة المصرفية:

بعد الأزمات المالية العالمية المتتالية تأكدت ضرورة وجود حوكمة مصرفية ذات قواعد وقوانين تحد من تكرار تلك الأزمات، لذا سنقوم بتحديد مفهومها من خلال النقاط التالية:

-تعريفها:

هي النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، وهي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من قبل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا².

-مبادئ الحوكمة المصرفية:

تم إصدار عدة معايير ومبادئ وأدلة منقحة للحوكمة من أهمها المعايير الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحوكمة، والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن "الحوكمة المصرفية وسنحاول فيما

¹ عبو هودة، آفاق تطور النظام المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية حاله النظام المصرفي في الجزائر، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 17-18. <https://www.asjp.cerist.dz>

² ليلي بن زهير، تعزيز حوكمة البنوك في إطار اتفاقيات بازل، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13 جوان 2018 تيبازة الجزائر، 2018، ص 97.

يلي ذكر أهم مبادئ الحوكمة المصرفية بعد إعطاء تعريف مختصر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ولجنة بازل فيما يلي¹:

- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: تعرف على أنها "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هي منظمة دولية تم إنشاؤها في باريس بموجب اتفاقية موقعة من قبل وزراء لعشرين دولة هي (النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا الغربية، اليونان، آيسلندا، لوكسمبرغ، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) في سنة 1961".
- لجنة بازل: من أجل ضمان سلامة النظام المالي والبنكي ظهرت معايير لجنة بازل التي وضعت قواعد فعالة للرقابة المصرفية، لجنة بازل هي لجنة تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال البنوك لتجنب التعثر تشكلت من مجموعة الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، سويسرا، السويد، اليابان، لوكسمبرغ) في نهاية 1974، بقرار من محافظي البنوك المركزية لهذه الدول، وتحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، أطلق على تلك اللجنة اسم لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها لمدينه بازل السويسرية أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك محافظ بنك إنجلترا المركزي آنذاك³.

أما مبادئ الحوكمة المصرفية فنذكر منها:

- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يتضمن شفافية الأسواق وكفاءتها.
- حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- الإفصاح والشفافية عن حوكمة البنك: أن تكون هناك شفافية من أجل حوكمة فعالة وسليمة.
- مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة: يتعين على أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا وبقوا مؤهلين باستمرار ويشترط فيهم الدراية والفهم الواضح لدورهم فيما يتعلق بالحوكمة.

¹ النظر إلى: مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، رقم 73، 2017، ص 8-41

² فكري عبد الغاني محمد جودة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص 23.

³ عبد القادر شاشي معايير بازل للرقابة المصرفية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ص 5.

• مهام مجلس الإدارة: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن البنك بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر ومعايير الحوكمة والقيم المؤسسية ويكون مسؤول عن تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها وعلى الإدارة التنفيذية أثناء تطبيقها لتلك الاستراتيجيات والأهداف، كما يجب أن يقوم المجلس بالإشراف على الإدارة العليا وأن يحدد المسؤوليات والمحاسبة للإدارة العليا والمديرين والعاملين بالإضافة إلى كيفية التنسيق بشكل فعال بين خطوط الأعمال المختلفة بحيث يتم تجنب وجود فراغ في الإجراءات الرقابية، كما يجب أن تكون هناك استقلالية في قرارات الأعضاء وفي وظائف الرقابة الداخلية.

- لجان مجلس الإدارة: يتعين على مجلس الإدارة تشكيل لجان منبثقة عنه لتعزيز فاعلية رقابته.
- تحديد ورصد المخاطر وضبطها وإدارة تلك المخاطر بطريقة فعالة، يجب أن يكون هناك تواصل بشأن تلك المخاطر أي بين دائرة المخاطر ومجلس الإدارة واللجنة المنبثقة عنه¹.

ظهرت العولمة المصرفية التي تعتبر جزء من العولمة الاقتصادية، حيث جعلت العولمة المصرفية البنوك تتفتح على ميادين وأنشطة غير مسبقة وأخرجت البنوك من المحلية إلى آفاق العالمية بغية فتح فرص أكبر للاستثمارات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتحسين جودة الخدمات وخفض التكاليف، هذا الأمر انبثقت عليه توجهات جديدة للصناعة المصرفية: كالبنوك الشاملة والاندماج المصرفي، التسويق المصرفي، والحوكمة المصرفية والتكنولوجيا المصرفية والبنوك الإلكترونية

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإصدار النقدي يرتبط مع البنوك التجارية ارتباطا مخالفا عنه مع البنوك المركزية، حيث أن البنوك التجارية لا يمكنها إصدار النقود والعملة النقدية الحقيقية، بل يمكنها أن تشارك في عملية الإصدار النقدي من خلال ما يعرف بعملية توليد النقود الائتمانية وهو ما سنفصله أكثر فيما بعد في المطلب الثالث.

الفرع الثالث: مؤسسات مالية أخرى

تعد البنوك التجارية من أبرز وأهم المؤسسات المالية، غير أنه توجد مؤسسات مالية وسيطية هي أيضا هامة، تختلف عن البنوك التجارية كونها لا تقبل الودائع الجارية وبالتالي لا تستطيع خلق الائتمان، مثل شركات التأمين، وصناديق التقاعد، وشركات التمويل، وجميعها تعمل ضمن قوانين البنك المركزي وتحت إشراف مراقبته

¹ ياسمينة عمامرة، رباب زراع، مقارنة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، جوان 2018، ص 123-124.

وهي ما سنحاول إيجازها في البند أو الفرع التالي تحت ظل النقاط التالية: مؤسسات الادخار التعاقدية، ووسطاء الاستثمار.

1. مؤسسات الادخار التعاقدية:

وهي تجمع الأموال بعقود طويلة ومن أهم هاته المؤسسات شركات التأمين وصناديق التقاعد، وتقوم بتجميع مواردها المالية بصفة دورية وعلى أساس تعاقدية، وتستثمر أموالها في الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم وسندات شركات المساهمة والقروض العقارية¹.

2. مؤسسات الاستثمار: تُوظف الأموال لتحقيق عائد، تحتوي مؤسسات الاستثمار على عدة أنواع منها:

1.2. شركات التمويل:

تقوم هذه الشركات بتمويل عمليات بيع السلع خاصة الاستهلاكية، مثل السيارات وغيرها، حيث تقوم هذه الشركات إما عن طريق خصم كمبيالات بالتقسيط أو ببيع الأوراق التجارية قصيرة الأجل وكذلك عن طريق إصدار الأسهم والسندات، وتقوم بإقراض هذه الأموال للمستهلكين².

2.2. الصناديق التعاونية في سوق النقد:

تعتبر هذه الصناديق مؤسسات مالية حديثة ولها نفس خصائص الصناديق التعاونية التي تقوم بتجميع الأموال عن طريق بيع الأسهم ثم تستخدم هذه الأموال في شراء محفظة مالية متنوعة من الأسهم والسندات وما يميز هذه الصناديق أن حاملي أسهمها يمكن أن يحرروا شيكات مقابل أسهمهم³.

3. مؤسسات سوق الأوراق المالية:

تُوفر الإطار لتنفيذ الاستثمار، حيث بالرغم من أن هذه المؤسسات لا تمارس دور الوساطة في تعبئة الموارد أو إصدار الالتزامات مباشرة، إلا أنها تمارس دورا فعالا في التوسط المالي من خلال البورصة (سوق الأوراق

¹ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 46.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 109.

³ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، مرجع سابق، ص 47.

المالية) وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء الأوراق المالية المختلفة بمساعدة السماسرة (وسيط في البورصة يعمل وكيلًا للمستثمرين عند البيع والشراء) وتجار الأوراق المالية¹.

وفي الأخير وبعد التطرق إلى كل هاته المؤسسات يمكن الإشارة أن أهم فرق بين البنك والمؤسسات المالية يكمن في أن البنوك هي الوحيدة التي يمكنها تلقي الودائع وتوليد النقود.

المطلب الثاني: أسواق النظام المصرفي

يتم في أسواق النظام المصرفي إصدار وتداول الائتمان، وذلك حسب آجال الاستحقاق فإذا كانت قصيرة الأجل فإننا نتجه إلى السوق النقدية، وإذا كانت طويلة الأجل فإننا نجد نفسنا أمام السوق المالية، وسنتناول في هذا المطلب مفاهيم عامة حول هاته الأسواق لمحاولة إعطاء صورة واضحة على أهم أسواق النظام المصرفي.

الفرع الأول: السوق النقدية

تعتبر السوق النقدية سوق مهمة للغاية، وذلك كونها تشمل النشاطات قصيرة الأجل، وسنحاول التفصيل فيها أكثر فيما يلي:

1. ماهية السوق النقدية

تعرف سوق النقد على أنها السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والتي ترتفع فيها درجة السيولة وتتنخفض درجة المخاطرة، تلعب دورا هاما في توفير التمويل قصير الأجل للنشاطات الاقتصادية². وتعرف أيضا على أنها مجموعة المؤسسات النقدية التي تتعامل في أصول النقد ذات الأجل القصير لتمويل الاحتياجات العاجلة من السيولة بتوفير وسائل دفع ملائمة³.

¹ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 50-51.

² فليح حسن خلف، الأسواق المالية النقدية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006، ص 57.

³ محمود سحنون، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في اقتصاد لا ربوي، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 193.

كما يعرفها بنك الجزائر بأنها بامتياز مكان المواجهة بين عروض وطلبات السيولة من البنوك والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين. يتداول المشاركون السيولة قصيرة الأجل عن طريق الاتفاق المتبادل. كما يمكن أن تكون البنوك مقرضة ومقرضة¹.

ومما سبق يمكننا القول أن السوق النقدي هي عبارة عن سوق بين البنوك يتم التعامل فيها برؤوس الأموال قصيرة الأجل ليس فقط أمام البنوك بل أمام كل الأعوان الاقتصاديين ذات المصلحة، وسمي بسوق النقد لأنه يتعامل بأدوات قريبة من النقد من حيث السيولة وقصر الأجل.

ومع التطور التكنولوجي أصبحت الأسواق النقدية أكثر اتصالاً وتفاعلاً وأقل تكاليفاً، كما أصبح من السهل الوصول للخدمات المالية، وأيضاً تحويل الأموال صار أسرع.

2. الأطراف المتعاملة في السوق النقدي

يتم من خلال السوق النقدية القيام بالإقراض والاقتراض بين أطراف مختلفة:

- الطرف الأول: أصحاب الفوائض المالية العارضة للنقود باحثة عن توظيف قصير الأجل يحقق لها فائدة مقابل تحمل المخاطرة.
- الطرف الثاني: أصحاب العجز المالي أي الفئات التي تبحث عن سيولة أو قروض (ائتمان) قصير الأجل لسداد التزامات عاجلة أو مؤقتة.
- الطرف الثالث: هي المؤسسات الوسيطة المالية أو النقدية مثل: البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية وبيوت الخصم والقبول والدفع وسماسرة الأذون والخزينة العامة²، كما أن المؤسسات المصرفية وخاصة البنوك التجارية تقوم بدور هام وفعال في السوق النقدية بسبب أن معظم عمليات البنوك التجارية ترتبط بالسوق النقدية نظراً لكونها ذات طبيعة قصيرة الأجل³.

3. خصائص السوق النقدي:

من بين أهم الخصائص التي تتصف بها السوق النقدية مقارنة مع مختلف الأسواق في الاقتصاد ما يلي:

¹ الاطلاع على الموقع: السوق النقدية ما بين المصارف تم الاطلاع عليه في 2023/09/02.

<https://www.bank-of-algeria.dz>

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 129.

³ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 59.

- الأصول موضوع المبادلة في هذه السوق تتسم بالسيولة النسبية أي القدرة على التحول إلى النقود القانونية في فترة قصيرة.
- هي السوق التي تجتمع فيها الأصول التي تبحث عن استثمارات مؤقتة قصيرة الأجل أي الإقراض والاقتراض قصير الأجل وهو ما يميزها عن سوق رأس المال الذي يتم التعامل فيه بالأصول طويلة الأجل.¹
- تمتاز بدرجة عالية من التنظيم للجهاز المصرفي باعتباره المنفذ الرئيسي للعمليات المصرفية قصيرة الأجل.
- حركة سريعة للأرصدة النقدية حسب طبيعة العمليات وأوامر البنك المركزي.²

4. هيكل السوق النقدية:

تضم السوق النقدية أسواق جزئية هي:

- أ. السوق الأولي: وهو سوق الإصدار أين يتم إصدار الأوراق المالية لأول مرة، مثل إصدار أدونات الخزينة الجديدة المصدرة من الحكومة للمستثمرين.
- ب. السوق الثانوي: وهو سوق التداول أين يتم تداول الإصدارات النقدية قصيرة الأجل، وينقسم بدوره إلى أسواق فرعية:
 - سوق الخصم: تعرف أيضا بسوق السندات وتتم فيها مبادلة السندات أو الأوراق قصيرة الأجل من بيع وشراء، وأهم هذه الأوراق هي: سندات الخزينة والكمبيالات³، وعليه يمكن القول أن هذا السوق يتمثل عادة في الكمبيالات باعتبارها إحدى صور الأوراق التجارية والتي تعد من أهم مصادر تمويل القروض قصيرة الأجل.⁴
 - سوق الصرف: وهو السوق الذي يتم فيه صرف العملات، هو سوق ما بين المؤسسات المالية والمصرفية تعالج ضمنه عمليات الصرف (البيع والشراء).

¹ عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي مرجع سابق، ص 75.

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 132.

³ عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 76.

⁴ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 131.

- سوق القرض قصيرة الأجل: تشمل جميع القروض قصيرة الأجل التي تعقد بين أسبوع وسنة¹.
- 5. أدوات السوق النقدية: يوجد العديد من الأدوات المتداولة في السوق النقدية نذكر أهمها فيما يلي:
 - ودائع السوق النقدية: وهي ودائع بنكية بسعر فائدة ثابت وأجلها محدد بسنة، وبالتالي لا يمكن سحبها قبل سنة، لكن يمكن تداولها في السوق النقدي خلال هاته الفترة.
 - ودائع الشهادات الادخارية: تُشير إلى شهادات الإيداع، حيث مقابل الإيداعات تعطى إيصالات من البنوك وتحمل أسعار فائدة ثابتة، ولها أجل استحقاق معين لا يمكن السحب إلا بحلول ذلك الأجل، لكن يمكن التداول في السوق النقدي في غضون تلك الفترة، وعادة تكون آجال شهادات الإيداع من شهر إلى ثلاث شهور، وبعضها قد يتجاوز العام ويصل إلى أجل الخمس السنوات².
 - أدونات الخزينة: وهي أدوات دين قصيرة الأجل وتستحق كل (3-6-12) شهرا ويتم تداولها بمعدل خصم من القيمة الاسمية لها، وتعتبر أكثر أدوات سوق النقد سيولة ويتم تداولها بكثرة وتعتبر أكثر الأدوات أمانا حيث يتم إصدارها عن طريق الحكومة³.
 - الكمبيالات: وتعرف بالأذون التجارية وتمثل أذون الخزينة إلا أنها تصدر بمعرفة المنشآت الخاصة في مقابل مبيعاتها السلعية، تستخدم الكمبيالات لتمويل الأعمال التجارية في الأجل القصير.
 - الأوراق التجارية: وهي تحمل وعود بالدفع تقدرها الشركات الكبيرة بأجل استحقاق يتراوح بين يوم واحد وسنة كاملة، ولا يوجد أي ضمان لهذه الأذون إلا ما تتمتع به الشركات من سمعة ائتمانية واستعداد البنوك للتعامل معها لسداد هذه الأوراق عند الاستحقاق⁴، كالكمبيالة، والسند لأمر، والشيك.
 - ودائع مصرفية بعملات أجنبية: قامت بعض المصاريف بقبول الودائع بالدولار الأمريكي حيث تمنح المستثمر فائدة على الإيداع وفي نفس الوقت تقوم بإقراض الدولار الأمريكي إلى المستثمرين بفائدة أعلى من فائدة الإيداع.

¹ رشيد بوكساني، نسيم أو كيل، قراءة في تطورات أدوات السياسة النقدية للدول المغاربية خلال سنة 2017، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 4، ديسمبر 2019، ص58.

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص131.

³ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص43.

⁴ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص131.

- اتفاقيات إعادة الشراء: يعرض المستثمر أوراق تجارية على وسيط مالي متخصص ليقوم بالبحث على ممول ذو فائض مالي ليقوم بإبرام عقد إعادة شراء أوراق مالية من قبل مالكةا، ولكن بسعر أقل من سعر البيع الأول، ويتم تحديد فترة زمنية لتتقيد اتفاقية إعادة الشراء.
- قرض فائض الاحتياطي الإلزامي: ينشأ هذا القرض بين البنوك التجارية التي يكون لديها عجز والأخرى التي يكون لديها فائض فيقوم البنك المركزي بالتوسط بينهما¹.

يمكن الإشارة للسوق النقدي في الجزائر، حيث من المعروف في الجزائر بأن المنظومة البنكية الجزائرية تعيش حالة سيولة هيكلية مفرطة في الكثير من الأحيان مما يُضعف نشاط وفعالية السوق النقدي. ولتتمكن البنوك من توظيف سيولتها تلجأ للسوق النقدي لكن في ظل ضعف الطلب على السيولة تتعامل البنوك بالوسائل المتاحة المقترحة من قبل بنك الجزائر والمتمثلة في تسهيل الإيداع لدى البنك المركزي، أو استرجاع السيولة (يوفر البنك المركزي تسهيلات للبنوك لاسترجاع السيولة من خلال التحكم في قدرة البنوك على سحب الأموال من البنك المركزي) وذلك لامتصاص السيولة الفائضة، لكن هذا وحده لا يمكن أن يكون كافيا نظرا لأن فائض السيولة في الجزائر له طبيعة هيكلية واسترجاع السيولة هو حل للمشاكل الظرفية مما يستدعي تبني أدوات أخرى².

وبربط السيولة الهيكلية بالإصدار النقدي، فيمكن القول أن فائض السيولة الهيكلية في الجزائر يعكس جزئيا أثر التوسع في الإصدار النقدي، مما يُقلل من فعالية السوق النقدي، حيث أن الإصدار النقدي غير المتوازن وغير المرتبط بالنشاط الاقتصادي الحقيقي يؤدي إلى فائض سيولة مما يحد من دور السوق النقدي.

الفرع الثاني: السوق المالية (سوق رأس المال)

تعتبر السوق المالية ملاذ من يبحث عن فرص التمويل الاستثماري طويل الأجل، وسنحاول إعطاء صورة مختصرة وواضحة عن هذا السوق فيما يلي:

1. ماهية السوق المالية:

يعرف السوق المالي على أنه:

¹ رشيد بوكساني، نسيم أوكيل، مرجع سابق، ص55.

² Derder Nasira, revues des réformes économiques et intégration dans l'économie mondiale, volume9, numéro17, 2014, page111

- تلك الآليات الائتمانية التي من خلالها يمكن تجميع وتوجيه وتوزيع ادخارات الشركات والحكومات والأفراد إلى مختلف أوجه الاستعمال الإنتاجية وغير الإنتاجية¹.
 - يطلق في بعض الأحيان على سوق الأوراق المالية مصطلح البورصة، ويطلق عليها أيضا بالسوق المالية إذا سميت بدون تحديد، وفي هذه الحالة تكون السوق المالية بصدد مفهومها الضيق، وتتكون سوق الأوراق المالية من سوقين رئيسيين هما السوق الأولية والسوق الثانوية².
 - المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين رغبات وحدات الفائض المالي والتي تعاني من العجز من خلال الوسطاء الماليين، ويتداول فيها الأوراق المالية طويلة الأجل والتي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة³.
- يمكن القول أن سوق رأس المال هو مكان تداول أدوات التمويل طويلة الأجل بما فيها الأوراق المالية طويلة الأجل سواء أسهم أو سندات، ويرتبط بشكل كبير بالتطور الاقتصادي للبلاد حيث كلما زاد التطور نلاحظ وجود سوق مالية مزدهرة ومتطورة هي أيضا.
- تجدر الإشارة أن الأوراق المالية أو الصكوك المالية يقصد بها السندات التي تمثل جزء من دين في ذمة المصدرين، دين على الدولة، سندات دين صادرة عن المؤسسات العامة، سندات الدين صادر عن مؤسسات خاصة، أسهم...إلخ.

2. هيكل السوق المالية: تتألف السوق المالية من سوقين:

- 1.2. السوق الأولية أو سوق الإصدارات: حيث تكون العلاقة مباشرة بين المصدر والمكتتب الأول.
- 2.2. السوق الثانوية أو سوق التداول: حيث يتم التداول بالإصدارات بعد الاكتتاب فيها عن طريق البيع والشراء وفيها سوق منظمة وسوق غير منظمة:
- أ. السوق غير المنظمة: يتم التعامل فيها في أوقات غير أوقات العمل الرسمية للبورصة، ويتم تحديد سعر الورقة المالية بالتفاوض.

¹ مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1993، ص16.

² عبد الله غالم، عبد الحفيظ خزان، أسواق الأوراق المالية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 8، العدد 11، 2016، ص73.

³ حساني بن عودة، واقع وآفاق السوق المالي في الجزائر-دراسة حالة بورصة الجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، 2022، ص84.

ب. السوق المنظمة (البورصة)

- **تعريفها:** هي سوق منظمة تقام في مكان ثابت، يتولى إدارتها والإشراف عليها هيئة لها نظامها الخاص بواسطة قواعد وقوانين ولوائح وأعراف وتقالييد خاصة، يتواجد بها متعاملون في الأسهم والسندات من الراغبين في الاستثمار، تتعقد جلساتها يوميا حيث يقوم الوسطاء الماليون بتنفيذ أوامر البائعين والمشتريين¹.
أما التسعيرة في البورصة فهي القيمة التي تبلغها الورقة المالية أثناء جلسة البورصة ويتم بعدها تسجيلها في لوحة التسعيرة داخل جهاز البورصة.

• عمليات البورصة: هناك نوعان من العمليات في البورصة العاجلة والآجلة:

- **العمليات العاجلة:** وفيها يقوم المتعاملين باستلام وتسليم الأوراق المالية فور دفع أو قبض القيمة، ويقوم بهذه العمليات المدخرين والمستثمرين.
- **العمليات الآجلة:** يتم التعامل بها خصوصا في سوق البضائع تحت التسليم والحاصلات الزراعية والمعادن، وهذه العملية تشترط ميعادين الأول لدفع الثمن والآخر لتسليم الأوراق المالية أو السلع موضوع التعامل، وتحدد عادة كل بورصة بعض أيام الشهر للتصفية عند استحقاق العمليات التي بأجل².

3. الأطراف المتعاملة في السوق المالي:

يتم من خلال السوق المالية القيام بالإقراض والاقتراض بين أطراف مختلفة:

- أصحاب الفوائض المالية العارضة للنقود بغرض القيام باستثمارها في البورصة، وهي فئة المقرضين المستثمرين الساعين للحصول على فائدة مقبولة وتوفر عامل الأمان والسيولة في آن واحد.
- أصحاب العجز المالي أي فئات المقترضين المصدرين والتي تبحث عن المال حيث تؤمن هذا الاحتياج عن طريق إصدار الأوراق المالية القابلة للتداول في أسواق رأس المال.
- الوسطاء أو الوكلاء وتقوم بدور الوسيط بين المقترضين والمصدرين للأوراق المالية والمقرضين المستثمرين، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الوسيط المالي تستعمل أيضا بمعنى السمسار والفرق بين

¹ سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص30.

² محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1993، ص309.

المصطلحين أن الوسيط هو أداة اتصال بين العميل والسمسار المقيد لديه ويحصل على حصة من العمولة وهو مسئول أمام السمسار على العمليات المعقودة بواسطته¹.

- سمسرة البورصة عبارة عن أشخاص ليسوا موظفين في البورصة بل يملكون حقوق مهنتهم التي يشترونها بثمن باهظ أو يرثونها من عائلاتهم وهم ملزمين باحترام القوانين والتقاليد التي تحكم في سير البورصة²، والسمسار ذو دراية وعلم في شؤون الأوراق المالي ويقوم بعقد عمليات بيع وشراء للأوراق المالية لحساب عملائه في البورصة وفي المواعيد الرسمية ويعد مسئولاً وضامناً لصحة كل عملية يُتمها³.

يمكن أن نشير هنا إلى حالة السوق المالي الجزائري حيث يعتبر السوق المالي في الجزائر من بين أسواق الأوراق المالية لمجموعة الدول النامية ذات درجة الانفتاح المتوسطة والمنخفضة بسبب عدد محدود من الشركات وقلة السيولة، حيث أنها تعاني من العجز المالي بسبب ضعف أدوات الاستثمار طويلة الأجل⁴.

كما يمكن أن نُظيف أن هناك علاقة بين التضخم والسوق المالي، حيث أن التضخم يؤثر على قيمة النقود وعلى القيمة الحقيقية لعوائد الأوراق المالية وعلى القدرة الشرائية للأفراد مما يؤثر سلباً على حجم العمليات المالية في السوق المالي.

وبالإشارة إلى حالة الجزائر يعد التضخم المرتفع الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات من بين الأسباب التي أعاقَت تطور بورصة الجزائر.

وبالتالي يمكن القول أن السوق النقدي يعاني من فائض سيولة هيكلي، والبنك المركزي هو الموجه الرئيسي لضبطها عبر أدواته المختلفة، في المقابل يُعاني السوق المالي من عجز مالي بسبب قلة أدوات الاستثمار طويلة الأجل ومحدودية الشركات المدرجة، لذلك يُمكن القول أن فائض السيولة في السوق النقدي لا يضمن السوق المالي أي أن البنوك رغم سيولتها الفائضة لا تجد أدوات استثمارية جذابة وطويلة الأجل فتحفظ بأموالها في أمان.

ومن الجدير بالذكر أن الشركات المدرجة في السوق الرسمي لبورصة الجزائر حسب الموقع الرسمي لبورصة الجزائر في مارس 2025 هي: أليانس للتأمينات في قطاع التأمينات، م. ت. ف. الأوراسي في قطاع الفنادق،

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 136.

² عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 77.

³ مهري عبد المالك، إنشاء السوق المالية الإسلامية كركيزة في تعزيز وتطوير مكانة النظام المصرفي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 1، سنة 2018، ص 17.

⁴ فريدة بن شنهو، واقع سوق المالي في الجزائر وآفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 13، ديسمبر 2016، ص 70.

صيدال في قطاع الصناعة الصيدلانية، بيوفارم في قطاع الصناعة الصيدلانية، القرض الشعبي الجزائري، وبنك التنمية المحلية في قطاع البنوك، اوم الفيسف في قطاع السياحة، مستشير س. ب. أ في فئة خدمة الاستشارة.

4. أدوات السوق المالية:

تختلف الأدوات المتداولة في السوق المالية عن تلك المتداولة في السوق النقدية، وسنتطرق في هاته النقطة إلى أهم أدوات السوق المالي:

- **الأسهم:** تعتبر الأسهم من أهم الأدوات في سوق الأوراق المالية حيث تعد من أدوات الملكية، هي عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة، السهم هو ورقة مالية أجلها النظري هو حياة المؤسسة لدى فيعتبر مصدر تمويل دائم بالنسبة للمؤسسة، الدخل الذي يدره السهم متغير ومرتبطة بنتائج المؤسسة سواء ربح أو خسارة¹.

- **السندات الحكومية:** وهي سندات طويلة الأجل تصدر عن الحكومة، وغالبا ما تكون من البنك المركزي أو الخزنة لمواجهة العجز في موازنتها أو لتمويل الإنفاق الحكومي، مثل سندات الخزنة، صكوك المديونية...².

يُمكن إضافة أن السندات الحكومية تتطلب تناغم في إصدارها حيث نجدها في السياسة النقدية (تُستخدم ضمن أدوات السوق المفتوحة للسيطرة على العرض النقدي)، وفي السياسة المالية (تستخدم كأداة لتمويل عجز الحكومة).

- **سندات الشركات المساهمة:** هي سندات طويلة الأجل يتم إصدارها عن طريق شركات المساهمة ذات المركز المالي القوي، وهناك السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

- **الرهن العقاري:** عبارة عن قرض طويل الأجل يعطى للأفراد والمنشآت لشراء بيوت وأراضي.

- **الأوراق المالية الحكومية:** أدوات دين طويلة الأجل تصدرها وزارة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة وتعتبر أكثر الأوراق المالية سيولة ويتم تداولها في سوق رأس المال³.

¹ طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، بن عكنون الجزائر، 2005، ص 82.

² سلماني عادل، آليات تقييم الأوراق المالية الأسهم والسندات داخل سوق رأس المال، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 9، العدد 1، 2023، ص 257.

³ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، مرجع سابق، ص 45.

يمكن الإشارة أنه بالنسبة لعلاقة الأسواق النقدية والمالية بالإصدار النقدي فإنه بينهما علاقة كبيرة ومتبادلة إذ أن:

-الإصدار النقدي يؤثر على:

السيولة مما يؤثر بشكل مباشر على الأسواق إذ عندما ترتفع السيولة يصبح هناك كمية أكبر من النقود مما يجعل البنوك والمؤسسات المالية قادرة على الإقراض أكثر فتتخفض أسعار الفائدة وترتفع أسعار الأسهم. على التضخم فإذا كان هناك إصدار نقدي غير متوازن سيحدث تضخم مفرط مما يؤدي إلى فقدان الثقة وزيادة تكاليف الاقتراض كما يقلل من قيمة الأصول المالية التي عوائدها ثابتة كالسندات، وهذا بطبيعة الحال من شأنه أن يؤثر على الأسواق النقدية والمالية والاستثمار فيها.

-كما تؤثر الأسواق النقدية والمالية على الإصدار النقدي وعلى قرارات البنك المركزي لتنفيذ سياسته النقدية حيث أنها تعكس حالة الاقتصاد وتوجهات المستثمرين، فعلى سبيل المثال: في الأسواق النقدية عندما تزيد أسعار الفائدة يؤدي ذلك لانخفاض السيولة مما يؤدي إلى تدخل البنك المركزي فيعتمد على بعض الأدوات كزيادة الإصدار النقدي أو تخفيض أسعار الفائدة لضخ السيولة.

فإذا أشارت الأسواق النقدية إلى فائض في السيولة فإن ذلك يجبر البنوك المركزية على التدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة ك شراء أو بيع الأوراق المالية لضبط السيولة بالإضافة إلى ذلك فإن الأسواق المالية توفر مؤشرات قبول توقعات التضخم وأسعار الصرف فمثلا إذا أشارت الأسواق لوجود تضخم مفرط يتدخل البنك المركزي بأدواته المختلفة لمعالجة ذلك.

المطلب الثالث: التشريعات المصرفية

مما لا شك فيه أن التشريعات المصرفية تعد بمثابة إطار تنظيمي يضم جل الآليات والتنظيمات اللازمة لسيرونة المهنة المصرفية، لذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية لها.

1. تعريف الرقابة المصرفية

تعرف على أنها "عملية إدارية تهدف بالدرجة الأولى إلى التأكد من أن العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، القواعد الحسابية والرقابية، والتحقق من

أن العمليات التي تقوم بها البنوك تحترم القواعد والمعايير المحددة، إضافة إلى التعرف على مواطن الإهمال والخطأ لتصحيحها.

وتجدر الإشارة أن في حالة الجزائر تتمثل هيئات الرقابة في النظام الجزائري في مجلس النقد والقرض، مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، محافظو الحسابات، غرفة المقاصة، بالإضافة للجنة المصرفية¹ التي تلعب دور فعال في الرقابة على الجهاز المصرفي، ومحاولة اكتشاف مصادر المخالفات واستئصالها قبل وقوعها، ويكون ذلك بالتعاون مع الجهات الرقابية المختصة على مستوى البنوك (الرقابة الداخلية)².

2. تعريف القانون البنكي

قدمت العديد من التعريفات للقانون البنكي، نذكر منها:

- تم تعريفه على أنه "مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية والقائمين بها على سبيل الاحتراف.

- "يعرف القانون البنكي بأنه القانون الذي يتضمن القواعد التي تحدد نظام المؤسسات التي تمارس تجارة النقود والنصوص المطبقة على نشاطها، ويتكون من القواعد القانونية التي تحدد النظام البنكي والعمليات المصرفية والقائمين بها على سبيل الاحتراف"³.

- "القانون البنكي يهدف لتنظيم الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات الائتمانية، ويعتبر منظم للجهات الفاعلة وأيضاً للأنشطة المصرفية"⁴.

واعتماداً على ما سبق يمكن أن نعرف القانون البنكي على أنه مجموعة القواعد والقوانين والتشريعات المنظمة للنشاطات البنكية والعمليات البنكية.

¹ سامية بولحيس، وليد لعماري، دور اللجنة المصرفية في الرقابة على العمليات المصرفية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 5، العدد 3، نوفمبر 2018، ص412.

² سامية بولحيس، وليد لعماري، مرجع سابق، ص423.

³ محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص15.

⁴ droit bancaire 14 eme edition ; thierry bonneau ; editeur lgdj lextenso, 2021 ; p13

3. مصادر التشريع المصرفي: من أهم مصادر التشريع المصرفي¹:

أ. التشريع: ويتمثل في مجموع القوانين التي تحكم نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، سواء ما ينتمي منها إلى القانون الخاص أو القانون العام، نذكر منها:

- قواعد تشريعية خاصة: يتمثل في تشريع بنكي خاص، وفي مدونة التجارة وفي قوانين خاصة بعملية بنكية معينة.

- قواعد تشريعية عامة: يخضع نشاط مؤسسات الائتمان إلى بعض القواعد القانونية الواردة في القانون المدني، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للأحكام الخاصة ببعض العمليات ذات الأصل المدني كالوديعة والرهن والكفالة والقرض... إلى آخره، هذا فضلا عن أن عمليات مؤسسات الائتمان تخضع في أغلبها للقواعد القانونية العامة سواء في إبرامها أو إثباتها أو تفسيرها أو تنفيذها.

- القواعد القانونية الجنائية: إما إنها تجرم أفعالا معينة مرتبطة بالعمل البنكي كجرائم تبييض الأموال، وإما إنها موجهة للعاملين في المؤسسات الائتمانية في حالة ارتكابهم أفعالا تدخل تحت طائلة القانون الجنائي كالنصب وإفشاء السر المهني.

ب. قوانين السلطة النقدية للبلد: بما أن السلطة النقدية هي البنك المركزي، فإنها تضع الأوامر والمراسيم التنفيذية وتقوم بتطبيقها في ظل السياسة النقدية للبلد.

ج. القواعد أو اللوائح المهنية: وهي القواعد الخاصة بتنظيم وسيرورة المهنة البنكية وتضعها السلطات النقدية.

د. القواعد الدولية الموحدة: كالاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، القواعد الدولية الموحدة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس.

هـ. قانون الأخلاقيات: وهي مجموعة الواجبات والحقوق والقواعد التي يلتزم بها في الممارسات المصرفية.

بصفة عامة يمكن تلخيص أن مصادر التشريع المصرفي تتمثل في: مصادر تخص الوطن وتضم التشريع الذي يضع القوانين والمبادئ العامة للقوانين، والقوانين الجنائية والقضائية، والقوانين العامة مثل القانون التجاري والقانون المدني، واللوائح والقواعد التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي، وإلى مصادر دولية تضم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل المعايير الصادرة عن لجنة بازل، البنك الدولي، وتجدر الإشارة أنه بالنسبة للبنوك الإسلامية

¹ مصطفى طالبي، ملخص كتاب المعين في فهم القانون البنكي المغربي ص4-10: يمكن الاطلاع عليه في موقع

<https://www.scribd.com>

فإننا نضيف مصادر فقهية تضم القرآن الكريم، والسنة، والإجماع وقرارات، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4. خصائص ومميزات القانون البنكي: من بين أهم الخصائص أنه:¹

- قانون تقني ذو طبيعة فنية دقيقة جدا.
- قانون ذو طابع دولي فتقنياته في أغلبها مستوردة من الخارج ولها اتصال مباشر وقوي بالتجارة الدولية، فيلاحظ أن الأساليب أو النظم أو التقنيات البنكية يغلب عليها طابع الدولي، أي أنها موحدة على مستوى كل الدول، وهذا أمر طبيعي وضروري نظرا لأن العملية الواحدة قد تتجاوز في أثرها حدود الدولة مثل: الاعتمادات المستندية أو الضمانات المستقلة... إلخ.
- قانون يقوم على الاعتبار الشخصي في العمليات التي يحكمها، بمعنى أنها تقوم بطبيعتها على ثقة كل من طرفيها في الآخر فعنصر الثقة هام جدا في المجال البنكي.
- وبالتالي فإن التشريع المصرفي يتسم بالدولية نظرا لتشابك العمليات التجارية والمصرفية للدول، ويعتمد على الاعتبار الشخصي أي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الشخصي والثقة بين الأطراف.

5. محاور التشريع المصرفي: يمكننا ذكر²:

- النقد: يتناول هذا المحور أسس إصدار العملة ووضع القيود الرقابية على ذلك، ككيفية التغطية ومقالات الكتلة النقدية ودرجة مرونتها للدخل.
- الإشراف على المؤسسات المالية والبنوك: وهنا يتم وضع المعايير الاحترازية لرقابة أنشطة البنوك والمؤسسات المالية.
- هياكل البنك المركزي وتنظيم عملياته أي تعيين إدارة البنك المركزي وفروعه ومؤسساته وينظم عمليات تدخل البنك المركزي في السوق النقدية والمالية ويحدد صلاحياته.
- تنظيم العمل المصرفي: يقوم البنك المركزي بعملية تنظيم العمل المصرفي باعتباره أعلى سلطة فيه كما يقوم بتنظيم عمليات البنوك والعلاقة بينهم ويسوي المستحقات بين البنوك عبر المقاصة.
- تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

¹ نفس المرجع، ص 4-10.

² محمود سحنون، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في اقتصاد لا ربوي، مرجع سابق، ص 60.

- وضع أساليب وبرامج لحماية المودعين والمقترضين.

العقوبات الجزائية: يتم وضع التنظيم الاحترازي وحالات سحب الاعتمادات وتعليق النشاط

- الأحكام الانتقالية والأحكام المختلفة: الإجراءات المتبعة لتسيير المراحل الانتقالية لتطبيق التشريعات المصرفية ومعالجة الحالات المختلفة التي لم يفصل فيها في نصوص التشريع البنكي.

6. تأثير التشريعات المصرفية على هيكل السوق المصرفية:

لهيكل السوق المصرفية خصائص تميزه عن أي سوق مصرفي آخر، وتميزه أيضا عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذلك نجد نوعين من هاتيه الخصائص الأول خصائص هيكلية عامة (وهي خصائص متواجدة في جميع القطاعات الاقتصادية، مثل مرونة الطلب)، أما الثانية فهي خصائص خاصة (وهي خصائص تميز الأسواق المصرفية عن غيرها، مثل مضاعف الائتمان)، وسنوجز تأثير التشريعات المصرفية على النوعين السابقين في الآتي:

أ. بالنسبة لتأثير التشريعات المصرفية على الخصائص الهيكلية العامة للقطاع المصرفي:

تتمثل الخصائص العامة في: حجم الطلب ومرونته، وكذلك في العوائق التنظيمية للدخول إلى السوق وعوائق الخروج منها، وبالتقليدية السوقية القائمة، وسنبين باختصار تأثير التشريعات المصرفية على كل نقطة منهم فيما يلي:

فيما يتعلق بحجم الطلب ومرونته: تؤثر التشريعات المصرفية على الطلب من حيث نوع المنتجات التي يتيح القانون المصرفي للبنوك والمؤسسات المالية بتقديمها في السوق المصرفية، كما يؤثر عليها من خلال التوجه العام للسياسة النقدية فمثلا إذا تبنت الدولة سياسة توسعية فإنها تقوم بخفض أسعار الفائدة وأسعار إعادة الخصم ورفع حدود الحصة المصرفية الائتمانية، فتتخفض أسعار القروض والتمويلات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عرض الائتمان وبالتالي يزيد الطلب على القروض، أما بالنسبة لمرونة الطلب فإن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على القروض تكون عكسية الاتجاه، أي عند انخفاض أسعار الفائدة يرتفع الطلب على الائتمان.

فيما يتعلق بعوائق الدخول إلى السوق: للتشريعات المصرفية تأثير ظاهر على العوائق التنظيمية لدخول السوق، حيث أنها تنص على كيفية إنشاء المؤسسات المالية والبنوك كما تقوم بتحديد الحدود الدنيا لرأس مال

هاته المؤسسات، وكذا أنواع المنتجات المتاحة لتقديمها وآلية الرقابة عليها... إلخ، وبالتالي فإن المؤسسات المالية والبنوك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار محاور التنظيم البنكي لدخول السوق أو العزوف عنه.

أما فيما يتعلق بعوائق الخروج من السوق فأیضا يبرز تأثير التشريعات البنكية جليا في هذه النقطة، وذلك من خلال الضمانات التي تفرضها السلطة النقدية عن طريق التشريع البنكي بغية تفادي الاختلالات والعسر المالي والأزمات، وكمثال عن تلك الضمانات نجد الاحتياطات القانونية، والمساهمات في صناديق الضمان الخاصة بالودائع والقروض... إلخ

فيما يتعلق بالتقليدية السوقية القائمة: يمكن القول أن التأثير عليها يضم التأثير على كل العناصر السابقة من حجم الطلب ومرونته، وعوائق الدخول والخروج من السوق وبالتالي هي محصلة تأثير التشريع المصرفي على بقية العناصر المكونة لها.

ب. تأثير التشريعات المصرفية على الخصائص الهيكلية الخاصة للسوق المصرفي:

تتمثل الخصائص الخاصة في المضاعف النقدي والمخاطر المصرفية، وسرعة تداول النقد والسيولة المصرفية.

فيما يتعلق بالمضاعف النقدي: يكون تأثير التشريعات المصرفية على المضاعف النقدي مباشرا، وذلك من خلال السياسة النقدية المتبعة من قبل الدولة حيث أنه يعتبر من أهم الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية للحفاظ على مستوى معين من الكتلة النقدية، حيث أنه يعبر عن التوسع في منح الائتمان وتوليد النقود الكتابية.

فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية يكون تأثير التشريعات المصرفية عليها من خلال ما يسمى بالتنظيم الاحترازي الملحق بالسياسة النقدية حيث أن التنظيم الاحترازي يتضمن الحدود الدنيا لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية والتي تعتبر ضمانا لأموال المودعين، كما يتضمن معدلات الملاءة المالية الواجب تحقيقها من قبل البنوك التجارية والمستمدة من اتفاقيتي بازل 1، بازل 2 لتحقيق السلامة المصرفية والانكشاف على المخاطر (تم التطرق لتعريفهم سابقا).

فيما يخص السيولة المصرفية وسرعة تداول النقود: يعتبر مؤشرا السيولة المصرفية، وسرعة التداول النقدي من أهم الخصائص الهيكلية الخاصة بالسوق المصرفية دون غيرها، وتكمن خصوصية كل مؤشر في كونه يربط

المؤشر النقدي المتمثل في الكتلة النقدية أو أحد أجزائها بمتغير اقتصادي كلي حقيقي هو الناتج القومي أو أحد أنواعه (عادة ما يتم استخدام الناتج المحلي الخام لتقدير سرعة تداول النقد أو السيولة المصرفية الكلية)¹.

يمكن القول أنه بما أن التشريع البنكي هو الذي يضع الأطر والقوانين التي تنظم عمل البنوك بما في ذلك البنك المركزي، فإنها تؤثر على جل النقاط كاستقلالية البنك المركزي، والأمور المسموحة والممنوعة وأيضا أهداف السياسة النقدية والرقابة على الإصدار النقدي.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية وعلاقتها بالإصدار النقدي

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في النشاط الاقتصادي نظرا لكونها جزء من السياسة الاقتصادية للدولة، لذلك يسعى البنك المركزي جاهدا لوضعها وضبطها وتطبيقها وفق أدوات موضوعة بإحكام بغية تحقيق أهدافه المرجوة وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وفي وقتنا الحالي أصبح البنك المركزي يعتمد بالإضافة إلى أدواته التقليدية أدوات حديثة غير تقليدية لمواجهة التطور، وكذا الأزمات التي تؤثر على الوضع الاقتصادي.

لدى ارتأينا تخصيص هذا المبحث للإحاطة بحيثيات السياسة النقدية في المطلب الأول والثاني، كما سنحاول تسليط الضوء على الإصدار النقدي في المطلب الأخير.

المطلب الأول: مضمون السياسة النقدية وأهدافها

تعتبر السياسة النقدية من أهم المواضيع التي تركز عليها السلطة النقدية في البلد، وذلك للتحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، سنتناول في هذا المطلب المفاهيم الأولية للسياسة النقدية وأهم أهدافها حسب ما يلي:

1. تعريف السياسة النقدية:

حظيت السياسة النقدية بالعديد من الدراسات لذا يوجد العديد من التعاريف لها ومن بينها:

¹ عقبة سحنون، آليات تدعيم التنافسية الأنظمة المصرفية في البلدان النامية-حالة نظام المصرفي في الجزائري-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 62-64.

عرفت على أنها "مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع للرقابة والتأثير على الائتمان، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تسعى وتصوبوا إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة"¹.

كما تم تعريف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات والأنظمة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد القومي"².

ومهما اختلفت التعاريف في صياغتها إلا أن المضمون واحد وهو أن السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية، يتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي الذي يعمل على التحكم في عرض النقود بمختلف الوسائل والأدوات، ويتم تكييفها مع مستوى النشاط الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

2. أهداف السياسة النقدية:

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي تنقسم إلى أهداف أولية، وسيطية، نهائية:

1.2. الأهداف الأولية: والتي تعتبر متغيرات يحاول من خلالها البنك المركزي التأثير على الأهداف الوسيطة وتتمثل فيما يلي:

1.1.2. الاحتياطات النقدية:

تعرف القاعدة النقدية (النقود الأساسية التي يصدرها البنك المركزي) على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات وتتكون من زاوية استخداماتها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي لدى البنوك المركزية، كما أنها تتصف بأنها مصدر توليد النقود الكتابية (نقود الودائع) وذلك لأن القاعدة النقدية لا تبقى كما هي بل تتضاعف عبر البنوك عبر آلية المضاعف النقدي.

ولأهمية موضوع المضاعف النقدي نرى أنه من الجدير بالذكر إعطاء صورة موجزة عنه فيما يلي:

¹ محمود سحنون، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في اقتصاد لاروي، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2001، ص 172.

² سامي محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص 41.

تعريف المضاعف النقدي: يعرف المضاعف النقدي على أنه مضاعف التوسع النقدي وهو المعامل الذي ستتضاعف به الوديعة الأصلية،¹ كما أنه عبارة عن المعامل الرقمي الذي يوضح مقدار التغير في العرض النقدي عن التغير في عناصر القاعدة النقدية، يعتمد المضاعف النقدي على نسبتين هما: نسبة الاحتياطي المطلوب، نسبة التداول.²

$$\frac{\text{عرض النقود}}{\text{القاعدة النقدية}} = \text{المضاعف النقدي}$$

حيث عرض النقود = النقود في يد الجمهور + ودائع البنوك

والقاعدة النقدية = النقود في يد الجمهور + احتياطات البنوك بالبنك المركزي.³

وحسب ما تبينه المعادلة فإن المضاعف النقدي أو يمكن القول قدرة البنوك عن التوسع النقدي ترتبط بنسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه قوانين السلطات النقدية في كل بلد، وعمليات الإيداع والتمويل وانسياب الودائع في البنوك، والتسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي (يؤثر التسرب النقدي على المضاعف النقدي لأن عملية التضاعف تتوقف بسبب إيقاف إعادة إيداع النقود في البنوك فتتوقف سلسلة الإقراض).

-صيغة المضاعف النقدي:

يحسب المضاعف النقدي وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$m = \frac{1 + k}{rD + rtT + e + k}$$

حيث k هو نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب.

rD هي نسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب و t هي نسبة الودائع لأجل للودائع تحت الطلب.

¹ أنور محمد أيمن السباعي، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، جمهورية السودان، 2014، الصفحات 66-67.

² لونيس إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، (2010/2011)، ص 114.

³ يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية السياسة النقدية. دار النشر للجامعات، 1996، ص 76.

rT هي نسبة الاحتياطي القانوني للودائع لأجل، e نسبة صافي الاحتياطي إلى الودائع تحت الطلب¹.

إذا كان مضاعف النقود ثابت فإنه من الممكن أن نُقدر عرض النقود الناتج عن التغير في القاعدة النقدية.

2.1.2. ظروف سوق النقد:

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية، وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ونعني بظروف سوق النقد عموماً قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى².

في الأخير يمكن القول أن الأهداف الأولية تعتبر بمثابة الأساس الهيكلي الذي يبنى عليه تنفيذ السياسة النقدية، أي أن البنك المركزي يحاول من خلال هاته الأهداف مراقبة وضبط عناصر هيكلية كالقاعدة النقدية والاحتياطات البنكية والمضاعف النقدي، كي يشكل بذلك تحكم أولي في البنية الأساسية قبل البدء بالتدخل بالسياسات النقدية للتوصل للأهداف النهائية.

2.2. الأهداف الوسيطة:

وهي تتمثل في المتغيرات التي يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، وتتمثل في:

1.2.2. سعر الفائدة: تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، يجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقي تغيرات هذه الأسعار ضمن هامش غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق³.

¹ جمال بوزيدي، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2011-2012، ص 256.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 124.

³ محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، العدد 2، جوان 2012، ص 467.

2.2.2. سعر الصرف: يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية، كونه يستخدم كهدف أو أداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدول¹.

3.2.2. المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وحجم الكتلة النقدية، كما تعطي معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، وقبل الوصول لتحديد هذه المجمعات ومستوياتها لابد من الحديث عن الطلب والعرض النقدي:

أ. الطلب على النقود: لابد من تحديد مستوى المقبوضات النقدية المرغوب الاحتفاظ به سواء للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطات من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية، ميز كينز بين ثلاثة دوافع للطلب على النقد منها: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة².

لذا يمكن القول أن الطلب على النقود يعكس رغبة الأفراد بالاحتفاظ على النقود سواء للمعاملات أو لغرض الاستثمار أو الادخار، ويعتبر فهم سلوك الطلب على النقود ضروري لضبط استعمال البنك المركزي للعرض النقدي كهدف وسيط فعال، حيث أن الطلب على النقود يتأثر بعوامل مثل الدخل، وسعر الفائدة، والتوقعات الاقتصادية سواء التفاؤل أو التشاؤم، وإذا كان الطلب مستقرا ويمكن التنبؤ به فإن هذا بطبيعة الحال من شأنه أن يؤثر على تحديد البنك المركزي لمقدار المعروض النقدي الذي يتوافق مع ذلك الطلب ويحقق التوازن بينهما كي لا يكون هناك عرض أكبر من الطلب يؤدي لفائض نقدي يؤدي للتضخم، رغم أن وجود معدل مقبول من التضخم يُعتبر صحي للاقتصاد، أو أن يكون الطلب أكبر من العرض النقدي فتحدث حالة انكماشية، وبالتالي ينعكس الطلب على النقود على السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي.

ب. العرض النقدي: يمكن أن يعرف العرض النقدي على أنه كمية النقود المتداولة في أيدي أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة³.

¹ فاطمة الزهراء خبازي، إشكالية عدم الإستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 07، العدد 01، 2016، ص 147.

² محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4، سبتمبر 2018، تيسمليت، الجزائر، ص 58.

³ حنان زلاقي، أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على المتغيرات النقدية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 495.

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائياً، وأن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود¹.

ويعرف بالعلاقة التالية:

$$\text{عرض النقود MS} = \text{العملة النقدية الورقية MS1} + \text{ودائع الطلب MS2}.$$

وهنا سنحاول عرض المجمعات النقدية من خلال العرض النقدي بالمفهوم الضيق M1 وبالمفهوم الواسع M2 وبالمفهوم الأوسع M3، كآتي:

M1- عرض النقود بالمفهوم الضيق: يعرف أيضاً بعرض نقود العمليات الجارية وبالمتاحات النقدية، ويتكون من السيولة المتداولة كالعملات الورقية والنقود لدى الأفراد بالإضافة إلى الودائع الجارية والودائع تحت الطلب، ويتمتع بسيولة كبيرة وليس له عائد.

$$M1 = C + DD$$

حيث: C: العملة في التداول، DD: الودائع الجارية.

M2- العرض النقدي بالمفهوم الواسع: يعتبر أوسع مجمع نقدي يمكن ضبطه ومراقبته من طرف السلطات النقدية، ويتكون من:

$M2 = M1 +$ ودائع لأجل وودائع التوفير (التوظيفات لأجل غير القابلة للتبادل الصادرة عن البنوك والخرينة+ التوظيفات السائلة وقصيرة الأجل المسيرة من طرف البنك المركزي والخرينة+ الأصول النقدية والودائع الجارية بالعملات الأجنبية+ أسهم الأوراق النقدية الصادرة عن مؤسسات الإقراض).

M3- العرض النقدي بالمفهوم الأوسع: يطلق عليه أيضاً اسم سيولة الاقتصاد، وهو النوع الشامل لكافة أنواع النقود ويحتوي على النوعين السابقين مع كافة أقسامهما مضافاً له الودائع الادخارية الأخرى، حيث يتكون من:

¹ محمد بلوافي، مرجع سابق، ص 468.

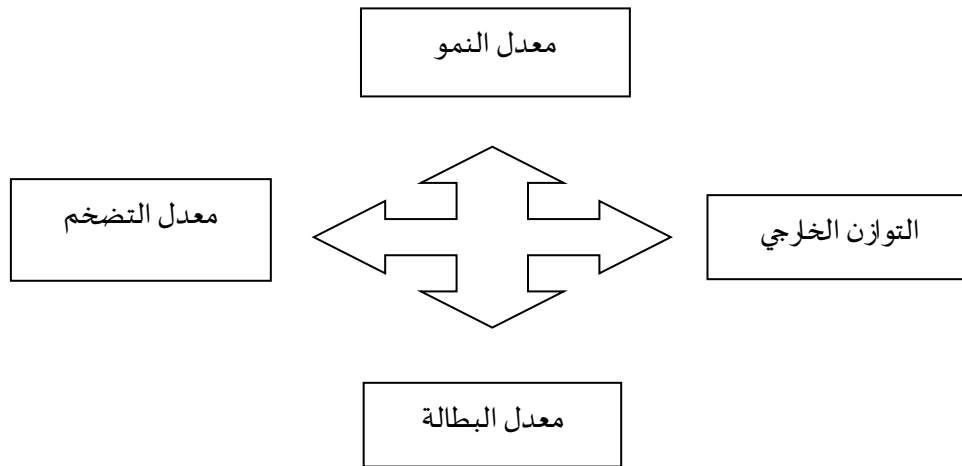
M3 = M2 + التوظيفات قصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بما فيها جميع الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل صناديق التوفير والاحتياط وسندات الخزينة لدى الخواص.¹

وبالتالي فإن الأهداف الوسيطة هي عبارة عن حلقة وصل بين الأهداف الأولية والأهداف النهائية، يتم من خلالها نقل أثر الأدوات والسياسات النقدية التي يتابعها البنك المركزي بغية الوصول لتحقيق الأهداف النهائية.

3.2. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية والوسيطية في الاستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية النقدية، وتعرف هذه الأهداف بالمرجع السحري لكالدور نسبةً للاقتصادي الانجليزي "نيكولا كالدور"، وتتمثل في:

الشكل رقم (1.2.1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق المرجع السحري لكالدور.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر 1994-2003، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2005، ص50.

¹ إلياس الأزهر بن دحان، تحليل وقياس أثر التغيرات في المجاميع النقدية على القيمة السوقية لبورصة الأوراق المالية في إطار السببية والتكامل المشترك دراسة حالة بورصة تونس خلال الفترة (2012-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثاني والعشرون ديسمبر 2017، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص44-45.

نلاحظ من خلال الشكل أن مربع كالدور يجمع بين أربعة أهداف رئيسية في شكل واحد، حيث يُظهر أن تحقيق الاستقرار الأسعار، والتوظيف الكامل، وتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الميزان الخارجي هو ما تسعى له السلطات النقدية للوصول للتوازن النقدي وتساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

يُمكن القول أن هاته النقاط الأربع الرئيسية هي أهداف السياسة النقدية ضمن إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، لأن التحكم في التضخم، معدل النمو، البطالة، التوازن الخارجي هي أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ولما تسعى السلطة النقدية للوصول لهذه الأهداف فهي تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، إذ أن التوازن النقدي يتعلق بالجانب النقدي كالعرض النقدي، السيولة، التضخم، سعر الفائدة، بينما التوازن الاقتصادي هو الذي يتعلق بالنقاط المذكورة في المربع السحري، والتي سنذكرها فيما يلي:

1.3.2. تحقيق الاستقرار في الأسعار: يعتبر من أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى الحفاظ على مستويات مقبولة من التضخم، احتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

حيث يؤثر التغير في المستوى العام للأسعار على الوضع المعاشي للسكان، فيؤثر سلبيًا على الفقراء بانخفاض دخولهم بينما تزداد ثروات الأغنياء من خلال ارتفاع الأسعار، وهذا يحدث خلل اجتماعي¹.

ونظرا لأهمية موضوع التضخم بالنسبة لبحثنا، ارتأينا توضيحه أكثر فيما يلي:

أ. تعريف التضخم: أعطيت العديد من التعاريف منها:

- "كظاهرة نقدية هو عبارة عن زيادة في كمية النقود سواء من خلال عرض النقود كالإصدار النقدي، التوسع في خلق الائتمان، أو من خلال الطلب على النقود والتي تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار، وهذا التعريف جاء انطلاقًا من أسبابه المتمثلة في التوسع النقدي وزيادة النفقات".
- "كما يمكن تعريفه من خلال آثاره بوصفه ظاهرة سلعية باعتباره ناتج عن حركة دائمة يرتفع من خلالها المستوى العام للأسعار بغض النظر عن أسباب هذا الارتفاع"².

¹ كهيئة رشام، أحمد جميل، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2019، ص 330.

² حكمت عبد الرزاق الدباغ، كمال عبد الحامد آل زيارة، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة أهل البيت، العدد 12، 2025، ص 27.

- كما يكن تعريفه أنه " تلك الحركة باتجاه الارتفاع، المتزامنة والمستمرة، لأسعار معظم المنتجات وعوامل الإنتاج"¹.

إلا أنه رغم تعدد التعاريف واختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين كل على حسب تياراتهم الفكرية وحسب المدارس التي ينتمون إليها، إلا أن المعنى السائد هو الارتفاع غير الطبيعي للمستوى العام للأسعار، وهو مرتبط بالعرض النقدي وبالطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات.

ب. أسباب التضخم:

يوجد العديد من الأسباب تساهم في إحداث التضخم من بينها:

- **تضخم الطلب:** عندما تفوق الزيادة في الطلب الكلي الزيادة في العرض الكلي الذي ورغم استعماله كامل طاقته الإنتاجية لم يتمكن من الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب الكلي. فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وقد يكون السبب في ذلك اتباع الحكومة لسياسة نقدية توسعية من خلال قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقود أو زيادة الإصدار النقدي، وكلما أثر ذلك على جانب الطلب الكلي كانت معدلات التضخم أكبر.

- **تضخم التكاليف:** تدفع الزيادة في تكاليف الإنتاج أبواب الأعمال إلى الزيادة في أسعار السلع والخدمات التي يقومون بإنتاجها، أو إلى تخفيض معدلات الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى نقص في مستويات العرض الكلي وفي الحاليتين فإن النتيجة هي الزيادة في معدلات التضخم في الاقتصاد².

- **أسباب أخرى:** مثل نظرية التضخم الهيكلي التي تصيب الدول النامية الساعية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويحدث هذا التضخم نتيجة الاختلال في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي³.

تتعدد أسباب التضخم وتختلف حسب السياق الاقتصادي للبلد فهناك تضخم ناتج عن الزيادة في الطلب غير متماشية مع زيادة في الإنتاج، وهناك تضخم ناتج عن الزيادة في الكتلة النقدية الناتجة عن عدم قدرة البنك المركزي على ضبط السيولة وربطها بالنواتج الحقيقي، وهناك تضخم سببه ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي

¹ عماد معوشي، قياس أثر البطالة على التضخم في الجزائر في الفترة 1991-2023، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 11، العدد 1، سنة 2025، ص 198.

² محسن حمريط، دراسة العلاقة السببية قصير الأجل بين التضخم ومستويات سعر الصرف الاسمي الفعال في الجزائر من خلال نموذج أشعة الانحدار الذاتي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-27(1)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2012، ص 107.

³ لارا عرموش، تأثير معدل التضخم في عوائد الأسهم، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2013-2014، ص 14.

بالضرورة لارتفاع الأسعار، ويمكن إضافة أن هناك تضخم ينتقل من بلد لبلد بسبب تشابك التجارة بينهم أي ما يعرف بالتضخم المستورد.

ج. طرق قياس التضخم:

من بين الطرق التي يتم من خلالها معرفة معدل التضخم، يتم قياسه اعتمادا على:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكن حساب معدل التضخم بالطريقة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الفرق بين أسعار المستهلك للسنة الحالية والسنة الماضية}}{\text{أسعار المستهلك للسنة الماضية}}$$

لما يكون المعدل أكبر من الصفر يعني أن هناك تضخم¹.

يمكن القول أن هذه الطريقة تعتبر طريقة شائعة لحساب معدل التضخم كونها تبين مدى تغير أسعار السلع والخدمات من سنة لأخرى لنتحصل على معدل التضخم كنسبة مئوية.

- اعتمادا على معامل الاستقرار النقدي: يحسب هذا المعيار ب:

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\text{معدل التغير في العرض النقدي}}{\text{التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}}$$

إذا كان المعامل = 1 يعني وجود حالة استقرار نقدي كاملة، إذا كان المعامل أقل من الواحد يعني أن الاقتصاد في حالة انكماش، وإذا كان المعامل أكبر من الواحد يعني أن الاقتصاد في حالة توسع وتتوقف التضخم ودرجته على مدى قرب أو بعد المعامل عن الواحد الصحيح².

إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن معامل الاستقرار النقدي لا يُمكننا من قياس معدل التضخم بطريقة مباشرة، بل يعكس الحالة الاقتصادية للبلد، حيث أنه يبين العلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان المعامل أكبر من الواحد فهذا يدل أن العرض النقدي ينمو أكبر من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤدي للتضخم، أما إذا كان المعامل أقل من الواحد فالعكس صحيح، يكون هناك انكماش ونقص في السيولة، أما إذا كان قريب من الواحد فهذا يدل على وجود توازن بينهما.

¹ عقبة سحنون، سبل وآليات تدعيم تنافسية الأنظمة المصرفية في البلدان النامية: حالة النظام المصرفي الجزائري، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014، ص79.

² محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع 2009، عمان، ص104.

د. آثار التضخم:

- الأثر على توزيع الدخل: يؤثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي الذي يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بالدخول النقدية، حيث خلال فترة التضخم يرتفع الدخل النقدي بشكل مستمر بمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما اقترب مستوى توظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل، كلما تضاعف معدل نمو الدخل الحقيقي، وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخليل للفئات المختلفة داخل المجتمع فبعض الفئات تزداد مداخليلهم على حساب فئات أخرى خصوصا ذوي المداخليل الثابتة.¹
- وهذا يعني أن التضخم يؤثر بالسلب على الدخل الحقيقي، حيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى تآكل القدرة الشرائية أي الدخل الحقيقي، حتى وإن ارتفع الدخل النقدي، خاصة إذا لم يتمكن الاقتصاد من زيادة الإنتاج لمواكبة الطلب، مما يؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة خصوصا لأصحاب الدخل الثابت.
- الأثر على إعادة توزيع الثروة: حيث يستفيد أصحاب رؤوس الأموال ممن يملكون الأراضي والعقارات والسلع الحقيقية بصفة عامة من التضخم، في حين يؤثر التضخم سلبا على أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة، وكذا على الدائنين لأن القيمة الحقيقية للقرض سوف تنخفض بسبب ارتفاع مستوى التضخم.
- الأثر على الإنتاج: من جهة يساهم الارتفاع في الأسعار المتزامن مع وجود موارد متاحة إلى زيادة في الإنتاج، ومن جهة أخرى يؤدي الاستمرار في ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين وكساد السلع عند المنتجين مما يؤثر سلبا على الإنتاج.
- الأثر على الادخار والاستثمار والاستهلاك: يؤدي التضخم إلى انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي ينخفض الادخار بما أن معظم الدخل يوجه للاستهلاك، من جهة أخرى فإن التضخم يؤدي أيضا إلى توجه الأفراد إلى استبدال النقود بأصول مادية خشية من تدهور قيمة النقود السائلة أكثر.²
- باختصار فإن التضخم يؤثر على الادخار فينخفض، بل ويتجه الأفراد إلى تفضيل الاستهلاك الآني خوفا من زيادة ارتفاع الأسعار، كما أن التضخم يخلق مناخا من عدم اليقين مما يثبط الاستثمار.

تجدر الإشارة إلى العلاقة بين الإصدار النقدي والتضخم، حيث:

¹ بلقاسم بلقاضي، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28 المجلد 2، 2013، ص155.

² عقبة سحنون، مرجع سابق، ص79-80.

لما يزيد الإصدار النقدي وتزيد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بشكل كبير دون أن تقابل تلك الزيادة زيادة في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات، فإن تلك الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بسبب توفر النقود وزيادة الرغبة للإنفاق، وعندما لا يتمكن العرض أن يقابل تلك الزيادة فإن ذلك سيؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بالتضخم.

لذلك يولي البنك المركزي أهمية كبيرة لتحقيق التوازن بين الزيادة في كمية النقود مقابل الزيادة في الإنتاج بغية أن يكون هناك نمو اقتصادي في البلاد.

2.3.2. معدل البطالة: تحقيق الاستخدام الكامل: يقوم البنك المركزي بتثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، من خلال اتخاذ الإجراءات الممكنة لتفادي مشاكل البطالة، وذلك عن طريق زيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة¹.

حسب كالدور يجب أن تكون نسبة البطالة 0%، لأن من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العمالة المرتفعة، وتستطيع السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما يزيد البنك المركزي من العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة².

3.3.2. معدل النمو الاقتصادي: تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة من خلال التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعرض النقدي مما يؤدي إلى الانطلاق وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية³.

حسب كالدور من الأفضل أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، يتأثر النمو الاقتصادي بعدة عوامل ويمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على عامل من هذه العوامل المتمثل في الاستثمار من خلال تحقيق معدلات فائدة منخفضة إلى حد ما لكن دون المساس بمستوى التضخم وإلا تنعكس النتائج، كما أن النمو الاقتصادي مرتبط بالأهداف النهائية الأخرى حيث يعتبر تحسن ميزان المدفوعات والاستقرار العام في الأسعار عاملاً أساسياً للنمو الاقتصادي⁴.

خفض معدلات الفائدة من شأنه أن يحفز الاستثمار ويخلق فرص عمل مما يخفض من البطالة ويدفع النمو الاقتصادي، لكن إذا تم تخفيض أسعار الفائدة كثيراً فإن هذا من شأنه أن يزيد الاقتراض والإنفاق ويزيد الطلب

¹ كهينة رشام، احمد جميل، مرجع سابق، ص 330.

² سارة جوبر، محمد قويدري، مرجع سابق، ص 94.

³ كهينة رشام، احمد جميل، مرجع سابق، ص 330.

⁴ سارة جوبر، محمد قويدري، مرجع سابق، ص 94.

كثيراً على السلع والخدمات، وإذا لم يستطع الاقتصاد مواكبة ذلك الطلب فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

4.3.2. التوازن الخارجي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: تحقيق التوازن الخارجي يكون عبر المحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة، وسد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم مما يقلل من حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يقل الإقبال على الواردات وعلى شراء السلع الأجنبية، ويزيد دخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات¹.

حسب كالدور من الأفضل أن يكون معدل التوازن في ميزان المدفوعات في حالة فائض وفي حدود 2% ويمكن للسياسة النقدية أن تساعد على تحقيق ذلك من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم مما يرفع أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من المستوى العام للأسعار، وإذا انخفضت أسعار السلع والخدمات المحلية سترتفع الصادرات المحلية وينخفض الطلب على السلع الأجنبية مما يحفز الأفراد الأجانب على توظيف أموالهم في البنوك الوطنية، الأمر الذي يساعد في تصحيح الاختلالات وإلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات².

وبالتالي من أجل تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات يقوم البنك المركزي برفع معدلات إعادة الخصم الأمر الذي يؤثر على ارتفاع معدلات الفائدة في البنوك، مما يقلل من حجم الائتمان ومن الطلب على السلع والخدمات فتقل بذلك قيمة الواردات، ومن جهة أخرى فإن أسعار الفائدة المرتفعة من شأنها جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار، فتزيد الأرصدة النقدية الأجنبية مما يساعد على تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات ويدعم سعر صرف العملة المحلية.

وتجدر الإشارة أن هذا التأثير يأخذ مداه حسب سعر الصرف المتبع في البلد، إذا كان ثابتاً فإن البنك المركزي يتدخل بشكل مباشر للحفاظ على سعر الصرف المحدد، وذلك عن طريق شراء أو بيع العملات الأجنبية من احتياطياته، أما في حالة كون سعر الصرف مرناً، فإن السوق سيكون المسؤول عن توازن ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال عندما يتم رفع سعر إعادة الخصم سيزيد من الطلب على العملة المحلية الناجم عن التدفق

¹ كهينة رشام، احمد جميل، مرجع سابق، ص 330.

² سارة جوبر ومحمد قويدري، مرجع سابق، ص 94.

الداخلي لرؤوس الأموال مما يعدل من سعر الصرف تلقائياً حسب العرض والطلب، وفي النظام المدار يتدخل البنك المركزي بطريقة متوازنة كي يحافظ على سعر الصرف بأن يتغير في نطاق معين ويتدخل لما يخرج سعر الصرف عن ذلك النطاق، لكن تدخله يكون أكثر مرونة إذا ما قارناه بتدخله في النظام الثابت.

ومن بين أهداف السياسة النقدية نجد أيضاً هدف الاستقرار النقدي، حيث تهدف السياسة النقدية كأداة في يد البنك المركزي إلى إعادة التوازن الاقتصادي للدولة، وتحقيق الاستقرار على المستويين الاقتصادي والنقدي.

كما يجدر بالذكر أنه على العموم تعتبر هاته هي أهداف السياسة النقدية، لكن:

- يمكنها أن تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، فمن المعروف أن الدول النامية تسعى لتحقيق التنمية ولتوفير الخدمات وتطوير الجهاز المصرفي، بينما في الدول المتقدمة فهي تعمل على الوصول للاستقرار النقدي والاقتصادي، واستعمال الأدوات المتاحة لمواجهة التقلبات الاقتصادية وللحفاظ على مستوى مقبول لمعدلات التضخم.

- كما تختلف أولوياتها من بلد لآخر، فنلاحظ مثلاً أن بعض الدول تعطي أهمية لتحقيق النمو الاقتصادي أكثر من الأهداف الأخرى، وأخرى تركز أكثر على الحفاظ على استقرار سعر الصرف وأخرى على استقرار الأسعار والتضخم...إلخ.

لكن بصفة عامة فإن الأهداف مترابطة متداخلة فيما بينها، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي دون الحفاظ على استقرار الأسعار والتضخم، مما يتطلب من متخذي القرار تحقيق توازن مناسب بين هاته الأهداف.

المطلب الثاني: أسس وأدوات السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى دعم القدرة الاقتصادية باستخدام أدوات كثيرة، مستندة على العديد من الأسس والمبادئ، نوجزها فيما يلي:

1. أسس ومبادئ السياسة النقدية: نذكر من بينها:

أ. تنظيم الجهاز المصرفي: تشترط الدولة على البنك المركزي وحده القيام بوظيفة تحديد طرق مراقبة العملة وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ب. توفير المدخرات وتنميتها: تتمن السياسة النقدية العوامل المؤثرة في تنمية الادخار سواء المادية (كالدخل وأسعار الفائدة) أو المعنوية (كالثقافة الاقتصادية، الثقة في النظام المصرفي)، لأن الادخار يعتبر عنصر أساسي في تشكيل القاعدة التمويلية اللازمة للاستثمار.

ج. تنظيم عرض النقود: ألا تقوم السلطة النقدية بعملية الإصدار النقدي إلا لأسباب اقتصادية فعلية، لأن التساهل في عرض النقود سيعرض مستويات الأسعار إلى تقلبات حادة، ومن مهام السياسة النقدية العمل على إبعاد الإضرار بالقيم الاقتصادية والحفاظ على القدرة الشرائية للنقود.

د. ضبط الطلب على النقود: يجب أن ينظم الطلب على النقود لغرض المعاملات حسب حجم المداخل المختلفة وحجم التداول السلعي والخدمي، أما الطلب على النقود لغرض المضاربة أو الاحتياطي، فيجب ضبطه ضمن الحدود التي تحفظ للنقود وظيفتها كأداة للمبادلة لا للمضاربة، لأن ذلك سيؤدي إلى تجميد وتكدس النقود بسبب الاحتياط أو إلى فقاعات مالية وانفصال النقود على الاقتصاد الحقيقي بسبب المضاربة، ويجب أن يكون الطلب على النقود متناسبا مع حجم المعاملات المتوقعة في الاقتصاد وذلك لتفادي الاختلالات في مستوى الأسعار أو في مستوى النشاط الاقتصادي.

هـ. إدارة نشاط المصارف: تقوم السياسة النقدية برسم معالم النشاط المصرفي بما يخدم العناصر السالفة الذكر حيث يمنح الائتمان للقيم الاقتصادية الحقيقية، أي يمنح الائتمان حسب مضاعف الائتمان الذي يوجه للاستثمارات مما يحقق التوازن بين عارضي التمويل وبين المستثمرين¹.

وبالتالي فإن ضبط الطلب على النقود والتحكم في العرض النقدي يساعدان على التحكم في التضخم، وتنمية المدخرات من شأنه أن يدعم الاستثمار، وتنظيم الجهاز المصرفي يعزز استقرار السيولة في السوق من خلال ضمان حفاظ البنوك على نسب كفاية رأس المال والسيولة المطلوبة في الاقتصاد مما يساهم في الحفاظ على توازن المعروض النقدي وبالتالي السيطرة على التضخم، وتقادي الأزمات.

2. أدوات السياسة النقدية:

يقصد بها مجموعة الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض النقدي وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات تقليدية وأخرى غير تقليدية:

1.2. أدوات السياسة النقدية التقليدية:

تنقسم بدورها إلى أدوات كمية وأخرى نوعية:

1.1.2. الأدوات النوعية للسياسة النقدية: تعتبر الأدوات النوعية أدوات مباشرة من حيث طريقة تدخل البنك المركزي، ويمكن ذكر أهم هاته الأدوات فيما يلي:

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 117.

أ. سياسة تأطير القروض: وتسمى أيضا تخصيص الائتمان، يقوم البنك المركزي وفق هذه الأداة بتقييد منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض، فمثلا في حالة التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية حيث يقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض¹.

ب. الإقناع الأدبي: يحاول البنك المركزي بأسلوب الإقناع أو ما يسمى بالمصارحة، التأثير على البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من خلال الخطب في المناسبات والمقالات في المجالات.... إلخ².

ج. ودائع مشروطة للاستيراد: يقوم المستورد بإيداع مبلغ الاستيراد لدى البنك المركزي، ولتفادي المستورد تجميد أمواله يلجأ للاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للاستيراد، ويؤدي هذا إلى التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد³.

د. النسبة الدنيا من السيولة: يقوم البنك المركزي بحد قدرة البنوك التجارية على تمويل وإقراض القطاع الاقتصادي، حيث يقوم بإجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة إلى بعض مكونات الخصوم وتجميد هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية⁴.

يستخدم البنك المركزي الأدوات النوعية ليوجه الائتمان، وليعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة.

2.1.2. الأدوات الكمية للسياسة النقدية: وتعرف أيضا بالأساليب غير المباشرة، وتؤثر في الحجم الكلي للنقد والائتمان.

تهدف الأدوات الكمية للسياسة النقدية إلى التحكم في كمية وحجم النقود والتأثير على حجم الائتمان دون تمييز، وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني (الإجباري)، وتتمثل فيما يلي:

أ. سعر إعادة الخصم

¹ أكن لونيس، ص 57.

² عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 226.

³ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 166.

⁴ قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-الدراسة التحليلية التقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 2، الجزائر، 2005، ص 81.

يعبر عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم ما لديها من أوراق تجارية، وأذونات الخزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمون بمثل هذه الأوراق¹. "ولا يأخذ هذا المعدل طابعا تجاريا (أي أنه ليس سعرا يهدف إلى الربح)، وبالتالي فإنه لا يتحدد بواسطة آلية السوق بل يُحدده البنك المركزي وهذا ما جعله يستعمل بشكل مطلق كأداة للتأثير على حجم سيولة الاقتصاد². فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم على القروض والأوراق التجارية المقدمة للبنوك مما يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان، وهو ما يقود إلى زيادة عرض النقود، وبالعكس إذا رغب البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية فإنه يرفع من سعر إعادة الخصم بهدف تقييد حجم الائتمان.

ب. عمليات السوق المفتوحة

تكمن في إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق النقدي والمالي، وذلك بغية تقليص أو زيادة الكتلة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية والتجارية³. بما أنه تم التطرق لأدوات السوق المالية كالأسهم والسندات وغيرها في المطلب الثاني للمبحث الأول فإننا سنتوجه مباشرة لمعرفة شروط نجاح سياسة السوق المفتوحة، حيث يتوقف نجاح البنك المركزي في استعمال هذه الأداة بغية الوصول لأهدافه المرجوة على العديد من الشروط من بينها:

- حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك.
- مدى تطور واتساع سوق الأوراق المالية.
- درجة الوعي المصرفي، حيث أن قيام الأفراد ببيع أو شراء الأوراق المالية يؤثر على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك لأن إذا أراد الأفراد شراء الأوراق المالية فإنهم سيسددون قيمتها من أصل حساباتهم في البنوك والعكس في حالة البيع.
- توقعات الأفراد، فقد يقوم البنك المركزي بطرح الكثير من الأوراق المالية للبيع مما يتسبب في انخفاض قيمتها، إلا أن الأفراد يتوقعون استمرار انخفاض قيمها فلا يقبلون على شرائها.
- مقدار ما لدى البنك المركزي من الأوراق المالية التي يمكن التدخل بها بيعا وشراء⁴.

¹ زهرة سيد امير، مرجع سابق، الصفحات 761-762.

² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص153.

³ علام أسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد3،

2020، ص455

⁴ كريم بوروشة، مرجع سابق، ص18-19.

يمكن أن نستخلص أن نجاح هذه الأداة مرتبط بالظروف الاقتصادية وبمدى تطور السوق المالية للبلد، فمن المعروف أن البلدان النامية يكون فيها احتمال الطلب على القروض ضئيلاً، كما يمكن عدم كفاية الأوراق المالية في السوق، مما يحد من قدرة تدخل البنك المركزي بصفة فعالة للتأثير على السوق في حالة البيع أو الشراء، بينما تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات والأكثر استعمالاً في الدول المتقدمة.

ج. معدل الاحتياطي القانوني:

يستخدم البنك المركزي هذه الأداة للتحكم في العرض النقدي، حيث يستطيع من خلال فرضه على البنوك التجارية نسبة معينة كاحتياطي نقدي من التأثير على احتياطات هاته البنوك وبالتالي التأثير على حجم الائتمان¹. كلما كانت نسبة هذا المعدل منخفضة زادت قدرة البنوك على التوسع في خلق الائتمان، وبالتالي زيادة العرض النقدي عن طريق المضاعف النقدي، والعكس في فترة التضخم فإن البنك المركزي يرفع من نسبة هذا المعدل ليحد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق نقود الودائع.

رغم أنه من المعروف على معدل الاحتياطي القانوني أنه سهل الإدارة والتطبيق، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يؤثر على ربحية البنوك وبالتالي هي بدورها ستزيد من تكلفة الإقراض وتزيد من معدلات الفائدة على القروض المقدمة، أو تبيع السندات التي لديها مما يؤثر على أسعار الأوراق المالية.

يمكن القول أن هذه الأداة تعتبر من بين الأدوات الأكثر فعالية في البلدان النامية والتي لا تحتوي على أسواق مالية متطورة، إذ أن هذه الأداة لا تحتاج في تنفيذها إلى رغبة الجمهور بشراء أو بيع الأوراق المالية مثل ما هو الحال في سياسة السوق المفتوحة.

2.2. أدوات السياسة النقدية غير التقليدية:

منذ بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008 اتخذت معظم البنوك المركزية مجموعة من التدابير والإجراءات الحديثة التي تتطوي في ظل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لمواجهة المخاطر المتزايدة للأزمات المالية، خاصة بعد التطور التكنولوجي والرقمي الذي أجبر البنوك المركزية بأن تعتمد على أدوات مبتكرة لتواكب التطور، حيث تساعدها التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات وتوقع التضخم والحالة الاقتصادية مما يحسن من فعالية السياسات النقدية المختارة كما أن مع انتشار الرقمنة وظهور العمليات الرقمية ظهرت المحافظ الرقمية والتكنولوجيا المالية... والعديد من الأدوات التي لم يُعمل بها سابقاً، ومن بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ما يلي:

¹ علام أسماء، علام فاطمة، مرجع سابق، ص455.

1.2.2. أسعار الفائدة الصفرية:

ترتكز هذه الأداة من خلال الالتزام الصريح أو الضمني للبنك المركزي للحفاظ على معدل فائدة رئيسي قريب من الصفر لفترة معينة، ويهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى جد منخفض مما يؤدي إلى ضخ كميات كبيرة من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام لتصل إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي، حيث سادت أسعار الفائدة الرئيسية الحقيقية المنخفضة لفترات طويلة أغلب الاقتصاديات المتقدمة خلال ظروف الأزمة المالية العالمية 2008 سواء في الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان... الخ¹.

2.2.2. التيسير النوعي (الائتماني):

هو أن يقوم البنك المركزي بالتركيز على الأوراق الموجودة في أصول ميزانيته بدلا من التركيز على زيادة قاعدته النقدية²، لذا فإن التسهيل النوعي له تأثير ذو طابع نوعي على ميزانية البنك المركزي ويرتكز على تغيير أصول ميزانيته دون الضرورة لرفعها والهدف من ذلك ليس زيادة كمية الاحتياطات الإضافية للخصوم بل تغيير الأسعار المتعلقة بالأوراق المالية المستهدفة.

3.2.2. التيسير الكمي:

أ. تعريفه: هو ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته الحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق إصدار فائض من النقود أي إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل حيث يعتبر التيسير الكمي آخر أسلحة البنك المركزي، طبق لأول مرة في اليابان سنة 2001 وكان من اقتراح الاقتصادي الألماني "ريتشارد وورنر" في محاضرة له بطوكيو في سبتمبر 1995 ثم في كل من بريطانيا وأمريكا سنة 2008³، وينبع الطابع غير التقليدي لهاته الأداة عن عدم تمكن البنوك المركزية من استعمال أدواتها التقليدية المتمثلة أساسا في أداة معدل الفائدة التي بدورها تؤثر على معدل الخصم أو معدلات ما بين البنوك وأداة الاحتياطي الإجباري، وأداة السوق المفتوحة التي تهدف إلى التحكم في الكتلة النقدية، إذا يتم استعمال أداة التيسير الكمي لما يكون معدل الفائدة قصير الأجل قريب من الصفر ولما تطول حالة الانكماش، وذلك بغية تخفيض معدلات الفائدة طويلة الأجل لإعادة تنشيط الاقتصاد، كما يقوم ميكانيزم هاته الأداة على أن يشتري البنك المركزي أصول كسندات الخزينة أو أصول أخرى⁴.

¹ أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد الخامس، العدد 01، 2019، الصفحات 15-16.

² محمد الأمين وليد طالب، نظيرة فلادي، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية 2007-2008)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2019، ص 213.

³ أنفال نسيب، مرجع سابق، ص ص 16-17.

⁴ محمد الأمين وليد طالب، نظيرة فلادي، مرجع سابق، ص 212.

ب. الآثار الإيجابية والسلبية للتيسير الكمي:

يعتبر التيسير الكمي من أهم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، إلا أنه إذا لم ترافق هذه العملية خطة واستراتيجية تنمية محكمة من أجل الحصول على الآثار الإيجابية وتغطية النفقات والدفع بدورة التنمية الاقتصادية ستعكس سلبا على الاقتصاد.

• الآثار الإيجابية للجوء للتيسير الكمي:

- يؤدي إلى تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية، حيث لما يكون هناك تيسير كمي فإن الطلب على المنتجات سيزيد، وبالتالي ستزيد الأرباح خصوصا في الدول التي تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، مما سيؤدي إلى زيادة في معدل التنمية الاقتصادية.
- إن التيسير الكمي يمكن الدولة من تمويل مشروعات التنمية والتحكم في حركة الموارد الاقتصادية وتوجيهها حسب أولويات التنمية وذلك من خلال زيادة القوة الشرائية.
- يساعد التيسير الكمي على تحقيق الادخار الإجباري عن طريق رفعة للأسعار ومن ثم تخفيضه للاستهلاك وبالتالي تزيد موارد الاستثمار.
- يسد الفجوة التمويلية في خطة التنمية الاقتصادية.

• الآثار السلبية للجوء للتيسير الكمي:

- يؤدي التوسع في الإصدار النقدي إلى مساوئ اجتماعية عديدة أهمها ارتفاع الأسعار خصوصا في الدول النامية التي لا تتمتع بجهاز إنتاجي متقدم، ويترتب على ذلك:
- عدم القدرة على الزيادة في الإنتاج لمواجهة الأموال الجديدة كقوة شرائية وبالتالي ترتفع الأسعار نتيجة عدم امتصاص الكميات الجديدة من النقود.
- يؤدي الارتفاع في الأسعار خصوصا أسعار عوامل الإنتاج إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي يتشكل عائق أمام زيادة حجم الإنتاج.
- يؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى إعادة توزيع الدخل والثروة الوطنية توزيعا غير العادل فيزيد من غنى الغني ويزيد من فقر الفقير.

- يؤدي انخفاض القوة الشرائية من جهة إلى ارتفاع ثمن الصادرات في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد منتجاتها القدرة على المنافسة، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع قيمة الواردات وبالتالي يقل حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية.¹

وسنحاول التطرق للتيسير الكمي بصفة من الدقة في الجزئية الأخيرة من المطلب الموالي.

يمكن إضافة نقطة مهمة وهي أنه في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، تطورت أدوات السياسة النقدية في ظل الرقمنة والتطور التكنولوجي، حيث استفادت البنوك المركزية من الابتكارات الحديثة وعملت على إدماج هاته الابتكارات بأدواتها التقليدية لكي تصبح معززة رقمياً، على سبيل المثال في عمليات السوق المفتوحة أصبح تداول الأوراق المالية عبر منصات إلكترونية مما سرّع وسهل العملية، الاحتياطي القانوني تمكنت البنوك المركزية من متابعته بدقة أكثر بالاعتماد على البيانات الرقمية، كما أدمجت هذه التطورات في أدواتها الحديثة وجعلتها مرتبطة بالتكنولوجيا باستعمال العملة الرقمية CBDC والذكاء الاصطناعي في كل الأدوات، مثل التيسير الكمي الرقمي عبر شراء الأصول الرقمية أو الأوراق المالية من المنصات الإلكترونية، أو آليات إعادة التمويل للبنوك من خلال منصات رقمية وبنقود إلكترونية ومحافظ رقمية.

المطلب الثالث: تطورات مفهوم الإصدار النقدي

يعد الإصدار النقدي من أهم العمليات التي استحوذت على الكثير من الدراسات الاقتصادية نظراً لأهميتها وكونها من أبرز الطرق لمحاربة التضخم وتقديده في آن واحد.

من خلال التعمق في دراسة موضوع الإصدار النقدي، تبين أن لهذا المفهوم اتجاهين رئيسيين في الفكر الاقتصادي، إذ يعتمد بعض الاقتصاديين على المفهوم الضيق للإصدار النقدي الذي يقتصر على النقود القانونية الصادرة عن البنك المركزي، في حين يتبنى آخرون المفهوم الواسع الذي يشمل النقود القانونية، والنقود الائتمانية الناتجة عن عملية توليد النقود، بالإضافة للأدوات المالية وكل العمليات التي تعمل على توليد نقد جديد في الاقتصاد.

لذلك ارتأينا أن نقسم هذه الجزئية إلى فرعين، الفرع الأول يُعنى بدراسة المفهوم الضيق للإصدار النقدي والثاني لدراسة المفهوم الواسع له، وذلك فيما يلي:

¹ حمزة طيبي، آلية الإصدار النقدي الجديد من خلال قانون رقم 17-10 لتمويل عجز الميزانية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 355.

الفرع الأول: الإصدار النقدي بالمفهوم الضيق: إصدار العملة النقدية وطباعة النقود

ويكون إصدار العملة النقدية وطباعة النقود من قبل البنك المركزي، وسنفصل فيه أكثر من خلال النقاط التالية:

1. تعريف الإصدار النقدي:

يمكن تقديم الإصدار النقدي كما يلي:

- "قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود"¹.
- "تعرف عملية الإصدار النقدي بأنها تحويل أصول معينة إلى وسيلة تبادل ودفع"²

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإصدار النقدي هو العملية التي تقوم فيها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي بضخ نقود جديدة في الاقتصاد بغية تلبية احتياجات الاقتصاد من السيولة، وإدارة السياسة النقدية وتمويل المشاريع... إلخ، ويُفترض أن تكون تلك الزيادة مربوطة بزيادة الإنتاج الحقيقي لتفادي الضغوط التضخمية.

2. شروط الاستفادة من الإصدار النقدي

من المعروف أن للإصدار النقدي جانب إيجابي وآخر سلبي وللاستفادة من الجانب المفيد يجب إتباع الشروط التالية³:

- أن يتمتع الجهاز الإنتاجي للدولة بدرجة كبيرة من المرونة.
- أن يوجد هناك فائض في عناصر الإنتاج.

ويجدر بالذكر أنه ينبغي على البنك المركزي الذي يعتبر السلطة النقدية المخولة بالإصدار النقدي أن يقوم بالإصدار النقدي إذا اضطر لذلك عن طريق دفعات بسيطة كي لا تؤدي بالضرورة للتضخم خصوصاً في الدول النامية.

¹ محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 161.

² أنور محمد أيمن السباعي، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، السودان، 2014، ص 37.

³ عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 190.

3. كيفية إصدار النقود:

تقوم عملية الإصدار النقدي بصفة عامة عن طريق تحويل البنك المركزي لأصول أو لحقوق له لدى الغير إلى أوراق بنكنوت، وهذه الأوراق المصدرة تمثل التزامات على البنك المركزي مقابل الأفراد والمؤسسات الحائزة لهذه الوحدات النقدية المصدرة¹.

إلا أنه يوجد هناك اختلاف بين كيفية إصدار النقود في الدول النامية وكيفية الإصدار في الحكومة الأمريكية، فنلاحظ أن الدول النامية يجب أن تحتفظ بشيء من التغطية على الأوراق النقدية حيث ليس من السهل على البنك المركزي أن يطبع النقود بمجرد أن يطلب منه إذ أن هناك ضريبة لهذه العملية ألا وهي التضخم، لكن الأمر يختلف بالنسبة لأمريكا لأن البنك المركزي الأمريكي يتمتع بشيء من الاستقلالية التي ضمنها له القانون باختصار تتم العملية بأن يقوم البنك المركزي بإصدار ما تريده الحكومة من دولارات، في مقابل سندات تصدرها مؤسسات حكومية أخرى (وزارة الخزانة)، تقول فيها أنها تتعهد بدفع الدولارات بعد فترة من الزمن، سنحاول تقديم مثال عن الخطوات المتبعة للإصدار النقدي في أمريكا فيما يلي:

-**الخطوة الأولى:** تقوم مؤسسة حكومية (وزارة الخزانة) بإصدار سندات مالية.

-**الخطوة الثانية:** تباع هذه السندات في الأسواق المالية، كما تباع جميع السندات المالية الأخرى من تجارية وحكومية، ولكن إذا كانت الحكومة سبق أن قررت إصدار بليون دولار فإن البنك المركزي (بنك الاحتياطي الفدرالي) سيشتري هذه السندات ما تصل قيمته نحو بليون دولار.

-**الخطوة الثالثة:** يقوم البنك المركزي بشراء سندات تبلغ قيمتها نحو بليون دولار سواء مباشرة من وزارة الخزانة، أو من الأسواق المالية يودع هذه السندات في خزائنه ثم يقوم بطباعة ما يعادلها من نقد أي بليون دولار، أو يودعه في حسابها لديه، أو لدى البنوك التجارية ليتم إنفاقها.

وهكذا يتم إصدار الدولارات دون أن يكون هناك غطاء من الذهب أو الفضة².

4. إجراءات عملية الإصدار النقدي:

- الإجراءات الشكلية والفنية اللازمة لطبع العملات الورقية أو صك العملات المعدنية، مثل وضع تصميم للإصدارات المختلفة، والإشراف على طباعتها وشحنها، وضمان جودتها، ووصولها إلى خزائن البنك المركزي.

- التدوين والتسجيل لتبيان المخزون من النقود الجديدة والتي تم إتلافها.

¹ محمد إبراهيم عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص 148.

² محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 225.

- مراقبة النقود ودعم الثقة فيها واتخاذ التدابير لمنع التزوير.
- تزويد إدارة العمليات المصرفية في البنك المركزي والبنوك التجارية النقود اللازمة.
- الاحتفاظ بغطاء العملة حسب ما ينص عليه القانون والأنظمة¹.

5. أسس إصدار النقود

يوجد في الفكر الاقتصادي مدرستان فيما يتعلق بأسس الإصدار النقدي هما:

أ. **المدرسة الأولى:** تعتمد الأساس النقدي، يرى روادها بأن إصدار النقد يكون محدودا باحتياجات الذهب الموجودة لدى البنك المركزي، أي أن كمية الإصدار النقدي سوف تكون مقيدة بكمية الذهب وعرضة للتغيير سواء بالزيادة أو النقصان تبعاً لكمية الذهب المتاحة لدى البنك المركزي.

إلا أن هناك من انتقد هذه المدرسة أيضاً على ضوء أن الأساس النقدي لا يأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة ولا قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان².

ب. **المدرسة الثانية:** تعتمد الأساس المصرفي، يرى روادها بأن الأساس النقدي يؤدي إلى عدم استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب عدم مرونة كمية النقد المصدرة تبعاً لكمية الذهب المتاحة، حيث أنها تهمل الحجم الأمثل للنقد المصدر الذي يجب أن يختلف باختلاف الحالة الاقتصادية، فعندما يكون هناك ركود اقتصادي ينخفض حجم المعاملات وينخفض معه حجم الطلب على النقود، والعكس في حالة الرواج الاقتصادي حيث يزداد طلب الأفراد على الاقتراض من البنوك التي بدورها ستحتاج إلى نقد إضافي لاستخدامه من أجل التوسع في حجم الائتمان الذي تمنحه وبالتالي ستزداد حاجة التداول إلى أوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي بناءً على زيادة حجم المعاملات.

إلا أنه تم انتقاد هذه المدرسة على أساس أن تطبيقه يخلق عدم استقرار نقدي ويؤدي إلى تضخم نقدي وتدهور في قيمة العملة.

ونشير إلى أن البنك المركزي يقوم بعملية الإصدار النقدي في حالتين:

- يقوم بذلك دون علاقة مع حاجة البنوك إلى السيولة، أي نقود مركزية غير مقترضة في الحالتين التاليتين:

¹ أنور محمد أمين السباعي، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي، مذكرة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2014، ص34.

² سامي محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 38-39.

- العجز في نفقات الدولة سواء نفقات الاستثمار أو التشغيل ويكون ذلك من خلال سلف مباشر للخرينة العامة أو شراء البنك المركزي لسندات الدولة.
- في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات أي دخول رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، وفائض في الميزان التجاري.
- يقوم بذلك من أجل سد حاجة البنوك إلى السيولة، أي نقود مركزية مقترضة، ويكون ذلك من خلال إعادة خصم سندات لها لديه أو إلى السوق النقدي ويكون ذلك مقابل شروط معينة¹.

تجدر الإشارة إلى أن عملية الإصدار النقدي تخضع لأسس قانونية وتشريعات موضوعة من البنك المركزي مثل السقوف القانونية للإصدار، ولأسس اقتصادية فمن المعروف أن الإصدار النقدي كان مرتبطاً ارتباطاً أساسياً بالذهب، ثم ارتبط بالتغطية من الذهب والعملات الأجنبية وأصول الدولة، ثم بعد تعويم العملات (التخلي عن ارتباط النقود بالذهب) تطورت أسس الإصدار النقدي وأصبح يعتمد مثلاً على الناتج المحلي الإجمالي فيجب أن يتماشى الإصدار معه، وأيضاً أن يتماشى مع الطلب على النقود وحجم المعاملات، ولمستويات التضخم...إلخ. كما يجب إضافة أنه في الاقتصاد الإسلامي توجد أسس شرعية يستند إليها الإصدار النقدي.

6. الجهة المخولة بالإصدار النقدي

يعتبر البنك المركزي بمثابة الجهة الوحيدة المخولة بالإصدار النقدي الحقيقي، وذلك لعدة أسباب لتتمركز إصدار النقود الورقية في البنك المركزي، هي:

- وحدة النقود من جانب الشكل ومن جميع الجوانب.
- تمكين البنك المركزي من وضع وتنفيذ السياسة النقدية بغية الحفاظ على استقرار الأسعار وحماية سعر صرف العملة.
- تأمين رقابة حكومية على العملة وحمايتها من الغش والتزوير².
- إن إعطاء الدولة للبنك المركزي حق الإصدار النقدي يمكنها من التأثير على البنوك التجارية خاصة في مجال منح الائتمان المصرفي ومجال خلق النقد المصرفي³.

¹ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 98-99.

² سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص 98.

³ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 170.

- إن سماح الدولة للبنك المركزي باحتكار عملية الإصدار النقدي يعطي للأوراق النقدية ثقة أكبر نظرا لضمان الدولة لهذه الأوراق¹.

- تحقق الحكومة ربحا من خلال تشاركها مع البنك المركزي بالأرباح المتأتية من عملية الإصدار النقدي².

7. العناصر المقابلة للإصدار النقدي

تمثل عناصر الغطاء النقدي من الأصول التي يطلب من البنك المركزي تحويلها إلى نقود قانونية، وهي تمثل في موازنة البنك المركزي أصولا أو حقا له، أما النقود القانونية فهي تمثل التزاما على البنك المركزي، وسنتعرف فيما يلي على أهم العناصر المقابلة للإصدار النقدي:

-**الرصيد الذهبي:** هو أصل حقيقي له قيمة نقدية ذاتية وعالمية، ويتكون هذا الرصيد من السبائك والعملات الذهبية الموجودة في البنك المركزي، ويتم الإصدار النقدي في مقابل هذه السبائك عندما تقوم الحكومة ببيع الذهب إلى البنك المركزي فيزيد رصيد الحكومة من النقود الورقية التي أصدرها البنك المركزي.

-**العملات الأجنبية:** تعتبر العملات الأجنبية المملوكة للحكومة من أهم مصادر الرصيد النقدي بالنسبة للمدفوعات الخارجية، ويرتبط هذا الرصيد بقدرة الاقتصاد على التصدير، ويدخل ضمن العملات الأجنبية ما يدعى بحقوق السحب الخاصة (حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي، ووحدة حقوق السحب الخاصة ليست عملة، وإنما تتحدد قيمتها على أساس سلة مكونة من خمس عملات: الدولار الأمريكي، واليورو، واليوان الصيني، والين الياباني، والجنبة الإسترليني³ التي يصدرها صندوق النقد الدولي، والتي تشكل جزءا من الاحتياطيات الدولية لكافة الدول، ويستخدم كوسيلة لتسوية الديون بين البنوك المركزية لذا يطلق عليه بالذهب الورقي).

-**الأصول الحكومية:** تتمثل في أذون الخزانة، الأوراق والسندات الحكومية، الأوراق التجارية والمالية الناشئة عن عملية القطاع العام.

-**الأصول الخاصة:** تشمل الأوراق التجارية وغيرها من السندات التي تمثل ديونا معينة من قبل المشروعات أو الأفراد لصالح القطاع المصرفي⁴.

¹ وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد التقليدي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص 98.

² محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 171.

³ يمكن الاطلاع عليها على الموقع: www.imf.org صندوق النقد الدولي.

⁴ سعاد لعلاوة، السياسات النقدية ومدى فعاليتها في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 106.

8. تنظيم إصدار النقود الورقية

تتألف عملية إصدار النقود عاملين:

-**العامل الأول:** أن يعكس الإصدار النقدي حركة النشاط الاقتصادي، وأن تكون لعملية إصدار النقود الورقية المرونة اللازمة لمواجهة الاحتياجات المشروعة من العملة.

-**العامل الثاني:** أن تحتفظ العملة الورقية في التداول باستقرار القوة الشرائية¹، وفيما يلي سنأتي بذكر أهم أنظمة الإصدار:

9. أنظمة الإصدار

لا يقتصر الإصدار النقدي على نظام واحد بل هناك عدة أنظمة مختلفة، وتسعى كل دولة على اختيار ما تراه مناسباً لها من إطار أو نظام يحدد العلاقة بين النقد المصدر وما يقابله من أصول أو تغطية، ويمكن ذكر هذه الأنظمة فيما يلي:

أ- نظام الإصدار الحر

في هذا النظام يقوم البنك المركزي بالإصدار النقدي حسب مستوى النشاط الاقتصادي وحسب ما يفي حاجة السلطات النقدية وتعد هذه الحالة جد مرنة لأنها غير مقيدة كغيرها²، وبالتالي يمكن للبنك المركزي إصدار أي كمية من الأوراق النقدية مادامت مغطاة بإحدى أنواع الأصول سواء كانت ذهباً أو غير ذلك، لكن لا يعني ذلك بأنها حرية مطلقة بل هناك مجموعة من القيود يجب عليها الالتزام بها منها:

- قد تلزم الحكومة البنك المركزي بالاحتفاظ بقدر من الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب وهذا لمقابلة المدفوعات الدولية.
- قد تشترط الحكومة نوعية الأوراق المالية والتجارية التي تستخدم في الغطاء (سندات حكومية أو أوراق مالية مضمونة)³.

ب- نظام الغطاء الذهبي الكامل

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، 2002، ص 171.

² وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 100.

³ وليد مصطفى شاويش، نفس المرجع، ص 352.

في هذا النظام لابد أن تغطي الأوراق النقدية بالكامل أي 100 % بالرصيد الذهبي فتصبح بذلك الأوراق النقدية نائبة عن الذهب، وتعد هذه الحالة غير مرنة لأن البنك المركزي لا يمكنه زيادة كمية النقود في حال ما أراد التوسع في حجم المبادلات التجارية¹.

ج- نظام الغطاء النسبي

في هذا النظام يتم تغطية الأوراق النقدية بذهب يمثل نسبة من قيمتها والباقي يتم تغطيته بعناصر أخرى كالكيميائيات التجارية والسندات والأذونات الحكومية².

د. نظام الحد الأقصى للإصدار

في ظل هذا النظام يحدد سقف للإصدار، بغض النظر عن حجم الغطاء الذهبي لدى الدولة، ويمكن للدولة أن ترفع من سقف هذا الحد لسد حاجتها وفي هذه الحالة لابد من صدور قانون يبيح للدولة تغيير هذا السقف وهذا القانون يحتاج إلى موافقة السلطة التشريعية³.

هـ. نظام الإصدار الجزئي

في ظل هذا النظام يتم تغطية قدر معين من الإصدار بسندات حكومية وكل ما تجاوز ذلك القدر يغطي بالذهب⁴.

10. أنظمة الإصدار بين الحرية والتقييد

اختلفت الآراء ووجهات النظر فيما يخص الاعتماد على التقييد أو الحرية في الإصدار النقدي فمن الباحثين من اختار أن يكون من أنصار حرية الإصدار ومنهم من اختار أن يكون من أنصار تقييد الإصدار وفيما يأتي عرضاً لآرائهم:

- أنصار حرية الإصدار:

يرى أنصار هذا المبدأ أن التجار تنشط في أوقات الرواج فتزداد المشروعات مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد للنقود، ولذلك فإنه يجب أن تكون هناك حرية لدى البنك المركزي في إصدار كمية النقود التي يحتاجها التداول في وقت الرواج، ويوضح أحد الباحثين كيفية تصرف البنك المركزي في ظل حرية الإصدار في فترات الكساد فيقول أنه العكس في أوقات الكساد الذي يقل فيه نشاط رجال الأعمال والمعاملات، ومن ثم يقل طلب

¹ وليد مصطفى شاويش، نفس المرجع، ص 99.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 149.

³ وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 100.

⁴ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 149.

الأفراد على النقود وبذلك فإن أنصار حرية الإصدار يرون أن يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بتخفيض حجم الإصدار النقدي.

- أنصار تقييد الإصدار:

يرى أنصار تقييد الإصدار أنه لا يجب أن تكون هناك حرية للبنك المركزي في الإصدار النقدي لأن هذه السياسة تؤدي بحالة الرواج إلى التضخم نظراً لدخل المزيد من النقود، وتؤدي في حالة الركود إلى الكساد، بل يرى بعض الباحثين أن هناك وسائل أخرى تمكن البنك المركزي من توليد النقود¹.

ويمكن الإشارة أن في الاقتصاد الإسلامي تكاد تجتمع كلمة الباحثين على أن تقييد الإصدار النقدي أمر ضروري، وينبغي ضبطه عند المستوى الذي يحافظ على الاستقرار في الأسعار وفي نفس الوقت يحقق أكبر قدر من الخدمات التبادلية، وأن يرتبط الإصدار ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج الحقيقي.

11. أحدث تطورات الإصدار النقدي:

نذكر من أهم التطورات المتعلقة بالإصدار النقدي والتي برزت في الآونة الأخيرة ما يلي:

1.11. الإصدار النقدي الجديد

يمكن أن تسمى هذه الطريقة بالتمويل بالعجز نظراً إلى سببها أو بالتمويل التضخمي نظراً إلى آثارها، حيث عندما تحتاج الحكومة إلى تمويل نفقاتها الجارية فإنها تلجأ إلى الإقراض من البنك المركزي مقابل أدون الخزنة والتي تحمل بدورها سعراً للفائدة، هذه الوثائق هي اعتراف من الحكومة بمديونيتها للبنك المركزي.

أ. تعريف الإصدار النقدي الجديد:

يعتبر الإصدار النقدي الجديد أو التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي أداة جديدة للسياسة النقدية كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود دون أن يقابلها إنتاج حقيقي من السلع والخدمات، وهي عملية يقوم بها البنك المركزي مقابل سندات الخزينة العمومية اعترافاً بمديونيتها اتجاهه، يستهدف بها تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي².

ب. آثار الإصدار النقدي الجديد:

¹ وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص ص 101-102.

² أيت بن امر الهام، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية، مجلة المؤسسة المجلد 10 العدد 01، 2021، ص 287.

رغم أن هذا التمويل غير التقليدي الجديد وضع كآلية لتغطية عجز الموازنة، إلا أن هذا الأسلوب الجديد يترتب عليه العديد من الآثار السلبية والإيجابية نذكر منها:

-الآثار السلبية للإصدار النقدي الجديد:

يؤدي الإصدار نقودي الجديد غير المغطى إلى ارتفاع في الأسعار وهذه الضغوط تتفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي كما أنه يمكن أن يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة: التمويل بالعجز يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، يؤدي إلى عدم وجود إيرادات، تؤدي إلى اللجوء إلى إصدار آخر، يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، وهكذا دواليك إلى أن يصل الاقتصاد إلى فقدان قيمة النقد التي سرعان ما تتسارع لتأخذ اتجاه انهيار قيمة العملة، لذا فإن الدول نادرا ما تلجأ إلى آلية في عملية تمويل عجز الموازنة العامة.¹

-الآثار الإيجابية للإصدار النقدي الجديد:

نتيجة الإصدار النقدي الجديد ترتفع كمية النقود المتداولة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة وجذب الاستثمارات الإضافية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى غاية التشغيل التام.²

2.11. التيسير الكمي

يعتبر من أحدث ابتكارات السياسة النقدية، وانتشر بصفة كبيرة بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

أ. تعريف التيسير الكمي: يوجد العديد من التعاريف للتيسير الكمي مختصرها أن:

التيسير الكمي هو أسلوب يستخدمه البنك المركزي لدعم الاقتصاد وزيادة نشاطه في الحالات التي تفقد فيها السياسات النقدية فعاليتها فهو استراتيجية طارئة للسياسة النقدية، فيشتري البنك المركزي مجموعة من الأصول المالية بهدف رفع حجم المال وزيادة السيولة في الأسواق وذلك لتشجيع الاستهلاك والاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.³

ب. خصائص التيسير الكمي: للتيسير الكمي مجموعة من الخصائص من بينها:

¹ محمد هاني وياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمون القانون 10-17، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، مارس 2018، المدينة، الجزائر، ص 129.

² أيت بن امر الهام، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية، مجلة المؤسسة المجلد 10 العدد 01، 2021، ص 287.

³ بتصرف:

فراس دبا، إجراءات التيسير الكمي للولايات المتحدة في الأسواق الناشئة رسالة ماجستير 2018 جامعة حلب سوريا ص 18.
خضر مجدي مالك، فعالية السياسة النقدية التقليدية مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 26 العدد 01، 2018، ص 14

- يقتصر استخدام التيسير الكمي في الأزمات المالية والاقتصادية والحالات المستعصية، وهو ما حدث في أزمة 2008.

- التيسير الكمي خطة طويلة الأجل تتضمن استخدام عدة الأدوات.¹

تجدر الإشارة أن الفرق بين التيسير الكمي والإصدار النقدي الجديد يكمن في أن سياسة التيسير الكمي يتم تطبيقها عادة في الظروف الاقتصادية الاستثنائية كالأزمات المالية والانكماش الاقتصادي خصوصا عندما تقترب أسعار الفائدة من الصفر مما يفقد أدوات السياسة النقدية التقليدية فعاليتها، وذلك لتحفيز الاقتصاد بطريقة غير مباشرة عن طريق شراء أصول مالية كالسندات الحكومية سواء قصيرة أو طويلة الأجل (وهذا ما يميزها أيضا عن الإصدار النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة التي تستخدم لضبط السيولة اليومية في الظروف العادية)، بينما الإصدار النقدي الجديد فتلجأ له الدولة عادة لتمويل العجز أو تغطية النفقات العامة للحكومة، ويعمل على خلق نقود جديدة دون مقابل إنتاجي مباشر، ويكون موجها غالبا لمؤسسات اقتصادية ضخمة وفي صناعات استراتيجية كالطاقة أو البنية التحتية مما يجعله أكثر عرضة للتضخم.

3.11. إصدار العملات الرقمية CBDC: من بين أحدث التطورات أن البنك المركزي أصبح يصدر أيضا العملات الرقمية التي تم التطرق إليها سابقا.

في الأخير يمكن القول أن الإصدار النقدي وفق هذا المفهوم هو الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وهذه النقود تكون على شكل أوراق نقدية ومعدنية أي نقود فعلية أو على شكل نقود رقمية. تجدر الإشارة بالنسبة للإصدار النقدي أنه يتم من خلال البنك المركزي وهو مهمة مخولة له وحده، فيقوم بإصدار العملة النقدية وطباعة النقود وحتى العملة الرقمية كذلك، إلا أنه يوجد توجه آخر للإصدار النقدي يكون من قبل البنوك التجارية، حيث أن البنوك التجارية صحيح لا تقوم بطباعة الأوراق النقدية أو إصدار العملة لكن يمكنها أن تقوم بعملية توليد النقود الائتمانية من خلال القروض ومن خلال إدارتها للودائع النقدية الموجودة لديها، لكن تبقى هذه النقود نقودا ائتمانية وليست نقود فعلية مثل التي يصدرها البنك المركزي وهو ما سنراه في الفرع التالي.

الفرع الثاني: الإصدار النقدي بالمفهوم الواسع

1. مفهوم الإصدار النقدي بالمفهوم الواسع: قدم العديد من الاقتصاديين تعريفا للإصدار النقدي بمفهومه الواسع من بينهم:

¹ ناصر بوجلال، كمال ديب، التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، المجلد 12 العدد واحد، 2019، ص 250

- هو قيام السلطات النقدية بسك العملة الرسمية للدولة في فترة زمنية معينة، وغالبا ما تكون الجهة المسؤولة عن سك العملة الوطنية البنك المركزي للدولة باعتباره الجهة الوحيدة المسؤولة عن سك وإلغاء العملة المحلية، كما تتم عملية الإصدار النقدي من خلال قيام البنوك التجارية بالتوسع في اشتقاق نقود الودائع¹.

- يعني الإصدار النقدي التجاء الدولة إلى إصدار كمية جديدة من النقود الورقية لحساب الدولة، أو بواسطة الائتمان المصرفي عن طريق البنوك التجارية في شكل نقود كتابية كالقروض، أو أذون الخزانة التي تصدرها الدولة لصالح البنك المركزي أو لصالح البنوك التجارية في الحالة الثانية².

وبالتالي يُمكن القول أن الإصدار النقدي بمفهومه الواسع هو كل تدفق أو عملية تُسبب توليد وإصدار للنقود في لحظة معينة، ويشمل كل من النقود القانونية الصادرة عن البنك المركزي، والنقود الائتمانية الناتجة عن عملية توليد النقود، والأدوات المالية، وبما أننا تطرقنا فيما سبق لإصدار النقود القانونية، ولأدوات المالية في أدوات السوق المالية في المطلب الثاني من المبحث الأول، سنتطرق للنقود الائتمانية الناتجة عن توليد النقود من قبل البنوك التجارية فيما يلي:

2. إصدار النقود الائتمانية (توليد النقود)

تقوم البنوك التجارية من خلال عملية توليد النقود بإقراض الأموال وبذلك فإنها تخلق ودائع لحسابات العملاء وهذا يزيد من عرض النقود وكمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وبالتالي فهي تؤدي دورا هاما في توسيع النقود التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، ومنه يمكن القول أن البنك المركزي هو الذي يتحكم في إصدار النقود الحقيقية أي الأوراق النقدية والعملات المعدنية، في حين أن البنوك التجارية تلعب دورا في توليد النقود الائتمانية. تتم عملية توليد النقود من خلال البنوك التجارية، وسنتطرق لمفهوم توليد النقود فيما يلي:

أ. **تعريف توليد النقود:** وهو أن يقوم البنك التجاري بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة ليقوم المستفيد بإعادة إيداع القرض في إحدى البنوك ثم يقرض البنك هذه المبالغ مدة أخرى، وبالتالي تتضاعف نقود الودائع بنسبة مضاعف الائتمان، فعلى سبيل المثال يتم خلق مليون من مليون آخر لدى البنك فيصبح المليون مليونان فتنشأ نقود الودائع³.

ب. **آلية توليد النقود:** تستند آلية توليد النقود إلى أن البنوك التجارية عندما تحتفظ بجزء من الودائع في صورة احتياطي إجباري لذا البنك المركزي ويتبقى لديها جزء آخر تحت تصرفها يمكن أن تستغله للإقراض، وجزء من

¹ هويدا عبد الناصر أبو الوفا، رمضان موافي، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دور الإصدار النقدي في تمويل عجز الموازنة المصرية وآثاره على التضخم، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة جنوب الوادي، العدد 25، يناير 2025، ص 472.

² يسري أبو العلا، المالية العامة والتشريع الضريبي، القسم الأول المالية العامة، جامعة بنها كلية الحقوق مركز التعليم المفتوح، ص 77.

³ مريم تومي، توليد النقود الائتمانية في المصارف الإسلامية، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة خنشلة الجزائر، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر 2021، ص 156.

المبالغ المقرضة يعود مره أخرى إلى البنك على شكل حساب جاري يقتطع منه احتياطي إجباري ويقرض الباقي، وتستمر هذه المسألة إلى أن يصبح مجموع ما تم إقراضه يساوي أضعاف المبلغ الأصلي، وذلك العدد المضاعف به هو عبارة عن المضاعف النقدي، وبالتالي يمكن القول أن آلية توليد النقود تعتمد على:

- دراسة آلية الإقراض: وهي دراسة كيفية إقراض وتسليف الأفراد والمؤسسات، ومعدل الفائدة المرتبط بتلك العمليات.

- الاحتياط القانوني: وهو الجزء أو النسبة التي يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بها من أجل ضمان السيولة لمواجهة السحوبات.

- التسرب النقدي: عندما يكون هناك تسربات نقدية عن طريق تداول جانب من النقود بين الأفراد خارج الجهاز المصرفي، فإن هذا سيؤثر على عملية توليد النقود¹.

- المضاعف النقدي: عندما يعرف صناع القرار حجم القاعدة النقدية وقيمة المضاعف النقدي، فإنهم يستطيعون أن يتوقعون كمية عرض النقود المناسبة.

يتم حساب المضاعف النقدي عن طريق قسمة كمية النقود الكلية على كمية النقود الأساسية، بالتالي فإنه يشرح العلاقة بين كمية النقود التي يمكن للبنوك التجارية خلقها وكمية النقود الأساسية الحقيقية التي يصدرها البنك المركزي.

ما يقوم المضاعف النقدي في عمله هو في جوهره ينعكس على سلوك ثلاثة من القطاعات الاقتصادية:

أولاً: سلوك صناع السياسة النقدية بتغييرهم لحجم القاعدة النقدية.

ثانياً: سلوك البنوك التجارية من خلال تغير نسبة الودائع تحت الطلب واحتياطيات الودائع.

ثالثاً: سلوك العامة منعكسا من خلال ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي وتغير نسبة الودائع تحت الطلب والنقد المتداول².

تجدر الإشارة إلى أن عملية توليد النقود تستند في التحليل النظري على حالتين هما: حالة البنك الواحد وحالة عدة بنوك، لكن في حالة وجود عدة بنوك فإن أي بنك وحده لا يستطيع أن يخلق نقوداً جديداً ما لم تقوم البنوك الأخرى بنفس الشيء، أي أن القدرة على خلق الائتمان تأتي نتيجة تكرار عمليات الإقراض والإيداع التي تقوم بها البنوك التجارية مجتمعة³.

¹ عامر يوسف العاتوم، توليد النقود دراسة تحليلية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون، بتفهماً للأشراف، دقهلية، جامعة الأزهر، المجلد 20، العدد 6، 2018، ص ص 4643-4645.

² راشد دخيل العنزي، عبد الله غازي العازمي، نماذج مضاعف النقود واستقرارها دراسة تطبيقية: الكويت، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 48 العدد 4، أكتوبر 2024، ص 8.

³ عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص 4648.

ويمكن إضافة أنه بالنسبة لعلاقة البنوك التجارية والبنك المركزي بالإصدار النقدي، فإن البنوك التجارية تُساهم في الإصدار النقدي من خلال عملية توليد النقود، أما بالنسبة للبنك المركزي فإنه يمكن أن يصدر النقود بطريقة مباشرة عن طريق سك عملات معدنية أو طباعة نقود ورقية أو زيادة أرصدة إلكترونية في الحسابات، أو أن يقوم بالإصدار النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية كعمليات السوق المفتوحة فعند شراء الأوراق المالية (كالسندات الحكومية) في السوق من البنوك التجارية فإن ذلك سيزيد من أموالها ومن قدرتها على الإقراض ومن تلبية طلبات السحب وغيرها، فيؤدي ذلك إلى ضخ نقود جديدة، أو عن طريق تخفيض سعر إعادة الخصم مما يسهل الاقتراض من البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى ضخ نقود جديدة، وأيضاً عندما يخفض من الاحتياطي القانوني فإن ذلك سيسهل أيضاً الإقراض مما يؤدي ذلك إلى ضخ نقود جديدة.

كما أن عملية الإصدار النقدي للأوراق النقدية أو العملات المعدنية والنقود الرقمية المصدرة من قبل البنك المركزي تكون مهمة مخولة للبنك المركزي وحده، تعتمد عملية توليد النقود على قرارات البنك المركزي حيث على سبيل المثال عندما يرفع أو يخفض من نسبة الاحتياط القانوني فإن هذا سيؤثر على عملية توليد النقود، وإذا قام البنك المركزي بتقديم قروض للبنوك التجارية فإن هذا سيمكنها من زيادة الإقراض للعملاء وبالتالي خلق نقود إضافية.

بالتالي يجب على البنك المركزي أن يعمل بتنسيق دقيق من جهة في ضبط الإصدار النقدي بإضافة نقود جديدة إلى الاقتصاد من خلال طباعة الأوراق النقدية أو المعدنية أو الرقمية، وذلك وفق الكمية اللازمة التي لا تؤدي إلى اختلال في الاستقرار النقدي، ومن جهة أخرى بمراقبة وتوجيه عملية توليد النقود من خلال أدواته مثل التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني التي بدورها ستؤثر على قدرة البنوك من توليد النقود، لذا فإن على البنك المركزي أن يركز على النقاط التالية: السيطرة على التضخم: حيث إذا تم التمادي في توليد النقود بسرعة عن طريق القروض فإن ذلك حتماً سيؤدي إلى تضخم لذا يجب إن تكون كمية النقود المتداولة والمعروضة مدروسة ومتوافقة مع النمو الاقتصادي وتكون دائماً تحت رقابة وإشراف البنك المركزي حتى لا تؤدي إلى التضخم، السياسة النقدية: يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية من أجل أن يؤثر على عمل البنوك وعلى عملية توليد النقود من قبلها مثل تأثيره على الاحتياط القانوني أو على أسعار الفائدة على الاقتراض...، للبنك المركزي دور هام حيث أنه يجب أن يتخذ قرارات حذرة ومدروسة جيداً بالنسبة لزيادة كمية النقود المتداولة كي يتفاد التضخم أو الركود.

حيث أن كل من الإصدار النقدي القانوني وتوليد النقود من قبل البنوك التجارية يؤثران تأثيراً مباشراً على العرض النقدي، حيث وكما تم ذكره سابقاً فإن عندما يعرف صناع القرار حجم القاعدة النقدية وقيمة المضاعف النقدي، فإنهم يستطيعون أن يتوقعوا كمية عرض النقود المناسبة.

أما بالنسبة للعلاقة بين الإصدار النقدي والسياسة النقدية فإنها علاقة تفاعلية يُبين لنا المفهوم المُعتمد للإصدار النقدي اتجاه التأثير، حيث عند النظر للإصدار النقدي بمفهومه الضيق المُتعلق بطباعة النقود القانونية من قبل البنك المركزي لتمويل العجز الحكومي أو لمواجهة نفقات طارئة ولا يتناسب ذلك مع زيادة الإنتاج الحقيقي فإن ذلك سيؤثر على البنك المركزي ليضع سياسة نقدية تسعى لتدارك آثار ذلك الإصدار، مما يُعطينا فكرة أن هذا الإصدار هو أداة لتمويل النفقات العامة بطلب أو بضغط من الحكومة وبالتالي فإن البنك المركزي هنا هو مُنفذ لسياسة مالية أكثر منه واضعاً لسياسة نقدية، مما يستدعي وجود تنسيق دائم بين السياسة المالية والنقدية لتفادي الاختلالات، أما عند النظر للإصدار النقدي بمفهومه الواسع فإن السياسة النقدية من جهة تتأثر به باعتباره يؤثر على المعروض النقدي والسيولة وبالتالي يدفع البنك المركزي لوضع أدوات سياسة نقدية للتحكم في الوضع، ومن جهة أخرى فإن السياسة النقدية تُؤثر على كيفية تحديد شكل ومقدار الإصدار النقدي، حيث على سبيل المثال عندما يُنفذ البنك المركزي سياسته النقدية من خلال الاحتياطي القانوني فإنه يُؤثر على قدرة البنوك التجارية على توليد النقود الائتمانية، وعندما يقوم بشراء أو بيع الأدوات المالية من خلال سياسة السوق المفتوحة فإنه سيحدث فعلياً إصدار نقدي، وبالتالي فإنه يُعتبر من هذا المفهوم أحد مُخرجات السياسة النقدية وبالتالي فهو يخدم السياسة النقدية و يُستخدم لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي والأسعار التوازن النقدي والمالي.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر

مرت السياسة النقدية بالعديد من المحطات الهامة وإلى الكثير من الإصلاحات التي تسعى للسير الأفضل لخطى السياسة النقدية والاقتصادية في الجزائر، وسنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على أهم هاته الإصلاحات مروراً بدراسة تأثيراتها على مؤشرات السياسة النقدية وعلى النظام المصرفي الجزائري بصفة عامة.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، ولمواكبة هذه التطورات قامت السلطات النقدية بالعديد من القرارات والإجراءات، من خلال تطبيق إصلاحات واستراتيجيات امتدت على مراحل متتالية، وذلك على شكل خطط وبرامج متماشية وفقاً لأطر قانونية ساعية لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

1. تطور السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 1990: مرت هذه المرحلة بالعديد من الفترات: أ. الفترة 1962-1970:

عرفت السياسة النقدية في الجزائر قبل 1990 العديد من الإصلاحات والتطورات بغية التخلص من التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الفرنسي غداة الاستقلال، فمن الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية وضع قانون رقم 62/144 في 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي والذي انبثق عنه إنشاء الخزينة العمومية في 1962/8/29، وإنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13¹، ومن أجل تمويل المؤسسات الجزائرية عملت السلطة الجزائرية على خلق الصندوق الجزائري للتنمية CAD في 1963 وفقاً للقانون رقم 63/165²، وفي نفس السنة تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكذا الشركة الجزائرية للتأمين وذلك لدعم نشاط التأمين وإعادة التأمين، ومن أجل استكمال سيادتها الوطنية قامت الجزائر بإصدار العملة الوطنية الممثلة بالدينار الجزائري سنة 1964، والذي تولى البنك المركزي الجزائري إدارتها وإصدارها منذ ذلك الحين، بعد ذلك قامت الجزائر في 1966 بتأميم البنوك الأجنبية بموجب الأمر رقم 66/178³ الأمر الذي نتج عنه ميلاد ثلاث بنوك تجارية جزائرية BNA، CPA، BEA كل هذا سيتم التطرق إليه بنوع من التفصيل في المطلب الثالث الموالي.

¹ القانون رقم 62/144 المصادقة عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

² القانون رقم 63/165 بتاريخ 7 ماي 1963، والمتضمن إنشاء البنك الجزائري للتنمية.

³ الأمر رقم 66/178 بتاريخ 13 جوان 1966، المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

وبالتالي فإن الفترة بين 1962 و1970 كانت مهمة جدا لأنها عرفت نقلة كاملة لبناء نظام مالي ونقدي جديد بعد الاستقلال، وكان التحدي الأساسي هو إنشاء مؤسسات وطنية سيادية كالخزينة العمومية والبنك المركزي للتحكم في السياسة النقدية، وإصدار العملة الجزائرية الوطنية من قبل البنك المركزي وكان الإصدار في تلك الفترة يتم غالبا لتغطية الإنفاق العمومي ولدعم المؤسسات وتمويل المشاريع ولم يكن مرتبط بالإننتاج الحقيقي بل كان موجها للتنمية وللنهوض بالاقتصاد الوطني أولا، كما تم تأميم البنوك سنة 1966 مما عزز من سيطرة الدولة على التمويل وجعل النظام المصرفي أداة بيد الدولة لتطبيق سياساتها الاقتصادية التي كانت في مجملها تخطيطية وموجهة من قبل السلطة المركزية (الحكومة، البنك المركزي، الخزينة، وزارة التخطيط المتمثلة في وزارة الاقتصاد...)، بما في ذلك السياسة النقدية التي لم تكن مستقلة بل خاضعة للتوجيه المركزي أي الاقتصاد الموجه.

ب. الفترة 1971-1985:

ارتكز التنظيم الاقتصادي الوطني على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ وقواعد الاقتصاد الاشتراكي¹، ولعل من أبرز الإصلاحات في هذه الفترة إصلاح عام 1971.

- الإصلاح المالي والبنكي لعام 1971:

في سنة 1971 أنشأ مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات البنكية بموجب الأمر 47/71 الصادر في 30 جوان 1971 يتضمن تنظيم البنوك²، أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة، لقد جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 ليضع منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزيتها في الحقيقة، حيث من خلال المخطط الرباعي الأول 1971-1973 تعاظمت مركزية قرارات الاستثمار واستوجب على نظام التمويل إتباع هذا الاتجاه ضمنا لمبدأ الانسجام حيث إن التحكم في التدفقات الحقيقة يجب أن يرافقه التحكم في التدفقات النقدية، كما حمل رؤية جديدة لإسناد مهمة إدارة مراقبة العمليات المالية للمؤسسات العامة للبنوك، وفرض رقابة صارمة على التدفقات النقدية³.

- في سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنوك وانبثق عن ذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية.

ج. الفترة 1986-1988:

- إصلاحات 1986: تضمن أولا تفويض امتياز الإصدار للبنك المركزي الجزائري ووضع شروط لذلك، ثانيا تحديد كيفية سير المنظومة المصرفية، وجعل مهمة المنظومة المصرفية تسهر على تطابق تخصيص الموارد المالية والنقدية في إطار إنجاز المخطط الوطني للقرض مع أهداف المخططات الوطنية

¹ طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 177.

² الأمر رقم 47/71 المتضمن مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر بتاريخ 6/7/1971

³ لامية شهبون، المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3، 2015-2016 ص 110.

للتتمية، وذكر أن المنظومة المصرفية تشتمل على البنك المركزي ومؤسسات القرض ذات الصبغة العامة (البنك) ومؤسسات القرض المتخصصة، وثالثا يحدد المخطط الوطني للقرض في إطار المخطط الوطني للتتمية الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال جمع الموارد والعملة وفي مجال الأولويات والقواعد التي ينبغي مراعاتها في توزيع القرض، ورابعا تحديد نظام القرض ومؤسسات القرض، بالإضافة إلى الوسائل والضمانات والامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات السابقة الذكر¹.

- إصلاحات 1988: بعد صدور قانون 1986 تبين أن بعض الأحكام لا تتطابق مع التعديلات الحاصلة على مستوى تنظيم الاقتصاد، لدى توجب تكييف قانون مصرفي لينسجم ووضع المصارف كمؤسسات مع القانون رقم 88-01² المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفي هذا الإطار صدر القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86/12.

جاء هذا القانون لدعم دور البنك المركزي الجزائري خاصة في تسيير وإعداد السياسة الائتمانية والنقدية، حيث منح البنوك الشخصية المعنوية التجارية والاستقلالية المالية والمحاسبية، بما يعني اكتساب البنوك لمبادئ الربحية والمردودية في نشاطها، أما المؤسسات المالية غير المصرفية فقد سمح لها بتوظيف مواردها في الأسهم والسندات³.

يمكن القول أن السياسة النقدية لم تكن واضحة ومضبوطة في الفترة 1962-1990 وهذا نظرا للتداخل بين مهام البنك المركزي والخزينة وضعف النظام البنكي بصفة عامة لذلك توجب على متخذي القرار في السلطة النقدية وضع إصلاحات في إطار الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وبذلك تم وضع قانون النقد والقرض 90-10.

2. بعد 1990: تطور السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض:

¹ ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 يتعلق بالنظام البنوك والقروض العدد 34 ص 1425-1431.

² القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفي هذا الإطار صدر القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86/12.

³ وردة جاب الخير، السياسة الائتمانية في ظل قانون النقد والقرض 1990 و 2003، دراسة مقارنة، جامعة جيجل، 2006-2007، ص 74.

يتطرق هذا الجزء من دراستنا إلى أهم المحطات التي عرفتھا السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 إلى غاية سنة 2024، مركزين على تأثير مختلف التشريعات البنكية (قوانين، أوامر وتعليمات صادرة عن مجلس النقد والقرض) على سلوك السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها المختلفة.

1.2. قانون النقد والقرض 90-10:

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات هامة من خلال تطبيق العديد من الإصلاحات النقدية وفقا للإطار القانوني، وبالرغم من إصدار قانون 86-12 وقانون 88-6 المعدل والمتمم له تبين للسلطات النقدية ضرورة وضع نص قانوني جديد يتقادم سلبات المرحلة السابقة ويتجاوز قصور الإصلاحات، لهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 4 أفريل 1990 حاملا توجهات جديدة تتماشى مع سير التحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه كما جاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه.

أ. تعريف قانون النقد والقرض 90-10: يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 نصا تشريعيًا يدعم الإصلاحات التي شرعت فيها السلطات منذ سنة 1988، ويعكس اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فقد حمل أفكارا جديدة متعلقة بالنقد والقرض والبنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك، ومعايير التسيير...¹.

ب. مضمون قانون النقد والقرض: جاء قانون النقد والقرض ليضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور يحمل أفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، مبرزًا دور النقد والسياسة النقدية، نوجز أهم ما تضمنه هذا القانون فيما يلي:

- إرجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري.
- وضع سقف أقصى لتسبيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، إذ قام بحصر هذه التسبيقات بنسبة لا تتعدى 10% من الإيرادات العادية للميزانية التي تعود للسنة الماضية، مع تحديد مدتها بما لا يتعدى 240 يوما وتسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية²، إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتركمة وفق جدول موضوع³.
- إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

¹ القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، (1990)، الجريدة الرسمية (العدد 16).

² المادة 78 من قانون النقد والقرض، (14-04-1990)، الجريدة الرسمية.

³ المادة 213 من قانون النقد والقرض، (14-04-1990)، الجريدة الرسمية.

- خروج الخزينة العامة من دائرة الائتمان ليلقى دورها مختصرا على تمويل الاستثمارات العامة المخططة من قبل الدولة وبهذا يستعيد النظام المصرفي دوره في منح الائتمان للاقتصاد.
- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية، وجعلها تحت إشراف البنك المركزي الذي استعاد دوره في قمة النظام النقدي وتحمل المسؤولية في تسيير السياسة النقدية...إلخ.

يمكننا القول أن تطور القوانين والإصلاحات في الجزائر انعكس على السياسة النقدية، وخاصة القانون 90-10 الذي كان بمثابة نقطة تحول جوهريّة في مسار السياسة النقدية إذ نقل النظام المصرفي من نمط تمويلي إداري موجه من الخزينة للمؤسسات العمومية إلى نظام مصرفي قائم على آليات السوق والتمويل التجاري، أي ألغى النظام الاشتراكي المالي القديم الذي يربط البنك المركزي مباشرة بالخزينة والمؤسسات العمومية، كما ظهرت لأول مرة إمكانية ابتكار أدوات تمويل جديدة (وهذا مهم جدا ويساعد في دراسة إمكانية ابتكار وتعديل وتكييف أدوات جديدة وفق ما يتطلبه الوضع الاقتصادي و ما ينسجم مع مؤسسات النظام المصرفي)، وفتح الباب أمام المستثمرين والبنوك الخاصة مما سمح ومهد لظهور البنوك الإسلامية في الجزائر فظهر بنك البركة الجزائري سنة 1991.

2.2. أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10:

بعد تطبيق قانون النقد والقرض سنة 1990 قامت الجزائر بوضع عدد من البرامج في إطار الاستراتيجية الشاملة، متضمنة سياسات الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والمصرفي بصفة خاصة، فيما يلي سنقوم بإيجاز أهم هاته التعديلات:

أ. التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 28 فيفري 2001 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10 خلال عام 2001: مست هذه التعديلات هيكل النظام البنكي خاصة بما يتعلق بإدارة ورقابة بنك الجزائر، كما قام بتقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين تم الفصل بينهما الجهاز الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يتكون من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاثة موظفين سامين يوظفهم رئيس الجمهورية¹، والجهاز الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكمة.

¹ المادة 6 من الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض. (2001)، الجريدة الرسمية (العدد 14).

ب. الأمر رقم 02-03 الصادر في عام 2003 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الصادر عن مجلس النقد، يهدف أساسا إلى تحديد مستوى الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تطبيقها خاصة أنظمة القياس وتحديد المخاطر وأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر.

ج. الأمر رقم 03-11¹ ضم الأمر المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض جملة من التغييرات والتعديلات التي طرأت على المنظومة المصرفية خاصة بعد انفتاح الدولة على القطاع البنكي الخاص الذي انجر عنها أزمات عرفت بها بعض البنوك (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري)، هدف هذا الأمر إلى تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل، تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي والبنكي، توفير أحسن حماية للبنوك والمؤسسات المالية والزيائن، تحديد قواعد حسن السير في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية وإخضاع النظام إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات.

د. التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10-04² جاء الأمر في سبع كتب فرعية هي على التوالي: عموميات، هيكل بنك الجزائر وتنظيمه، مجلس النقد والقرض، التنظيم المصرفي، صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، الصرف وحركات رؤوس الأموال، العقوبات الجزائية، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.

-ركز هذا الأمر على ثلاث نقاط أساسية هي: تنظيم حرية النفاذ إلى الأنشطة البنكية أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني وفي المحافظة على التوازنات الداخلية، التعزيز الضروري للرقابة البنكية³، حيث نص هذا التعديل على تعريف بنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه حرصا على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية من خلال المادة 02 من الأمر 10-04، كما تمت إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظه البنوك والمؤسسات المالية من خلال المادة 06 من الأمر 10-04، ضرورة توفير وإدارة الدفع من خلال مادة رقم 56 من الأمر 10-04، ضرورة التزام بنك الجزائر بتعزيز أمن وسلامة النظام البنكي من خلال المادة 97، إنشاء مركزية المخاطر ولجنة الرقابة البنكية وفقا للمادة 98 والمادة 08.

-بعد ذلك أتى تعديل جديد لقانون النقد والقرض سنة 2017 وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

3.2. تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017: لجأت الجزائر في سنة 2017 من خلال إصدار قانون النقد والقرض 10-17 المؤرخ في 11/10/2017 والذي يحتوي على مادة واحدة هي المادة 45 مكرر التي تعدل المادة 46 والمادة 47 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، إلى وضع إصلاح جديد عرفه البعض بسياسة التيسير الكمي والبعض الآخر بالتمويل غير تقليدي، وهو عبارة عن طبع كتلة نقدية دون مقابل لدى البنك المركزي لتمويل الموازنة العامة في الجزائر وفق آليات معينة ولمدة خمس سنوات.

¹ الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003، (2003)، الجريدة الرسمية (العدد 52).

² الأمر 04-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010، (2010)، الجريدة الرسمية (العدد 05).

³ أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الثاني، العدد 07، 2018، ص 197.

أ. أسباب وضع قانون 10-17: من بين الأسباب التي أدت إلى تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 ما يلي:

- انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك في سنة 2015 و 2016 حيث انتقلت من 2731 مليار دينار نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015 لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017.
- استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية.
- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط البترول الجزائري السنوي¹.
- ردود الفعل السلبية من طرف الأعوان الاقتصاديين التي حرضتها لجوء السلطات إلى زيادة الضرائب لتعويض تراجع مداخيل النفط².
- تقادم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات وهذا نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية³.

ب. مضمون 10-17: ينص القانون 10-17 على:

المادة الأولى تُتم أحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 الموافق ل 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرر كما يأتي:

المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تتخذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

¹ أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 19-20.

² محمد هاني وياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، مارس 2018، ص 131.

³ ميمي جديني، كيف للتعديل في قانون النقد والقرض أن يمول عجز موازنة الخزينة العمومية في الجزائر، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، 2017، ص 133.

- توازنات خزينة الدولة من حيث النفقات العمومية والإيرادات العامة.
 - توازنات ميزان المدفوعات بإدراج حصيلة الميزان التجاري وصافي التحويلات الداخلية اتجاه الجزائر.
 - تحدد آليات متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم¹.
- من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية قامت الجزائر بالعمل بالصيرفة الإلكترونية والتي تمكن من إجراء عمليات يتم عقدها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وفي هذا الصدد قام بنك الجزائر الخارجي بغية تطوير الخدمات المقدمة لعملائه بما في ذلك وسائل الدفع بإصدار عدة أنواع من البطاقات البنكية بغية تحسين المعاملات البنكية.
- يقوم بنك الجزائر الخارجي بتوفير ثلاث أنواع من البطاقات البنكية لعملائه بطاقة بنكية محلية CIB وبطائتين بنكيتين ذات استعمال دولي وهما ماستر كارد وبطاقة أمريكان اكسبريس.
- البطاقة البنكية CIB: وهي خاصة بالتداول بين البنوك ولها شروط ومميزات وفيها نوعين البطاقة الكلاسيكية (زرقاء اللون قيمة السقف فيها 20000-50000 دج، وقيمة السحب ربع دخل العميل، وقيمة العمولة التي يأخذها البنك عند كل إصدار أو إعادة التجديد لهذه البطاقة 350 دينار جزائري) والبطاقة الذهبية (ذهبية اللون قيمة السقف فيها تشترط أن يتجاوز دخل العميل 50,000 دينار جزائري أما قيمة العمولة فهي 600 دينار جزائري).
 - بطاقة ماستر كارد: من أهم مزاياها أنها توفر نظام حماية متطور D SECURE3 كما تسمح بفتح حساب في منصة PAYPAL للتسوق الإلكتروني الآمن عبر الإنترنت، هناك بطاقات ماستر كارد موجهة لفائدة الشركات مثل بطاقة الأعمال والبطاقة العالمية للأعمال وهناك أنواع من بطاقات ماستر كارد موجهة لفائدة الأفراد، مثل بطاقة الدفع المسبق، البطاقة الكلاسيكية، البطاقة البلاتينية، البطاقة العالمية للنخبة وتختلف فيما بينها في قيمة السقف والسحب الشهري.
 - بطاقة أمريكان اكسبريس: فيها ثلاث أنواع البطاقة الخضراء والبطاقة البلاتينية البطاقة الذهبية وتختلف فيما بينها حسب قيمة السقف الأدنى وقيمة السحب الشهري القصوى وعمولة الإصدار وإعادة التجديد فمثلا بطاقة أمريكان اكسبريس الذهبية قيمة السحب الشهري القصوى هي 2000 دولار وقيمة السقف الأدنى هي 10,000 دولار وعمولة الإصدار وإعادة التجديد 200 دولار².

¹ القانون رقم 17-10 المتعلق بالنقد والقرض، (2017)، الجريدة الرسمية (العدد 57).

² ينظر بوعتلي محمد، تقييم واقع البطاقات البنكية وتطورها في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 1، المجلد 2، 2022، ص 89-96.

4.2. القانون 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

في المادة الثانية أقر القانون ب العملة الرقمية حيث قال: يمكن أن تأخذ النقود شكل مادي وشكل رقمي وتسمى العملة الرقمية للبنك الجزائري الدينار الرقمي الجزائري.

وأيضاً قال في المادة 74 تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات... بما في ذلك العملة الإلكترونية.

في المادة 76 أقر بخدمات الدفع حيث قال يمكن ان يقوم مزود وخدمات الدفع المعتمدون قانونا بتزويد خدمات الدفع التي تقوم بها البنوك.

وفي المادة 90 يرخص لإنشاء بنوك استثمارية وبنوك رقمية.

وذكر في المادة 77 أن عمليات هذه البنوك تخضع لأحكام المادة 90 السابقة الذكر.

وفي هذا الصدد نرى أنه من الجدير بالذكر إعطاء ملخص عن كلمة المحافظ أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني²، والتي تحدث فيها عن القانون 09-23 على أنه من بين أكثر القوانين المؤسسة للاقتصاد والمنظومة المالية حيث أنه يحدد المبادئ الأساسية التي تنظم عمل الجهاز المصرفي، حوكمته، إجراء الرقابة الداخلية وقواعد تسيير المخاطر التي يتعرض لها من جهة، كما يوضح مسؤوليات السلطات المخولة لمراقبته وتنظيمه من جهة أخرى وذلك بفضل الأحكام التي سنها قانون النقد والقرض الساري المفعول والنصوص التنظيمية التي تلتها.

كما أقر المحافظ أن واقع الجزائر الراهن ومستقبلها ترسمه النقلة النوعية التي أطلقتها السلطات العمومية في إطار بناء الجزائر الجديدة المبنية على أساس اقتصاد المعرفة والرقمنة والاستعمال الواسع للتكنولوجيا الحديثة في كل المجالات، سعيها منها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وواعدة، ولهذا أكد انه من الضروري على القطاع المالي الوطني مواكبة هذه الديناميكية الجديدة وعصرنة القطاع المالي والمصرفي وانفتاحه على فاعلين جدد حتى يتماشى مع التوجهات الحديثة للاقتصاد واحتياجات المستهلك الجديدة للخدمات المالية، واستجابة لكل هاته التحولات يأتي مشروع القانون النقدي والمصرفي الذي يتناول محاور أساسية جديدة تقتضي تعزيز حوكمة كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، كما أدرج المشروع أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر فاعلية وتعزيزا لآليات نقلها، في هذا الصدد فإن القانون يخول لبنك الجزائر إصدار سندات الاقتراض وإجراء عمليات مبادلة العملات لأغراض السياسة النقدية، كما تم أخذ خصوصيات الصيرفة الإسلامية بعين الاعتبار بهدف وضع أدوات السياسة النقدية المناسبة، وذلك من أجل تمكين البنوك المعنية من إدارة سيولتها بشكل يتوافق مع طبيعتها، كما نص مشروع القانون على إمكانية تكييف أدوات السياسة النقدية لتشجيع التمويل

¹ قانون رقم 09-23 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، بنك الجزائر، الجريدة الرسمية.

² .Présentation de Monsieur le gouverneur commission-APN- , bank of algeria.

الأخضر والتنمية المستدامة، كما فتح القانون النقدي والمصرفي المجال لدخول فاعلين جدد يقدمون خدمات ومنتجات مصرفية ترتكز على التكنولوجيا الحديثة من خلال السماح بإنشاء بنوك رقمية وفتح شركات مقدمي خدمات الدفع وذلك في نهج التحول الرقمي الذي أصبح حقيقة حتمية، وفي إطار مهام بنك الجزائر السيادية كجهة وحيدة مخولة بإصدار النقود اعتمد مشروع القانون تبني شكل رقمي من العملة النقدية تدعى الدينار الرقمي الجزائري يصدرها ويسيرها ويراقبها بنك الجزائر، يعتبر هذا الإجراء وسيلة للحفاظ وتكريس دور البنك المركزي كسلطة نقدية، كما تم تكريس الصيرفة الإسلامية في مشروع القانون هذا باعتماد المنتجات والخدمات المصرفية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية التي يمكن تسويقها من طرف شبابيك مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية، كما يسمح هذا القانون بإمكانية فتح بنوك متخصصة حصريا في تسويق مثل هذه المنتجات وهذه الخطوات من شأنها أن تساهم في تطوير الشمول المالي ورصد المدخرات المتداولة خارج الجهاز المصرفي ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني.

-النظام رقم 24-04¹ المؤرخ في 13 أكتوبر سنة 2024 الذي يتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي: اعتمادا على القانون 09-23 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي لاسيما المادتين 64 و 90 منه فإن محافظ بنك الجزائر "صالح الدين طالب" أصدر النظام 24-04 والذي أقر فيه العديد من الأحكام المتعلقة بتحديد الشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي الذي يقدم خدمات ومنتجات مصرفية عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في إطار ممارسة أنشطته، كما ذكر الأنشطة والقواعد المعمول بها سواء الشروط الاحترازية المطبقة أو العمليات التي يمكن للبنوك الرقمية العمل بها وفي هذه الجزئية بالذات ذكر أنه يمكن للبنوك الرقمية تلقي الأموال وعمليات القرض والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

-التعليمية رقم 02-25² المؤرخة في 2 مارس 2025 المتعلقة بالشروط الخاصة للترخيص بالتأسيس واعتماد وممارسة النشاط البنك الرقمي: بعد النظام رقم 24-04 تم وضع التعليمية رقم 02-25 والتي تهدف إلى تحديد عناصر المعلومات وجميع الوثائق المكونة للملف المرفق لطلب ترخيص تأسيس بنك رقمي أو اعتماده، وتم وضع ملاحق عديدة بها جداول موحدة للملأ.

¹ النظام رقم 24-04 المؤرخ في 13 أكتوبر سنة 2024 الذي يتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي، موجودة في موقع بنك الجزائر. BANK OF ALGERIA.

² التعليمية رقم 02-25 المؤرخة في 2 مارس 2025 المتعلقة بالشروط الخاصة للترخيص بالتأسيس واعتماد وممارسة النشاط البنك الرقمي، موجودة في موقع بنك الجزائر. BANK OF ALGERIA.

المطلب الثاني: تأثير الإصلاحات النقدية والمصرفية على مؤشرات وأهداف السياسة النقدية

بعد سنة 1990 اعتمدت الجزائر على قانون النقد والقرض 90-10 الذي عمل على تحرير الاقتصاد وتقليل دور الدولة في الاقتصاد للوصول لنمو منظم للاقتصاد، والسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

بعد ذلك أتت العديد من الإصلاحات في الفترة من 2000-2010 التي هدفت إلى الحرص على استقرار الأسعار وتعزيز الاستقرار المالي وتحسين إدارة السيولة من خلال الأوامر 11/03، 10/04

وبعدها انخفضت أسعار البترول، وكلنا نعلم أن ذلك يؤثر كثيرا على الاقتصاد الجزائري، نظرا لكون عائدات أسعار البترول تمثل حوالي 90 % من إيرادات الدولة الخارجية، وكان الأمر أن حدثت العديد من الاختلالات منها ضغوط كبيرة على الاحتياطات الأجنبية وبالتالي على سعر الصرف... إلخ، وصاحب ذلك العديد من التبعات فتبنت الدولة سياسة تقشفية، وقامت بإصلاح قانون النقد والقرض سنة 2020 الذي جاء بالعديد من التحديثات بغية الوصول للاستقرار النقدي، ويعمل إلى الآن على تشجيع التحول الرقمي واستخدام الخدمات المصرفية الرقمية الإلكترونية لتحسين الكفاءة ولمواكبة التطورات العالمية.

1. تحليل أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2023

في هذه الجزئية سنحاول إعطاء صورة واضحة لتطور معدلات أهم أهداف السياسة النقدية المتمثلة في معدلات النمو، التضخم، أسعار الصرف، البطالة، واخترنا الفترة 2010-2023 نظرا لطول الفترة الممتدة بعد إصدار قانون النقد والقرض.

أ. تحليل تطور معدلات النمو في الجزائر

من بين أهم الأهداف العامة التي تسعى الدولة الجزائرية الوصول إليها تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والجدول التالي يبين معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2023.

الجدول رقم (1.3.1): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	3.61	2.9	3.4	2.8	3.8
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو %	3.7	3.2	1.6	1.2	0.8
السنوات	2020	2021	2022	2023	
معدل النمو %	5-	3.8	3.6	4.1	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، وإحصائيات بنك الدولي على الموقع: www.ons.dz، www.worldbank.org (البنك الدولي في الجزائر ربيع 2024)

من خلال الجدول نلاحظ أن في الفترة من 2010-2016 كانت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مرتفعة نوعا ما تتراوح قيمها بين 2.9% و 3.7% وهذا يعتبر مؤشر جيد للاقتصاد الجزائري، لكن سرعان ما عرفت انخفاضا في الفترة 2016-2020 حيث نلاحظ أنها انخفضت من 3.7% إلى 1.6% إلى 1.2% ثم إلى 0.8% ثم 5- % على التوالي وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفت البلاد، وإلى تأثيرات جائحة كورونا.

وبعد سنة 2021 رجعت معدلات النمو تسجل نموا إيجابيا بعد ركود كبير إثر جائحة كورونا حيث سجلت معدلات النمو 3.8، 3.6 و 4.1% على التوالي في السنوات الثلاثة الأخيرة، وهذا يدل على استجابة الاقتصاد للإصلاحات المتبعة من قبل الدولة وللسياسة النقدية، ولتحسن أسعار البترول من جهة أخرى.

ب. تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر

بالنسبة لهدف التشغيل فإنه يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، وهذا من خلال المادة 55 من قانون النقد والقرض، وهذا الارتباط يقود إلى القول بأن عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري¹، والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة 2010-2023.

¹ فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2020، ص 58.

الجدول رقم (2.3.1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة%	9.96	9.97	11	9.8	10
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة%	11	11.5	12.3	11.7	11.4
السنوات	2020	2021	2022	2023	
معدل البطالة%	14	13.6	12.4	11.8	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: إحصائيات بنك الدولي www.worldbank.org. البنك الدولي في الجزائر ربيع 2024

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر في الفترة بين 2010-2015 كانت منخفضة حسب فترة الدراسة، ثم عرفت ارتفاعا في سنوات 2016-2020 حيث سجلت أعلى نسبة لها في فترة الدراسة وهي 14% سنة 2020، وحسب رأيي كان لجائحة كورونا يد في ذلك، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي إلى أن بلغت 11.8% سنة 2023 بسبب تحسن الوضع الصحي والاقتصادي.

وإذا ما قارناها مع الجدول السابق نرى أنه هناك علاقة عكسية بين النمو والبطالة حيث لما يرتفع النمو نجد أن معدلات البطالة منخفضة والعكس.

ج. تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

أما فيما يتعلق باستقرار المستوى العام للأسعار والتحكم في مستويات التضخم، فقد منح بنك الجزائر أولوية لهذا الهدف كهدف رئيسي للسياسة النقدية، خاصة بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي حدد أن الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر هي استقرار المستوى العام للأسعار ومراقبة التضخم، وسنبيّن من خلال الجدول الموالي تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2023.

الجدول رقم (3.3.1): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.9	4.78
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	6.4	5.59	4.27	2.0	2.4	7.23
السنوات	2022	2023				
معدل التضخم	9.3	7.84				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر 2015، 2016، 2019، 2022 على الموقع: www.Bank-of-algeria.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz/ipc-juin-2020.pdf
- إحصائيات بنك الدولي www.worldbank.org في: البنك الدولي في الجزائر ربيع 2024

من خلال الجدول نلاحظ أن:

معدلات التضخم عرفت ارتفاعا من سنة 2010 إلى سنة 2012، حيث زاد من ب 3.91% إلى 8.89% سنة 2012، وذلك بسبب الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وزيادة الإنفاق العمومي، لكن سرعان ما عرف معدل التضخم انخفاضا في سنة 2013 و 2014 إلى أن وصل لـ 2.9%، ثم ارتفع من جديد سنة 2015 و 2016 ليلعب قيمة 4.1% ثم 6.39% سنة 2016 وهذا بسبب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في البلاد، وانخفاض أسعار البترول (ومنه نستنتج أن في حالة الجزائر لما تنخفض أسعار البترول تزيد الضغوط التضخمية بسبب انخفاض دخل الدولة مما يجعلها تتجه نحو طبع النقود، والعكس صحيح في حالة ارتفاع أسعار البترول فإن ذلك سيزيد من إيرادات الدولة بالعملة الصعبة مما يزيد احتياطي النقد الأجنبي، ويقلل من حاجة الدولة لطبع النقود).

عرف معدل التضخم انخفاضا ملموسا بعد سنة 2017 إلى أن وصل إلى نسبة 2.0 % في سنة 2019 و 2.1% في سنة 2020، وهذا كان عكس توقعات المراقبين فان التمويل غير التقليدي لسنة 2017 لم يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهذا يعد مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي.

بعد سنة 2021 ارتفعت معدلات التضخم إلى أن وصلت لأعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة وذلك في سنة 2022 حيث بلغ المعدل 9.3%، وهذا راجع بشكل أساسي إلى التضخم المستورد وإلى أسعار المنتجات الغذائية خارجية المنشأ، وإلى الظروف الاقتصادية العالمية التي تأثرت بجائحة كورونا، ثم نلمس انخفاضا في سنة 2023 التي سجلت 7.84%، وهذا بسبب تراجع أسعار المنتجات الغذائية، تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني وعمل الحكومة على تعزيز الإنتاج المحلي ودعم القطاعات الإنتاجية لتقليل الاستيراد، ارتفاع قيمة الدينار الجزائري مما خفف بشكل معتبر من التضخم المستورد.

د. تحليل تطور التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر

أما فيما يتعلق بالتوازن الخارجي (توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات)، فقد اعتمدنا على تحليل أسعار الصرف كجزء من السياسة النقدية الكلية للاطلاع على سلوكه خلال فترة الدراسة ولمعرفة أثره على هذا التوازن من جهة أخرى.

الجدول رقم (4.3.1): تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010-2023) (قيم نهاية الفترة)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الدينار/الدولار	74.40	76.05	78.10	78.15	78.90
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الدينار/الدولار	106.50	110.50	114.90	118.29	119.15
السنوات	2020	2021	2022	2023	
الدينار/الدولار	132.13	138.83	137.22	134.27	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر 2014، 2016، 2019

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 للثلاثي الثالث 2022، على الموقع:

www.Bank-of-algeria.dz

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 65 للثلاثي الرابع 2023، على الموقع:

www.Bank-of-algeria.dz ص 20

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 74.4 دج/دولار سنة 2010 ليصل إلى 138.83 دج/دولار سنة 2021، إلا أنه من سنة 2019 إلى سنة 2020 يلاحظ أن وتيرة الارتفاع كانت أكبر وذلك راجع لتداعيات جائحة كورونا، بينما انخفضت الأسعار بعد سنة 2021 وظلت في الانخفاض إلى سنة 2023، وهذا يدل على تحسن قيمة الدينار الجزائري.

2. تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية

يمكن أن نتطرق هنا إلى تطور بعض المؤشرات الاقتصادية كالكتلة النقدية ومقابلات الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي نظرا لكونها مرتبطة هي الأخرى بالسياسة النقدية وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5.3.1): تطور المؤشرات الاقتصادية والنقدية ذات الصلة بالسياسة النقدية (1990-2023)

الوحدة: مليار دج

السنوات	مقابلات الكتلة النقدية			الكتلة النقدية M2	الناتج المحلي الإجمالي Y
	صافي الموجودات الخارجية	القروض للخبزينة (صافي القروض إلى الدولة)	القروض للاقتصاد		
2010	11996.5	3510.9-	3268.1	8162.8	11991.6
2011	13922.4	3406.6-	3726.5	9929.20	14526.2
2012	14940.0	3334-	4287.6	11015.10	16115.5
2013	15225.2	3235.4-	5156.3	11941.50	16643.8
2014	15734.5	1992.3-	6504.6	13686.8	17228.6
2015	15375.4	567.5	7277.2	13704.50	16712.7
2016	12596.0	2682.2	7909.9	13816.30	17514.6
2017	11227.4	4691.9	8880.0	14974.60	18876.2
2018	9485.6	6325.7	9976.3	16636.70	20259
2019	7598.7	7019.9	10857.8	16510.70	20500.3
2020	6518.2	9353.5	11182.3	17659.64	18477.0
2021	6559.1	12908.7	9794.7	20053.5	18627.0
2022	8650.4	13033.3	10115.2	22964.5	22556
2023 (ديسمبر)	9427.3	13298.2	10697.9	24330.8	23990

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

تقارير بنك الجزائر:

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 29 (مارس 2014)، رقم 49 (مارس 2020)

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 للثلاثي الثالث 2022، على الموقع:

www.Bank-of-algeria.dz

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 65 للثلاثي الرابع 2023، على الموقع:

www.Bank-of-algeria.dz

إحصائيات البنك الدولي: www.worldbank.org. (البنك الدولي في الجزائر ربيع 2024)

نلاحظ أن قيم الكتلة النقدية في تزايد مستمر لكنها متزايدة بنسب متفاوتة بين السنوات، حيث:

ارتفعت الكتلة النقدية بوتيرة لا بأس بها في السنوات 2010-2014 وخصوصا في سنة 2014 وهذا تزامنا مع تبني الدولة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 جاء هذا البرنامج بثلاث محاور أساسية هي: برنامج التنمية البشرية، تطوير الهياكل القاعدية، دعم التنمية الاقتصادية، الذي اتسم بزيادة الإنفاق لمحاولة شراء السلم الاجتماعي ودعم التنمية المحلية البشرية والبنية التحتية.

واستمرت الكتلة النقدية بالارتفاع لكن بوتيرة بطيئة في السنوات 2014-2016، بينما ازدادت الوتيرة في سنة 2017 حيث بلغت الكتلة النقدية قيمة 14974.6 مليار دج، أي تزايدت بنسبة 8.3 بالمائة في 2017 مقابل تزايد 2016، وهذا يعود إلى دخول التمويل غير التقليدي الذي شرع له قانون 10-17 قيد التنفيذ وإلى ارتفاع أسعار البترول، وظلت في ارتفاع مستمر إلى سنة 2019 التي عرفت فيها الكتلة النقدية تراجعاً طفيفاً مقارنة ب 2017 و 2018 وهذا بسبب الانخفاض القوي للودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات.

ثم بعد ذلك عرفت ارتفاعاً متزايداً من 2020 ل 2021 بسبب ارتفاع المجمع النقدي M1 بمعدل نمو قدرة 14.52% في سنة 2021 وهذا الارتفاع كان بسبب الزيادة في الودائع تحت الطلب التي ارتفعت بين 2020 و 2021 بمعدل النمو قدرة 25.72%.

في سنة 2022 و 2023 تواصل الارتفاع وبوتيرة متسارعة وذلك نتيجة السياسات المعتمدة لدعم الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا.

يمكن القول أنه رغم التطورات والمجهودات المبذولة، إلا أنه تظل من بين أهم التحديات التي تواجه وضع الاقتصاد الجزائري هو اعتماده الكبير على قطاع المحروقات، الأمر الذي جعله تابعا دائما لتداعيات ارتفاع وانخفاض أسعاره.

المطلب الثالث: تطورات النظام المصرفي الجزائري

مر النظام المصرفي الجزائري بالعديد من التطورات بدأ من الفترة التي تلت الاستقلال سنة 1962 مروراً بالعديد من الإصلاحات والبرامج الإصلاحية، ولعل من أهم تلك الإصلاحات ذلك الإصلاح الذي شهده القطاع المصرفي سنة 1990 والذي عرف بقانون النقد والقرض، وآخرها ما صدر من قوانين وتشريعات لتنظيم وتكييف النظام المصرفي والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الراهنة، وسنحاول حصر تلك التطورات في المراحل التالية:

1. مرحلة الإصلاح الذاتي 1962-1989: وتنقسم هذه المرحلة إلى ثلاث أقسام:

1.1. مرحلة تكوين نظام مصرفي وطني وإضفاء السيادة الوطنية 1962-1965: بعد الاستقلال مباشرة قامت الجزائر بإنشاء:

أ. الخزينة الجزائرية

تم تأسيسها في أوت 1962 والتي تكفلت بالأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة وبمنح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي وقروض تجهيزية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا¹.

ب. البنك المركزي الجزائري (BCA)

تم تأسيس البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي²، برأس مال قدرة 3 فرنك فرنسي موروثة من الاستعمار الفرنسي المقسمة على 6 آلاف سهم بغية استرجاع السلطة الداخلية والخارجية لها، وأسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية وتوجيه مراقبة الائتمان وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف³، وتمويل الخزينة العمومية لإنجاز المشاريع الاستثمارية الضخمة والضرورية لتحقيق التنمية، وبعدها تم إصدار العملة الوطنية "الدينار الجزائري" عام 1964⁴.

ج. خلق مؤسسات مؤهلة بتمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- الصندوق الجزائري للتنمية: أول ما ظهر هذا الصندوق كان يحمل اسم صندوق الجزائري للتنمية (CAD) وفقا للقانون رقم 63/165 الصادر في 07 ماي 1963، وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 7 جوان 1971 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) وكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات وتغطية قطاعات الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطع الصيد ومؤسسات الإنجاز إصلاح النظام المصرفي⁵.

¹ صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة-دراسة التجربة الجزائرية-، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص3

² القانون رقم 62-144، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1962.

³ صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي للمنظمات والحكومات، 8-9 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص106.

⁴ إبراهيم لوراني، هياكل المؤسسة المالية في الجزائر، مجلة تنوير، العدد 3، سبتمبر 2017، ص 159.

⁵ علي بالطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 32.

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بموجب القانون 64-227 وذلك في أوت 1964 وتخصص في جمع الادخار من المواطنين وتمويل احتياجات العائلات للسلع المعمرة وخاصة السكن ثم تحول بعد ذلك إلى بنك متخصص في تمويل السكن¹.

2.1. مرحلة تأميم البنوك الأجنبية 1966:

تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966 ونتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية BNA CPA BEA هي:

أ. البنك الوطني الجزائري (BNA)

بموجب الأمر رقم 66/178 الصادر في 13 جوان 1966 وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة، والذي تكفل بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص² كما يقوم هذا البنك بتعبئة المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أم زراعية بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية³.

ب. القرض الشعبي الجزائري (CPA)

وفقا للأمر رقم 66-36 المؤرخ في 29 / 12 / 1966 ويعد ثاني بنك تجاري من حيث النشأة ويقوم بجمع الودائع وتمويل مختلف الصناعات التقليدية وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية الأخرى كغيره من البنوك الجزائرية.

ج. البنك الخارجي الجزائري (BEA)

انشئ بموجب الأمر رقم 67/204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 بعد دخول الجزائر في علاقات متشابكة مع الخارج، ويعد ثالث بنك تجاري من حيث النشأة، يقوم البنك بمهمتين أساسيتين الأولى خاصة بالودائع والإقراض والثانية الخاصة بالتجارة الخارجية وبإمكان هذا البنك أن يتدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج كما منح الاعتماد عند الاستيراد يعطي ضمانات للمصدرين الجزائريين⁴.

¹ إصلاح النظام المصرفي نايلي.

² علي بالطاهر، مرجع سابق، ص 31.

³ علي بالطاهر، مرجع سابق، ص 35.

⁴ علي بالطاهر، نفس المرجع، ص 37.

3.1. مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد من 1970-1986

أ. إصلاحات الفترة 1970-1973:

ما يميز هذه المرحلة هو القيام بإصلاح في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 بحيث شهد تضاعفا في عملية الاستثمار أدخلت التعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة خاصة أمام عجز البنوك الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة وكان هذا الإصلاح يهدف إلى تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات كما أن هذا الإصلاح وطّد فكرة تخصص البنوك (التوطين المصرفي) كما انبثق على هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك هما مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية:

- **مجلس القرض:** تأسس مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 وحسب المادة الأولى ينص على: (يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس قرض يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض)¹، وهو عبارة عن هيئة رقابية تحت سلطة وزير المالية يتمثل دوره في دراسة سياسة القرض والنقد والبحث عن السبل الكفيلة بتنمية الموارد المالية مع تعزيز علاقات النظام المصرفي وذلك بتقديم تقرير دوري لوزير المالية النقود والقرض.

- **اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية:** تأسست بموجب الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 تحت سلطة وزير المالي، تهتم بتقديم الآراء والتوصيات بشأن جميع المسائل التي تهم المهنة المصرفية واقتراح الإجراءات التي تعمل على تعجيل تنفيذ المخططات التنموية والإنتاج وتحقيق المراقبة على عمليات المؤسسات المالية، والبحث عن طرق جديدة لخضوع تسيير المؤسسات المالية لقواعد محددة، ودراسة الأوضاع وحسابات ميزانيات المؤسسات المالية كلها².

ب. مرحلة إعادة هيكلة البنوك 1982-1985

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية في بداية الثمانينات إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وانبثق عنهما بنكان تجاريان عموميان هما:

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:** أنشئ في 16 مارس 1982، وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي الصناعي، حيث تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك الإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك، وتنص المادة الرابعة على أن هذا البنك مكلف

¹ صوفان العيد، مرجع سابق، ص 5.

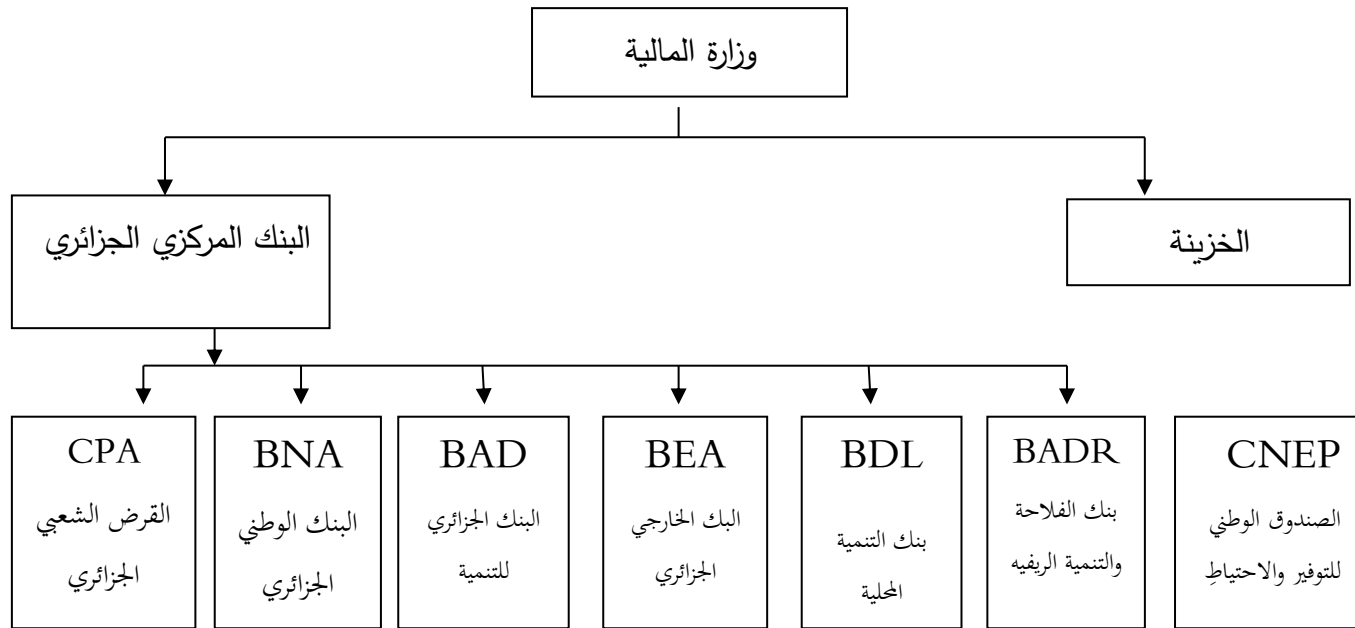
² حميدي كلثوم، تحليل القوائم المالية للبنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية badr، جامعة سعد دحلب البليدة 2007، ص 41.

بتنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في تنمية مجموع قطاع الفلاحة، وتطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية، وتمويل مختلف هياكل الإنتاج الفلاحي والأعمال المرتبطة بالقطاع الفلاحي الصناعي.

- بنك التنمية المحلية BDL: أنشئ في 30 أفريل 1985 ويعتبر ثاني بنك ناجم عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي وأخذ جزء من صلاحيات القرض الشعبي الجزائري كما أنه ورث الأربعين مقرا للقرض الشعبي الجزائري موزعة عبر الوطن، يقوم هذا البنك بممارسة نوعين من النشاطات نشاط مصرفي تقليدي ونشاط متخصص يتمثل في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية، كما يمول المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات، ويقوم بتمويل الاستثمارات الإنتاجية المخططة للجماعات المحلية، كما يحتكر عمليات الإقراض برهن التي كانت تمارس من قبل الصناديق قروض البلديات¹.

- هيكل النظام المصرفي في 1985:

شكل رقم (1.3.1): يبين هيكل النظام المصرفي في سنة 1985



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: علي بظاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 40.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 110.

ج. مرحلة الإصلاحات المصرفية: (1986-1990)

-إصلاحات 1986:

عاشت الجزائر في منتصف الثمانينات أزمة مزدوجة بسبب انخفاض البترول وانخفاض سعر صرف الدولار مما أدى إلى اختلالات كثيرة حتمت لظهور إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19-8-1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إصلاح الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، كما تم اعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها¹، كما تنص المادة 25 لنفس القانون على أن المخطط الوطني للقرض يحدد الأهداف الواجب بلوغها، وقد حدد المخطط الوطني للقروض النقاط التالية:

- طبيعة حجم القروض الخارجية التي يمكن منحها.
- حجم وطبيعة الموارد التي يجب جمعها.
- مستوى تدخل البنك في تمويل الاستثمارات².

-إصلاحات 1988

قامت الجزائر تطبيق برنامج إصلاحي واسع يشمل مجموع القطاعات الاقتصادية من خلال القانون 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 والذي منح للمؤسسات الاقتصادية العمومية الاستقلالية المالية إلى جانب الاستقلالية في التسيير، وذلك قصد الخروج من مرحلة الاقتصاد المخطط نحو الانفتاح على الخارج وجعل الاقتصاد الجزائري يساير التحولات العالمية الاقتصادية، ومحاولة التحول إلى اقتصاد السوق لتحقيق الائتمان والنمو الاقتصادي³.

2. مرحلة الإصلاحات في ضوء قانون النقد والقرض 1990

1.2. الفترة من 1990 إلى 2010: أهم ما جاء فيها:

أ. بنك الجزائر

¹ الأخضر مالك، الطاهر بعلة، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل 3، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، -دراسات اقتصادية- 28(02)، 2008، ص 302.

² إبراهيم لوراتي، مرجع سابق، ص 159.

³ الأخضر مالك، الطاهر بعلة، مرجع سابق، ص 302.

بعد صدور قانون النقد والقرض 90 10 تغيير اسم البنك المركزي وأصبح بنك الجزائر، وحسب المادة 11: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي...، ويسير بنك الجزائر جهازين هما مجلس النقد والقرض، مجلس الإدارة (المحافظ ونوابه):

- **مجلس النقد والقرض:** وهو مجلس وطني يقوم بتسيير بنك الجزائر عوض المجلس الوطني للقرض، ويؤدي وظيفة مجلس إدارة البنك ووظيفة السلطة النقدية في البلاد فيسن القوانين البنكية والمالية المرتبطة الإصدار النقدي كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن تنظيم سوق الصرف ومراقبته بالعديد من المهام الأخرى المحددة في المادتين 44 و45 من قانون النقد والقرض¹.
- **مجلس الإدارة:** يتكون مجلس الإدارة من محافظ وثلاثة نواب بالإضافة إلى ثلاثة موظفين خبراء أكفاء معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، يتولون إدارة بنك الجزائر من خلال الصلاحيات المخولة لهم والتي نذكر منها:
- يحدد مجلس الإدارة ميزانية بنك الجزائر لكل سنة ويحدد الشروط والشكل الذين يعد بهم بنك الجزائر حساباته ويضبطها.
- يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية
- الاطلاع على جميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.
- تنظيم مداولة بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغائها².

ب. الخزينة

يتمثل عمل تسيير الخزينة فيما يلي:

- القيام بوضع أرقام عن الخزينة التقديرية اليومية، وإعداد آجال الاستخدام لبعض العملاء حتى لا تقع الخزينة في مشكل السيولة.
- التعبئة المثلى للموارد في السوق النقدية لتحقيق مردودية عليا للموارد وبالتالي العمل على زيادة الربحية، وعلى البنوك الجزائرية أن توازن بين عاملي السيولة والربحية³.

ج. البنوك التجارية

بالنسبة للبنوك العمومية: بقيت البنوك العمومية قائمة مع وضع بعض التعديلات:

¹ صوفان العيد، مرجع سابق، ص 14.

² حميدي كلثوم، مرجع سابق، ص 55.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 119.

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- بنك التنمية المحلية BDL تم إعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري.
- البنك الوطني الجزائري BNA.
- البنك الخارجي الجزائري BEA.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
- القرض الشعبي الجزائري CPA.
- أما بالنسبة للبنوك الخاصة الجزائرية:
- البنك التجاري والصناعي الجزائري في 1998.
- بنك الخليفة والذي تم حله من قبل بنك الجزائر.
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط 2000.
- المجمع الجزائري البنكي 1999.
- أما بالنسبة للبنوك الخاصة الأجنبية:
- إعطاء الترخيص للبنك الاتحادي في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية وهي على شكل بنك للأعمال ولكن تم حله من طرف بنك الجزائر.
- سيتي بنك 1998 CB.
- مونا بنك 1998 Mouna Bank.
- البنك الدولي الجزائري.
- البنك العربي للتعاون في 1998.
- ناتاكسي أمانة بنك Natexis France في 1999.
- بنك الريان 2001.
- بنك العربي 2001.
- صوفي ناس بنك 2001.
- البنك الوطني لباريس 2001¹.
- الشركة العامة 1999.

¹ صوفان العيد، مرجع سابق، ص 20.

بنك البركة الجزائري: تم تأسيس بنك البركة في 6 ديسمبر 1990 بعد صدور القانون لمدة أقل من ستة أشهر وهو مؤسسة مختلطة بحرينية وجزائرية.

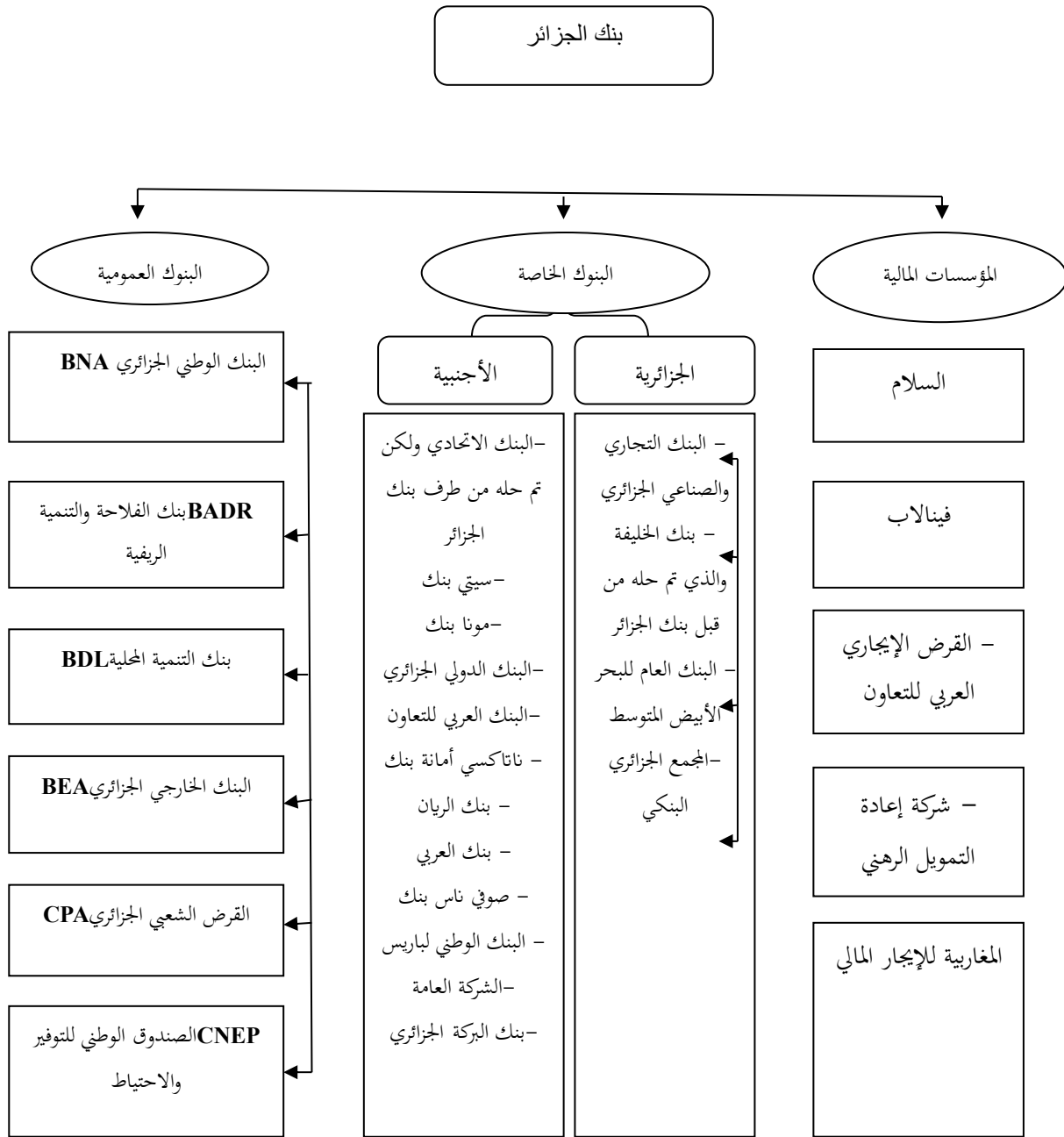
وبالرغم من أن النظام المصرفي عرف انفتاحا كبيرا بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية الستة بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها ما يقارب 90% من الموارد وتمنح 95% من القروض¹.
د. المؤسسات المالية:

- السلام في 28 / 06 / 1997
 - فينالاب في 6 / 4 / 1998.
 - القرض الإيجاري العربي للتعاون 20 / 02 / 2002.
 - شركة إعادة التمويل الرهني.
 - المغربية للإيجار المالي².
- هيكل النظام المصرفي في 2002: نوضحه في الشكل الموالي:

¹ علي بالطاهر، مرجع سابق، ص 45.

² الأخضر مالك، الطاهر بعلة، مرجع سابق، ص 307.

شكل رقم (2.3.1): يبين هيكل النظام المصرفي في سنة 2002



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة.

2.2. الفترة ما بعد سنة 2020

-في سنة 2020 تم وضع النظام رقم 2020¹ - 02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسة المالية: بالنظر إلى ما جاء في هذا النظام فإنه أتى ليحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد والشروط المطبقة عليها، حيث تم تخصيص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بالمنتجات الآتية: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، وبالنسبة للشبابيك الصيرفة الإسلامية فإنها عبارة عن هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف بالخدمات والمنتجات الصيرفة الإسلامية وتكون مستقلة ماليا عن الهياكل الأخرى وتخضع الودائع الموضوع في هذه الشبابيك لأحكام النظام 20-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، وبالإضافة إلى أحكام هذا النظام فإن منتجات الصيرفة الإسلامية تخضع لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، كما أن هذا النظام يلغي أحكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في نوفمبر 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصرف المؤسسات المالية².

- **في سنة 2021:** تم وضع برنامج خاص لإعادة التمويل سار المفعول لمدة سنة واحدة ابتداء من جويلية 2021 وهذا يأتي لدعم برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تكلف لجنة عملية سياسة النقدية لبنك الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج، أما فيما يخص العمليات التي تدخل في إطار هذا البرنامج فهي عمليات تنازل مؤقت لتدفقات السيولة، ويقبل بنك الجزائر سندات كضمان ألا وهي الأذونات التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة ويكون معدل الفائدة المطبقة على هاته العمليات هو معدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر الذي يحدده وينشره بشكل دوري³.

- **في سنة 2022:** قام بنك الجزائر بإصدار أوراق نقدية حيث وضع نظام رقم 22-01 مؤرخ في 18 يونيو سنة 2022 والذي يتضمن إنشاء وإصدار وتداول قطعة نقدية معدنية تذكارية بقيمة 200 دينار جزائري (الذكرى 60 للاستقلال)، كما تم وضع نظام رقم 22-02 والذي يتضمن إنشاء ورقة نقدية تذكارية من فئة 2000 دينار جزائري، بمناسبة الدورة 31 لمجلس جامعة الدول العربية المنعقدة بالجزائر، كما تم

¹ النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية.

² بنك الجزائر، النظام رقم 2020/2 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كلمة محافظ بنك الجزائر.

³ بنك الجزائر، النظام رقم 2021-02، المؤرخ في 10 جوان 2021، يتضمن البرنامج الخاص لإعادة التمويل.

وضع النظام رقم 22-06 المؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2022 والذي يتضمن إنشاء وإصدار وتداول قطعة نقدية معدنية بقيمة 50 دينار جزائري.

- **في سنة 2023:** تم وضع القانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، وتم تعريف بنك الجزائر على أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتكون من المحافظ، ثلاث نواب يعينون بموجب رئاسي لمدة خمس سنوات، أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي¹.

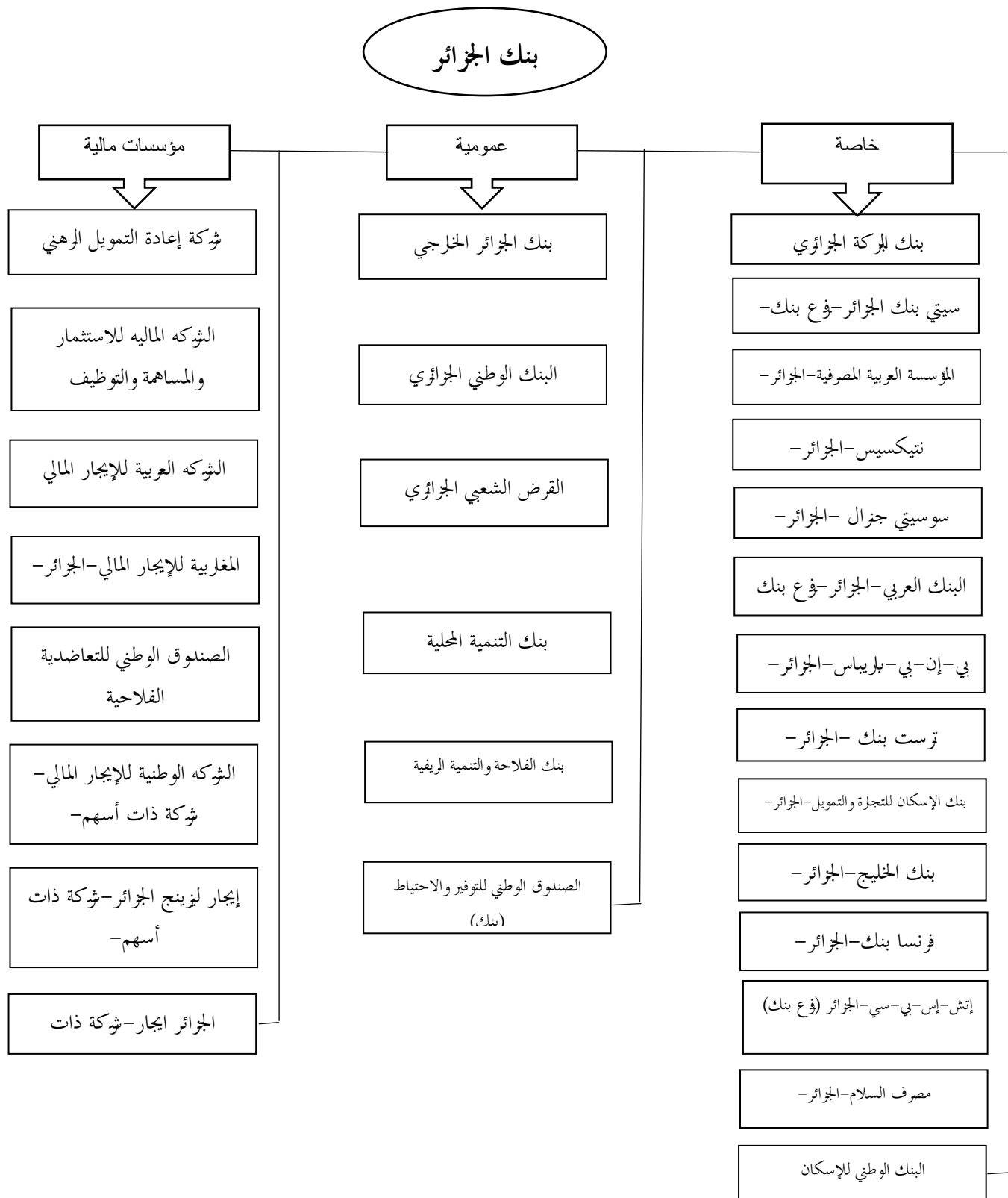
يصدر بنك الجزائر العملة النقدية ضمن شروط التغطية المحددة بموجب الأنظمة المحددة وفق هذا القانون من خلال المادة 40 التي تتضمن تغطية النقد العناصر الآتية: السبائك الذهبية والنقود الذهبية، العملات الأجنبية، سندات الخزينة، سندات مقبولة تحت النظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن².

حسب الجريدة الرسمية الجزائرية وتطبيقا لأحكام المادة 93 من الأمر 03-11 لسنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض فإن محافظ بنك الجزائر ونائبيه يحررون قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 5 جانفي 2023 والتي تضمنت 6 بنوك عمومية و14 بنكا خاصا و08 مؤسسات مالية، وسنحاول عرضها من خلال الهيكل التالي:

¹ قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، بنك الجزائر، ص4.

² المادة 40، قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، بنك الجزائر، ص6.

الشكل رقم (3.3.1): هيكل النظام المصرفي في 2023



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 03، الملحق 01، الملحق 02، 17 جافني 2023، ص 35.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يُمكننا القول أن النظام المصرفي يُشكل الإطار المؤسسي الذي تُمارس ضمنه السياسة النقدية، ويُعد البنك المركزي محورها الأساسي لما له من دور في توجيه النشاط النقدي وضبط السيولة من خلال أدواته المختلفة، كما تم التطرق للبنوك التجارية باعتبارها القناة الرئيسية التي تنقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

تبين لنا أن العلاقة بين الإصدار النقدي والسياسة نقدية هي علاقة تبادلية تفاعلية مزدوجة الاتجاه، ويختلف الاتجاه حسب نطاق مفهوم الإصدار النقدي، حيث بالمفهوم الضيق للإصدار النقدي فإنه هو الذي يُؤثر على كيفية توجيه السياسة النقدية إذ لما يفرض الواقع الاقتصادي إصدار وطباعة نقود قانونية ولا يتناسب ذلك مع النمو الحقيقي للإنتاج فإن ذلك سيدفع البنك المركزي إلى تعديل سياسته النقدية لمواجهة آثار هذا الإصدار، بينما عند النظر للإصدار النقدي بمفهومه الواسع فإن الاتجاه يكون بالعكس، أي السياسة النقدية هي التي تؤثر على الإصدار النقدي حيث يضع البنك المركزي أهدافه ثم يختار أدواته مثل الاحتياطي القانوني، وسياسة السوق المفتوحة مما يُؤثر ويحدد شكل ومقدار الإصدار النقدي، إذ يُعتبر الإصدار النقدي هنا أحد المُخرجات التنفيذية للسياسة النقدية.

كما أظهرت الدراسة أن التطورات التي عرفها الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المصرفي أسهمت في إعادة هيكلة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، بما يعكس مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات المصرفية المُتتعبة كانت لها أثر على تطور السياسة النقدية والنظام المصرفي في الجزائر، ولا سيما صدور القانون 90-10، الذي سمح بتحرير النظام البنكي نحو السوق والتمويل التجاري بدل الاقتصار على تمويل المؤسسات العمومية والخزينة، كما فتح المجال أمام المستثمرين والبنوك الخاصة مما سمح بظهور البنوك الإسلامية مثل بنك البركة سنة 1991، وتواصل التطور التشريعي مع قانون 03-11 الذي عزز رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية، والعديد من الإصلاحات الأخرى، لتأتي بعدها مرحلة التكيف التنظيمي للصيرفة الإسلامية بعد سنة 2018، وهذا ما سنفصل فيه أكثر في الفصل الموالي الذي سيعنى بدراسة تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر.

الفصل الثاني

عرض لتجارب بعض الدول في البنوك
الإسلامية

تمهيد

بعد الانفتاح العالمي والتطور التكنولوجي والعولمة تزايد الوعي والإدراك العالمي بمعالم الاقتصاد الإسلامي، فأصبح وجهة للعديد من الدول المسلمة وغير المسلمة والتي تبحث عن نظام مالي أكثر عدالة واستقراراً وأمناً، خاصة وأنه يمنع المضاربة وربما اللذان يسببان في الوقوع في العديد من الأزمات المالية، كما أن التكنولوجيا المالية الإسلامية ساعدت على تسهيل وصول الخدمات المالية الإسلامية عبر الأنترنت والتطبيقات للجميع.

قامت العديد من الدول بإدراج البنوك الإسلامية ضمن قائمة البنوك عندها وأعطت الفرصة للبنوك التقليدية بفتح شبابيك تضمن وصول منتجات الصيرفة الإسلامية لكل العملاء، مما ساعد على الانتشار والنمو السريع لهذه البنوك التي تقدم العديد من الخدمات التقليدية، وغير التقليدية والمتطورة لمواكبة التطور التكنولوجي فاعتمدت على التكنولوجيا والرقمنة لتعزيز الشمول المالي وضمان وصول منتجاتها وعملياتها لكل الراغبين فيها.

وعلى غرار ذلك حاولت الجزائر الالتحاق بتبني خدمات الصيرفة الإسلامية لأنها تمثل فرصة لتنويع القطاع المالي، ولأن الوعي في المجتمع زاد وجرّ معه زيادة في الطلب على الخدمات المالية الإسلامية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

لذلك خصصنا الفصل الثاني من هذه الدراسة والذي جاء بعنوان " عرض لتجارب بعض الدول في البنوك الإسلامية" للإلمام بمختلف جوانب البنوك الإسلامية بدءاً بالجانب النظري والمفاهيم الأساسية للبنوك الإسلامية، مروراً بطبيعة العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية، لنصل في المبحث الأخير بالجانب التاريخي للبنوك الإسلامية وبالتحليل الإحصائي لأهم البنوك الإسلامية في العالم مع التركيز على دراسة حالة الجزائر، لذلك ارتأينا وضع خطة الفصل الثاني كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: علاقة البنك المركزي السلطة النقدية بالبنوك الإسلامية

المبحث الثالث: تطور وانتشار البنوك الإسلامية عالمياً ومحلياً

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول البنوك الإسلامية

نتطرق في هذا المبحث لدراسة الخطوط العريضة للبنوك الإسلامية من خلال تعريفها وذكر أهم أهدافها وخدماتها.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية

في هذا المطلب نتعرض إلى التعريف بالبنوك الإسلامية وأهدافها، طرق تمويلها، وإلى أهم الخدمات التي تقدمها من خلال ما يلي:

1. تعريف البنوك الإسلامية:

أعطيت العديد من التعاريف للبنوك الإسلامية نذكر منها:

- "عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءاً"¹.

وقد سارت على نهجه اغلب التعاريف فيما بعد.

- كما عرفت على أنها "تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً"².

ومن الملاحظ من التعريفين السابقين أنه تم التركيز على الفائدة والربا وهذا ناقص، إذ على الرغم من أن عدم التعامل بالربا هو من أبرز أركان وشروط قيام البنوك الإسلامية إلا أنه غير كافٍ ولا يعكس خصائص الاقتصاد الإسلامي، بل يجب الالتزام بتطبيق جميع أوامر ونواهي الإسلام ذلك أن هناك بنوك غير إسلامية ولا تتعامل بالربا مثل بنوك الادخار في ألمانيا.

- تُعد البنوك الإسلامية من أسباب الاستقلال الاقتصادي، حيث تتولى استثمار الثروات واستغلالها أحسن استغلال وتوجيهها إلى أفضل وجوه الاستثمار، وتخلصنا من النظام الربوي الذي يتخذ من الاتجار في النقود حرفة

¹ راجي بو عبد الله، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية تجربة بنك البركة الجزائري ونموذجاً، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسة اقتصادية، العدد 37، أبريل 2019، ص 375

² شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 89.

له،¹ ومن الملاحظة في هذا التعريف أنه ركز على الدور التنموي والأعمال التي تقوم بها البنوك الإسلامية ليس إلا.

-كما عُرِفَت البنوك الإسلامية على أنها مؤسسة مالية تقوم بجمع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار، بأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المشاركة والمضاربة، والمتاجرة، والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية المشروعة نظير أجر يضمن له القسط والتنمية والاستقرار.²

وهذا التعريف ركز بوجه الخصوص على صيغ التمويل الإسلامي.

وبعد ذكر كل التعريفات السابقة، يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية مصرفية، فهي تعمل في القطاع المالي وتقوم بوظائف تتعلق بجمع الأموال وتوظيفها، وتقبل الإيداع وتقوم بالتمويل وتخضع للسياسة النقدية للبنك المركزي، كما تقدّم العديد من الخدمات المصرفية، وتلتزم بجميع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في القيام بمعاملاتها سواء المالية، أو المصرفية، أو التجارية، أو الاستثمارية، والتي يجب أن تخضع للرقابة من السلطة المركزية وللرقابة الإسلامية، كما تعمل البنوك الإسلامية على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية للبلاد.

2. مبادئ الصيرفة الإسلامية:

يتمثل الأساس الفكري للعمل المصرفي الإسلامي في الالتزام بالأحكام الشرعية المستمدة من النصوص الشرعية والصياغة القانونية لأحكام الشريعة الإسلامية.

وسنحاول فيما يلي اختصار أهم الضوابط والأسس التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي:

-**الالتزام بقاعدة الحلال والحرام:** الأصل فيما خلق الله ومنافعه هو الإباحة، ولا حرام إلا ما حرمه نص صريح، إذ قال الله تعالى: "وقد فصل لكم ما حرم عليكم" سورة الأنعام 119، ووجه الاستدلال أنه ليس في الشرع ما يدل على تحريم جنس العقود إلا بنص، قال الله تعالى: "واحل الله البيع وحرم الربا" سورة البقرة 274.

¹ قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 36.

² يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، المصرفية الإسلامية الأزمية والمخرج، دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1998، ص 82.

-عدم التعامل بالربا (الفائدة): الربا أو الفائدة هي الزيادة دون مقابل في معاوضة مال بمال وهي محرمة في الإسلام، قال الله تعالى " يا أيها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون" سورة البقرة 278-279.

والربا نوعان: ربا النسيئة و ربا الفضل، وسنوجزهما فيما يلي:

- ربا النسيئة: ويسمى ربا الديون وهو ربا الجاهلية المنهى عنه، وهو عبارة عن الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين مقابل التأجيل والانتظار، وهو أمر لا تسمح به الشريعة الإسلامية سواء كانت تلك الزيادة ثابتة أو نسبة مئوية من أصل القرض، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: "وربا الجاهلية موضوع"
- ربا الفضل: وهو ربا البيوع ويقسم إلى ثلاثة أقسام:
- ربا تفاضل: وهو مبادلة الشيء بجنسه مع الزيادة مثل بيع النقود بالنقود أو فضة بالفضة
- ربا نساء: وهو مبادله الشيء بجنسه لأجل وهو يشبه ربا الديون ولكنه متعلق بالبيوع
- ربا تفاضل ونسيئة معا: وهو مبادله شيء بجنسه مؤجلا أكثر منه على سبيل البيع، لقوله صلى الله عليه وسلم "لا تبيع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء والفضة بالفضة إلا سواء بسواء وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم".

ففي ربا التفاضل زيادة بلا زمن، وفي رضا النساء زمن بلا زيادة، وفي ربا التفاضل والنسيئة معا زمن وزيادة¹.

-الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات

كعدم التعامل بالاحتكار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجالب مرزوق والمحتر ملعون". وعدم الغش والترويح المزيف في المعاملات من أجل إقناع الزبون وتظليله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سن سنة سيئة فعمل بهام ن بعده كان عليه وزرها ووزر من عمل بها ". وعدم التعامل بالرشوة قال الله تعالى "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون" سورة البقرة 188.

¹ بن دعاس جمال، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي، أطروحة الدكتوراه، جامعه الحاج لخضر باتنة، 2010 ص 22.

وعدم الخوض في المنافسة غير المشروعة والتي قد تسبب الأزمات، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يبيع بعضكم على بيع أخيه"¹.

- **تحريم الاكتناز:** وهو حجر كمية من النقود عن التداول والاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية عاطلة، وهو ما حرّمه الله تعالى بقوله الكريم: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" سورة التوبة 34.
- **استثمار المال في الحلال:** وذلك بتمويل المشاريع الاستثمارية الحلال والابتعاد عن المحرمات، لقوله تعالى: "ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث" سورة الأعراف 157².
- **الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم:** أي تحمل المخاطرة والمشاركة في الناتج سواء كان ربحاً أو خسارة.
- **الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار:** أي أن يكون الهدف الأسمى تسخير غايات تنصب في عمليات الإعمار والتنمية، لا الربح والعائد المالي للبنك فقط³.
- **وجوب التملك:** فيجب في التمويل أن يكون الشيء المعمول به سواء نقود أو عروض من ملك الشخص أو بوكالة عن ماله الأصلي.
- **ضرورة ربط العمليات المصرفية بالاقتصاد الحقيقي**⁴ عكس القطاع التقليدي الذي يعزل القطاع الحقيقي عن القطاع المصرفي.
- **قاعدة الخراج بالضمان:** إذ أن المصرف الإسلامي مطالب بتحمل مسؤولية الأصول المتضمنة في العقود على سبيل الضمان، ويكون الخراج (أي ما يخرج من المال) المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع به ومستحق مقابل تحمل مخاطرة تلفها أو نقصانها⁵.

وبالتالي يمكن القول أنه تقوم الصيرفة الإسلامية على العديد من المبادئ الجوهرية التي تميزها عن نظيرتها التقليدية ولعل من أبرز وأهم تلك المبادئ تحريم أمور محددة كالربا والغرر والاكتناز وغيرها، ووضع أمور محددة للتعامل كمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والالتزام بالأخلاق الإسلامية في التعامل... وغيرها، وإعطاء بدائل أكثر

¹ عبد الناصر براني، المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي-البنوك الإسلامية نموذجاً-، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2006، ص 64.

² شوقي بورقية، مرجع سابق ص 40-42.

³ عبد الناصر براني، ص 66.

⁴ شوقي بورقية، مرجع سابق ص 44.

⁵ سحنون عقبة تحديات ومخاطر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على ضوء النظام 02-20 وآليات الحد منها، 2022، ص 5.

عدالة وتوازن في طرق التمويل من خلال صيغ شرعية للتمويل كالمرابحة والمشاركة والإجارة... إلخ، والتركيز على مراعاة البعد الأخلاقي وتحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية، وربط النشاط النقدي بالنشاط الحقيقي الإنتاجي.

لكن حسب رأينا فإننا نتساءل إن كانت هاته المبادئ مطبقة كما هي على أرض الواقع، خاصة في ظل الاقتصاد التقليدي الذي تتعامل به جل دول العالم أم هل تتطلب بعض المرونة كي يكون هناك تنافس وانسيابية في ظل الاقتصاد التقليدي العالمي، خاصة أنه لا يمكن للصيرفة الإسلامية أن تعيش بمعزل عن النظام العالمي، وحسب رأيي هذا ما يعيق تطبيق هاته المبادئ الإسلامية على أرض الواقع حيث إذا كان هناك تكيف لهاته المبادئ دون المساس بالثوابت الشرعية بل الاجتهاد وتقديم معايير شرعية تحقق المقاصد الشرعية وتأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي السائد ولا تشبث وتجمد الشكل فقط وذلك لإيجاد تشريعات مرنة تتسع للصيغ الإسلامية، وبطبيعة الحال دون الخروج عن دائرة العمل بالحلال والابتعاد عن الحرام. باختصار نرى أنه رغم أن مبادئ الصيرفة الإسلامية هي مبادئ متكاملة وكاملة وتتضمن قيم أخلاقية عالية كالعدالة والشفافية وتمنع أي اختلالات محتمل وجودها، إلا أنه من الناحية العملية فإن تطبيقها دون تكيف مع الاقتصاد العالمي قد يؤدي إلى العديد من المشاكل في الانسجام مع الأنظمة الاقتصادية العالمية ويجعل الواقع يُحتم وجود تناقض بين مسميات بعض الصيغ مثلاً وبين تطبيقها الشرعي بل نجد أنها تكون في الواقع مشابهة تماماً لنظيرتها التقليدية لكن تحت مسمى إسلامي.

3. أهداف البنوك الإسلامية

أهداف البنوك الإسلامية بالإضافة إلى عامل الربح الذي يعتبر أمراً بديهياً لأي نشاط نقدي أو تجاري هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية عن ذلك منها التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحقيق نمو عادل ومتوازن لمختلف القطاعات الاقتصادية، وسنحاول من خلال الجدول الموالي حصر أهم أهداف البنوك الإسلامية:

جدول رقم (1.1.2): يبين أهم أهداف البنوك الإسلامية

أهداف البنوك الإسلامية	
أهداف مالية واقتصادية	تحقيق الربح وجمع واستثمار رؤوس الأموال، وذلك من خلال القنوات التالية: - الحث على الادخار وجذب الودائع - الحد من التضخم حيث أن البنوك الإسلامية لا تلجأ إلى خلق نقود دون مقابل لأنها تقوم على استثمار ما لديها من الودائع وذلك بغية تقادي التضخم الناتج عن زيادة حجم المتداول من النقود دون مقابل من السلع والخدمات الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. - التمويل الاستثماري حيث يوفر البنك المال بطريقة شرعية لرجال الأعمال التي تريد المال لفتح مشاريع استثمارية. - جمع الزكاة وتوزيعها ويستفيد من الزكاة التي يجمعها فيستثمر ويستفيد في هذا الجزء المهم من الاقتصاد الإسلامي
أهداف داخلية	- تحقيق النمو: سواء في موارده الذاتية المتمثلة في رأسماله وأرباحه المحتجزة واحتياطياته، أو في موارده الخارجية المتمثلة في الودائع بمخلف أنواعها. - الاستمرارية والنمو - تحقيق الانتشار
أهداف اجتماعية	- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي. - التقدم الاجتماعي وتحقيق نمو عادل ومتوازن لمختلف القطاعات - تصحيح الاختلالات الموروثة في النظم الاقتصادية التقليدية القائمة - تنمية المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية لتحرير الشعوب الإسلامية من التبعية الاقتصادية للدول الغربية المتقدمة
أهداف ابتكارية	- تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة واستحداث الجديد منها لاقتطاب المزيد من الموارد لتوظيفها بما يتوافق مع متطلبات العصر - تنمية الموارد البشرية. - ابتكار صيغ الاستثمار
أهداف خاصة بالعملاء	- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي - تحقيق الأمان بغية خلق اطمئنان للمودع والمدرخ والمستثمر ويكون ذلك من خلال تحقيق توازن بين السعي للربح وتحمل مستويات معقولة لدرجة المخاطرة. - تقديم خدمات مصرفية للعملاء. - توفير التمويل للمستثمرين.
أهداف دينية	- الالتزام بالمبادئ الإسلامية في المعاملات المصرفية. - تطبيق المنهج الإسلامي في المعاملات المصرفية والابتعاد عن الحرام.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، وقائع ندوة رقم 34 عقدت في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بمدينة المحمدية بالمملكة المغربية، ص198 موجودة في موقع شبكة الصيرفة الإسلامية ALSARAFAH.CO M
- عبد الرحمان العاني قتيبة، مرجع سابق الذكر، صفحة 47-48
- رئيس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، أيتراك للطباعة ونشر والتوزيع ص(221)
- شوقي بورقبة، صفحة 92.
- جمال العسالي، طه عبد الرحمان سويس، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، ص252.

4. مقارنة بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي

يكمن الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في العديد من النقاط سنوجز أهمها في الجدول الموالي:

جدول رقم(2.1.2): الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	من حيث
البنوك التقليدية قد تختص في تمويل قطاع اقتصادي معين	تخضع البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي وتتقيد بأوامره وتعليماته، كما تخضع للرقابة الشرعية كي تتطابق معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية	الرقابة
البنوك التقليدية ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة	البنوك الإسلامية غير متخصصة تقوم بأعمال الاستثمار الزراعي الاصطناعي والتجاري فيغلب عليها طابع البنوك الشاملة.	التخصص:
البنوك التقليدية ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة	البنوك الإسلامية ظهرت نتيجة تطورات تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية في البلاد الإسلامية، وكان الدافع الأساسي لنشأتها دينيا.	النشأة:
البنوك التقليدية تقوم على أساس الفائدة المصرفية ولا تتقيد بأي ديانة	تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإقامة حدود الله في المعاملات المالية والمصرفية ولا تتعامل بالفائدة المصرفية	الجانب العقائدي:
البنوك التقليدية لا تقوم بالاستثمار إلا في نطاق ضيق بينما تولي الإقراض بفائدة حيزا كبيرا	يحتل الاستثمار حيزا كبيرا من معاملاتها	الجانب الاقتصادي والمالي

في البنوك التقليدية الايراد مبني على أساس الفائدة المصرفية ويكون محدد ومتفق عليه مسبقا	في البنوك الإسلامية تطبيق قاعدة الغنم بالغرم والتي تستدعي تقبل النتيجة سواء كانت ربحا أو خسارة	الإيراد:	
النقود سلعة يتم الاتجار بها ويتم تحقيق ربح من خلال الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة أي تأجير النقود	النقود وسيلة توسط في المبادلات ومقياس للقيمة أي تكون التجارة بالنقود	النقود:	
في البنوك التقليدية تتقيد ضوابط الإنتاج بالقوانين الموضوعة، وتعمل على تحقيق أكبر ربح ومنفعة لها.	تتقيد ضوابط الإنتاج بضوابط معينة كالمشروعية أي أن يتم الابتعاد عن ممارسة الأنشطة المحرمة، الرقابة الذاتية في العمل المصرفي الإسلامي والتي ترتبط بالقيم والضوابط الإسلامية فوجود الوازع الديني والتحسين القيمي هو أفضل أشكال الرقابة والقوانين الإنسانية، وأيضا ضابط لا ضرر ولا ضرار حيث لا يسمح البنك الإسلامي بتمويل المشروعات التي يكون فيها ضرر أو تعد على حقوق الآخرين.	ضوابط الإنتاج:	
تضاف الفائدة إلى تكاليف الإنتاج للمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتضخم نقدي وانكماش اقتصادي.	يساعد عدم التعامل بالفوائد إلى عدم احتساب هذه الأخيرة في عناصر التكاليف مما يؤدي إلى عدم تضخمها وزيادتها وبالتالي يحدث رواج اقتصادي.	ضبط وترشيد النفقات	
القروض التي تمنحها البنوك التقليدية لابد فيها من ضمان	تستخدم البنوك الإسلامية صيغ المشاركة والمضاربة وغيرها حيث لا ضمان لأن احتمال الخسارة موجودا.	القروض	

يكون التمويل على أساسي القروض أو التسهيلات غير المباشرة	هناك عدة طرق للتمويل في البنوك الإسلامية فتكون عن طريق المشاركة أو المراجعة أو على أساس البيوع ...	أشكال التمويل:	
توجد تبرعات استثنائية، وجد محدودة	هناك قروض حسنة بدون فوائد، تبرعات، زكاة...	التكافل الاجتماعي	
تحقيق الربح والمنفعة الفردية	تحقيق المنفعة العامة حيث يتقيد عمل البنوك الإسلامية بالأولويات والظروف التي يمر بها المجتمع، وتحرص على المشروعات الأكثر أولوية لخدمة المجتمع وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل بمبدأ الضروريات والحاجيات ثم التحسينات وهذا ما يسمى بالنظام التكميلي	الغاية:	الجانب الاجتماعي:

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- محمود عبد الكريم احمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2008، الطبعة الثانية، ص16-17.
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008 الطبعة الأولى، عمان، صفحة 121.
- رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، أيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص229.

في الأخير يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة الربوية والاكنتاز والغرر، وكل ما يضر بالعدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية الإنسانية، فتعمل على ربط الاقتصاد النقدي بالاقتصاد الحقيقي وتقوم على تشارك الأرباح والخسائر، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ودعم المشاريع التنموية من خلال العديد من الصيغ سنتعرض لها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: آليات التمويل في البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية طرق وآليات مميزة للتمويل، تختلف كلياً عن تلك الآليات التي تعتمد عليها البنوك التقليدية والتي تعتمد بالخصوص على الفوائد الربوية، وفيما يلي سنحاول استعراض أهم آليات التمويل الإسلامي.

الفرع الأول: ماهية التمويل الإسلامي

نتعرض في هذا الفرع لتعريف التمويل الإسلامي وذكر أهم خصائصه.

1. تعريف التمويل الإسلامي

هناك من عرف التمويل الإسلامي على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.¹

كما عرّف أيضاً بأنه إعطاء المال من خلال إحدى صيغ الاستثمار الإسلامية من مشاركة، أو مضاربة، أو نحوهما.²

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن التمويل الإسلامي هو تقديم تمويل نقدي أو عيني إلى جهة معينة وفق مبادئ ومعايير وضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل المخاطرة بغية تحقيق الربح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 . خصائص التمويل الإسلامي

بعد التطرق لتعريف التمويل الإسلامي، نقوم بالالتفاف لخصائصه المقيدة بالضوابط الشرعية ومميزاته التي تجعله يختلف عن التمويل التقليدي في البنوك التقليدية، ومنها:

¹ قحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص 12.

² القرة داغي، علي محمد الدين، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، بيروت دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 2008، ص 143.

- عدم التعامل بالربا والفائدة.
- الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في كل الأنشطة الاستثمارية.
- توجيه التمويل نحو الاستثمار الحقيقي أي توجيهه للإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، عكس التمويل التقليدي الذي يؤدي إلى تضخيم النشاط التمويلي بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي.
- يتميز التمويل الإسلامي بالوضوح والشفافية.
- يراعي التمويل الإسلامي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع عملا بالأولويات الضرورية ثم الحاجيات والتحسينات¹.
- التمويل الإسلامي يحرم عمليات المضاربة الآجلة أي عمليات الشراء والبيع المستقبلية ويعتبرها متاجرة في أصل لم يتحقق بعد وهذا محرم ويكون ضمن بيع الغرر.
- يكون التمويل الإسلامي عن طريق النقود وعن طريق الأصول الثابتة أيضا مثل ما هو في المساقاة والمزارعة عكس التمويل التقليدي الذي يكون عن طريق النقود فقط.
- يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق التوزيع العادل بين طرفي المعاملة الاستثمارية.
- يقلل التمويل الإسلامي المخاطرة ويوزعها على عنصرين العمل ورأس المال طبقا لمعيار العدالة في المعاملات، ويكون الربح مرتبطا بالمخاطرة².

تتنوع وتتعدد أساليب التمويل الإسلامية، حيث توجد أساليب قائمة على المشاركة كالمشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقات وأساليب أخرى قائمة على الائتمان التجاري كالمرابحة والسلم والتأجير التمويلي، كما توجد أساليب قائمة على التبرعات والبر والإحسان كالزكاة والوقف والقرض الحسن، وهو ما سنعرفه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: أساليب صيغ التمويل: تعددت صيغ التمويل: نوجزها فيما يلي:

1. التمويل بالمشاركة في نتيجة العملية الاستثمارية

1.1. المشاركة: تعد المشاركة من بين أهم صيغ التمويل الإسلامي وأفضلها.

¹ ميس مجدي الأحمد، التمويل الإسلامي المتناهي في الصغر وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 3، العدد 4، سبتمبر 2020، ص 105.

² بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، المرابحة كثيرا من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة دفا تر السياسة والقانون، المجلد 15، العدد 1، 2023، ص 103.

أ. تعريفها: لغة: "الشركة لغة هي توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشيوخ وفي الاصطلاح الفقهي هي اختلاط نصيبين فصاعدا بحيث لا يتميز نصيب أحدهما من غيره"¹.

وبالتالي فإن المشاركة هي عقد بين طرفين أو أكثر يكون فيها التشارك في العمل ورأس المال ويكون الربح بالاتفاق ويُحدد بنسبة مئوية، والخسارة تكون على قدر حصص رأس المال المقدم من كل طرف ودون تقصير من أحد الأطراف².

ب. مشروعيتها:

تستمد المشاركة شرعيتها من الكتاب والسنة والإجماع، في الكتاب حسب قوله تعالى: "قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأتاب "سورة ص الآية 24، والخلطاء هم الشركاء، أما في السنة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما" رواه أبو داود بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أما الإجماع فهو ما أجمع عليه المسلمون على صحته وجوازه، وما ساروا عليه منذ أيام الرسول صلى الله عليه وسلم حتى الآن³.

ج. أشكالها: يمكن للتمويل بالمشاركة أن يتخذ العديد من الأشكال نذكر منها:

- المشاركة الثابتة: وتكون فيها المشاركة دائمة في رأس مال المشروع، حيث يقوم البنك بتمويل جزء من رأس المال لا يقل عن 15% من رأس مال المشروع، وبذلك يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع في إدارته وتسييره وأيضا في أرباحه وخسائره وذلك حسب النسب التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وبالتالي يظل لكل طرف من الأطراف حصته الثابتة حتى نهاية المشروع وتنقسم المشاركة الثابتة إلى قسمين:
- المشاركة الثابتة المستمرة: وهي المشاركة التي تظل قائمة طالما أن المشروع قائم.
- المشاركة الثابتة المنتهية: وهي المشاركة التي تعطي ملكية ثابتة في المشروع إلا أن الاتفاق بين الطرفين يتضمن أجلا محددا لإنهاء العلاقة بينهما.

¹ حمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق، ص 32.

² سمير هريان، واقع تطبيق صيغة تمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية-مصرف السلام الجزائري نموذجا-، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 1، جوان 2022، ص 79.

³ اسماعيل عبد الرحيم شلبي، بعض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة كلية العلوم الإسلامية -الصراف-، العدد 11، 2005، ص 110.

- المشاركة على أساس الصفقة (المعينة): تقوم هذه المشاركة على أساس الصفقة المعينة حيث يمكن للبنك تمويل الصفقة المطلوبة تمويلًا كاملاً (هذا يُشبه المضاربة والفرق يكمن في طبيعة العقد وفي كون المشاركة يكون تحمل مُشترك لنتائج الصفقة) أو جزئياً حسب قدرة الشريك ويحدد العائد ربها أو خسارة عن طريق المحاسبة الحديثة وذلك بالنسبة للجزء الذي موله البنك شرط أن يتم توضيح ذلك في العقد، تسمح المشاركة على أساس الصفقة المعينة للبنك باستثمار أمواله عن طريق اختيار الأطراف المتعاقدة في الشراكة من الأفراد والشركات على أساس الانتشار داخل القطاعات الاقتصادية مما يضمن له توزيع المخاطر.¹

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك: في بادئ الأمر يتم تحديد نصيب البنك والعميل في رأس مال المشروع وعندما يبدأ المشروع بالربح يتنازل البنك تدريجياً للعميل عن حصته في رأس المال ببيعها له بعد مدة زمنية متفق عليها إلى أن يصبح المشروع ملكاً للعميل، في هذا النوع من المشاركة يوجد ثلاث صور:

- أن يتفق البنك والعميل على تحديد نصيب كل طرف في رأس مال المشروع والشروط المرتبطة بذلك ثم يكون بيع حصة البنك إلى العميل بعدها بعقد مستقل يكون بعد انتهاء أجل المشاركة.
- أن يتفق البنك مع العميل على المشاركة في تمويل جزئي أو كل المشروع مقابل نصيب من الأرباح مع اقتطاع جزء من تلك الأرباح للعميل بغية تسديد حصة البنك من رأس المال.
- أن يتفق البنك مع العميل على أن يكون رأس مال المشاركة متمثلاً في شكل أسهم ويتم الاتفاق على نصيب من الإيراد، مع قيام العميل بشراء جزء من أسهم البنك سنوياً إلى أن يصبح المشروع ملكاً له بالكامل.²

تعكس المشاركة تمويل استثماري يتشارك فيه البنك والعميل في مشروع معين ويتقاسمان الأرباح حسب الاتفاق، والخسائر حسب نسبة المشاركة.

2.1. المضاربة

أ-تعريف المضاربة: لغة هي من المفاعلة، من الضرب وهو السير في الأرض أو السفر بغرض التجارة وابتغاء الرزق.

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 102-103.

² جمال العسالي، سويسري طه عبد الرحمن، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2013، ص 263.

المضاربة هي عقد على المشاركة بالمال من أحد الطرفين والعمل من الطرف الآخر والعائد من الربح يكون بينهما حسب الاتفاق ربع، أو ثلث، أو نصف، أو غير ذلك، والطرف صاحب المال يسمى رب المال، والطرف الآخر الذي يقوم بالعمل يسمى رب العمل أو المضارب.

ب. مشروعية المضاربة

المضاربة جائزة وشرعت في الكتاب والسنة والإجماع، ففي الكتاب قال الله تعالى: "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله" سورة المزمّل الآية 20،¹ أما في السنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد بُعث والناس يتعاملون بها فأقرهم عليها وفعلها بمال السيدة خديجة التي أرسلت معه غلامه ميسرة، وقد تعامل بها الصحابة، وكان العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه إذا دفع مالا مضاربة شرط على المضارب إلا يسلك به بحرا أو ينزل به واديا ولا يشتري ذات بد رطبة فإن فعل ذلك ضمن، فبلغ ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم فاستحسنه فصارت مشروعاً بالسنة، أما بالإجماع فقد أجمعت الأمة على جوازها وبما أن الصحابة عملوا بها من غير نكير أو اعتراض فإن مثل ذلك يكون إجماعاً.²

ج. أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة إلى عدة أنواع يمكن أن نحصرها إما من حيث دوران رأس المال أو من حيث أطراف المضاربة أو من حيث الشروط كالآتي:

جدول رقم (3.1.2): يبين أنواع المضاربة

أنواع المضاربة					
من حيث دوران رأس المال		من حيث شروط المضاربة		من حيث أطراف المضاربة	
مضاربة	مضاربة	المضاربة	المضاربة	المضاربة	المضاربة
موقوتة	مستمرة	المطلقة	المقيدة	ثنائية الأطراف	الجماعية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الصفحة 120.

-أنواع المضاربة من حيث دوران رأس المال: نجد فيها نوعان:

- مضاربة موقوتة: وتكون محدودة بدورة رأس مال واحدة، وتنتهي بعدها ويمكن أن تتكرر الصفة مرة أخرى.
- مضاربة مستمرة: وتكون غير محدودة بصفقة بل يتم دوران رأس المال فيها عدة دورات.³

- أنواع المضاربة من حيث شروط المضاربة: نجد فيها نوعان هما:

¹ اسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سابق، ص 113.

² محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق ص 42.

³ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 109.

- **المضاربة المطلقة:** وهي تلك المضاربة التي يفوض فيها البنك الإسلامي المقاول بإدارة عمليات المضاربة دون وجود قيود باستثناء القيود الشرعية طبعاً.
- **المضاربة المقيدة:** وهي تلك التي يتم فيها فرض قيود تتعلق بنشاط المقاول¹.
- **أنواع المضاربة من حيث أطراف المضاربة:**
- **المضاربة ثنائية الأطراف:** تكون بين صاحب المال أي البنك والمضارب.
- **المضاربة الجماعية:** وتكون بين صاحب المال والمضارب الأول (الذي يكون صاحب المال الثاني) والمضارب الثاني الذي يقوم بالعمل².

د. شروط المضاربة:

هناك العديد من الشروط نذكر منها:

- أن يكون رأس المال من الأسماء ولا يجوز أن يكون عروضاً، فلا يصح أن يكون العقار أو العروض والديون التي في الذمة رأس مال المضاربة أو جزء منها.
- أن يكون كل من صاحب المال والمضارب ذو أهلية بالتوكيل، حيث يكون جائز التصرف.
- أن يكون رأس المال عينا لا ديناً.
- أن يكون نصيب المضارب العامل من الربح جزء مشاعاً محدداً.
- أن يسلم صاحب المال رأس المال إلى المضارب.
- أن يبين في العقد مقدار الربح لكل من المضارب وصاحب المال.
- أن يكون نصيب العامل المضارب من الربح لا من رأس المال³.

وبالتالي إذا استوفت شروط المضاربة فإنه يتم تمويل المشروع بالكامل من قبل البنك ويبقى على العميل العمل وإدارة المشروع، وتقسّم الأرباح حسب الاتفاق، لكن الخسارة يتحملها البنك وحده لذا فهي تتسم بدرجة كبيرة من المخاطرة.

2. التمويل بالبيع: نجد فيه:

1.2. المراجعة: نذكر تعريفها وشروطها وأنواعها فيما يلي:

¹ بلقاسمي سليم، عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20 - 02، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد ستة، العدد 10، جوان 2020، ص 97.

² شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 120.

³ قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سابق، ص 115.

أ. تعريفها:

- لغة: مشتقة من الربح، يقول ابن منظور: وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحا وقد أربحه بضاعته وأعطاه مالا مرابحة أي الربح بينهما¹.

- اصطلاحا: بيع المرابحة هو البيع برأس المال وربح معلوم، ويشترط علمهما برأس المال.

أما شرعية بيع المرابحة: فيعتبر بيع المرابحة جائزا شرعا، وقال الشوكاني (فقيه يماني مجتهد وقاض ومن علماء الاجتهاد في الفقه الإسلامي): هذا بيع أذن الله سبحانه به، لقوله: "تجارة عن تراض" سورة النساء الآية 29، ولقوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" سورة البقرة الآية 275².

ب. شروط بيع المرابحة: بالإضافة إلى الشروط العامة لعقد البيع يختص بيع المرابحة بشروط تتمثل فيما يلي:

- "تحديد وبيان الثمن الأول للسلعة تحديدا دقيقا حيث يشمل الثمن الأول على ثمن الشراء + لتكاليفها الإضافية.
- أن يكون الربح معلوما لأن الربح في بيع المرابحة جزء من الثمن والعلم بالثمن شرط لصحة عقد البيع وتفسد المرابحة إذا كان مقدار الربح غير محدد، ويجوز تحديد الربح كنسبة مئوية من ثمن السلعة أو كمبلغ مقطوع.
- تحديد مواصفات السلعة تحديدا كاملا ونافيا للجهالة، بحيث يبين البائع للمشتري ما تشمله السلعة من عيوب.
- يجب أن يقع البيع على السلعة مقابل النقود إذ لا تجوز المرابحة بمقايضة سلعة بأخرى أو معدن بمثله.
- يجب أن يكون البائع قد اشترى السلعة أصلا بعقد صحيح".

ج. أنواع التمويل بالمرابحة: للتمويل بالمرابحة حالتين هما:

- الحالة الأولى: بيع المرابحة للأمر بالشراء وفي هذه الحالة يطلب العميل من البنك الإسلامي شراء سلعة محددة الأوصاف كما يتم تحديد ثمنها، ويتحمل البنك خطر تلف أو هلاك السلعة قبل تسليمها³.
- الحالة الثانية: بيع المرابحة بدون طلب من المشتري وهنا تكون المرابحة دون وجود وعد بالشراء من العميل حيث تطبق بعض المؤسسات المالية الإسلامية نظام المرابحة دون وحدة وتقوم بشراء سلع رائجة

¹ جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت 1988، الجزء الثاني، ص 1103.

² نور الدين براهيم، أحمد بلخير، عقد المرابحة في ظل القانون الجزائري وتطبيقاته في المصارف-المرابحة العقارية في شبك

² المصارف الإسلامية للبنك الوطني الجزائري نموذجا-، مجلة الشهاب، المجلد 10، العدد 2، 2024، ص 308.

شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 102.

كالسيارات وغيرها وتخزنها في مخزن لها ثم يأتي العميل ويختار السلعة التي يريد شرائها ويقوم بإبرام العقد مع البنك.¹

وتعد المربحة من أكثر الصيغ شيوعا واستخداما، نظرا لكونها تتسم بانخفاض درجة المخاطرة.

2.2. التمويل بالسلم:

أ. تعريفه: وهو أن يقوم البنك بشراء سلعة معينة موصوفة بدقة، ويتم دفع ثمن شرائها فورا على أن يتأجل تسليمها إلى وقت لاحق، كما تم استحداث العمل بصيغة التمويل بالسلم كونها أكثر مرونة لتعاملات المصارف الإسلامية وطبيعة نشاطها، حيث يتم من خلالها بيع سلعة يتأجل تسليمها مع قبض ثمنها فورا.²

ب. مشروعية السلم:

ثبتت مشروعية عقد السلم بالكتاب والسنة والإجماع.

- أما الكتاب فقد أحله الله تعالى في كتابه حسب قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله." سورة البقرة الآية 282، أما وجهة الدلالة في الآية فإنها أباحت الدين، والسلم نوع من الديون السلم هو دين سلعي.
- أما في السنة فورد الكثير من الأحاديث منها ما رواه البخاري عن محمد بن أبي المجالد قال بعثني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما فقالا: سله هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسلفون في الحنطة قال عبد الله: كنا نسلف نبيط أهل الشام في الحنطة والشعير والزيت في كيل معلوم إلى أجل معلوم قال ما كنا نسألهم عن ذلك.

أما الإجماع فقال ابن المنذر: لقد اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز شرعا.³

ج. شروطه:

يجب أن تتوفر بعض الشروط كي ينعقد بيع السلم صحيحا من بينها:

- أن تكون السلعة من الأموال الممكن وصفها كالقمح أو التمر.
- أن يتم دفع الثمن في مجلس العقد.

¹ قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سابق، ص 85.

² حسين بورغدة، حنان درحمون، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة سطيف، العدد 16، 2016 ص 220.

³ محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق، ص 102.

- أن يتم وصف المبيع بدقة في العقد سواء من حيث الصفة أو النوع أو المقدار أو الوقت أو مكانة التسليم.
- أن لا يشترك المبيع مع الثمن في علة ربوية فمثلا لا يجوز إسلام التمر بالتمر.¹

د. أنواع التمويل بالسلم: يوجد نوعان في البنوك الإسلامية هما:

-**السلم العادي:** ويكون بتمويل البنك تمويلا عاجلا ويتحصل على السلعة آجلا.

-**السلم الموازي:** حيث يشتري البنك سلع سيتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يسلم البنك نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فإذا عجز البائع عن التسليم في العقد الأول يجب ألا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عن التسليم.²

يعتبر بيع السلم عقد يتم من خلاله تقديم الدفع وتأجيل تسليم السلعة لأجل لاحق، وتتم في الغالب لتمويل الفلاحين أو الصناعات التي تحتاج لتمويل مسبق.

3.2. التمويل بالاستصناع:

أ. تعريفه:

هو عقد يتم بين طرفين يقوم الصانع بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد للطرف الآخر من العقد (المستصنع)، حيث يعبر المشتري عن رغبته في شراء سلعة ما ويتقدم بطلب الاستصناع للبنك بسعر محدد ويجب أن يكون توقيت الدفع، سواء كان نقدا أو مؤجلا، خاضعا لشروط العقد.³

ب. مشروعيته:

"ثبتت مشروعية الاستصناع من خلال الأدلة التالية:

- **من السنة:** هناك حديثان في هذا الشأن: حديث استصناع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما، وحديث استصناع رسول الله صلى الله عليه وسلم منبرا.
- وهما معا يؤصلان لهذه الصيغة

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الاسم النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 199.

² شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 106.

³ بحوصي مجدوب، عريس عمار، يدروج نضال، رأس المال الجريء الإسلامي: نموذج للتوفيق بين التمويل برأس المال الجريء والتمويل التشاركي الإسلامي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد الثامن/ديسمبر 2018، ص 450.

- الإجماع العملي: أجمع الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم، من غير نكير، "وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن".

- الحاجة تدعو إليه:

فالاستصناع شرع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم وقد تطورت الصناعات تطورا كبيرا وقد لا تكون السلعة المطلوبة متوفرة بالمواصفات المطلوبة، الأمر الذي يستدعي استصناعها¹.

ج. شروط الاستصناع:

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية سنة 1992 أن شروط الاستصناع هي كالآتي:

- بيان جنس المستصنع وقدره ونوعه وأوصافه المطلوبة والمحددة.
- أن يحدد فيه الأجل.
- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.
- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العقد.²

أنواعه: يوجد هناك نوعان من الاستصناع هما:

- الاستصناع العادي: يكون فيه البنك الصانع للسلعة والعميل مستصنع، ويكون هنالك عقد واحد.
- الاستصناع الموازي: هنا البنك يوكل صانع آخر يشرف على صناعة السلعة، فيكون هنالك عقدان الأول بين البنك الصانع والعميل المستصنع، والثاني يكون فيه البنك مستصنع وطرف آخر، مثل المقاول هو الصانع، ويجب الفصل بين العقدین³.

4.2. الإجارة: نوجزها فيما يلي:

أ. تعريفها: تم تعريفه كما يلي:

لغة: الإجارة في اللغة مشتقة من الأجر.

وتعرف على أنها عقد على منفعة مباحة معلومة، بمدة معلومة بعوض معلوم أي بأجر معلوم.

¹ محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق ص 120.

² محمود حسين الوادي حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 196.

³ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 112.

ب. مشروعيتها

ثبت جوازها ومشروعيتها في الكتاب والسنة والإجماع.

- من الكتاب: قال الله تعالى: "قالت إحداهما يا أبت استأجره (26) إن خير من استأجرت القوي الأمين" سورة القصص الآية 26، 27.
- من السنة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من استأجر أجيرا فليعلمه أجره".
- من الإجماع: قال ابن قدامة: وأجمع أهل العلم في كل عصر على جواز الإجارة¹.

ج. أنواع الإجارة: هناك العديد من الأنواع:

- الإجارة التشغيلية: وهي إجارة محددة بأجل، يرد المأجور بعدها إلى المالك أو يجدد العقد لمدة أخرى، وهي نوعان: إجارة معينة: يكون محل هذه الإجارة عقارا أو عينا أو نحو ذلك، إجارة موصوفة بالذمة: هي إجارة واردة على منفعة موصوفة في الذمة، كسيارة غير معينة ولكنها موصوفة وصف دقيق يمنع التنازع عليها.²
- الإجارة المنتهية بالتملك: هي إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها³.

ويستخدم العلماء عدة تسميات لعقد الإجارة المنتهية بالتملك وهي البيع الإيجاري، الإيجار السائر للبيع، الإيجار الذي ينقلب بيعا، الإيجار المقترن بوعد البيع⁴.

د. صور الإجارة المنتهية بالتملك:

- الصورة الأولى: البيع الإيجاري: وفيه يتفق الطرفان على تسمية العقد إيجارا، ويشترط فيه نقل ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر بشكل تلقائي إذا قام بدفع أقساطه الإيجارية دون الحاجة إلى عقد جديد.
- الصورة الثانية: الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق الهبة: وفيه يتم عقد إيجار مرتبط بوعد من المؤجر بهبة الأصل للمستأجر وذلك بعد قيامه بدفع جميع أقساطه التجارية المترتبة عليه.

¹ الطيب لحيح، فضيلة بارش، الإجارة المنتهية بالتملك في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، حوليات جامعة الجزائر واحد، العدد 32، الجزء الرابع ديسمبر 2018، ص200.

² نجاة تونسني نعيمة شخار، الإجارة المنتهية بالتملك -دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2014-2020-، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص121.

³ سالم ياسين، الإجارة التمويلية والإجارة المنتهية بالتملك -دراسة مقارنة بين العقود التقليدية والإسلامية-، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 8، العدد 1، أبريل 2022، ص260.

⁴ الطيب لحيح، فضيلة بارش، مرجع سابق، ص202.

- الصورة الثالثة: الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع: وفي هذا النوع يتم إبرام عقدين الأول عقد إجارة والثاني عقد بيع بعد انتهاء مدة الإجارة¹.

تعتبر الإجارة من بين أهم صيغ التمويل ويتم استعمالها بكثرة إلى جانب المراجعة كونها تتسم بانخفاض درجة المخاطرة مقارنة ببعض الصيغ الأخرى كالمضاربة والمشاركة، كما أنها تستخدم لتمويل الكثير من المشاريع وخاصة المشاريع الضخمة كالمصانع والطائرات وغيرها مما يعطيها أهمية كبيرة.

3. التمويل بالمشاركة في الإنتاج: ويمكن أيضا أن نطلق عليها صيغ التمويل الزراعي ونجد فيه المزارعة والمساقاة والمغارسة، حيث أن التمويل هنا لا يكون نقدا بل هم تمويل عيني بأصول إنتاجية.

1.3. المزارعة

أ. تعريف المزارعة

- لغة: من زرع، تنمية الشيء وطرح البذر في الأرض.

- اصطلاحا: فهي دفع الأرض لمن يزرعها ويعمل عليها.

المزارعة هي عقد بين مالك الأرض والعامل، على أن يعمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك أو العامل²، ويكون المحصول مشترك بينهما بالحصص التي يتفقان عليها.

ب. مشروعيتها

اختلف الفقهاء في المزارعة فمنهم من أجازها ومنهم من قال بعدم جوازها.

- من أجازها من الفقهاء: الإمام مالك وأحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة، وقد استدلوا بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد عمل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع، لذا سميت بالمخاربة كما أن الناس بحاجة إليها.

- ومن قال بعدم جواز المزارعة: الشافعي وأبو حنيفة واستدلوا على ذلك بقول زيد بن ثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "نهانا رسول الله عن المخاربة (المزارعة)، قال قلت ولمن المخاربة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ أرضا بثلاث أو نصف أو ربع"³.

¹ نجاه التونسي نعيمة شخار، مرجع سابق، ص122.

² ميس مجدي الأحمد، التمويل الإسلامي المتناهي في الصغر وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد ثلاثة، العدد 4، سبتمبر 2020، ص112.

³ محمود حسين الوادي حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 204.

2.3. المساقاة:

أ. تعرف المساقاة

- لغة من سقى: إشراب الشيء الماء.
- اصطلاحاً فهي أن يدفع الرجل شجره إلى عامل آخر يسقيه ويعمل جل ما يحتاج إليه، وذلك بجزء معلوم له من ثمره.

إذا أراد أصحاب الأراضي المزروعة الحصول على تمويل يُمكنهم من رعاية أراضيهم وسقيها، يقوم العميل بطلب عقد مساقاة وفق حصة معلومة من ثمر الأشجار أو من خلال قيام البنك بتملك الأراضي المزروعة واستئجار العمال للقيام بخدمة تلك الأراضي وسقيها¹.

ب. مشروعية المساقاة

اختلف الفقهاء في المساقاة فمنهم من أجازها ك: علي وأبو بكر وعمر وعبد الله بن مسعود وسعيد بن المسيب ومالك والشافعي وابن حنبل يرون جواز المساقاة، ومنهم من قال بعدم جوازها كأبي حنيفة².

3.3. المغارسة

ويقصد بها دفع الأرض لمن يغرستها، على نسبة معينة من ثمار هذا الغرس³.

4. القرض الحسن

يقدم فيها البنك قرضاً بدون فوائد للعميل بغرض التسهيلات المؤقتة ويجب أن يتم سداد المبلغ في وقت لاحق دون فوائد أو أرباح⁴.

في الأخير يجدر التنويه إلى أن صيغ التمويل الإسلامي عرفت انتشاراً واسعاً وأصبحت تُستخدم عالمياً بفضل مرونتها وعدالتها وارتباطها بالاقتصاد الحقيقي، سواء في البنوك الإسلامية أو في النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، إذ تُجسد هذه الصيغ التطبيق العملي لفكرة ربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي وتجنب

¹ ميس مجدي الأحمد، مرجع سابق، ص113.

² محمود حسين الوادي حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 204.

³ سمير هريان، واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية، مصرف السلام نموذجاً، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 1، جوان 2022، ص79.

⁴ صبرينة بن عطاء الله، احمد زغدار، صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل مخاطر السيولة -دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي بالأردن خلال الفترة 2007 2022، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 18 العدد واحد 2014، ص7.

المعاملات الربوي، وقد أسهم هذا النمط التمويلي في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، بما يُحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاعتبارات الشرعية.

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية بالعديد من الخدمات المصرفية التي حتى وإن تشابهت في الأسماء إلا أنها تختلف عن تلك التي تقدمها البنوك التقليدية بسبب التزامها بمبادئ وأسس الشريعة الإسلامية، ومنها: قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات، التحويلات المصرفية، الاعتمادات المستندية، الضمان والكفالات، الخدمات المصرفية الخاصة بالأوراق التجارية في البنوك الإسلامية، صرف العملات الأجنبية، خدمات الاستثمار، خدمات مصرفية إلكترونية، بطاقة الائتمان، خدمات مصرفية أخرى خاصة بالبنوك الإسلامية... وغيرها من الخدمات التي جعلت البنوك الإسلامية خياراً جذاباً لكل من يبحث عن القيام بمعاملات مالية تتسم بالعدالة والشفافية وتطابق مبادئ الشريعة الإسلامية، وسنستعرض من خلال هذا المطلب كل هاته الخدمات:

سنحاول في البداية عرضها في الجدول الموالي لتوضيح الصورة.

جدول رقم (4.1.2): الإطار العام لأنشطة البنوك الإسلامية

مجموعة أنشطة الخدمات المصرفية الإسلامية		
الخدمات المصرفية العامة	خدمات الاستثمار وتقديم المعلومات	خدمات اجتماعية وإسلامية
- قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات، التحويلات المصرفية. - تسهيل الاعتمادات المستندية. - إصدار خطاب الضمان والكفالات. - تحصيل الشيكات والحوالات والأوراق التجارية. - صرف العملات الأجنبية. - تأجير الخزائن والمستودعات.	- تقديم الاستشارات المالية. - إدارة الممتلكات للعملاء. - دراسة الجدوى الاقتصادية للعملاء. - خدمات الاستثمار. - خدمات مصرفية إلكترونية.	- تقديم القروض الحسنة. - تحصيل وصرف الزكاة. - تقديم النصح للعملاء.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003، ص100.

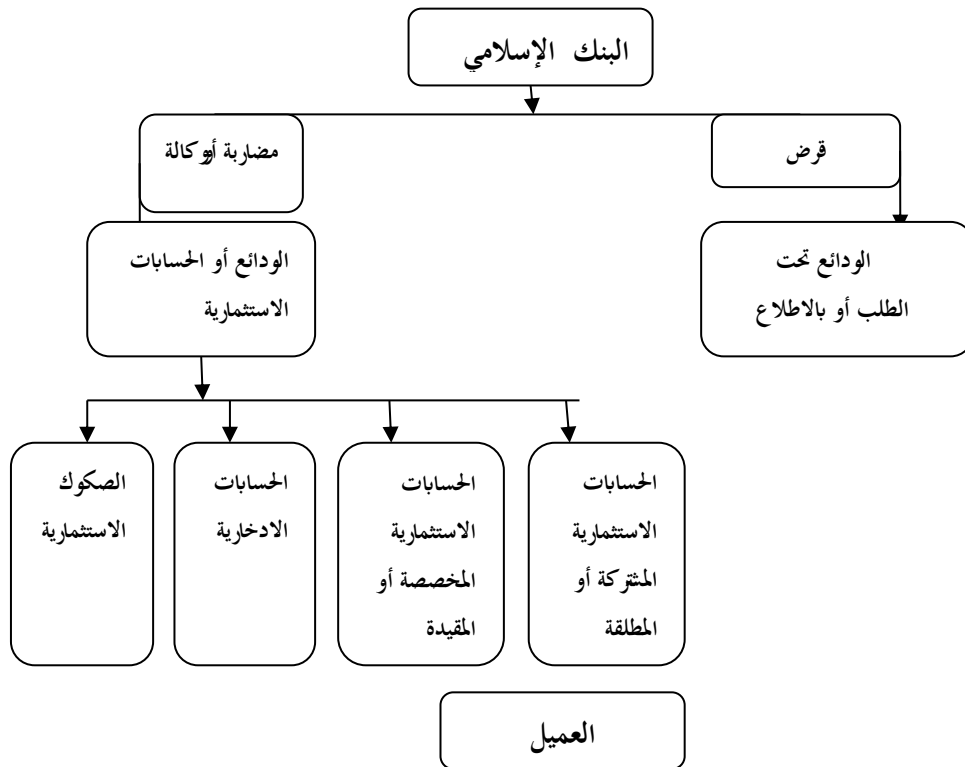
قبل البدء في التفصيل أكثر في الخدمات المصرفية للبنوك الإسلامية يجدر القول أنه بالإضافة إلى وجود خدمات مخصصة بالبنوك الإسلامية يوجد خدمات معتادة في المصارف التقليدية إلا أن البنك الإسلامي يستعملها وفق السبل المباحة في الشريعة الإسلامية.

1. قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات: من المعروف أن البنوك الإسلامية تقوم بقبول الودائع النقدية وفتح الحسابات لديها شأنها شأن البنوك التقليدية، وبما أنه قد تم التطرق إلى أنواع الحسابات في المبحث الأول من الفصل الأول، فإننا سنقوم في هذه النقطة بالتركيز على مقارنتها بالوديعة الشرعية والتكييف الشرعي للحسابات والودائع النقدية لدى البنوك الإسلامية، وسنحاول إيجاز ذلك فيما يلي:

1.1. تعريف الوديعة الشرعية: تعرف الوديعة الشرعية على أنها "المال الذي يترك عند الأمين أي تسليط الغير على حفظ المال دلالة أو صراحة"، "العين التي توضع عند آخر ليحفظها"¹.

2.1. أنواع الودائع النقدية في البنوك الإسلامية: تتنوع الودائع النقدية لدى البنوك الإسلامية، وسنحاول تقسيمها في الشكل الموالي:

شكل رقم (1.1.2): أنواع الودائع النقدية في البنوك الإسلامية



المصدر: أشرف محمد دوابة، الخدمات المصرفية الإسلامية، صفحة 28

¹ محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق، ص 158، 159.

أ. بالنسبة للحسابات الجارية أو الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب أو بالاطلاع:

تتيح الحسابات الجارية لصاحبها الإيداع والسحب دون قيد أو شرط¹.

ب. بالنسبة للودائع الاستثمارية: فيضعها صاحبها قصد الاستثمار والربح والنماء ولا يجوز له سحبها قبل نهاية المدة المحددة لذلك، ويأخذ الاستثمار في هذه الوديعة بإحدى صيغ التمويل سابقة الذكر في المطلب الثاني، ونجد فيها:

- **الودائع الادخارية (التوفير):** في البنوك الإسلامية إذا كانت الحسابات الادخارية دون تفويض بالاستثمار فإنها تعامل كالحساب الجاري، بينما إذا كانت مع تفويض بالاستثمار فإنها تشارك في الاستثمار على أساس المضاربة المطلقة من جانب البنك وتوزع عليها الأرباح والخسائر، ويحق للمودع سحبها كاملة متى شاء ولا يلزم بإخطار البنك بالسحب المسبق، وإذا قام المودع بالسحب الجزئي فإن الجزء المسحوب لا يشارك بل يحصل الجزء المتبقي فقط على نصيبه من الأرباح والخسائر².
- **الحسابات الاستثمارية المشتركة أو المطلقة:** ويخول فيها العميل البنك الإسلامي باستثمار أمواله في أي مشروع من المشروعات التي يراها البنك مناسبة قانوناً وشرعاً، محلياً أو خارجياً ويكون هذا الحساب لأجل محدد ويتم توزيع الأرباح أو الخسائر بصفة دورية بقدر المساهمة في التمويل.
- **الحسابات الاستثمارية المخصصة أو المقيدة:** ومن خلالها يشارك المودع البنك الإسلامي في مشروعات محددة أو قطاع معين صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو غير ذلك، وفي هذا الإطار يتقيد البنك الإسلامي بشروط أصحاب هذه الودائع³.

2. التحويلات المصرفية:

يوجد العديد من التحويلات المصرفية كالسفتجة، الحوالة، الشيك المصرفي والشيك السياحي وخطابات الاعتماد.... إلخ وسنحاول أن نوجزها فيما يلي:

بالنسبة للحوالة والسفتجة:

بعد الاطلاع على العديد من الكتب والمراجع تبين أن هناك من يتبنى فكرة أن الحوالات النقدية هي نفسها السفتجة إلا أن السفتجة أوسع منها مفهوماً مثل الدكتور محمد ارشيد في كتابة الشامل في معاملات وعمليات

¹ أشرف محمد دوابة، الخدمات المصرفية الإسلامية الأساس الفكري والتطبيقي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014، ص 28-29.

² محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، مرجع سابق، ص 161.

³ أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 44.

المصارف الإسلامية، ومنهم من يفصل تماما بين الحوالات النقدية والسفينة ويرى أنهما مختلفتان في التعريف وفي الأنواع وفي التطبيقات مثل الدكتور محمد محمود العجلوني في كتابه البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ومنهم من حصر التحويلات المصرفية على الحوالات المصرفية والشيكات وخطابات الاعتماد والاعتماد المستندي فقط ولم يذكر السفينة إطلاقا مثل الدكتور اشرف محمد دوابة في كتابه الخدمات المصرفية الإسلامية الأساس الفكري والتطبيقي .

لذلك سأحاول أن أحصر خدمات التحويلات المصرفية في شكل جدول كي يتم التمييز بين مختلف هاته التحويلات بطريقة موجزة.

جدول رقم(5.1.2): يبين خدمات التحويلات المصرفية في البنوك الإسلامية

الحوالة المصرفية	تعتبر الحوالة المصرفية توكيل من طالب التحويل للبنك الأمر (مقابل عمولة يتقاضها البنك) وينشأ عنه توكيل آخر من قبل البنك الأمر للبنك المنفذ في دفع مبلغ الحوالة للمستفيد. مشروعية الحوالة المصرفية: الحوالة المصرفية هي عبارة عن وكالة بأجر والوكالة تجوز أن تكون بأجر أو بغير أجر وبالتالي فإن العملات المصرفية على الحوالات هي الأجر، ويبنى على ذلك أن الوكالة بأجر تأخذ أحكام الإجارة إذ يعتبر البنك أجيرا مشتركا وبالتالي تسري عليه أحكام الأجير المشترك أي أن يكون ضامنا لمبلغ الحوالة حتى يتم تسليم المبلغ للمستفيد¹. أنواع الحوالة: هناك نوعين من الحوالات الداخلية والخارجية، أما الداخلية ففيها يتم نقل الأموال من مكان إلى آخر في نفس الدولة عن طريق البنك الإسلامي، وأما الحوالات الخارجية فيتم فيها نقل الأموال من دولة إلى أخرى وعادة ما تكون بغير عملة البلد المحلي الأمر الذي يتضمن عملية صرف العملة الأجنبية مقابل المحلية للشخص المحول ويجوز للبنك الإسلامي أن يتقاضى عمولة على ذلك².
السفينة	تعني أن يعطي شخص مالا لآخر مع اشتراط القضاء في بلد آخر على سبيل القرض وليس على سبيل الأمانة، (أي هي عقد قرض بين دائن ومدين) وسميت بالسفينة لأحكام أمرها في اجتناب خطر الطريق وخطر التلف.

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 230-231.

² محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 313-314.

أنواع السفتجة: ونجد فيها نوعان سفتجة دين وسفتجة القرض، أما سفتجة دين: فهي تنشأ عن دين، أي في حالة إذا كان لشخص دين على الآخر من ثمن بيع مؤجل أو بدل خلع أو بيع منفعة... الخ، ثم أن الدائن والمدين اتفقا على كتابة سفتجة بالدين إلى بلد كذا، وقد نصت الشافعية على جواز ذلك. سفتجة قرض: وهي التي تنشأ عن قرض وهناك نزاع بين الفقهاء على جوازها، لكن وباختصار فإنهم اتفقوا على جواز السفتجة ما لم تكن منفعة السفتجة مشروطة في عقد القرض ولم يكن هناك عرف بذلك، وعلى جوازها إذا كانت المنفعة للمقرض والمقرض معا أو وجود حالة ضرورة، وجوازها في القرض ليس على إطلاقه بل أنه مقيد بشرط أن لا يكون هناك ضرر على المقرض والمقرض¹	
"هي أمر دفع غير مشروط يصدر عن البنك الساحب وموجه لأحد فروع يامره فيها بدفع مبلغ معين للمستفيد" وللشيك المصرفي العديد من الخصائص منها أنه يتخذ شكلا كتابيا متضمنا بيانات محددة في القانون، ويمكن للمستفيد صرفه مباشرة من البنك المسحوب عليه أو تحصيله من أي بنك آخر إلا أنه لا يمكن صرفه بعد انتهاء المدة القانونية له إلا بعد موافقة البنك الساحب، وأيضا الشيكات المصرفية بالعملة الأجنبية مرادفة للحوالات الخارجية، وكما يوجد شيكات صادرة عن البنك فإنه توجد شيكات واردة للبنك من فروع أو مراسليه والذي يقوم بدوره بصرف قيمتها للمستفيد بعد اتخاذ الإجراءات المصرفية اللازمة.²	الشيكات المصرفية
وهي شيكات صادرة بمختلف العملات الأجنبية الصعبة ومن قبل بنوك عالمية توزعها أو تسمح لبنوك محلية بإصدارها لبيعها لعملاء راغبين في السفر إلى الخارج، وتمكنهم من صرفها في البلد الآخر، وتباع بقيمتها الاسمية مقابل عمولة يتقاضاها البنك³، أما بالنسبة لتكييفها الشرعي فإنه جاء بالمعايير الشرعية أنه "يجوز التعامل بالشيكات السياحية، ويجوز للجهة المصدرة لها أخذ عمولة مقابل الوساطة في إصدارها أو عند صرفها على أن لا تتضمن فائدة ربوية"⁴.	الشيكات السياحية

¹ عارف علي عارف، موفق عبد الحفيظ نور الدين، خالد زين العابدين ديرشوي، حكم السفتجة في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها

المعاصرة، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 13 العدد واحد، يونيو 2016، ص 34-35.

² اشرف محمد الدوابة، مرجع سابق، ص 104-105.

³ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 315.

⁴ اشرف محمد الدوابة، مرجع سابق، ص 106.

خطاب الاعتماد السياحي	وهو خطاب موجه من بنك محلي إلى بنك في الخارج يصدر بعملة أجنبية من العملات الصعبة، ¹ وخطابات الاعتماد لها تاريخ محدد لا يجوز تجاوزه، ويتم إصدار خطابات الاعتماد من البنوك بناء على طلب عملائها إلى مراسليها في الخارج لدفع مبالغ معينة إلى شخص محدد مقابل الاطلاع على جواز السفر، وهي تصدر بأسماء ولصالح العملاء المسافرين إلى الخارج لمدة طويلة وتكون معتمدة بتوقيعين ممن لهم حق التوقيع خارجياً للبنك وتسمى أيضاً الاعتمادات الشخصية واعتمادات المسافرين، ويختلف خطاب الاعتماد عن الاعتماد المستندي كون الأول يكون مقابل إيصالات بينما الثاني يكون مقابل مستندات تجارية كاملة تخص سلعة مصدرة أو مستوردة ²
الاعتماد المستندي	يقوم من خلالها البنك بتحويل قيمة البضاعة المستوردة إلى البنك المراسل بالخارج فور استلامه مستندات شحن البضاعة المطابقة لشروط فتح الإعتماد، وسوف نتعرض إلى ذلك بالتفصيل في الخدمة المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، محمد محمود العجلوني، عارف علي عارف، أشرف محمد دوابة.

والجدير بالذكر هنا أن "التحويل قد يتم بريدياً أو برقياً أو بالسويفت ويتعين أن تكون الحوالات البريدية موقعة بتوقيعين ممن لهم حق التوقيع خارجياً عن البنك، أما إذا كانت برقية فيجب أن تكون معززة برقم سري أو شفري، كما يوجد نظام السويفت وهو في الوقت الحالي من أبرز النظم التي ساعدت في سرعة وأمان التحويلات الخارجية ويتم فيه الحوالات بسعر البيع السائد للعملة للتحويلات يوم التحويل"³.

لذا ارتأيت أن أخصص جزئية بسيطة بعد الجدول للحديث على نظام سويفت الذي يعد من أهم نظم تسيير العمليات المصرفية الخارجية وهو اختصار ل:

society for world wide interbank financial telecommunication,limited liability co-
operative society

أي جمعية اتصالات التراسل المالي بين البنوك في العالم، وهي جمعية تعاونية غير ربحية مسجلة كشركة مساهمة محدودة المسؤولية مقرها بروكسل وتخضع للقانون البلجيكي، ويتميز العمل بنظام السويفت بالسرعة والدقة

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 316.

² اشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 107.

³ اشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 89.

والأمان فهو يستخدم رسائل خاصة ذات نماذج قياسية موحدة تتضمن بيانات نمطية كما تستخدم الرموز الشفوية الخاصة بكل من البنك المرسل والمرسل إليه، كما يتميز نظام سويفت بوجود تعليمات تطبيقية تفصيلية ويتضمنها كتاب الممارس الذي ينظم العمليات المتبادلة بين البنوك وفق صيغة محددة لكل من هذه العمليات وطبقا للنموذج الموحد لها، كما ينبغي التأكيد على أن التحويل يتطلب حصول الشخص المحول أو المحول له على "الأيبان" وهو الرقم الدولي للحساب المصرفي ويمثل معيارا دوليا لتحديد الحسابات المصرفية عبر الحدود الوطنية¹.

3. الاعتمادات المستندية:

أ. تعريف الاعتماد المستندي: هو التسهيل المالي الذي تمنحه المصارف لعملائها المستوردين، الأمر الذي يمنحهم القدرة على فتح اعتمادات لحساب المصدرين في الخارج والحصول على ثقة المصارف².

فبواسطة الاعتماد المستندي يكون المصدر على ثقة وضمان على أنه سيقبض قيمة البضائع المتعاقد على تصديرها فور تقديم وثائق شحن البضاعة إلى البنك الذي يكون قد أشعره بورود الاعتماد، وكذلك المستورد يضمن أن البنك الفاتح للاعتماد لن يدفع قيمة البضاعة المتعاقد على استيرادها إلا بتقديم مستندات شحن البضاعة بشكل مستعمل للشروط الموجودة في الاعتماد المستندي المفتوح لديه³.

ويمكن تبني هذا التعريف للاعتماد المستندي في البنوك الإسلامية إلا أنه يتم وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

ب. مشروعية الاعتماد المستندي:

التعامل بالاعتماد المستندي يشتمل على الوكالة بتقديم الخدمات الإجرائية كفحص المستندات، وعلى الكفالة بضمان المصرف للمستورد، وكلاهما يجوز شرعا وبالتالي فإن الاعتماد المستندي مشروعاً بالشروط المبينة حيث يجوز للمصرف فتح مختلف أنواع الاعتمادات المستندية سواء بناء على أمر العميل أو بالأصالة عن نفسه، إلا إذا كانت تلك الاعتمادات تخص بضاعة محرمة شرعا أو عقدا باطلا أو فاسدا أو تتضمن تعاملات بالفوائد الربوية أخذا أو عطاء أو وجود تزوير أو غش في المستندات .

¹ اشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص 89.

وللمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مقال: مصطفى زروني، حنك سعيدة، دوافع استعمال شبكة سويفت في المعاملات الدولية، revue d'économie et de statistiques appliquée، المجلد 10 رقم 2، 2013، ص 163-176.

² محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق ص 181.

³ اشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص 110.

وبالنسبة للعمولات والمصروفات في الاعتماد المستندي فإنه يجوز للمؤسسة أن تأخذ قيمة التكاليف الفعلية على الاعتمادات المستندية ويجوز لها أن تأخذ أجرة على القيام بالخدمات المطلوبة، سواء كانت مبلغا مقطوعا أم نسبة من مبلغ الاعتماد، ويشمل ذلك الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة.¹

أجاز الفقهاء المعاصرون الاعتماد المستندي على أساس عقد الوكالة إذا كان الاعتماد مغطى بالكامل أي نسبة التامين النقدي 100%، ويجوز للبنك أخذ أجرة مقابل هذه الخدمات يتم الاتفاق عليها عند فتح الاعتماد سواء كانت نسبة من قيمة الاعتماد أو مبلغ مقطوع شرط أن لا يكون للأجرة علاقة بمدة الاعتماد .

أما إذا كان الاعتماد مغطى جزئيا أي نسبة التامين النقدي أقل من 100% فيكون هنا البنك كفيلا بالجزء المتبقي من قيمة الاعتماد ووكيلا بالجزء المغطى من الاعتماد، هنا يأخذ البنك أجرة مقابل الخدمات التي يقدمها للعميل والجهد الذي بدله فيها، لكن لا يحق للبنك فاتح الاعتماد الحصول على أجرة مقابل الكفالة حسب ما أجمع عليه الفقهاء بعدم جواز الأجر على الكفالة.²

وبالنسبة للضمانات فإنه يجوز للبنك قبول الضمانات، والمستند الشرعي لجواز ذلك هو جواز أن يكون الرهن نقدا أو دينا أو عينا، إذا كان مما يجوز تملكه شرعا في الأصل أو يجوز انشاؤه، ولأنه يجوز أن يكون المرهون به دينا واجبا وآيلاً إلى الوجوب.

إلا أنه لا يجوز للبنك قبول الضمانات الآتية: السندات الربوية أو أسهم مستندات ذات الأنشطة المحرمة أو الفوائد الربوية كما لا يجوز له أن يقدم شيئا من هذه الضمانات السابقة ضمانا لالتزامه اتجاه البنوك الأخرى أو المؤسسات الأخرى أو يتوسط في ذلك.³

ج. خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي في البنوك الإسلامية:

- توقيع عقد بيع/شراء بين المشتري المستورد والبائع المصدر مفصلا فيه كافة المعلومات، سواء الخاصة بالسلعة أو كيفية الشحن أو التامين أو طريقة الدفع ...إلى آخره .
- يقدم المستورد طلب للبنك الإسلامي لفتح اعتماد مستندي محدد القيمة لصالح البائع المصدر ويرفق بالطلب نسخة من اتفاقية البيع/الشراء .

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين، 2017، ص401.

² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 234.

³ أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 150.

- يقوم المستورد بتحديد قيمة التمويل المطلوبة من البنك لتغطية قيمة الاعتماد ويكون التمويل إما 100% أو جزئي حسب المربحة أو المشاركة، إلا أنه لا بد من إجراء عقد التمويل مع البنك الإسلامي يستوفي كل المعلومات.
- يقوم البنك الإسلامي من خلال مراسله الدولي، بإصدار خطاب الاعتماد لصالح المصدر، ويرسله إلى البنك المصدر، ويتضمن خطاب الاعتماد كافة المعلومات الواردة في عقد البيع/ال شراء .
- يقوم بنك المصدر بإخطار المصدر ب ورود الاعتماد ومراجعتة، فإذا كان مطابقا للمتفق عليه في العقد، قام بتوريد البطاقة المتفق عليها وشحنها إلى المستورد.
- يقوم المصدر بإرسال فاتورة البضاعة مرفقا معها أوراق الشحن والتأمين، وشهادة فحص البضاعة، وشهادة المنشأ، وشهادة مواصفات البضاعة المصدرة، ويقدم ذلك إلى بنكه المصدر.
- يراجع بنك المصدر كل الوثائق المقدمة إليه ويطابقها مع عقد البيع / الشراء، إذا ثبت مطابقتها يرسلها إلى بنك المستورد أي البنك الإسلامي ويطلبه بتحويل قيمة الاعتماد لصالح عميلة المصدر.
- يحول البنك الإسلامي قيمة الاعتماد إلى بنك المصدر، الذي يودعها بدوره في حساب عميله المصدر لديه.
- يقوم المستورد باستلام البضاعة حالة ورودها، ومطابقتها مع الوثائق، وفي حال المطابقات تنتهي حياة الاعتماد.
- يبدأ دور البنك الإسلامي مع عميله المستورد حسب شكل التمويل الذي تم فيه تغطية قيمة الاعتماد المستندي، سواء مشاركة، أو مضاربة، أو مربحة إلى غير ذلك.¹

د. أنواع الاعتماد المستندي:

يوجد العديد من الأنواع نذكر منها:

- الاعتماد المستندي المغطى بالكامل وهو الاعتماد المستندي الممول تمويلا ذاتيا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد ويكون دور البنك الإسلامي هو وكيل بأجر.
- الاعتماد المستندي الممول تمويلا كاملا أو جزئيا من البنك الإسلامي:
- التمويل الكامل: وهو أن يكون البنك الإسلامي هو الذي يمول العملية بطريقة كلية وتكون تلك المعاملة مضاربة.

¹ محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق، ص 173.

• التمويل الجزئي: يقوم البنك الإسلامي هنا بتغطية جزئية وفي هذه الحالة يقوم البنك التجاري باحتساب فوائد على الأجزاء غير المغطاة وهاته الفوائد محرمة لذا فان البنك الإسلامي يتجنب هاته الفوائد ويمول هذا النوع من السلع ببدائل شرعية،¹ وذلك حسب:

- صيغة المشاركة أين يقوم البنك الإسلامي بتغطية بقية الاعتماد بصفته شريكا لا كفيلا أو ضامنا.
- صيغة المراجعة: وفي هذه الحالة يقوم البنك الإسلامي بدور المستورد فيستورد البضاعة باسم البنك بناءا على رغبة الأمر بالشراء ويتم احتساب تكلفة البضاعة لحظة وصولها وبيعها للأمر بالشراء إضافة إلى ربح معين حسب الاتفاق.²
- الاعتماد المستندي الدوار: وهو الذي يكون قابل للتكرار بين المصدر والمستورد لكل شحنة من البضائع.
- الاعتماد المستندي المعزز: وهو الاعتماد المستند المكفول من قبل بنك ثالث وخاصة إذا كان البنك المصدر لا يعرف أو لا يثق ببنك المستورد فيكون البنك الثالث معززا ويكون معروفا دوليا.
- الاعتماد المستندي القابل للتحويل: وهو الاعتماد المستندي القابل لتحويل المستفيد منه إلى طرف آخر غير وارد اسمه في عقد البيع والشراء.
- الاعتماد المستندي القابل للتجزئة: وفي هذا النوع يمكن شحن جزء من البضاعة الآن والحصول على قيمتها من الاعتماد المستندي والجزء الآخر لاحقا أي يتم دفع قيمة الاعتماد المستندي على أجزاء حسب الكميات المصدرة.
- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء: ويكون هنا الاعتماد قابلا للإلغاء من قبل أي طرف وفق شروط ومواقيت محددة.
- الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء: ويكون هنا الاعتماد غير قابل للإلغاء تحت أي ظرف.

4. الضمان والكفالات:

أ. تعريف الكفالة المصرفية:

هي تعهد كتابي يصدره البنك بناءا على طلب عميله ويتعهد بموجبه بضمان التزام عملية المكفول بمبلغ محدد ومدة معينة اتجاه طرف آخر يسمى المكفول له أو الدائن³.

¹ محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق ص 173.

² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 235.

³ محمد محمود العجلواني، مرجع سابق، ص 298-299.

ب. الفرق بين خطاب الضمان والكفالة

يسمى خطاب الضمان في الإسلام بالكفالة إلا أنه هناك فروق بسيطة، أما الفروق بين خطاب الضمان والكفالة فهي كالآتي:

- في خطاب الضمان يكون البنك مستقلاً عن العميل في دفع قيمة الالتزام، في حين أن التزام الكفيل في الكفالة غير مستقل.
- في خطاب الضمان يكون التزام البنك نهائياً في مواجهة المستفيد، في حين أن في الكفالة فللكفيل الرجوع عن كفالته.
- في خطاب الضمان لا يلتزم البنك بإخطار عميله بعزمه على الوفاء بقيمة خطاب الضمان، في حين أن في الكفالة فإنه يخطر المكفول بأنه سيدفع قيمة الكفالة¹.

ونرى أنه من الجدير بالذكر هنا أن نميز بأن هناك نوعان من العلاقة في خطابات الضمان، فإن الفقهاء يردونها إلى عقد الكفالة أو الوكالة، فإذا كان خطاب الضمان مغطى بتأمين فإن العلاقة هنا علاقة وكالة وقد يكون التأمين كلي أو جزئي، وإذا كان غير مغطى بتأمين نقدي فإنها علاقة كفالة².

ج. مشروعية خطاب الضمان والكفالة

"الضمان والكفالة مشروعان بالإسلام استناداً إلى ما رواه أبو داود والترمذي عن أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الزعيم غارم، أي الكفيل ضامن"³.

كما بحث مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من 22 إلى 28 ديسمبر 1985 مسألة خطاب الضمان، وبعد المداولات والمناقشات المستفيضة تبين ما يلي:

أن خطاب الضمان بأنواعه لا يخلو، إما أن يكون بغطاء أو بدونه، فإن كان بدون غطاء: فهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره، وهذا ما يعني في الفقه الإسلامي باسم الضمان أو الكفالة، أما إذا كان الضمان بغطاء: فإن العلاقة بين طالب خطاب الضمان وبين مصدره هي وكالة، والوكالة تصح بأجر أو بدونه⁴، لذلك فإن المجمع قرر ما يلي: عدم جواز أخذ العوض على الكفالة وخطاب الضمان، أما المصاريف الإدارية لإصدار خطاب

¹ محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق، ص 175.

² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 227.

³ محمد محمود العجلواني، مرجع سابق، ص 299.

⁴ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 229.

الضمان، أو إصدار الكفالة فجائزة شرعا، مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل/ وفي حالة تقديم غطاء كلي أو جزئي يجوز أن يراعى في تقدير المصاريف لإصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء¹.

د. إجراءات إصدار خطابات الضمان في البنوك الإسلامية:

- تمر إجراءات إصدار خطابات الضمان بالعديد من الخطوات نحاول أن نوجزها فيما يلي:
- يطلب العميل من البنك الإسلامي إصدار خطاب ضمان وفقا لنموذج الطلب الموجود في البنك.
- يتم مطابقة توقيع العميل على الطلب وفقا لنموذج توقيعه في البنك الإسلامي وعمل القيود المحاسبية اللازمة.
- يحرر خطاب الضمان وفقا للنموذج المخصص لذلك، ويعطى العميل رقما مسلسلا كل عام وفقا لنوع خطاب الضمان، سواء كان ابتدائيا(والخطاب الضمان الابتدائي يكون لمدة محددة لا تتجاوز بضعة أشهر وفي حالة رسوم العطاء يتم استبدال خطاب الضمان الابتدائي بخطاب ضمان نهائي)، أو نهائيا (و"غالبا ما تحدد قيمة خطاب الضمان النهائي بنسبة 5% من قيمة العقد، وتكون سارية المفعول طوال مدة التعاقد وتمدد بتمديده)، وبموجب هذا الخطاب يحق للمستفيد مطالبة البنك بدفع قيمته في حالة عدم قيام العميل بتنفيذ التزاماته المتعاقد عليها ودون اعتراض من العميل"².
- يسلم خطاب الضمان إلى العميل مع توقيعه على طلب الإصدار بالاستلام.
- يتم إرسال صورة من خطاب الضمان بالبريد المسجل للجهة المستفيدة وتكون غير موقعة، رفقة خطاب يفيد أن هذه صورة، ولا يعتد بغير أصل خطاب الزمان الموقع بتوقيعات البنك الإسلامي.³
- تجدر الإشارة أن الفرق بين خطاب الضمان والاعتماد المستندي يكمن في أن الاعتماد المستندي يقوم فيه البنك بدفع المبلغ المطلوب للمصدر أما خطاب الضمان فيقوم على مبدأ الكفالة وليس الغرض منه دفع المبلغ المطلوب وإنما إثبات جدية العميل في تنفيذ التزاماته.

¹ قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سابق، ص 287.

² أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 120-121.

³ أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 126.

5. الخدمات المصرفية الخاصة بالأوراق التجارية في البنوك الإسلامية

أ. تعريفها: تعتبر الأوراق التجارية صكوكا تمثل نقودا وتقوم مقامها في وفاء الديون بسبب سهولة تداولها بطريقة التظهير*، وهي واجبة الدفع في وقت معين.

ب. أنواع الأوراق التجارية: نذكر ثلاث أنواع للأوراق التجارية:

- الكمبيالة: هي ورقة تجارية وهي عبارة عن صك مكتوب وفق شكل محدد قانونيا، وهي أمر صادر من شخص إلى شخص آخر بأن يدفع لإن شخص ثالث أو لحامل الكمبيالة مبلغا من النقود في ميعاد معين¹.

- الشيك: هي ورقة تتضمن أمر من شخص (الساحب) إلى شخص آخر (مسحوب عليه) يكون في العادة أحد البنوك، بأن يدفع مبلغا معيناً من النقود بمجرد الاطلاع لأمر شخص ثالث هو المستفيد².

والملاحظ هنا أن هناك تشابه بين الكمبيالة والشيك خاصة في أطرافهما الثلاثة الساحب والمستفيد والمسحوب عليه، إلا أن هناك أمور أخرى يختلفون فيها سأحاول إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم(6.1.2): الفرق بين الشيك والكمبيالة

الشيك	الكمبيالة
-المسحوب عليه يكون في العادة بنكا.	-يمكن للمسحوب عليه في الكمبيالة أن يكون بنكا أو شخصا عاديا.
-الشيك لا يكتب إلا على نموذج خاص مطبوع يقدمه البنك إلى العميل.	-يجوز تحرير الكمبيالة على أي ورقة عادية.
-لا يذكر عادة أجل الوفاء.	-يتم ذكر أجل الوفاء في الكمبيالة.
-يقوم الشيك بوظيفة الوفاء بالديون ونقل النقود.	-تقوم الكمبيالة بوظيفة الائتمان بالإضافة إلى وظيفة الوفاء بالديون.
-يشترط في إصدار الشيك وجود رصيد في البنك للمصدر.	-لا يشترط في الكمبيالة وجود رصيد مقابل الوفاء حين إصدارها، ويكفي توفره في ميعاد الاستحقاق.
-لا يشترط في الشيك ذكر اسم المستفيد بل يمكن تحريره لحامله.	-يشترط في الكمبيالة ذكر اسم المستفيد.

* التظهير هو نقل ملكية الورقة التجارية من المظهر إلى المظهر اليه، أو توكيل المظهر اليه بقبض قيمة الورقة أو رهن الورقة لدى المظهر إليه ويكون التظهير مخصص باسم معين.

¹ محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق ص 163-164.

² مفيض الرحمن، التعامل بالأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد 3، ديسمبر 2006، ص 95.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، صفحة 229-230.

-محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق، صفحة 166.

- سند الأذني أو لأمر: هو تعهدا بالدين، هو ورقة يتعهد فيها المحرر بأن يدفع مبلغا معيناً بمجرد الاطلاع، أو في تاريخ معين لإذن أو لأمر شخص آخر (المستفيد)، وبالتالي يتضمن السند لأمر طرفين هما محرر السند والمستفيد وهذا ما يميزه عن الكمبيالة.¹

ج. مشروعية التعامل بالأوراق التجارية:

"يجوز التعامل بالأوراق التجارية بأنواعها الثلاثة الكمبيالة والشيك والسند لأمر، شريطة أن لا يترتب على ذلك مخالفة شرعية مثل الربا أو التأجيل الممنوع شرعا، سنفصل المستند الشرعي وبعض الشروط للتعامل بالكمبيالة أو الشيك أو السند لأمر فيما يلي:

- المستند الشرعي للتعامل بالكمبيالة: هو أنها إما أن تكون بمعنى الحوالة (يكون الساحب هو المُحيل، والجهة الملتزمة بدفع المبلغ المعين فهي المحال عليه، والمستفيد حامل الكمبيالة هو المحال)، أو بمعنى القرض، وهما جائزان بالإجماع، أو تكون بمعنى السفتجة وهي جائزة على القول الراجح، لأنه لا يجوز التعامل بالكمبيالة فيما يشترط فيه القبض مثل جعلها بدل عقد الصرف ورأس مال السلم.

-المستند الشرعي للشيك:

إذا كان الشيك موجه من العميل إلى البنك الذي له فيه حساب عنده، فإنه يجوز التعامل به باعتباره حوالة، المحيل فيها هو الساحب، والمحال هو المستفيد، والمحال عليه هو البنك المسحوب عليه.

أما إذا كان الشيك موجه من العميل إلى البنك وليس لديه فيه حساب، يشترط لجوازه عدم وجود فوائد ربوية وعدم افضاء هذا السحب للربا عن طريق ما يسمى بالسحب على المكشوف.

وهناك أنواع أخرى للشيك ويشترط لجوازها لزوم وفاء المسحوب عليها بشروط الساحب، قال الرسول صلى الله عليه وسلم "المسلمون على شروطهم"².

د. العمليات الخاصة بالأوراق التجارية: يمكننا أن نتحدث عن أهم العمليات التي تجري على الأوراق التجارية، منها تحصيل الأوراق التجارية، ورهنها، وخصمها، فيما يلي:

¹ مفيض الرحمن، مرجع سابق، ص 96.

² أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 232-233.

-تحصيل الورقة التجارية في البنوك الإسلامية: يقدم العميل الورقة التجارية للبنك الإسلامي من أجل تحصيلها وبالتالي فإن ذلك العميل يوكل البنك في تحصيل دينه ويكون ذلك مقابل أجر معين (عمولة) يأخذه البنك الإسلامي بعد تسديد القيمة من المسحوب عليه وتقييدها في حساب الدائن، وذلك جائز شرعا ويأخذ حكم الوكالة بأجر.

- رهن الأوراق التجارية في البنوك الإسلامية: يعتبر ذلك رهن دين بدين، وقد اختلف الفقهاء في ذلك: فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز رهن الدين لأنه غير مقدور التسليم، وذهب المالكية والشافعية إلى جواز الرهن لجواز بيعه عملاً بقاعدة ما جاز بيعه جاز رهنه.¹
- خصم الأوراق التجارية: هي من الخدمات المصرفية التي لا تقدمها البنوك الإسلامية، بل تقوم بها البنوك التقليدية إذ لا يجوز بيع الورقة التجارية المؤجلة بمثل مبلغها (ربا النسيئة) ولا بأكثر منها (ربا النسيئة والفضل)².

يُمكن إضافة أن الأوراق التجارية تُعتبر من الوسائل القانونية المُستخدمة في المُعاملات المصرفية لتسوية الديون أو إثبات التزامات مالية، وتشمل عادة الشيك والكمبيالة والسند لأمر وهي تتشابه في شكلها القانوني مع نظيراتها في النظام المصرفي التقليدي، غير أن مضمونها الشرعي يختلف إذ يُشترط ألا تُعبر الورقة التجارية عن دين ربوي ناتج عن قرض بفائدة بل تُعبر عن دين مشروع ناتج عن معاملة حقيقية كبيع مربحة أو بيع مُؤجل وغيرها، وألا تقوم البنوك الإسلامية بخصم الأوراق التجارية كما تفعل البنوك التقليدية.

ومع تطور العمل المصرفي الإسلامي، شهدت الأوراق التجارية تحولات وابتكارات تمثلت في تطوير أدوات قصيرة الأجل تُستخدم لإدارة السيولة، عُرفت باسم الأوراق التجارية الإسلامية أو الصكوك قصيرة الأجل، تقوم على عقود شرعية مثل المراجعة والسلم، وقد تبنت بعض الدول هذه الأدوات كالسودان من خلال صكوك "شهامة" وماليزيا عبر سوق النقد الإسلامي الذي يُوفر أدوات سيولة مُتوافقة مع الشريعة.

6. صرف العملات الأجنبية:

من بين الخدمات التي يقدمها البنوك الإسلامية صرف العملات، وهو التعامل في النقد الأجنبي ببيعاً وشراءً بسعر صرف ثابت أو متغير، موحد أو متنوع، مقوم مباشرة أو عن طريق وسيط معياري كالذهب أو الدولار الأمريكي، وتقوم البنوك الإسلامية بذلك شأنها شأن البنوك التقليدية إلا أنها تتقيد بالشروط التي وضعها الفقهاء لجوازها.

¹ محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق، ص 167-168.

² أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 245، 246.

-مشروعية صرف العملات الأجنبية:

أجمع الفقهاء على أن خدمة صرف العملات الأجنبية من الخدمات المصرفية الجائزة شرعا، وذلك استنادا إلى ما رواه عبادة ابن الصامت رضي الله عنه عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد."

ومن بين أحكام صرف العملات الأجنبية نجد أن بيع عملة دولة بعملة دولة أخرى يجوز، شرط أن يكون القبض فوري والتسليم فوري¹.

7. خدمات الاستثمار:

لا تستطيع البنوك الإسلامية أن تستثمر في جميع الأوراق المالية المعروفة، وذلك بسبب تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، نحاول فيما يلي تقديم شرح مختصر لأهم الأوراق المالية وتكييفها الشرعي مع البنوك الإسلامية:

-**السندات وشهادات الاستثمار:** وهي صكوك تصدرها شركات المساهمة الكبيرة أو الحكومة، وتتبعها من خلال الأسواق المالية والوسطاء الماليين إلى الجمهور الذي يقوم بشرائها لتوظيف أمواله والحصول على عائد ثابت.

أجمع علماء الأمة المعاصرون على حرمة هذا النوع من الاستثمار لأنها عبارة عن صكوك تمثل دين يلتزم برده في وقت الاستحقاق إضافة إلى فوائد، وتلك الفوائد عبارة عن ربا، لذلك لا يستطيع البنك الإسلامي توظيف أمواله في السندات أو أدونات الخزينة، أو شهادات الاستثمار لأنها عبارة عن قروض بفائدة.

-**الأسهم:** هي صكوك تمثل حصة في رأس مال الشركة وهناك الأسهم الممتازة والأسهم العادية .

الأسهم العادية هي صكوك تمثل حصة في الشركة لحاملها حيث يشارك حامل السهم في الأرباح أو الخسائر حسب مساهمته في رأس المال، وبالتالي فإن حامل الأسهم هو شريك في الشركة وتطبق عليه أحكام الشركات في الفقه الإسلامي، لذا يجوز للبنوك الإسلامية الاستثمار في الأسهم العادية شرط أن تمثل هذه الأسهم حصصا في رأس مال شركات تعمل في مجالات لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق ص 316-318، بتصرف.

أما الأسهم الممتازة فهي تجمع بين صفات السهم وصفات السند، حيث من حق حاملها أن يتحصل على نسبة فائدة محددا سلفا إضافة إلى حصته من أرباح الشركة، لذا لا يجوز للبنوك الإسلامية الاستثمار في هذا النوع من الأسهم لأنها تحمل فائدة ربوية مثلها مثل السندات وشهادات الاستثمار.¹

- **شهادات الإيداع:** هي صكوك تصدرها البنوك التقليدية، وتلتزم بدفع القيمة الاسمية للشهادة في تاريخ الاستحقاق إضافة إلى الفوائد.

وفي هذه الحالة أيضا لا يجوز للبنوك الإسلامية الاستثمار في هذا النوع من الشهادات، والبديل الإسلامي لهذه السندات هي سندات المقارضة.

- **سندات المقارضة:** هي سندات مقبولة شرعا وهي صكوك تصدرها البنوك الإسلامية ويقوم فيها البنك باستثمار الأموال المتأتية منها بطرق شرعية حيث تعتبر عقد مضاربة بين حملة السندات وبين البنك الإسلامي، وبالتالي يحق لحملتها حصولهم على الأرباح في حال تحققها، وهذه الشهادات قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية ضمن الضوابط والأحكام الشرعية.²

ومع تطور العمل المصرفي الإسلامي وتنوع الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية، لم يقتصر النشاط الاستثماري على الأدوات التقليدية الممكنة كالأسهم، بل شمل ابتكارات مالية حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة كالصكوك الإسلامية بمختلف أنواعها، فهي تُعد بديلا مشروعا عن السندات الربوية، وتمثل أداة تمويل واستثمار تقوم على ملكية أصول حقيقية أو منافع ومشاريع، وتُمكن من تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية بما يدعم النمو الاقتصادي، كما تُسهم في توسيع نطاق الاستثمار، وتوفير سيولة للمؤسسات المالية، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية الإسلامية، مع مراعاة الضوابط الشرعية في هيكلها وإصدار تداولها.

ونظرا للأهمية البالغة التي تُمثّلها الصكوك الإسلامية سيتم التوسع في دراستها في الفصل الثالث ضمن المبحث الأول المطلب الثالث الذي يتناول أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك نظرا لكونها تُمثل الأداة الجوهرية في تطبيق سياسة السوق المفتوحة.

8. خدمات مصرفية إلكترونية: في ظل مواكبة التطور التكنولوجي والعصرنة تقوم البنوك الإسلامية على غرار البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إلكترونية.

أ. الخدمات الإلكترونية المقدمة من البنوك الإسلامية: وتتعدد هذه الخدمات نذكر منها:

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 221-223. بتصرف.

² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 78-80. بتصرف.

- الإيداع المباشر: الإيداع التلقائي في الحسابات المصرفية كإيداع الرواتب من جهات العمل.
- المدفوعات التلقائية: دفع مستحقات الغير خصما على حساب العملاء كما في تسديد فواتير الكهرباء والماء.
- الخدمات المصرفية عبر الانترنت: حيث تسمح البنوك التي لديها موقع إلكتروني لعملائها أن يتحققوا من رصيدهم ودفع فواتيرهم وتقديم طلبات خدمات مصرفية مختلفة عبر الانترنت.
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف: حيث تسمح البنوك لعملائها بإتمام عملياتهم المصرفية من أي جهاز هاتف حول العالم، وفي أي وقت كان، ويمكنهم أن يتحققوا من رصيدهم أو دفع فواتيرهم وشحن رصيد هواتفهم...إلخ
- أجهزة الصرف الآلي: تسمح للعملاء بالحصول على المال النقدي، وإتمام عمليات مصرفية من خلال أجهزة الصرف الآلي.
- عمليات لدى مراكز البيع: من خلال قبول بطاقات أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الدفع والصرف الآلي وبطاقات الائتمان (سنتعرف عليهم بنوع من التفصيل في الخدمة المصرفية الموالية) في محلات البيع بالتجزئة والمطاعم للدفع مقابل البضائع والخدمات.
- المال النقدي الإلكتروني: في هذه الجزئية سنتطرق إلى أهم وسائل الدفع الحديثة فيما يلي:
 - النقود الإلكترونية: وهي نقود غير ملموسة، تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتخزن في مكان آمن جدا على "الهارد ديسك" لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعمل يعرف باسم "المحفظة الإلكترونية"، ويمكن للعمل استخدام هذه المحفظة في إتمام عمليات البيع والشراء والتحويل وخلافه، وذلك من خلال العملات الإلكترونية .tokens
 - الشيكات الإلكترونية: وهي عبارة عن وثيقة إلكترونية تحتوي على البيانات التالية: رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع.
- ويتيح التعامل بالشيكات الإلكترونية القضاء على المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية التي يتم إرسالها بالبريد مثل الضياع أو التأخير.
- البطاقات الذكية: وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تضم شريحة إلكترونية، تحتوي على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة لصاحب البطاقة، فضلا عن بياناته الشخصية ورقمه السري، ويمكن التعامل معها من خلال آلات الصرف الآلي، أو جهاز قراءة البطاقات البلاستيكية، ويستخدمها حاملها في تحويل أرصدة أو سداد فواتير أو حجز تذاكر الطيران أو شراء منتجات...إلخ، بالإضافة إلى استخدامها داخل

الهاتف المحمول حتى يتمكن حاملها من الاتصال بشبكة الانترنت ومن أمثلة البطاقات الذكية بطاقة الموندكس التي تعد من أهم التطورات في أساليب السداد الالكتروني.

ب. مشروعية الخدمات المصرفية الإلكترونية:

جاء في المعايير الشرعية بشأن التعاملات المالية بالإنترنت ما يلي:

- يجوز شرعا إبرام العقود المالية بواسطة الإنترنت ولا تختلف أحكام العقود المبرمة بواسطتها عن تلك المبرمة بالطرق التقليدية إلا من جهاز طريقة إبرامها، ويجب التقيد بالقوانين المنظمة لإنشاء وإدارة المواقع التجارية على شبكة الانترنت والقوانين المنظمة للتعاملات بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- يجوز شرعا تقديم البنك لخدمة الاتصال بالشبكة بموجب عقود اشتراك أو نحوها نظير أجر معين .
- كيف شرعا عقد تقديم البنك خدمة الاتصال بالشبكة على أنه عقد إجارة مشتركة بينها وبين المستفيد من الخدمة وعلية فإنه يخضع لشروط وأحكام عقد الإجارة.
- يتعين على البنك الذي يقدم هذه الخدمة، اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة للحيلولة دون الاستخدام غير المشروع للشبكة.¹

نلاحظ أنه تم في سنة 2019 إعطاء الإشارة لانطلاق أول منصة إسلامية إلكترونية يتم على مستواها تبادل العملة الرقمية المدعومة بالذهب، وكان ذلك في مدينة الدوحة قطر حيث تم التعاون بين قطر وماليزيا لإطلاق هذه المنصة الحديثة والمتطورة، وذلك تحت شعار التمويل الإسلامي والعالم الرقمي وستكون هذه المنصة الأولى من نوعها على مستوى العالم متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتم تسميتها أي - دينار I-DINAR، وتم تحديد قيمة واحد دينار ضمن المنصة الالكترونية الإسلامية بواحد غرام من الذهب، أي أنه سيشكل محفظة من الذهب الالكترونية كذلك، وبالتالي فإن التبادل والتداول سيكون عبر الانترنت، كل هذا من شأنه أن يشكل تحولا في مجال التكنولوجيا بالنسبة للصرافة الإسلامية.

¹ أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 251-259 بتصرف.

تم تأسيس أول بنك إسلامي افتراضي في سنة 2000، حيث أعلن بيت التمويل الخليجي والذي مقره البحرين تأسيس بنك إسلامي افتراضي، وبأشر هذا البنك الافتراضي عمله مع نهاية سنة 2000، معتمدا على التقدم التكنولوجي العالمي والرقمنة.¹

9. بطاقات الائتمان:

الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك الإسلامي لعميله، بحيث يقوم البنك بتجميع المدخرات وتقديمها في صورة قرض أو مشاركات ثم تتداول الأموال إلى أن يردّها البنك إلى المدخرين، أو يرد المستثمرين الأموال بدورهم إلى البنك، وبغرض تسهيل الائتمان يصدر البنك بطاقات الائتمان التي سنطرق إليها فيما يلي:

أ. تعريف بطاقة الائتمان:

هي بطاقة يصدرها البنك لعميله، تكون على شكل بطاقة معدنية أو بلاستيكية ممغنطة، عليها اسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها ورقم سري لا يعرفه إلا حاملها، وعرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها بطاقة الائتمان غير المغطاة، وهي مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري بناء على عقد بينهما، يتمكن من خلالها العميل من الحصول على السلع والخدمات من محلات معينة ممن يعتمد ذلك، وعند تقديم هذه البطاقة لا يتم دفع الثمن حالا، بل يقوم بائع السلع بتقديم الفاتورة إلى البنك مصدر البطاقة فيسدد قيمتها له. وتنقسم إلى نوعين بطاقات ائتمانية وبطاقات غير ائتمانية.

ب. أنواعها:

- البطاقات الائتمانية: تتميز بأن حاملها يستطيع استخدامها دون شرط أن يكون لديه حساب لدى البنك المصدر، وإذا كان لديه حساب فإنها لا تشترط توافر الرصيد بل يقوم البنك بدفع تلك المستحقات من حسابه ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية، وحسب قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثانية عشر فإنه يجوز إصدار البطاقة غير المغطاة إذا لم تتضمن شرط زيادة ربوية على أصل الدين، هناك نوعان من البطاقات الائتمانية: بطاقة الدفع الآجل التي تكون على أساس الدفع الشهري، فيجمع البنك فواتير حامل البطاقة، ومطالبته بها مرة كل شهر في تاريخ معين، وبطاقة الائتمان المتجدد التي تمنح ميزة لحاملها بتسديد المبلغ الإجمالي للكشف الشهري على عدد من الأقساط.

¹ إيمان بومود، ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، المجلد 10 العدد واحد 2020، 340، 342.

-البطاقة غير الائتمانية: تمثل مجرد أداة تمكن البنك مصدرها من استيفاء قيمة المعاملات المالية التي يجريها حامل البطاقة من رصيده الدائن مباشرة، ولا يقدم البنك أي قروض فعلية أو تسهيلات، بل يشترط على حاملها أن يكون رصيده كافيا لتغطية قيمة العمليات (أي وجود غطاء نقدي) ونجد فيها:

- بطاقة الحساب الجاري أو بطاقة الصراف الآلي ATM التي يصدرها البنك مجاناً وعند استخدام هذه البطاقة يتم الخصم مباشرة من حسابهم، ويمكن استخدامها لدى التجار الذين لديهم أجهزة POS point : of sale terminal بحيث يكون متصلين إلكترونياً مع البنوك ذات العلاقة.
- بطاقة أجور الخدمات المدفوعة مقدماً والتي تقوم على أساس تثبيت مبلغ محدد يدفع مقدماً لمصدر البطاقة ويمكن استخدام البطاقة في حدوده، وتعد بطاقات الهاتف من أكثر التطبيقات لهذا النوع.
- بطاقات الخصم الفوري أو بطاقات السحب من الرصيد أو البطاقات المدينة: على خلاف النموذجين السابقين التي تكون فيهما للبطاقات غير الائتمانية علاقة مباشرة بين مصدر البطاقة وحاملها، فإن هذه البطاقة تصدرها البنوك لعملائها الذين يحتفظون بحسابات مدينة لديها، وتخصم المبالغ مباشرة من الرصيد لذا جاء تسمية هذه البطاقات في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالبطاقات المغطاة لاشتراط وجود غطاء نقدي في حساب العميل¹.

والعديد من الخدمات التي تعتبر حديثة ومبتكرة لمواكبة التطور التكنولوجي باستخدام الهندسة المالية التي تعتبر مجموعة الأنشطة التي تضمن ابتكار أدوات مالية جديدة وابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تحفيز التكاليف وأيضاً ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية على أن تكون الابتكارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يميز الهندسة المالية الإسلامية عن الهندسة المالية التقليدية²، والتكنولوجيا المالية الإسلامية IFinTech والتي هي عبارة عن جميع التطبيقات والمنتجات التكنولوجية المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يتم اعتمادها في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية³.

10. خدمات مصرفية أخرى للبنوك الإسلامية:

-هناك خدمات مصرفية أخرى توفرها البنوك الإسلامية وتأخذ عليها أجراً مثل:

¹ قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سابق، ص 241-247 بتصرف.

² سليم قط، مفتاح صالح، المشتقات المالية من منظور إسلامي كبديل لمشتقات المالية التقليدية في أسواق الأوراق المالية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 1، 2008، ص167.

³ شعيب يونس، لويذة بوطريف، واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021، ص472.

• **تأجير الخزائن الحديدية:** تقوم البنوك الإسلامية بإعداد خزائن حديدية تؤجرها لعملائها يضعون فيها ما يشاءون من أشياء ثمينة ومجوهرات وأوراق مهمة وغيرها مقابل أجر يتناسب مع حجم الخزانة ومدة الانتفاع، والتكليف الشرعي لتأجير البنك الإسلامي للخزائن الحديدية هو أنه عقد إجارة للبنك أن يتقاضى أجرا على هذه الإجارة.

• **تقسيم التركات وإدارة العقارات:** يقوم البنك الإسلامي بتقسيم التركات بناء على طلب عميله ويتقاضى أجر أتعابه نظير ذلك، كما يقوم البنك الإسلامي أيضا بخدمة إدارة العقارات، فيمكن أن يمول العملاء في بناء عقارات أو أن يقوم ببيع وشراء عقارات لحساب عملائه... الخ، ويمكن للبنك أن يحصل على عمولة مقابل ذلك.¹

- كما أن هناك العديد من الخدمات الأخرى التي تقدمها البنوك الإسلامية، يمكن أن تندرج ضمن الخدمات الاجتماعية وتكون غير هادفة إلى الربح بل تهدف إلى تحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي والتي تعتبر من أهم الأهداف والأعمدة للنظام المصرفي الإسلامي، وسنحاول ذكر بعض هذه الخدمات الاجتماعية فيما يلي:

• **جمع وتوزيع الزكاة:** تعد الزكاة من أكبر موارد الدولة الإسلامية وتعتبر جباية مالية أعدل من الضرائب والرسوم وأكثر اتزاناً واعتدالاً منها، ولها آثار نفسية واجتماعية واقتصادية، وهي من أركان الإسلام الخمسة قال الله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" سورة التوبة الآية 60.

تجب الزكاة في الأموال النامية حقيقة أو حكماً ويلزم لها شرطان: شرط وجود المال متى بلغ النصاب (والنصاب في الذهب هو 89.1 غرام ذهب، وفي الفضة 624 غرام فضة)، وأحال عليه الحول (وهي أن يمضي عليها سنة كاملة) وشرط أن يكون المال نامٍ أي مستمر فعلاً أو حكماً.

ويقوم البنك الإسلامي بجمع الزكاة المفروضة على أمواله وأموال مودعيه ومن أفراد المجتمع في صندوق الزكاة لديه، وتقوم على صندوق الزكاة في البنك الإسلامي لجنة مختصة تعمل على جمع وتوزيع الزكاة في مقاصدها الشرعية، ويؤدي هذا الصندوق غرضين الأول الخدمة الدينية والاجتماعية والثاني كون الأموال التي فيه هي جزء من الودائع الجارية التي يمكن الإفادة من رصيدها الثابت، وبالتالي استثمارها وتعيمها خدمة للمقاصد الشرعية للزكاة لذاتها، ومن الواجب أن لا يتقاضى البنك الإسلامي أية أجر أو عمولات عن إدارة صندوق الزكاة،

¹ اشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 261 - 263 بتصرف

كما يقوم البنك الإسلامي بإخراج زكاة أموال البنك وأرباح مساهميه وزكاة من يوكله من المودعين لديه والمتعاملين معه... إلخ، وكل مال حال عليه الحول.¹

• **القرض الحسن:** يعتبر الإقراض بالربا محرم عند البنوك الإسلامية ولا تبيحه حاجة ولا ضرورة، لذا فإن النشاط الإقراضي للبنك الإسلامي محدود لأن عمل البنك الإسلامي هو الاستثمار، ومع هذا فإنه يقوم بالقرض الحسن في حالة ما واجه عملائه حالات حاجة للسيولة المؤقتة أو الطارئة، أو في حالة الإقراض العرضي لتأدية بعض الخدمات المصرفية كخدمات الضمان والاعتماد المستندي، أو بعض القروض الاستهلاكية الضرورية للموظفين أو العملاء، أو قرض حسن لأجل الزواج وكلها تعتبر قروض حسنة مجانية.²

• **خدمات ثقافية واجتماعية وعلمية ودينية:** من أهم الخدمات الثقافية والاجتماعية والعلمية التي يمكن للبنوك الإسلامية تقديمها هي:

- المساهمة في إنشاء منظمات دينية كمراكز تحفيظ القرآن الكريم وبناء المساجد.
- إنشاء معاهد علمية كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- المساهمة في تمويل إصدار الكتب والمجلات التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي على وجه العموم والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص.
- المساهمة في تمويل المؤتمرات والندوات العلمية الإسلامية ومناقشة موضوعات الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية... إلخ، وغيرها من المسابقات الإسلامية، ودعم طلب العلم والمعرفة وتعميق المعرفة الدينية.³

يتضح من خلال هذا المبحث أن البنوك الإسلامية تقوم على مبادئ شرعية تميزها على نظيرتها التقليدية، سواء من حيث المفهوم أو الصيغ أو الخدمات، حيث ترفض الربا وتؤسس معاملاتها على العدالة والتكافل، وتسعى لربط الاقتصاد النقدي بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، من خلال العديد من الصيغ التي تعتمد على الشراكة أو البيع أو الإجارة، ما يجعلها نموذجاً مالياً بديلاً قادراً على المساهمة في التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار النقدي، كما أن الخدمات المصرفية الإسلامية تسعى دوماً لتحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والربحية والضوابط الأخلاقية، وكل ذلك في تطور مستمر بحثاً لسبل وأساليب جديدة ومبتكرة لتعزيز فعالية وكفاءة الصيرفة الإسلامية.

¹ محمد محمود محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 338 339 340 بتصرف.

² محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سابق، ص 176 195.

³ محمد محمود محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 347 348.

المبحث الثاني: العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية

تبدأ العلاقة بين البنك المركزي والبنك الإسلامي منذ بداية تأسيس البنك الإسلامي لأن البنك المركزي هو المسؤول عن إعطاء موافقات الترخيص للبنوك وممارسة الأعمال المصرفية، وتستمر هذه العلاقة طيلة حياة البنك الإسلامي لأنه جزء من النظام المصرفي وأحد المؤسسات المالية والنقدية في الدولة، وبما أن البنك المركزي هو رأس السلطة النقدية فإنه يقوم على مراقبة البنوك وعلى إصدار التعليمات الخاصة لها بما يتماشى مع أهداف السياسة النقدية التي يتبناها، وبالتالي فإن البنك الإسلامي مجبر على التعامل مع البنك المركزي حتى وإن كان يتبع النظام الرأسمالي والتقليدي ويتعامل بالفائدة¹.

في الواقع نجد أن علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية تتمثل في ثلاث نماذج حسب التوجه الفكري والتنظيمي للدولة، وهي كالآتي:

المطلب الأول: العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية (دون تمييز)

حسب هذا النموذج فإن البنوك الإسلامية ليست معفاة من القوانين التي تحكم نشاط البنوك الأخرى، وسيعامل معها على أنها وحدة صغيرة وسط مجموعة كبيرة من البنوك التقليدية، ينظمها قانون الدولة ويشرف عليها البنك المركزي، وتعمل بهذا العديد من الدول مثل مصر والكويت وتونس والجزائر، وفي هذا النموذج تجد البنوك الإسلامية نفسها في مأزق، وتجد العديد من الصعوبات نظرا لتمييزها واختلافها عن البنوك التقليدية،² الأمر الذي يلحق الضرر بأعمالها خاصة من الناحية الاستثمارية، وإلى الآن بقيت العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية غير واضحة المعالم في أكثر من ناحية مثل النسب المالية والائتمانية التي تفرضها البنوك المركزية أو في مجال الإيداع أو الاقتراض من البنك المركزي³...، وكل هذا أدى إلى تضرر كل من مودعي ومساهمي البنوك الإسلامية، وقد بذلت البنوك الإسلامية جهودا كبيرة للحصول على بعض الاستثناءات بغية التخلص من نظام الفائدة الربوي، وسنحاول اختصار بعض جوانب رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل هذا النموذج فيما يلي:

¹ محمد محمود محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 141.

² محمد صالح حمدي، علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الإسلامية الصراط، العدد الحادي عشر جويلية 2005، السنة السادسة، ص 206-207.

³ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 247.

1. طرق تعامل البنك المركزي مع البنوك الإسلامية:

- يتقيد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي في إيداع العملات الأجنبية وسحبها¹.
- تلجأ البنوك التقليدية إلى البنك المركزي كمقرض أخير عند الحاجة إلى السيولة، وذلك من خلال خصم الكمبيالات المقدمة إليه أو عن طريق الاقتراض بالفائدة، وهذا غير ممكن لدى البنوك الإسلامية حيث لا يمكنها اللجوء إلى البنك المركزي لذات الغرض، حيث أنه لا يجوز لها التعامل على أساس الفائدة وفي نفس الوقت لا يمكن للبنك المركزي أن يقدم قروضا حسنة للبنوك الإسلامية².
- يقدم البنك المركزي للبنوك التقليدية فوائد على إيداعاتها، وهذه الفوائد الربوية ترفض البنوك الإسلامية الحصول عليها، رغم ذلك يودع البنك الإسلامي نسبة معينة من مجموع ودائعه في شكل نقد لدى البنك المركزي، وذلك حفاظا على مركزه المالي وحفاظا لحقوق المودعين والمستثمرين والمساهمين، لكن لا يأخذ عليها فوائد ربوية.
- يلجأ البنك المركزي إلى الاقتراض من البنوك التقليدية عن طريق السندات، بينما لا يمكن للبنوك الإسلامية التعامل بهذه السندات لأنها قروض بفائدة، لذلك استحدثت بديلا لهذه السندات مثل: سندات المقارضة المبنية على المشاركة في الربح والخسارة³.
- يخضع نشاط البنوك التقليدية إلى رقابة البنك المركزي وإلى رقابة الملاك الممثلة في الجمعية العمومية للمساهمين، بينما البنوك الإسلامية تخضع إلى رقابة البنك المركزي، ورقابة الملاك، والرقابة الشرعية التي تستهدف التأكد من أن العمليات المبرمة من طرف البنك متوافقة تماما مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك بواسطة هيئة مستقلة متخصصة في مجال العمل المصرفي الإسلامي⁴.
- يحدد البنك المركزي نسبة كفاية رأس المال إلى كافة الودائع وذلك لتحقيق الأمان للمودعين، والمقررة بنسبة 12% استنادا لمقررات بازل الأولى التي صدرت عام 1988 وبازل الثانية الصادرة عام 2003 والمحددة بـ 8%، وذلك بالنسبة للبنوك التقليدية وبالنسبة للبنوك الإسلامية سواء، إلا أنه في البنوك

¹ رضوان لمار، سمية معمر شاوش، علاقة البنك المركزي بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر في ظل تطبيق النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12 العدد 02، 2022، ص 268.

² مريم شطبي محمود، امكانية التحول للبنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية تجارب مختاره، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، كلية الشريعة والاقتصاد، 2011-2012، ص 40 41.

³ رضوان لمار، سمية معمر شاوش، مرجع سابق، ص 268.

⁴ مريم شطبي محمود، مرجع سابق، ص 40 41.

- الإسلامية فإن الودائع لأجل والودائع الادخارية لا تعتبر قرضا وإنما ودائع استثمارية تخضع للربح والخسارة، وبالتالي لا يمكن تطبيق هذه النسبة لأن البنك الإسلامي ضامن لها¹.
- تحصل البنوك التقليدية على خصم من البنك المركزي في عمليات التصدير ويقوم هذا الخصم على أساس الفائدة، لكن البنوك الإسلامية لا تتعامل بذلك مما يجعلها تفوت فرصة توسيع دائرة نشاطها.
 - يحدد البنك المركزي سقف الائتمان الإجمالي الذي يمنحه أيضا في مدة معينة ويطبق ذلك على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، رغم أن تمويلات البنوك الإسلامية تكون عن طريق الاستثمار وعلى أساس المشاركة في الربح والخسارة، وليس عن طريق القرض. وبالتالي فإن تقييدها بالسقف الائتماني يعيق نشاطها.
 - كما يقوم البنك المركزي بوظائف اتجاه البنوك الإسلامية لا تختلف عن تلك التي يقوم بها اتجاه البنوك التقليدية، وتكون تلك المهام ضمن مهامه كبنك للبنوك ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كعمليات المقاصة بينها وبين بقية البنوك إذ يشترك البنك الإسلامي في غرفة المقاصة المتواجدة في البنك المركزي وذلك لتسهيل مهامه، حيث يشترك بحسابه الذي يضم احتياطه القانوني وكذا الفائض من السيولة، وقد يكون للبنك الإسلامي حسابا دائما آخر لدى البنك المركزي مخصص لعمليات المقاصة، إلا أن ما يشترط في هذا الحساب هو أن يراقب البنك الإسلامي حركاته بدقة حتى لا ينكشف ويضطر البنك المركزي إلى تغطيته باحتساب الفوائد عليه، وإذا أنتج هذا الحساب فوائد فإن البنك الإسلامي يتنازل عنها².

2. علاقة البنك المركزي الجزائري ببنك السلام الجزائري:

يعتبر بنك السلام الجزائري من أهم البنوك في الجزائر حيث يعد الأسرع نموا بين البنوك الجزائرية، كما بلغ إجمالي أصول بنك السلام الجزائري 2.2 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2023، لذا ارتأينا أن نأخذ كمثال لدراسة حالة علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في الجزائر، وسنحاول إيجاز هاته العلاقة فيما يلي:

1.2. تعريف بنك السلام الجزائري:

يعتبر بنك السلام الجزائري بنكا شمولي يعمل وفق القوانين الجزائرية ووفقا للأحكام الشرعية الإسلامية في كل تعاملاته، وهو عبارة عن ثمرة تعاون جزائري خليجي مع بنك السلام البحريني، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سنة 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وعصرية.

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 146.

² رضوان لمار، سمية معمر شاوش، مرجع سابق، ص 268.

يعمل بنك السلام الجزائري وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويقدم خدمات مصرفية تتماشى مع المبادئ الإسلامية والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، ومن بين أهم المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها:

2.2. المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة من طرف بنك السلام الجزائري:

من بين أهم الخدمات المصرفية ما يلي:

- بطاقة التوفير أمنيته.
- خدمة تمويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- خدمة موبايل بنكينغ، خدمة موبايل سوفيت (سوفيتي).
- بطاقة الدفع الالكترونية (آمنة)، بطاقة السلام فيزا الدولية.
- خدمة الدفع عبر الانترنت E-Amina، خزانات الأمان.
- ماكينات الدفع الآلي، ماكينة الصرف الآلي¹.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائري حاليا من 24 فرعا منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى، انسجاما مع رؤية استراتيجية البنك التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه .

وكآخر المستجدات فإن بنك السلام البحريني أصبح يمتلك 53.13% من رأس مال بنك السلام الجزائري، وبذلك أصبح هو المساهم الرئيسي وصاحب حصة الأغلبية في البنك².

كما تم الذكر سالفا فإن البنك المركزي يتعامل مع بنك السلام الجزائري كما يتعامل مع بقية البنوك، وبالتالي فإن المُستنتج أن المعاملة بينهما كالتالي:

- بالنسبة لسعر الخصم وإعادة الخصم: وكما تم ذكره سابقا فان البنوك الإسلامية لا تتعامل بسعر الخصم وإعادة الخصم، وعلى غرار ذلك فان بنك السلام لا يتعامل بذلك.
- وأيضا بالنسبة لعملية السوق المفتوحة: فإن جل الأدوات المالية المتاحة في الجزائر تتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية وذلك لأنها تصدر بسعر الفائدة.

¹ العونية بن زكورة، البنوك الإسلامية، استراتيجية لتحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مجلة ابحاث، المجلة خمسة، العدد واحد، الجلفة، 2020، ص 69.

² موقع مصرف السلام الجزائري www.alsalamalgeria.com.

- بالنسبة للتعامل مع بنك الجزائر كملجأ أخير للإقراض: من الملاحظ أنه لم يتم حل هذا الإشكال بعد، رغم العديد من الاقتراحات من بنك السلام إلا أن الأمر يبقى معقدا بعض الشيء، نظرا لتمييز البنوك الإسلامية وعدم تعاملها بالفوائد الربوية.
- بالنسبة لمعدل الاحتياطي القانوني: كما أشرنا سابقا فإن البنك المركزي الجزائري يقوم بفرض معدل احتياطي قانوني على كل البنوك العاملة في الجزائر دون استثناء ومن بينها البنوك الإسلامية، وعلى سبيل المثال قدرت نسبة الاحتياط القانوني المطبقة في الجزائر بـ 12% في فيفري 2019¹ بحسب تعليمة بنك المركزي الجزائري رقم 03-2018.

3. إشكالات التعامل مع البنك المركزي:

هذا الأمر يشكل عدة إشكالات منها:

- بما أن معدل الاحتياطي القانوني يطبق على كل الودائع التي بحوزة البنك، وبالنسبة لبنك السلام فإن معظم الودائع تكون على سبيل المضاربة والمشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي لا يضمنها البنك إلا في حالة التعدي أو التقصير، على هذا الأساس فإن تطبيق آلية الاحتياط الإجباري على بنك السلام الجزائري تؤثر سلبا على قدرته التنافسية أمام البنوك التقليدية الأخرى حيث أنها تعطل جزء من سيولته عوض توظيفها واستثمارها².
- بما أن البنوك تتلقى فوائد على الأموال المودعة كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي، وبنك السلام الإسلامي يرفض تلك الفوائد، فإن بنك الجزائر وكماحولة منه لحل هذا الإشكال قام بفتح حساب يضع فيه تلك الفوائد في انتظار صرفها في مشاريع ومساعدات خيرية³.
- بالنسبة لعمليات الرقبة والتفتيش: يقوم بنك الجزائر بإجراء عمليات المراقبة والتفتيش الروتيني لكل البنوك بما فيها بنك السلام.

¹ تعليمة بنك المركزي الجزائري رقم 03-2018 المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية 2018.

² فريال قيراط، العيد بوزرارة، دراسة استشرافية لدور بنك الجزائر في ظل الصيرفة في الإسلامية - حالة مصرف السلام-، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10، العدد واحد، الجزائر، 2021، ص 43.

³ مداح عبد الباسط، عزوز منير، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، مجلة بيت المشورة، العدد خمسة، دولة قطر، 2016، ص 123.

حيث يقوم برقابة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية، فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية والسهر على نوعية وضعياتها المالية واحترام قواعد حسن سيرتها المهنية، ويقوم بالمعاقبة على الاختلالات التي تتم معيبتها¹.

كما يشترط بنك الجزائر الحصول على المعلومات الخاصة بمختلف الحسابات وحركة الأموال الخاصة بكل البنوك بما فيه بنك السلام وفق القانون الجزائري، وبما أن عمليات الرقابة لا تخضع للمعايير الشرعية. فإن بنك السلام يواجه مشكلة ازدواجية المعايير في إعداد مختلف التقارير والبيانات المالية، وفق متطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والتي تطلبها هيئة الرقابة المصرفية من جهة، وضوابط الالتزام بالمعايير الشرعية من جهة أخرى.

- يفرض بنك الجزائر إلزامية اشتراك بنك السلام في صندوق ضمان الودائع لديه كما نص الامر 11-03 المؤرخ في 2003 المتعلق بالنقد والائتمان، ويكون هذا الاشتراك بدفع علاوة ضمان سنويا نسبتها 1% كأقصى حد من مجموع الودائع .

بالنسبة للفائدة على الإيداع المشروط كضمان في عملية الاستيراد: فقد تمكن بنك السلام من إقناع المسؤولين في بنك الجزائر بخصوصية عمله التي لا تسمح بذلك، وبالتالي يخير العميل على أن توضع هذه الوديعة كحساب تحت الطلب أي بدون فوائد وتخضع لشروط عملية الاستيراد نفسها أو كحساب مجمد يخضع لشروط عقد المضاربة، وإذا خضعت للخيار الأخير فإنها تستحق عائدا ابتداء من مرور 31 يوما من تاريخ العقد الخاص بكل عملية استيراد، ولمدة ثلاث أشهر تشارك الوديعة في الاستثمار بنسبة 50%².

- بالنسبة لمعامل السيولة: فإن بنك السلام يعرف اختلال في إدارة السيولة وفي معظم الأحيان يوجد فائضا في السيولة نظرا لمحدودية عمليات إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وإلى نقص طرق وآليات التسييل الفوري بالبنك، وعدم قدرته للجوء للاقتراض من بنك الجزائر أو المصارف التجارية، لأنه سوف تكون مقابل فوائد ربوية، حيث قدرت نسبة السيولة في بنك السلام الجزائري على سبيل المثال سنة 2019 ب 82 % حسب تقارير ميزانية مصرف السلام الجزائري لسنة 2019³.

- بالنسبة لمؤشرات رأس المال وكفاية رأس المال: حددت التعليمات رقم 74- 94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 أن تكون نسبة رأس المال الخاصة للبنك إلى مجموع مخاطر القروض والتعهدات تساوي على الأقل 8%

¹ التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر ص106 يمكن الاطلاع عليه على موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz .

² مداح عبد الباسط، عزوز منير، مرجع سابق، ص 125-127.

³ فريال قيراط، العيد بوزرارة، مرجع سابق، ص45.

ولقد حددت المادة 05 من هذه التعليمات كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساس، بينما حددت المواد 06 و 07 العناصر التي تُحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ونقصد برأس المال الخاص ما يسمى بحقوق الملكية والتي تضم: رأس المال المدفوع، والاحتياطيات بجميع أنواعها، والأرباح غير الموزعة، وعلى سبيل المثال فقد بلغت قيمة الأموال الخاصة في بنك السلام 5381433 مليون دج في سنة 2016 وهي في ارتفاع مستمر.¹

وفي الأخير يمكن القول أن بنك السلام على غرار باقي البنوك الإسلامية في الجزائر يواجهون العديد من المشاكل في ظل هذا النموذج الذي لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية وطبيعة عمل هاته البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية (وجود تمييز)

في هذا النموذج نجد الدول التي تتعامل مع البنوك الإسلامية بعيدا عن البنوك التقليدية، وتخصص لها ضوابط وأجهزة حكومية تشرف على نشاطها، مثل تركيا وماليزيا والأردن والإمارات العربية المتحدة، ونجد في هذا النموذج أن العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية تكون منضبطة، وتسير وفقا لمواد وقوانين موضوعة تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتميزة للبنوك الإسلامية²، ويمكن أن نذكر بعض المهام التي يقوم بها البنك المركزي اتجاه البنوك الإسلامية فيما يلي:

1. مهام البنك المركزي المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي:

يتوجب على البنك المركزي أن يلعب دورا إيجابيا في التعامل مع البنوك الإسلامية بما يمكنها من القيام بالدور المطلوب منها وفق القواعد والأسس التي تضمن سلامة مراكزها المالية وضمان حقوق المتعاملين معها، لذا يقوم البنك المركزي بجملة من المهام تتعلق بالبنوك الإسلامية من أهمها:

- إعداد نظام القبول وسحب القبول لأعضاء هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ونظام عمل هذه الهيئات ويرفعها إلى مجلس النقد والتسليم في اعتمادها وإقرارها.
- الموافقة على النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفقا لأحكام القانون.
- تسهيل إجراءات فتح فروع جديدة.
- تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي في حالة مخالفة البنك الإسلامي لأحكام هذا القانون.

¹ أكرام بن عزة، فتحي بلدغم، اثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام، مجلة مجاميع المعرفة العدد 6، 2018، ص 128-129

² محمد صالح حمدي، مرجع سابق، ص 206-207.

- وضع معايير رقابية تتلائم مع طبيعة ونشاط البنوك الإسلامية لاختلافها عن البنوك التقليدية.
 - إضافة معايير شرعية إلى المعايير المالية.
 - الحرص على تقديم البنك الإسلامي للبنك المركزي كافة البيانات الدورية التي تحدد الوضع النقدي والمالي.
 - لا يحق للبنك المركزي أن يجبر البنك الإسلامي على التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءاً.
 - أن يمنح للبنوك الإسلامية تمويلاً قصيراً ومتوسط الأجل باستخدام أدوات وأساليب لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يقوم ببيع وشراء أوراق مالية من البنوك الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
 - أن يصدر أدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويتم التعامل بها بيعاً وشراءً مع الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي.¹
 - النظر في نسب السيولة والاحتياطي ونسب الودائع بالعملة الأجنبية بما يتلاءم مع طبيعة البنك الإسلامي بوصفه بنكاً استثمارياً، حيث مراعاةً لخصوصية البنوك الإسلامية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي على البنوك الإسلامية.² ومثال على ذلك فإن البنك المركزي الأردني وافق على تخفيض نسبة الودائع بالعملة الوطنية (الدينار الأردني) من 15% إلى 10% وذلك تعويضاً عن عدم أخذ الفوائد على المبالغ المودعة لدى البنك المركزي.³
 - التفتيش والرقابة على البنك الإسلامي للتأكد من طريقة إدارة أعماله وأنه يقوم بها بشكل سليم وفقاً لقانون تأسيسه وقانون البنوك وقانون البنك المركزي⁴، وسنتطرق إلى نقطة الرقابة فيما يلي:
- تتقسم الرقابة حسب مصدرها إلى رقابة ذاتية داخلية (مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المنشأة، وتشتمل على الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل ومقاييس)، ورقابة البنك المركزي (وذلك من خلال ملائمة أدوات الرقابة المصرفية التقليدية مع البنوك التقليدية لطبيعة البنوك الإسلامية ومراعاة العلاقة الاستثنائية معها)، والرقابة الشرعية وهي الرقابة التي تنفرد بها البنوك الإسلامية عن غيرها، لذا نرى أنه من الجدير بالذكر تقديم الرقابة الشرعية ولو بطريقة موجزة بعد أن نذكر تجربة البنك المركزي الماليزي في إدارة رقابة البنوك والتي سنختصرها في الجدول الموالي:

¹ صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النوادر، سوريا، 2008، ص114-

² مريم شطبي محمود، مرجع سابق، ص 40 41.

³ محمد محمود محمد محمود العجلوني، مرجع سابق ص 145.

⁴ صالح حميد العلي، مرجع سابق، ص114-118.

جدول رقم (1.2.2): معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية

الوظائف	المؤسسات المالية التقليدية	إضافي للمؤسسات المالية الإسلامية	ملاحظات
الحوكمة.	مجلس الإدارة.	الهيئة الشرعية.	هيئة مستقلة تقوم بإصدار القرارات والآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بالأمور الشرعية، تقدم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.
إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.	المدققون الداخليون والخارجيون.	المدققون الشرعيون.	يقوم بأداء التدقيق الداخلي من قبل موظفين مدربين في الأمور الشرعية، ويقومون بالتدقيق في الأمور المتعلقة بالشرعية، ويتم كتابة تقرير بالنتائج وإرسالها إلى الهيئة الشرعية.
وحدة إدارة المخاطر	موظفي إدارة المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بالشرعية.	تشكل جزء من وظيفة الرقابة المتكاملة لإدارة المخاطر، وذلك لتحديد جميع المخاطر المحتملة الناشئة عن عدم الالتزام بالشرعية، وتوفير تدابير للتقليل من المخاطر.	
الإلتزام	وحدة موظفي الامتثال التنظيمي والمالي.	وحدة المراجعة الشرعية.	التقييم المستمر لمستوى الالتزام بالشرعية في جميع الأنشطة والعمليات، حيث يتم تحديد بعض الأمور التي لا تتوافق مع الشريعة، فيتخذ فيها تدابير للتصحيح الفوري، ووضع الآلية اللازمة لتقاضي تكرار مثل ذلك، ملزمة بإرسال تقرير إلى الهيئة الشرعية وتقرير إداري إلى الإدارة.

المصدر: سعيد بوهراوة، حليلة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، جوان 2015، ص110.

2. تعريف الرقابة الشرعية المصرفية:

"هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقه المعاملات، وتقوم

الرقابة الشرعية بتوجيه نشاطات المؤسسة للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتكون فتاها وقراراتها ملزمة للمؤسسة¹.

ويعتبر وجود الرقابة الشرعية من الأمور الهامة والضرورية في البنوك الإسلامية وذلك لضمان توافق أدائها مع أحكام الشريعة الغراء، وتقوم هذه الهيئة بعدة مهام منها:

- مراجعة وفحص عقد التأسيس والنظام الأساسي وكل النظم والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك الإسلامي للتأكد من كونها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- محاولة إيجاد البدائل الشرعية وتقديم الحلول لمشكلات المعاملات المالية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية.
- التحقق من عدم وجود مكاسب غير شرعية، وإن وجدت تُصرف في أبواب الخير.
- متابعة عمليات البنك ومراجعة أنشطته للتحقق من أن كل العمليات تمت بصفة شرعية.
- مراجعة واعتماد نماذج العقود، والاتفاقيات، والعمليات المتعلقة بالبنك الإسلامي والتأكد من خلو كل ذلك من المخالفات الشرعية.

في الأخير يمكن القول أن الرقابة الشرعية تكسب البنك الإسلامي الصيغة الشرعية، وتزرع الثقة في نفوس المتعاملين معه وثقة المجتمع ككل، وتحميه وتمكنه من النمو والصمود في ظل الصعوبات والتحديات خصوصاً في النظام المصرفي المزدوج التقليدي والإسلامي².

3.دراسة حالة علاقة البنك المركزي الماليزي "تيغارا" بالبنك الإسلامي الماليزي:

كما سلف القول فإن النظام المصرفي الماليزي يتبع نموذج BIMB أي (BANM ISLAM MALAYSIA BERHAD) وهو نظام بنكي شامل ومزدوج، وتحت ظل البنك المركزي "بنك نيغارا" يجتمع كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، إلا أنه يتعامل مع البنوك الإسلامية بطريقة خاصة تساعد نشاطها المتميز، الأمر الذي يساهم بشكل فعال في تمويل التنمية في المجتمع.

¹ علي سالم سيالة، الفوارق الجوهرية للرقابة الشرعية في المنظومة المصرفية، مجلة دراسات التربوية، مركز البحوث والدراسات التربوية لوزارة التربية العراقية، العدد 48، 2019، العراق، ص 248.

² البشير بن عبد الرحمن، حكيمة شرفة، الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص176.

النظام البنكي الماليزي: يتميز النظام البنكي الماليزي ببعض الملامح نذكر منها:

- إنشاء نظام بنكي مزدوج إسلامي وتقليدي يسيران بشكل متوازي، وقد حقق هذا النظام نجاحا ملحوظا.
- قام البنك المركزي "بنك نيغارا الماليزي" بتقديم نظام مصرفي ثنائي سمي بنظام المصرفية الإسلامية "IBS"، نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية كي يتم تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية، وبهذا سمح للبنوك التقليدية بالمشاركة في تقديم وعرض المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال فروعها الموجودة، وفي هذا الإطار قام 24 بنك تقليدي بالاستجابة لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية، ثم بعد ذلك منحت الحكومة الماليزية فرصة إنشاء بنك إسلامي "بنك معاملات ماليزيا" في عام 1999، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية للبنوك الأخرى وتشجيعها للتحويل إلى بنوك إسلامية كاملة، إلى أن أصبح هناك 12 بنك إسلامي في ماليزيا في عام 2019¹.
- يمتاز النظام الاقتصادي الماليزي ببعض التطبيقات والمؤسسات المالية كنظام التكافل -كنهج إسلامي لشركات التأمين -وصندوق الزكاة، وكذلك صندوق الحج.
- يشرف البنك المركزي على البنية التحتية لأنظمة الدفع في البلاد مؤكدا على أهمية البنية الاقتصادية التحتية المناسبة لتشكيل بيئة اقتصادية سليمة خصوصا في الشبكات اللوجستية والإعلامية.
- إنشاء هيئة الأوراق المالية الماليزية عام 1993 لتشجيع وتطوير الأوراق المالية في السوق الماليزية المستقبلية، بالإضافة إلى عملها على ضبط سوق رأس المال.
- سوق البورصة الماليزي الذي يعتبر محرك سوق التبادلات والأوراق المالية ويعمل وفق الشريعة الإسلامية ويعتبر منصة عالمية لتجارة المنتجات الإسلامية².

4. طريقة المعاملة:

- صرح محافظ البنك المركزي الماليزي بأنه لا ينطلق في سن قوانينه ومعاييره من فراغ بل يتقيد بالقوانين والمعايير الدولية ويضيف إلى بنود هذه المعايير الجوانب الشرعية التي تضع في عين الاعتبار المتطلبات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ولهذا الغرض قام البنك المركزي بتأسيس لجنتين: لجنة مراجعة

¹ حسام الدين إبراهيم، دوغان دليل غولتكين، التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية: المراجعة أنموذجا، مجلة إلهيات، العدد 6، 2021 ص 73

² أسياء خليفة، متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري - دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي - مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، سنة 2021، ص 546 - 547

القوانين، ولجنة المواءمة بين القوانين التقليدية والشريعة الإسلامية تقوم بتعديل وضبط الجوانب المخالفة للشريعة الإسلامية.

- قام البنك المركزي الماليزي وفي إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بإلزام البنوك الإسلامية بوضع المدققون الشرعيون الذين يقومون بالتدقيق في الأمور المتعلقة بالشريعة ويرسلون تقارير بالنتائج إلى الهيئة الشرعية.

- قام البنك المركزي الماليزي بإعداد إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تعزيز دور المجلس الإداري وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للبنك فيما يتعلق بالقضايا الشرعية.¹

- بالنسبة للاحتياطي القانوني فان البنك المركزي الماليزي يتعامل معه وفق ما تتطلبه خطة السياسة النقدية في البلد حيث على سبيل المثال قام بتخفيض نسبته من 3.5% إلى 3% في 2019 وهذا بغية ضمان سيولة كافية في النظام المالي.

- لجأ البنك المركزي الماليزي إلى استهداف سعر الفائدة قصير الأجل، لضمان تحرك معدلات التضخم في مستويات مقبولة، ولتحقيق ذلك قام بتبني نظام الكوريدور لتطوير سوق التعاملات بين المصارف ونتيجة لأسعار الفائدة الربوية فان البنوك الإسلامية بقيت بعيدة عن هذه الأسواق لذا كان من الضروري من البنك المركزي إلى تطوير آلية تمكن البنوك الإسلامية من إدارة فائض وعجز السيولة بطريقة أكثر كفاءة لذا قام البنك المركزي في 1994 بتأسيس سوق تعاملات ما بين البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية IIM سوق الإنترنت الإسلامي، ومن خلاله تلجأ البنوك الإسلامية التي تواجه تحديات طارئة في السيولة إلى الاقتراض من البنوك التي لديها فائض في السيولة، كما مكّن سوق الإنترنت الإسلامي كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من إدارة السيولة بشكل جيد، كما عمل على توفير أدوات نقدية يمكن من خلالها نقل توجهات السياسة النقدية لكامل الجهاز المصرفي، وزيادة مستويات كفاءة قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للنظام المالي والمصرفي.²

¹ سعيد بوهراوة، حليلة بوكروشة، مرجع سابق، ص 110.

² هبة عبد المنعم، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، منشور صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات، 2016، ص26.

المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي الإسلامي بالبنوك الإسلامية

هناك بعض الدول التي قامت بتحويل مصارفها بالكامل إلى النظام الإسلامي، مثل باكستان، وإيران والسودان، فإن العلاقة هنا محددة بضوابط وقواعد تتلاءم مع مبادئ النشاط المصرفي الإسلامي، حيث أن سياسات هذه الدول سمحت بقيام بنوك إسلامية ونظام مصرفي إسلامي وأصدرت لذلك قوانين تنظم حركتها.¹

1. دراسة حالة البنك المركزي السوداني مع البنوك الإسلامية في السودان:

يعتبر النظام المصرفي في السودان نظام مصرفي إسلامي يتوافق بالكامل مع الشريعة الإسلامية ولأهمية هذا النموذج سنقوم بعرض مختصر عن تجربة النظام المصرفي الإسلامي في السودان وعن العلاقة بين البنك المركزي الإسلامي والبنوك الإسلامية.

1.1. نبذة عن النظام المصرفي الإسلامي السوداني:

يتوافق النظام المالي والمصرفي في السودان توافق كامل مع مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية، ويعود تاريخ اعتماد النظام المالي الإسلامي في السودان إلى الثمانينات حيث اتخذ السودان خطوات فعالة لتحويل نظامه المصرفي بالكامل إلى نظام يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأصدرت الحكومة السودانية عام 1984 قانون البنوك الذي يحضر دفع الفوائد في جميع المعاملات المالية، وعلى الرغم من التحول إلى النظام الإسلامي فإن السودان قد واجهت العديد من التحديات في التسعينات بسبب العقوبات الاقتصادية والافتقار إلى إطار تنظيمي متطور وإلى خبرة في مجال التمويل الإسلامي، إلا أنه في العقد الأول من الألفية اتخذ البنك المركزي السوداني إجراءات هامة لتطوير إطار تنظيمي وإشرافي للبنوك الإسلامية، كما عمل البنك المركزي على طرح أدوات جديدة للسياسة النقدية متنوعة ومختلفة بما في ذلك الصكوك والتكافل، ورغم التحديات الاقتصادية الناتجة عن انفصال جنوب السودان في سنة 2011 إلا أن القطاع المصرفي الإسلامي استمر في النمو وأصبح عضوا نشطا في منظمات التمويل الإسلامي الدولية، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.²

حاول بنك السودان المركزي مواجهة التحديات والبحث عن البدائل والأدوات النقدية الجديدة وكان من أهم الأمور التي قام بها:

¹ محمد صالح حمدي، مرجع سابق، ص 206-207.

² عبد الكريم احمد قندوز، إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 121، 2023/، ص22

- استخدام هوامش المربحات وهوامش الإدارة في عقود المضاربة ونصيب العميل في عقود المشاركة كبديل لأسعار الفائدة فبمجرد أن يغير البنك المركزي نسب هذه الهوامش فإنه ينقل توجهات السياسة النقدية إلى السوق المصرفية الإسلامية.
- وكبديل لآليات المقرض الأخير لجأ البنك المركزي باستخدام نوافذ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كنافذة العجز السيولي التي تخضع لأسس وضوابط محددة تمكن البنك من مواجهة مشكلة نقص السيولة، وذلك من خلال صيغة المضاربة المطلقة، أو نافذة تمويل الاستثمار التي تستهدف توفير السيولة المطلوبة للأنشطة الاقتصادية وفق البرنامج الموضوع على مستوى الاقتصاد الكلي، وأيضاً معالجة مشكلة الموسمية في طلب التمويل المصرفي لاسيما في القطاع الزراعي.
- عمليات السوق المفتوحة القائمة على الأوراق المالية الصادرة من البنك المركزي أو الحكومة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية: وكماحولة من البنك المركزي السوداني لتفعيل آلية عمليات السوق المفتوحة قام بتأسيس شركة "السودان للخدمات المالية" لإدارة إصدارات البنك المركزي ووزارة المالية من الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية¹، تتمثل هذه الإصدارات في:
 - "شهادات شهامة" التي تعتبر صكوك ذات آجال قصيرة تهدف لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري خلال الشهور الأولى من السنة المالية.
 - صكوك التأجير الإسلامية وهي صكوك إجارة تستند إلى صيغة الإجارة، وتمثل حصة في أصول حكومية تصدرها الحكومة، وتهدف هذه الصكوك إلى إدارة السيولة في الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعملية السوق المفتوحة للتحكم في السيولة².
 - شهادات شهاب والتي تمثل مشاركة الحكومة في بعض الأصول الخاصة بالشركات الحكومية ذات العائد المرتفع وكذلك حصة الحكومة المبيعة في بعض الشركات التي تم خصصتها.
 - شهادات "صرح" التي تمثل الصك في صندوق يمثل ملكية مجمع استثماري يشمل عقود مالية إسلامية مختلفة وتعتبر هذه الشهادة بمثابة التوريق لأصول البنك أو وزارة المالية³.

¹ هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص 37-38.

² عبد الكريم احمد قندوز، مرجع سابق، ص 22.

³ هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص 39.

قام البنك المركزي السوداني في 2014 بإنشاء صندوق إدارة السيولة وألزم البنوك بالمساهمة فيه، وهذا ضمن إجراءاته لتفعيل وتطوير إدارة السيولة في المصارف، ويقوم بنك السودان المركزي دورياً بتحديد الحد الأدنى للمساهمة لكل بنك بناء على متوسط ودائعه¹.

وفي الأخير يمكن القول أن بنك السودان المركزي سعى دوماً لإيجاد بدائل وحلول تجعل من النظام المصرفي الإسلامي شامل ومتكامل، رغم كل الصعوبات التي واجهته والتي حدثت من قدرته على إدارة السياسة النقدية بطريقة فعالة، ونظراً لأهمية هاته التجربة سنخصص لها مبحث في الفصل الأخير للانفتاح أكثر عليها والغوص في حيثياتها.

¹ عبد الكريم احمد قندوز، مرجع سابق، ص22.

المبحث الثالث: تطور وانتشار البنوك الإسلامية عالمياً ومحلياً

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق للجانب التاريخي للبنوك الإسلامية، والجانب الإحصائي لها، مروراً بالعلاقة بين البنك المركزي الذي يعتبر السلطة النقدية والبنوك الإسلامية سواء في ظل نظام مصرفي تقليدي أو إسلامي، مع محاولة إعطاء أمثلة حية، ودراسات حالة لأهم البنوك الإسلامية في العالم العربي.

المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية

إن كتابة تاريخ المصرفية الإسلامية يتطلب التمييز بين المراحل التالية:

المرحلة الأولى ولادة الفكرة، المرحلة الثانية توثيقها وتدوينها والتعريف بها، المرحلة الثالثة وجود رجال يتفاعلون مع الفكرة ويأخذون على عاتقهم مسؤولية تحقيقها، المرحلة الرابعة توفر الكفاءات البشرية والموارد المالية والإطار التشريعي الملئم لتجسيدها على المستوى المؤسسي، المرحلة الخامسة وجود الظروف الملائمة لتحقيق ذلك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وبسبب عدم التمييز الدقيق بين هذه المراحل تعرضت الكتابة في تاريخ المصرفية الإسلامية إلى خلط منهجي، وترتب على ذلك إهمال معلومات ثمينة وهضم حق بعض الذين دعوا إلى إنشاء مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية¹.

1. نشأة وظهور البنوك الإسلامية

نرى أن الممارسات العملية والنماذج المصرفية في الحضارة الإسلامية يرجع تاريخها إلى زمن فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده، وفي ظل الحضارة الإسلامية عرف العرب العمل المصرفي وارتقوا بفنونه أكثر مما وصل إليه الرومان، وفيما يأتي بعض من الممارسات التي كانت سائدة كنماذج للأعمال المصرفية التي قام بها المسلمون:

ودائع الزبير بن العوام كان الرجل يأتي إلى الزبير بمال ليستودعه إياه فيقول الزبير لا ولكن هو سلف إنني أخشى عليه الضيعة ولعل هذا ما يؤيد أن العرب عرفوا في ظل الحضارة الإسلامية الوديعة بمعنى القرض.

¹ عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013، ص 28، 29.

حوالات ابن العباس وابن الزبير عرف المسلمون التحويلات الداخلية والخارجية كما يروى عن ابن العباس وعبد الله بن الزبير، فكان ابن العباس يأخذ الدراهم بمكة على أن يكتب بها إلى الكوفة وكان ابن الزبير يأخذ الدراهم بمكة ثم يكتب لهم إلى أخيه مصعب بن الزبير بالعراق فيأخذونها منه.

أوامر الدفع من سيف الدولة الحمداني في قصة سيف الدولة الحمداني أنه ذهب إلى دور ابني خاقان وسهر معهم وخدموه دون أن يعرفوه، وعندما انصرف ترك لهم رقعة لما فتحوها وجدوا أنها موجهة لأحد الصيارفة في بغداد بألف دينار وعندما سأله عن الرجل قال: هو سيف الدولة الحمداني.

صكوك مروان بن الحكم التي كانت تدفع للجنود والعمال مقابل رواتبهم كأجرة مؤجلة الدفع إلى مواسم الغلال.

ثم بعد ذلك وبعد الأضرار والمخاطر التي اتسمت بها البنوك التجارية، لاسيما في الدول الغربية برز التفكير بالبديل الإسلامي في التمويل ولو جزئية وهنا بدأت آراء الخبراء الغربيين بالاطلاع على مزايا البنوك الإسلامية والتعرف عليها¹.

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها، مما أعطى الفرصة للفكر الاقتصادي الإسلامي بالانطلاق، وانطلاقاً من تحريم الإسلام للربا والفائدة أُعيد النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية، وهذا هو المبدأ الذي جاءت به البنوك الإسلامية.

في سنة 1940 نشأ في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة.

في سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان ليضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية.

في سنة 1963 ظهر في مصر ما يسمى ببنوك الادخار المحلية تحت إشراف الدكتور أحمد النجار، ولقد عرفت التجربة نجاحاً كبيراً وتجاوباً من طرف الشعب المصري المسلم.

وبعد 10 سنوات ظهرت أول مؤسسة مالية تحمل اسم "بنك" وتكون خالية من الربا والفوائد، وهي بنك ناصر الاجتماعي الذي تم تأسيسه في مصر سنة 1971 وكانت أهدافه اجتماعية بالأساس وتهدف إلى التكافل الاجتماعي

¹ قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سابق، ص 40.

أولاً، ثم بعد ذلك حدثت حرب 1973 فارتفعت أسعار البترول مما أدى إلى زيادة الفائض النقدي، وفي ذلك الحين تطورت البنوك الإسلامية تطوراً ملحوظاً من أجل المساعدة على استيعاب ذلك الفائض.

ثم ظهر بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة سنة 1975، ثم البنك الإسلامي للتنمية سنة 1976، يليه بنك التمويل الكويتي سنة 1977، دار المال الإسلامي، فيصل الإسلامية...إلخ.

وهكذا استمرت البنوك الإسلامية في الظهور حيث انتقلت من عدد 34 بنك سنة 1983 إلى 200 بنك سنة 2000، والآن أصبحت ما يزيد عن 500 بنك في 2024¹.

ولقد عرف النشاط البنكي الإسلامي انتشاراً كبيراً في العديد من الدول العربية والغربية، وسنحاول فيما يلي دراسة حالة أهم البنوك الإسلامية التي انتشرت في العالم:

2. دراسة حالة أهم البنوك الإسلامية التي انتشرت في العالم

1.2. بنك الإثمار: (البحرين)

بنك الإثمار هو بنك تجزئة إسلامي، مقره البحرين، تأسس عام 1982 مع تأسيس بنك فيصل الإسلامي البحرين، ثم بعد ذلك أصبح مصرف شامل، ثم بنك الإثمار الذي لعب دوراً رائداً في تأسيس وتطوير الصيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

بنك الإثمار هو بنك مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه.

يعتبر بنك الإثمار شركة تابعة بالكامل لشركة الإثمار القابضة (وهي شركة تابعة لدار المال الإسلامي ترست) وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي، يقدم بنك الإثمار مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، كما أنه يحتفظ بحضوره في أسواق خارجية حيث له شركات تابعة كبنك فيصل المحدود في باكستان.

(بنك فيصل المحدود هو من أبرز بنوك التجزئة في باكستان تأسس في 1994 وأسهمه مدرجة في سوق الأوراق المالية في باكستان، ويعمل بشكل رئيسي في الأنشطة المصرفية للشركات والأفراد والأنشطة المصرفية

¹ خديجة خالدي، البنوك الإسلامية: نشاء، تطور، وآفاق، les cahiers de mecas، العدد 1، رقم واحد، يمكن اطلاع عليها على موقع asjp.cerist.dz، ص 277، 278

التجارية، وحصل بنك فيصل المحدود على ترخيص في الصيرفة الإسلامية، ويمتلك بنك الإثمار البحريني 69.5% من بنك فيصل المحدود، ولدى بنك فيصل المحدود 555 فرع موزعين على 130 مدينة في باكستان¹.

2.2. مجموعة البركة المصرفية (البحرين):

تعتبر مجموعة البركة من أهم المجموعات والبنوك الإسلامية في العالم، مجموعة البركة مرخصة كشركة استثمارية من مصرف البحرين المركزي ومدرجة في بورصة البحرين، تأسست سنة 2002، تقدم خدمات مالية ومصرفية توافق الشريعة الإسلامية من خلال وحداتها المصرفية التابعة لها والمنتشرة في أكثر من 14 دولة (الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، سوريا، ألمانيا، بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا وإندونيسيا)

يبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1,5 مليار دولار أمريكي، منحت مؤسسة ستاندر اند بورز العالمية المجموعة تصنيف ائتماني بدرجة BB+ على المدى الطويل و B على المدى القصير².

3.2. بنك بوبيان الإسلامي:

يعتبر بنك بوبيان أول بنك إسلامي أسس في الكويت وفقا لقانون البنوك الإسلامية سنة 2003، يقوم بممارسة كل الأنشطة المصرفية المالية والتجارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يعمل بنك بوبيان الإسلامي تحت إشراف البنك المركزي في الكويت ويعمل في بيئة مصرفية مزدوجة (بنوك تقليدية+ وبنوك إسلامية)، أين تبلغ حصة البنوك الإسلامية 42% بينما البنوك التقليدية 57 %³.

صنف بنك بوبيان كأفضل بنك رقمي إسلامي في عام 2018 في منطقة الشرق الأوسط، واحتل المرتبة الرابعة عالميا إلى غاية 2021، كما حاز على جائزة أفضل بنك لخدمة العملاء على مستوى البنوك في الكويت من مؤسسة "سيرفس هيرو"⁴.

¹الموقع الرسمي الالكتروني لبنك الإثمار www.ithmaarbank.com.

²الموقع الرسمي الالكتروني لمجموعة البركة المصرفية www.albaraka.com.

³تقرير السنوي بنك بوبيان الإسلامي، سنة 2019، ص 10.

⁴تقرير السنوي لبنك بوبيان الإسلامي سنة 2021، ص 30.

4.2. بيت التمويل الكويتي:

هو مؤسسة مصرفية إسلامية تتبع المنهج الإسلامي في كافة معاملاتها، وهو أول بنك إسلامي تم تأسيسه في الكويت عام 1977.

يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" من رواد العمل المصرفي الإسلامي في العالم ليس في الصناعة المصرفية الإسلامية فحسب، بل أيضا ضمن قطاع الصناعة المصرفية ككل إلى جانب كونه أكبر الممولين في السوق الكويتي والإقليمي.

يعتبر بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وبورصة البحرين.

يقدم بيت التمويل الكويتي الكثير من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، مثل الخدمات العقارية المحافظ الاستثمارية، التداول المالي، الخدمات التجارية، الخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد وتعمل في 12 دولة حول العالم، ولديها أكثر من 680 فرع مصرفي، دولة الكويت ومملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ماليزيا، ألمانيا، المملكة المتحدة، سلطنة عمان، مصر، العراق، ليبيا.

كما منحت مجموعة غلوبل فايننس العالمية المرموقة بيت التمويل الكويتي بيتك جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم سنة 2023 وهذا بفضل الابتكار في التمويل الإسلامي¹.

5.2. مصرف قطر الإسلامي:

يعتبر مصرف قطر الإسلامي أكبر مؤسسة مالية إسلامية في قطر ومن أكبر المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يستحوذ البنك على نسبة تفوق 40% من سوق الصيرفة الإسلامية في قطر، حيث أن لديه 31 فرعا من بينها 14 فرع خاص بالسيدات، وعلى حصصا في مجموعات هامة من المؤسسات المالية والاستثمارية، مثل شركة الجزيرة للتمويل، شركة عقار، شركة ضمان للتأمين الإسلامي "بيمه"، مصرف كيو انفاست...

¹ تقرير بيت التمويل الكويتي على الموقع www.kfh.com.

تأسس مصرف قطر الإسلامي في سنة 1982، وكان أول مؤسسة مالية إسلامية في قطر يخضع لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ولإشراف هيئة للرقابة الشرعية، كما أن له مؤسسات مالية تابعة له في الخاص مثل بيت التمويل العربي في لبنان وبنك التمويل الآسيوي في ماليزيا QIB-UK في بريطانيا

يقدم العديد من المنتجات والابتكارات في مجال الصيرفة في الإسلامية، وفي هذا السياق يقدم برامج مثل: برنامج التميز الذي يقدم خدمات تحقق تطلعات أصحاب الثروات والدخل المرتفع إلى جانب الخدمات المصرفية الخاصة، وبرنامج أعمال لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة... إلخ

قدمت وكالات التصنيف العالمية المشهورة، المصرف تصنيفا متقدما حيث حصل على A+ من فيتش وA من كابيتال انتلجانس وA- من استاندر اندبورز¹.

6.2. بنك الراجحي يعد بنك الراجحي من أكبر البنوك في العالم من حيث القيمة السوقية والأكبر في الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية، تأسس بنك الراجحي في عام 1957 في السعودية برأس مال 40 مليار ريال سعودي.

تم دمج مختلف المؤسسات الفردية التي تحمل اسم الراجحي في مظلة مؤسسة الراجحي للتجارة والصرافة في 1978، وفي عام 1988 تم تأسيس البنك كشركة مساهمة سعودية تحت اسم شركة الراجحي المصرفية والاستثمار، والتي سميت في عام 2006 باسم مصرف الراجحي.

يمتلك مصرف الراجحي شبكة واسعة تضم أكثر من 510 فرع.

أما الشركات التابعة له فهي الراجحي المالية، مصرف الراجحي الأردن، مصرف الراجحي الكويت، مصرف الراجحي ماليزيا... إلخ.

نال مصرف الراجحي العديد من الجوائز منها: أفضل بنك لتمويل التجارة لعام 2023 مقدم من مجلة التجارة العالمية 2023، جائزة أفضل بنك لعام 2022، مقدم من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان 2022، جائزة أفضل تمويل إسلامي مشترك مستدام مقدم من جوائز الشرق الأوسط للمستندات والقروض والصكوك 2023، وأفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية 2023 مقدم من global Banking and finance 2023².

¹الموقع الإلكتروني لمصرف قطر الإسلامي www.qib.com.qa.

²موقع مصرف الراجحي www.alrajhibank.com.sa.

7.2. بنك دخان القطرية:

يعد بنك دخان أحد أكبر المؤسسات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في قطر، وكان نتاج أول عملية اندماج يشهدها القطاع المصرفي في قطر والتي جمعت بين بنك بروة وبنك قطر الدولي في عام 2019، لديه شبكة واسعة من الفروع، كما أنه استطاع أن يتبوأ بمراكز ريادية متقدمة في السوق المصرفي في قطر حالياً، وهذا بفضل بنية تحتية قوية من الموظفين والتكنولوجيا والحلول القائمة على البيانات، يركز على التنوع والابتكار المستمر في المنتجات والخدمات وتعزيز تجربة العملاء، حيث يقدم خدمات مصرفية للأفراد، وخدمات مصرفية خاصة وتمويل العقارات والتمويل المهيكل والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى سوق رأس المال ومنتجات وخدمات إدارة الثروات والأصول.

حصل بنك دخان على جائزة النجم الصاعد في قطر ضمن جوائز يوروني للتميز سنة 2024، كما حصد ست جوائز في حفل توزيع جوائز التميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2024، حيث فاز بجائزة أفضل مدير ثروات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد، وجائزة أفضل تقديمات للمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا... إلخ¹.

8.2. ماي بنك

ماي بنك هو بنك ماليزي تأسس في سنة 1960 في كوالالمبور، وهو من أكبر البنوك في ماليزيا، وله العديد من الفروع في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا وفروع رئيسية في ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة، يقدم العديد من الخدمات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

حاز ماي بنك الماليزي على العديد من الجوائز منها جوائز التميز الصناعي وكان في المرتبة الأولى، شهادة أفضل مكان للعمل في فيتنام 2024، أفضل شركات العالم لعام 2024 حسب مجلة تايم، جوائز ستاندر تشارترد 2024، جوائز يوروموني لأفضل بنك رقمي للمستهلكين في العالم لعام 2021 في منطقة آسيا والمحيط الهادي ماليزيا وسنغافورة، جوائز يوروموني للتميز 2024 كأفضل بنك في ماليزيا وأفضل بنك رقمي في ماليزيا وأفضل بنك دولي في كمبوديا... والعديد من الجوائز الأخرى.²

¹موقع بنك دخان www.dukhanbank.com.

²موقع ماي بنك www.maybank.com.

9.2. بنك أبوظبي الإسلامي

يعتبر بنك أبوظبي الإسلامي من أهم البنوك في الإمارات تأسس مصرف أبوظبي الإسلامي في 1997 كشركة مساهمة عامة، وبدأ نشاطه المصرفي في 1998 برأس مال قدره مليار درهم موزعة على أسهم مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

له العديد من الشركات التابعة حول العالم منها: مصرف أبوظبي الإسلامي جمهورية مصر العربية، مصرف أبوظبي الإسلامي المملكة العربية السعودية، مصرف أبوظبي الإسلامي المملكة المتحدة، بوسنا بنك الدولي BBI، مصرف أبوظبي الإسلامي دولة قطر، مصرف أبوظبي الإسلامي جمهورية السودان... الخ.

حاز بنك أبوظبي الإسلامي على العديد من الجوائز منها: أفضل مصرف إسلامي لعام 2024 في الشرق الأوسط من 'ذا بنكر'، وجوائز يورو موني العالمية منها أفضل مصرف إسلامي على مستوى العالم في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، أفضل مصرفي إسلامي في الشرق الأوسط، أفضل مصرف إسلامي محلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضا جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا من 'د ديجيتال بنكر' الذي أعطاها أفضل مصرف إسلامي في الشرق الأوسط وأفضل بطاقة إسلامية للعام 2024، جائزة الشيخ خليفة للتميز في الفئة الماسية... الخ¹.

10.2. بنك دبي الإسلامي

يعتبر بنك دبي الإسلامي أول بنك إسلامي في دبي وأكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، يدرج بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة، ويشتهر بمحفظة خدماته ومنتجاته المتنوعة والتي تتفق مع أعلى معايير الجودة والابتكار.

تأسس بنك دبي الإسلامي في 1975 برأس مال قدره 3.798 مليار درهم إماراتي.

يدير البنك حاليا الشبكة تضم 90 فرع في دولة الإمارات العربية المتحدة

تحصل بنك دبي الإسلامي على العديد من الجوائز منها جوائز انجازات الأعمال للشرق الأوسط وإفريقيا 2024 (عن الخدمات المصرفية والمالية للخدمات الاستثنائية alt، لمبادرة الاستدامة المتميزة، وكذلك لإطلاق منتج خدمة جديدة متميزة DIB Nest)، كما نال على جائزة أفضل بنك في التنوع الشمولية في دولة الإمارات العربية

¹الموقع الإلكتروني لبنك أبوظبي الإسلامي www.adib.ae.com.

المتحدة من قبل جوائز يوروموني للتميز 2024، وجائزة أفضل صفقة عقارية لعام 2024 من جوائز إسلامية فايننس نيوز.... والعديد من الجوائز.¹

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لأهم البنوك الإسلامية

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم الإحصائيات التي تعلق بالبنوك الإسلامية، وسنحاول دراسة حالة أهم البنوك الإسلامية في الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية كالسعودية، والبحرين، الإمارات، قطر، الكويت...، كما سنحاول العروج على بعض الإحصائيات للبنوك الإسلامية في الجزائر.

1. تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني، السعودي، الماليزي،

الإماراتي

سنحاول أن نوجز ذلك في الجدول الموالي الذي يبين تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني، السعودي، الماليزي، الإماراتي.

جدول رقم (1.3.2): يبين تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني،

السعودي، الماليزي، الإماراتي

السنوات	2016	2017	2018
تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني (ألف دينار)			
إجمالي التمويلات	1358.665	1486.475	1591.621
إجمالي الاستثمارات	655,007	743.712	710.998
إجمالي الأصول	2723.481	2817.875	2989.704
تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي (ألف ريال)			
إجمالي التمويلات	373 583 154	395 835 445	409 237 879
إجمالي الاستثمارات	59 563 909	76 967 855	91 979 728
إجمالي الأصول	564 653 636	589 363 335	632 976 481
تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي (ألف رينغت)			
إجمالي التمويلات	157 002 944	181 536 870	207 481 010

¹الموقع الالكتروني لبنك دبي الإسلامي www.dib.ae.

إجمالي الاستثمارات	33 621 875	39 193 729	45 149 820
إجمالي الأصول	222 561 518	257 249 614	286 472 790
تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي (ألف درهم)			
إجمالي التمويلات	317165411	339248343	360082267
إجمالي الاستثمارات	51143380	53677577	67855017
إجمالي الأصول	490038161	538268616	569010632

المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف بالاعتماد على¹ (حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز وانضباط سوق المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية-مذكرة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2022/2021 ص160، 164، 165، 170)

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي في تزايد مستمر في الدول محل الدراسة وعلى مرور السنوات، خاصة حجم إجمالي التمويل فإن قيمه أعلى من قيم حجم إجمالي الاستثمارات، حيث على سبيل المثال في البحرين انتقل إجمالي التمويلات من 1358.665 (ألف دينار) سنة 2016 إلى 1591.621 (ألف دينار) سنة 2019، وفي الإمارات انتقل من 317165411 (ألف درهم) سنة 2016 إلى 360082267 (ألف درهم) سنة 2019.

كما نلاحظ أن القطاع المصرفي الإسلامي السعودي من أقوى القطاعات حيث أن قيم حجم التمويلات الإسلامية وحجم الأصول تعتبر قيم كبيرة مقارنة مع الدول الأخرى محل الدراسة.

أ.التحليل الإحصائي لبعض البنوك الإسلامية في السعودية: سنحاول ذكر ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(2.3.2): توزيع الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية

حصة مصرف الراجحي من إجمالي الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في 2019	56%
حصة مصرف الإنماء من إجمالي الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في 2019	20%
حصة بنك الجزيرة من إجمالي الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في 2019	12%
حصة بنك البلاد من إجمالي الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في 2019	12%
حصة البنوك الأربعة مجتمعة من إجمالي قيمة الأصول البنكية في المملكة	27.9%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير الجزيرة كابيتال سنة 2020 ص2، على الموقع: www.aljaziracapital.com.sa

¹حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية-مذكرة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2022/2021 ص160، 164، 165، 170

نلاحظ من خلال الجدول معلومتين مهمتين الأولى هي أن حصة البنوك الإسلامية من إجمالي الأصول البنكية في المملكة العربية السعودية هي في حدود 28% في سنة 2019، والمعلوم الثاني أن في هذه الحصة يأخذ مصرف الراجحي حصة الأسد حيث قدرت حصته من إجمالي الحصة السوقية للبنوك الإسلامية ب 56% سنة 2019.

-وسنأخذ بنك الراجحي كمثال باعتباره أهم البنوك الإسلامية في السعودية: سنقوم بذكر أهم مؤشراتته من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(3.3.2): يمثل أهم مؤشرات بنك الراجحي

السنوات	2022	2023
رأس المال	400000000	400000000
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية (آلاف الريالات السعودية)	21.510.703	34.299.777
صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التمويلية(آلاف الريالات السعودية)	16.036.271	6.886.462

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الراجحي سنة 2023 ص 55 www.alrajhibank.com.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الراجحي في السنوات 2022 2023 بقي رأس ماله ثابت بينما ارتفع صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة لصرف النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية فنلاحظ أنه انخفض سنة 2023.

ب-التحليل الإحصائي لبعض البنوك الإسلامية في دولة البحرين:

-مجموعة البركة المصرفي: سنقوم بذكر أهم مؤشراتته من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(4.3.2): يمثل مجموعة البركة المصرفي في سنتي 2023 و2024

السنوات	2023	2024
رأس المال	1.242.879	1.242.879
صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية (ألف دولار أمريكي)	227.674	361.112
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية (ألف دولار أمريكي)	19.462	606.692
صافي النقد الناتج عن الأنشطة التمويلية (ألف دولار أمريكي)	390.701	49.513

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية سنة 2023

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل مجموعة البركة المصرفي في السنتين 2023، 2024 أن رأس ماله بقي ثابتاً في حدود 1.242.879، بينما صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية قد ارتفع من 227.6741 ألف دولار أمريكي إلى 361.112 ألف دولار أمريكي، أما صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية فقد ارتفع ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً عكس صافي النقد الناتج عن الأنشطة التمويلية الذي عرف انخفاضاً ملحوظاً من 2023 إلى 2024

- بنك البحرين المركزي: سنقوم بذكر أهم مؤشراتته من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (5.3.2): بنك البحرين المركزي في سنتي 2000، 2024

السنوات	2000	2024
الموجودات الإجمالية من قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية (مليار دولار أمريكي)	1.9	61.7
حصة المصارف الإسلامية من السوق من مجموع الموجودات المصرفية	1.8%	15.3%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك البحرين المركزي www.cbb.gov.bh

من خلال الجدول نلاحظ أن: الموجودات الإجمالية من قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية عرفت ارتفاعاً كبيراً من 1.9 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 61.7 مليار دولار أمريكي سنة 2024، أما بالنسبة لحصة المصارف الإسلامية من السوق من مجموع الموجودات المصرفية فهي أيضاً ارتفعت ارتفاعاً ملموساً حيث انتقلت من 1.8% إلى 15.3% في سنوات 2000-2024.

ج- التحليل الإحصائي لبعض البنوك الإسلامية في الإمارات: من أهمها:

- بنك الإمارات الإسلامي: سنقوم بذكر أهم مؤشراتته من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (6.3.2): يمثل بنك الإمارات الإسلامي

السنوات	2022	2023
رأس المال المصرح به	10.000.000	10.000.000
صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية (ألف درهم)	8.162.527	8.155.280
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية (ألف درهم)	1.121.648	2.915.009

صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التمويلية(ألف درهم)	-	1.000.000
--	---	-----------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي ل بنك الإمارات الإسلامي سنة 2023 ص40
www.emiratesislamic.com

من خلال الجدول نلاحظ: رأس المال المصرح به بقي ثابتا خلال فترة الدراسة، بينما عرف صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية انخفاضا طفيفا منتقلا من 8.162.527 إلى 8.155.280 (ألف درهم)، أما بالنسبة لصافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية فارتفع من 1.121.648 سنة 2022 إلى 2.915.009 ألف درهم سنة 2023.

- بنك أبوظبي الإسلامي: سنقوم بذكر أهم مؤشرات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(7.3.2): يمثل بنك أبوظبي الإسلامي في سنتي 2022، 2023

السنوات	2022	2023
رأس المال	3.632.000	3.632.000
إجمالي المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى(ألف درهم)	73.828.008	80.180.489
احتياطي قانوني	2.640.705	2.647.420

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي ل بنك أبوظبي الإسلامي سنة 2023 ص181

www.adib.ae.com

من خلال الجدول نلاحظ: رأس المال المصرح به بقي ثابتا خلال سنتي 2022، 2023، بينما عرف إجمالي المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى ارتفاعا منتقلا من 73.828.008 إلى 80.180.489 (ألف درهم)، أما بالنسبة للاحتياطي قانوني فبقي ثابتا بقيمة 2.640.705 سنة 2022، سنة 2023 .

- بنك دبي الإسلامي: سنقوم بذكر أهم مؤشرات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(8.3.2): يمثل بنك دبي الإسلامي في سنتي 2023،2024

السنوات	2023	2024
رأس المال المصرح به (مليون درهم إماراتي)	7.908	7.908
صافي التمويلات واستثمارات الصكوك (مليون درهم إماراتي)	267.626	285.782
صافي الإيرادات التشغيلية (مليون درهم إماراتي)	8.547	9.085

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي ل بنك دبي الإسلامي www.dib.ae

من خلال الجدول نلاحظ: رأس المال المصرح به بقي ثابتا خلال فترة الدراسة، بينما عرف صافي التمويلات واستثمارات الصكوك ارتفاعا طفيفا منتقلا من 267.626 إلى 285.782 (مليون درهم إماراتي)، أما بالنسبة لصافي الإيرادات التشغيلية فارتفع من 8.547 مليون درهم إماراتي سنة 2023 إلى 9.085 مليون درهم إماراتي سنة 2024.

د- التحليل الإحصائي لبعض البنوك الإسلامية في قطر: من أهمها:

- مصرف قطر الإسلامي: سنقوم بذكر أهم مؤشرات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(9.3.2): يمثل مصرف قطر الإسلامي في سنتي 2019، 2020

السنوات	2019	2020
رأس المال	2.262.932	2.362.932
صافي التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيلية (ألف ريال قطري)	10.967.575	5.551.782
صافي التدفقات الناتجة من الأنشطة الاستثمارية (ألف ريال قطري)	896.739	408.966
صافي التدفقات الناتجة من الأنشطة التمويلية (ألف ريال قطري)	6.777.517	1.034.920

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي مصرف قطر الإسلامي سنة 2020 www.qib.com.qa ص2،

5.

من خلال الجدول نلاحظ أن مصرف قطر الإسلامي في السنوات 2019، 2020 بقي رأس ماله ثابت في حدود 2.262.932، بينما ارتفع صافي التدفقات الناتجة من الأنشطة التمويلية ارتفاعا ملحوظا من 6.777.517 إلى 1.034.920 ألف ريال قطري، أما بالنسبة صافي التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيلية، وصافي التدفقات الناتجة من الأنشطة الاستثمارية فنلاحظ أنهما انخفضا سنة 2020.

- بنك دخان: سنقوم بذكر أهم مؤشرات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (10.3.2): يمثل بنك دخان في سنتي 2022، 2023

السنوات	2022	2023
رأس المال المصرح به (ريال قطري)	5.234.100.000	5.234.100.000
صافي الإيرادات التشغيلية (مليون ريال قطري)	1.915	1.637
صافي التمويل موجودات (مليون ريال قطري)	75.677	77.585
إجمالي صافي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار (مليون ريال قطري)	3.972	5.624

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي ل بنك دخان www.dukhanbank.com

من خلال الجدول نلاحظ: رأس المال المصرح به بقي ثابتا خلال سنتي 2022، 2023، بينما عرف صافي التمويل موجودات ارتفاعا طفيفا منتقلا من 75.677 إلى 77.585 مليون ريال قطري، أما بالنسبة صافي الإيرادات التشغيلية، وإجمالي صافي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار فقد عرفتا انخفاضا خلال هاته الفترة.

هـ- التحليل الإحصائي لبعض البنوك الإسلامية في الكويت:

- بنك بيبوبان الإسلامي: سنقوم بذكر أهم مؤشرات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (11.3.2): يمثل بنك بيبوبان الإسلامي في سنتي 2023، 2024

السنوات	2023	2024
رأس المال	396.300	420.078
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية (دينار كويتي)	137.017	290.413
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية (دينار كويتي)	149.972	137.814
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية (دينار كويتي)	118.749	133.103

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي بنك بيبوبان الإسلامي 2024 ص 6.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال المصرح به ارتفع من سنة 2023 إلى سنة 2024، وأيضا عرف صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية ارتفاعا من 137.017 إلى 290.413 دينار كويتي، وصافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية هو الآخر شهد ارتفاعا منتقلا من 118.749 إلى 133.103 دينار كويتي، أما بالنسبة لصافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية من 149.972 سنة 2023 إلى 137.814 دينار كويتي سنة 2024 .

2. التحليل الإحصائي لبعض البنوك الإسلامية في الجزائر:

يجدر بالذكر أولا الإشارة إلى حصة البنوك الإسلامية من نمو قروض وتمويلات النظام البنكي الجزائري لمعرفة مدى إمكانيتها في التمويل ومنح القروض للاقتصاد، وسنحاول ذكر ذلك في الجدول الموالي الذي يعطينا نظرة على السنوات الممتدة من 2019 إلى 2022.

جدول رقم (12.3.2): يمثل حصة البنوك الإسلامية من نمو قروض وتمويلات النظام البنكي الجزائري

السنوات	2019	2020	2021	2022
القروض الإجمالية الممنوحة من النظام البنكي (مليار دج)	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5
التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية (مليار دج)	48.1	51.96	57.9	63.35
الحصة السوقية للمصرفية الإسلامية من قروض النظام البنكي (بالمئة)	1.47	1.39	1.35	1.22
معدل النمو (بالمئة)	/	8.02	11.42	9.43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك السلام الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين حصة البنوك الإسلامية من نمو قروض وتمويلات النظام البنكي الجزائري أن معدل النمو عرف نموا ضئيلا من 2019 إلى 2022، أما القروض الإجمالية الممنوحة من النظام البنكي فقد ارتفعت منتقلة من 3266.7 سنة 2019 إلى 5154.5 سنة 2022، ووفي نفس الأثناء عرف التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية ارتفاعا ملحوظا من 48.1 سنة 2019 إلى 63.35، أما الحصة السوقية للمصرفية الإسلامية من قروض النظام البنكي فقد عرفت انخفاضا ضئيلا في سنوات الدراسة.

أ- بنك البركة الجزائري:

سنقوم بذكر أهم مؤشرات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (13.3.2): يمثل بنك البركة الجزائري: (مليون دج)

السنوات	مجموع الأصول	التمويلات المباشرة	الناتج الصافي
2018	270996	156460	5167
2019	261568	154600	6333

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: القوائم المالية للميزانية السنوية من تقارير النشاط السنوي لبنك البركة 2019.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل بعض مؤشرات بنك البركة الجزائري في الفترة 2018-2019 أن كل من مجموع الأصول، والتمويلات المباشرة قد عرفا انخفاضا ضئيلا جدا، بينما الناتج الصافي سجل ارتفاعا من 5167 إلى 6333 مليون دج خلال سنتي 2018، 2019.

ب- بنك السلام الجزائري:

سنقوم بذكر أهم مؤشرات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (14.3.2): يمثل بنك السلام الجزائري (مليون دج)

السنوات	مجموع الأصول	التمويلات المباشرة	الناتج الصافي
2018	110109	75340	2418
2019	131019	95583	4007

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: القوائم المالية للميزانية السنوية من تقارير النشاط السنوي لبنك السلام 2019

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل بعض مؤشرات بنك السلام الجزائري المستمد من القوائم المالية للميزانية السنوية في الفترة 2018-2019 أن كل من مجموع الأصول، والتمويلات المباشرة والناتج الصافي سجلوا ارتفاعا محسوسا خلال سنتي 2018، 2019. حيث أن مجموع الأصول انتقل من 110109 إلى 131019، والتمويلات المباشرة انتقلت من 75340 إلى 95583 والناتج الصافي انتقل من 2418 لـ 4007 مليون دج.

المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة بعض الجوانب المتعلقة بالبنوك الإسلامية في الجزائر، من خلال التعرض للجانب القانوني والذي يعتبر من أهم الجوانب التي تؤثر على عمل البنوك الإسلامية، وبعدها التطرق للبنوك الإسلامية الموجودة، وإلى النواذ الخاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية والمتواجدة في البنوك التقليدية في الجزائر.

الفرع الأول: الجانب القانوني

في بداية الأمر تم وضع قانون للدخول للصيرفة الإسلامية لكن كانت تحت اسم الصيرفة التشاركية وذلك وفق نظام رقم 18-02 المؤرخ في أربعة نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

مضمون هذا النظام: بمقتضى هذا القانون ومن خلال المادة رقم 01 تم إصدار نظام يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد.

كما حدد هذا النظام شروط الترخيص المسبق من طرف البنك المركزي الجزائري للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

أما المادة 02 فقد حددت العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، وهي العمليات التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد وتخص فئات المنتجات الآتية:

المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

كما عرفت المادة 05 من نفس القانون ما يقصد بـ "شباك المالية التشاركية" على أنه دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية ويكون هذا الشباك مستقل ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية.

وفي الأخير ذكرت المادة 11 أن وبالإضافة لأحكام هذا النظام (ما لم ينص على خلاف ذلك) تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية¹.

2- ثم أتى بعد ذلك نظام في سنة 2020 صرح فيه محافظ بنك الجزائر عن الصيرفة الإسلامية بصراحة وبطريقة مباشرة بدل الصيرفة التشاركية التي كان يتسمى بها من قبل، هذا النظام هو النظام رقم 20²-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

مضمونه: حدد هذا النظام العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

¹ نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، موقع بنك الجزائر.

² 20²-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، موقع بنك الجزائر.

فذكر أن كل عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية هي عمليات لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، ويجب عليها أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 3-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

كما عرف من خلال المادة 5، 6، 7-12 كل المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من مربحة ومشاركة أو مضاربة...الخ.

أما فيما يخص القواعد الاحترازية فقد ذكر في المادة ثلاثة أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وان تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية.

كما أقر في المادة 15 أنه يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون من ثلاث أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة تقوم بمطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية ومراقبة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

كما ذكر أيضا شبك الصيرفة الإسلامية وأكد استقلاليته المالية عن الهياكل الأخرى للبنك والفصل الكامل بين محاسبة الشباك والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك من خلال المادة 17 و18 من النظام.

وفي الأخير وبعد أن فصل في العديد من النقاط المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، فإنه قد أقر على أن هذا النظام 20-02 يلغي أحكام النظام رقم 18 02 المؤرخ في نوفمبر 2018.¹

التعليمية رقم 20-03 المؤرخة في أبريل 2020 المعرفة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية:

صدرت هذه التعليمية عن بنك الجزائر وذلك لتدارك أغلب النقائص الموجودة في النظام 20-02 فيما يتعلق بالتعريفات المقدمة لمختلف الصيغ والتي اتسمت بنوع من الغموض والسطحية، حيث حددت المادة الأولى من التعليمية الغرض من صدورهما وهو تحديد منتجات التمويل المدرجة في المادة الرابعة من النظام 20-02، حيث تم بموجب هذه التعليمية ضبط أهم الإجراءات العملية والضوابط الشرعية الواجب توفرها في كل صيغة من صيغ التمويل المحددة في النظام 20-02 بما يضمن حقوق وواجبات كل طرف، ولكن ما نلاحظه هو أنه بالرغم من

¹ كلمة المحافظ أيمن بن عبد الرحمن، بنك الجزائر، نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

أن التعليمات جاءت لتعدل وتصحح بعض النقائص في النظام 20-02، إلا أن إشكالية علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية لم يتم التطرق والإشارة إليها في هذه التعليمات.¹

- القانون 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي والذي أقر بالأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الصيرفة الإسلامية عند وضع أدوات السياسة النقدية المناسبة للاقتصاد، وذلك من أجل تمكين البنوك المعنية من إدارة سيولتها بشكل يتوافق مع طبيعتها، كما نص باعتماد المنتجات والخدمات المصرفية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية التي يمكن تسويقها من طرف شبابيك مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية، كما يسمح هذا القانون بإمكانية فتح بنوك متخصصة حصريا في تسويق مثل هذه المنتجات وهذه الخطوات من شأنها أن تساهم في تطوير الشمول المالي ورصد المدخرات المتداولة خارج الجهاز المصرفي ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: البنوك الإسلامية الموجودة في الجزائر

قبل صدور القانون المنظم للصيرفة الإسلامية السابق الذكر، كان هناك بنكين إسلاميين يعملان في الجزائر دون إطار قانوني منظم لعملهم، وهما بنك السلام وبنك البركة الجزائري، وسندكرهم فيما يلي:

1. بنك البركة الجزائري: أول بنك إسلامي في الجزائر هو بنك البركة الجزائري الذي تم اعتماده سنة 1991 كأول بنك إسلامي، بدأ في مزاولة نشاطه برأس مال عام وخاص قدره 5000000000 دج في تلك السنة، ليصل إلى 20000000000 دج في سنة 2020.²

2. بنك السلام الجزائري: تم اعتماد بنك السلام الجزائري من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ نشاطه مقدما خدمات مصرفية مبتكرة وإسلامية، هو نتاج تعاون جزائري خليجي، يعمل بنك السلام الجزائري طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويحرم التعامل بالفائدة فحدا أو عطاءا.

أما بالنسبة لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام فتتشكل من كبار علماء الشريعة الإسلامية في الجزائر وتم تعيين أعضائها باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة العادية للبنك.

تتكون شبكة فروع بنك السلام الجزائري حاليا من 25 فرع منتشرة في الجزائر (فرع دالي ابراهيم، فرع القبة، فرع باب الزوار، فرع البليدة، فرع حسيبة، فرع سيدي يحيى، فرع اسطوالي، فرع الرويبة... إلخ).³

¹فايزة لقرع، مرجع سابق، ص 188.

²موقع بنك البركة الجزائري www.albaraka-bank.dz.

³الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر www.alsalamalgeria.com.

وكما تم الذكر سابقا فإن البنك المركزي وفق النظام 02-20 قد سمح للبنوك التقليدية بالقيام بعمليات الصيرفة الإسلامية، وسنقوم بذكر أهم هاته البنوك فيما يلي:

3.بنوك تقليدية تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية: ويتم تقديم هاته المنتجات من خلال نوافذ إسلامية، سنقوم بأخذ لمحة عنها فيمايلي:

مفهوم نوافذ الصيرفة الإسلامية (شبابيك الصيرفة الإسلامية):

حسب النظام رقم 02-20 وفي المادة 17 منه تم تعريف شباك الصيرفة الإسلامية على أنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية¹.

سمح البنك المركزي وفق النظام 02-20 للبنوك التقليدية بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية ولكن وضع لها شروط منها :

-ضرورة الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

-ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر لتقديم المنتجات الصيرفة الإسلامية.

- ضرورة إنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاث أعضاء على الأقل.

-يجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهيكل الأخرى للبنك.

-يجب تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين حصريا لضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية.

-يجب التقيد بمنتجات الصيرفة الإسلامية التي أدرجها النظام وعرفها.

-يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن العاديين...إلخ.

هناك الكثير من البنوك التقليدية التي أرادت فتح مجال الصيرفة الإسلامية وإنشاء نوافذ أو شبابيك إسلامية منها:

¹نظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 الجريدة الرسمية.

أ- قام بنك ABC الجزائر بعد أن تحصل على ترخيص من بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، بافتتاح أول شبك مخصص لعمليات الصيرفة الإسلامية سمي بـ "شباك البراق" على مستوى وكالة بنك ABC المتواجد في الجزائر بئر مراد رايس، ولضمان المطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قام بنك ABC بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية مكونة من متخصصين في الشريعة الإسلامية¹.

ب- البنك الوطني الجزائري: يعتبر من أول البنوك التي تم تأسيسها غداة الاستقلال في الجزائر تم إنشائه في 1966 ويعتبر أول بنك تجاري وطني يمارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية بالإضافة إلى تمويل القطاع الزراعي، ثم في سنة 1988 واعتمادا على القانون 01-88 أصبح البنك الوطني الجزائري كيانا قانونيا مستقلا كمؤسسة عمومية اقتصادية، وكان البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يحصل على الاعتماد من قبل لجنة النقد والقرض.

في سنة 1995 انتقل رأس مال البنك الوطني من 14,600 مليار دينار جزائري إلى 150.000 مليار دينار جزائري في سنة 2018 .

في سنة 2020 تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ليصبح أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط في الجزائر وبدأ بـ 9 منتجات إسلامية.

ج- بنك تراست الجزائر: يعتبر بنك تراست الجزائر بنك خاص وفق القانون الجزائري، بدأ بمزاولة نشاطه في 2003، وفي سنة 2014 أطلق البنك نوافذ إسلامية توفر تمويلا وخدمات مصرفية تتماشى مع الأحكام الشرعية الإسلامية، مثل صيغة المراجعة والمشاركة وحساب التوفير التشاركي، وفي سنة 2018 أطلق صيغة الإيجارة وفق منتج إسلامي مسمى تراست إيجار TRUST IJAR .

بدأ البنك برأس مال قدره 750 مليون دينار جزائري في 2003، وأصبح يقارب 20 مليار دينار جزائري حاليا².

د- بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائري housingbank: يعتبر بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائري شراكة بين بنك الإسكان والتجارة والتمويل الأردني، والشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة، تم تأسيسه

¹ موقع بنك ABC الرسمي www.bank-abc.com

² موقع تراست بنك www.trustbank.dz

في أكتوبر 2003، وفي سنة 2015 قام بطرح خدمات الصيرفة الإسلامية بناء على قرار مجلس إدارة البنك وطلب مجموعة من العملاء، يقدم العديد من المنتجات التمويلية منها المربحة والاستصناع، وبيع السلم... إلخ¹.

هـ- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك-**: تأسس في عام 1964، واصل على مدى أكثر من نصف قرن من التواجد في تأكيد مكانته على المستوى المالي ليس فقط كبنك لتمويل السكن بل كبنك شامل وعصري، في سنة 2020 تم إطلاق التمويل الإسلامي وافتتاح أول وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية وكذا عدة شبابيك من خلال مختلف شبكات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك-، وأصبح يقدم العديد من المنتجات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تسمح للأفراد بامتلاك عقار سكني جاهز باستخدام تقنية الإجارة المنتهية بالتملك، كما يقوم أيضا بتمويل أراضي، تمويل مسكن، تمويل محلات... إلخ².

و- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**: يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر بنك" مؤسسة مالية وطنية تم إنشائها في 1982 كما تعتبر بمثابة شركة ذات أسهم، وبعد سنة 2020 ووفق الشريعة الإسلامية وتوجيهات المجلس الإسلامي الأعلى، اقترح بنك بدر أكثر من 16 منتج تشمل فتح حسابات جارية إسلامية وحسابات توفير وحسابات أشبال، بالإضافة إلى معاملات مالية بصيغة المربحة وفقا للشريعة الإسلامية³.

ز- **بنك التنمية المحلية**: تم إنشاؤه في 1985 وفي سنة 2022 قام بإطلاق بنك التنمية المحلية نافذة إسلامية تحت مسمات "البديل"، وطرح العديد من منتجات الصيرفة الإسلامية منها المربحة-استهلاك، إجارة عقارية منتهية بالتملك، مربحة السيارات، تمويل المستثمرين⁴.

تحليل إحصائي لحجم التمويل الإسلامي في الجزائر: سنين ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (15.3.2): يمثل حجم التمويل الإسلامي في الجزائر (مليون دينار جزائري)

2021	2020	
8986.30	2675.85	الموارد في شبك الصيرفة الإسلامية
1385.42	101.54	حجم التمويل الإسلامي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمد الأمين بن كابو، سيد احمد سنوسي، خديجة مناد، تقييم دور النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مجلة اقتصادنا الإسلامي، العدد الرابع، 2023، ص 14، 9.

¹ موقع بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائري www.housingbank.dz

² موقع صندوق الوطني للتوفير والاحتياط www.cnepbanque.dz

³ موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية: www.badrbank.dz

⁴ موقع بنك التنمية المحلية: www.bdl.dz

نلاحظ من خلال الجدول الذي يتكلم على نشاط الصيرفة الإسلامية في الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية:

-الموارد في شباك الصيرفة الإسلامية، سنة 2020: 2675.85 مليون دينار جزائري، سنة 2021: 8986.30 مليون دينار جزائري، ونلاحظ من خلال هذه الأرقام أن الموارد في شباك الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري ارتفاع ارتفاعا كبيرا بنسبة 235.

حجم التمويل الإسلامي سنة 2020 كانت 101.54 مليون دينار جزائري، سنة 2021 صارت 1385.42 مليون دينار جزائري، نلاحظ من خلال هذه الأرقام أن حجم التمويل الإسلامي ارتفع وسجل تدفقا إيجابيا بين السنتين.

نلاحظ أن حجم التمويل أقل بكثير من حجم الموارد مما يعكس محدودية الأدوات الاستثمارية المتاحة وفائض سيولة غير مستغلة.

خلاصة الفصل

تعد تجربة الجزائر مع البنوك الإسلامية ناشئة، بعد انفتاح النظام المالي عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر، قامت الجزائر بمحاولة إدراج البنوك الإسلامية ضمن إطارها التشريعي والقانوني وسمحت للبنوك التقليدية بفتح شبابيك تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية مما ساعد على توسيع خيارات التمويل وتوفير بدائل المصرفية الإسلامية للمواطنين إلا أنه ومع ذلك لا يزال هناك بعض التحفظ من الغوص أكثر في هذا المجال، حيث قامت الجزائر في البادئ بالإشارة فقط إلى الصيرفة الإسلامية من خلال القانون 02-18، ثم تقدمت خطوة للأمام واعترفت بها فيما بعد بطريقة صريحة في النظام 02-20، ثم بعد ذلك توسعت قليلا في الحديث عن البنوك الإسلامية وعملياتها في القانون 09-23 ورغم هذه الجهود المبذولة إلا أن الصيرفة الإسلامية لا تزال تواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تعيق عملها خاصة كونها تعمل في ظل نظام اقتصادي وضعي.

الفصل الثالث

فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك
الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

تمهيد

أدت الأزمات المالية المعاصرة إلى زيادة الاهتمام لدى الباحثين الاقتصاديين بدراسة الاقتصاد الإسلامي كنموذج بديل أو مكمل للنموذج التقليدي، حيث جذب الاقتصاد الإسلامي بسبب استقراره ومبادئه الأخلاقية المستثمرين المسلمين وغير المسلمين، ومع التوجه العالمي نحو ما يعرف بالتمويل الأخلاقي والمستدام اللذان يركزان على الاهتمام أكثر بالمبادئ والمعايير الأخلاقية، والاستدامة والمسؤولية البيئية في كل الممارسات والاستخدامات المالية، يبرز التمويل من خلال الاقتصاد الإسلامي كأحد الخيارات الممكنة لتعزيز عدالة التمويل واستدامته.

يُعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي ارتبطت بمفاهيم العرض والطلب على النقود، وشكلت محورا رئيسيا في السياسات النقدية عبر مختلف النظم الاقتصادية، وبينما يعتمد الاقتصاد التقليدي على مجموعة من الأدوات التي في مقدمتها سعر الفائدة للحد من الضغوط التضخمية وتنظيم الطلب الكلي، يتبنى الاقتصاد الإسلامي مقاربة مختلفة تستند إلى مبادئ شرعية تُراعي التوازن بين الجانب النقدي والاقتصاد الحقيقي، ومن هنا تبرز أهمية المقارنة بين النظامين لفهم آليات التحكم في الكتلة النقدية وانعكاساتها على التضخم.

تختلف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي عن نظيرتها في الاقتصاد التقليدي سواء من حيث المبادئ التي تقوم عليها أو من حيث آليات التنفيذ، وهو ما يستدعي دراسة أوجه التشابه والاختلاف، حيث أن أدوات السياسة النقدية الإسلامية توضع من قبل البنك المركزي الذي يعمل على صياغتها وتكييفها مع متطلبات النشاط الاقتصادي مع الالتزام الكامل بضوابط الشريعة الإسلامية، ويكون ذلك في ظل نموذج مزدوج ويميز ويراعي خصوصية البنوك الإسلامية المُطبقة للسياسة النقدية، ويكون أيضا في النموذج الذي يطبق نظام اقتصادي إسلامي متكامل بحيث يكون كل من البنك المركزي والبنوك تعمل في إطار إسلامي، لكن بالنسبة للنموذج المزدوج الذي لا يميز طبيعة البنوك الإسلامية عن غيرها فيتعذر ذلك، ويُطرح إشكال طريقة المعاملة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي الذي يعتمد على النظام التقليدي.

لذلك ارتأينا أن نخصص الفصل الثالث من هذه الدراسة الذي جاء بعنوان " فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر و السودان " لإسقاط ذلك على تجربة السودان والجزائر.

يتناول هذا الفصل دراسة السياسة النقدية وأهم أدواتها من منظور إسلامي، مع محاولة تبيان فعاليتها على البنوك الإسلامية لتطبيق السياسة النقدية المُرادَة سواء تحت ظل نظام اقتصادي وضعي مثل ما هو الحال في الجزائر أو في ظل نظام اقتصادي إسلامي كحالة السودان، كما أبرزنا دور الإصدار النقدي وأهم ضوابطه في تحديد مصير السياسة النقدية وبالتالي اختيار أدواتها، وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية كالاتي:

المبحث الأول: مقارنة بين أسس النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي.

المبحث الثاني: تجربة السودان في تطبيق أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في تطبيق أدوات السياسة النقدية على البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري).

المبحث الأول: مقارنة بين أسس النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي.

يتطرق هذا المبحث لدراسة أثر الإصدار النقدي على السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، وحاولنا تبيان أهم أوجه الاختلاف بينه وبين ذلك الموجود في الاقتصاد التقليدي، حيث ركزنا في البداية على الإصدار النقدي وأهم ضوابطه في النظام الاقتصادي الإسلامي في المطلب الأول، ثم عرجنا على السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي الإسلامي، وعلى العرض والطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث سلطنا الضوء على ماهية وأهداف وأدوات السياسة النقدية الإسلامية.

المطلب الأول: الإصدار النقدي والتضخم في النظام الاقتصادي الإسلامي

حاولنا في المطلب الأول دراسة كل من الإصدار النقدي والتضخم من منظور إسلامي، وذلك من خلال تقسيمه لفرعين أساسيين يلمان بهما، كما يلي:

الفرع الأول: الإصدار النقدي في الاقتصاد الإسلامي

يقوم البنك المركزي في الاقتصاد التقليدي بإصدار النقود القانونية مقابل سندات ربوية حكومية، وعلى هذا فإنه يصدر النقود في حالتين الأولى عندما تقتض الحكومة بغية تغطية عجز ميزانيتها من البنك المركزي، والحالة الثانية عندما يريد البنك المركزي ضخ نقود من خلال عمليات السوق المفتوحة، وفي الحالتين فإن لهاته الزيادة في العرض النقدي آثار على الأسعار، وعلى توزيع الثروة بين الأفراد، وعلى النشاط الاقتصادي¹.

وشأهم البنوك التجارية في عملية الإصدار النقدي من خلال توليد النقود الائتمانية، أو ما يُعرف بعملية توليد النقود.

أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فإن الإصدار النقدي يختلف:

¹معبد علي الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد العالمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، سلسلة المطبوعات بالعربية: هـ، 1981، ص21.

1. في حالة الإصدار النقدي للنقود المعدنية والورقية: والتي تكون مُصدرة من قبل البنك المركزي، نُفصل فيها أكثر فيمايلي:

1.1. الفرق بين الإصدار النقدي للنقود المعدنية والورقية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي

يعتبر الإصدار النقدي في الاقتصاد الإسلامي من أول وظائف البنك المركزي والتي يجب قصرها عليه وحده دون الأفراد والمؤسسات الخاصة، وفي ذلك يقول القاضي اللاوردي: "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن في العدول عن ضربه مباينة له في الطاعة"، فولي الأمر أو الدولة المتمثلة في المصرف المركزي في العصر الحاضر هي وحدها التي لها الحق في إصدار النقود وفي تحديد الكمية اللازمة من النقود لحسن سير النشاط الاقتصادي في الدولة، دون الإضرار بمصالح الأفراد والجماعة ولتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين كمية النقود المعروضة والطلب عليها بما لا يؤدي إلى التضخم أو الانكماش.

في ظل النظام النقدي الإسلامي فإن الإصدار النقدي يخضع لنظام الإصدار الحر، حيث يخضع الإصدار النقدي وفق التغيير في حجم الطلب على النقود، فعندما يزيد حجم المعاملات بزيادة الإنتاج أو زيادة الواردات فإن البنك المركزي يقوم بزيادة المعروض النقدي، والعكس صحيح في الحالات التي يقل فيها حجم المبادلات، وعلى البنك المركزي أن يحدد سنويا النمو المرغوب في عرض النقود الذي يمكنه من تحقيق الأهداف الاقتصادية والوطنية¹.

2.1. الضوابط الشرعية للإصدار النقدي: تحكم عملية الإصدار النقدي في الشريعة الإسلامية قواعد وضوابط هي:

- يقتصر حق إصدار النقود على الدولة وحدها دون الأفراد والمؤسسات.
- تحديد الكمية اللازمة من النقود وفق ما تحكمه المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.
- حجم الإصدار النقدي يجب أن يتناسب مع حجم الناتج الحقيقي كي لا تكون هناك اختلالات تضخمية أو انكماشية، حيث لا يحق للدولة أن تصدر نقودا لأجل ما يسمى بالتمويل بالتضخم أو التمويل بالعجز وهو أن يقوم البنك المركزي بإصدار نقدي لحساب الدولة الخاص تستخدمه لتغطية العجز في ميزانيتها العامة.

¹ عبد الله لسبط، النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص142-143.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

- فيما يتعلق بنظام الإصدار يذهب الكثير من الاقتصاديين إلى اختيار نظام الإصدار الحر، فيصدر البنك المركزي النقود تبعاً للتغير في حجم الطلب على النقود، فهذا يتناسب مع نمو الناتج الحقيقي وتأمين العدالة الاجتماعية والاقتصادية¹.

يمكن القول أنه بما أن في الاقتصاد الإسلامي تكون النقود حقيقية وتحت غطاء حقيقي كالذهب والسلع والخدمات الحقيقية، وبما أنه يشجع الاستثمارات الحقيقية التي تساهم في التنمية الاقتصادية، فإن الإصدار النقدي في الاقتصاد الإسلامي يكون محمياً أكثر من الاختلالات التي تؤدي إلى التضخم، ومع ذلك يجب على السلطة النقدية أن تجتهد وتبحث عن حلول وابتكارات جديدة تكون في حدود شرعية كالصكوك الإسلامية لتجتنب الوقوع في فخ التوسع في الإصدار النقدي كحل سريع لمشاكلها.

3.1. مقابلات الإصدار النقدي في النظام الاقتصادي الإسلامي:

تعتبر مقابلات الإصدار النقدي ظاهرياً نفسها في الاقتصاد الربوي، لكن تتطلب مراجعة وتقويم بما يتطابق مع المبادئ الإسلامية وذلك كما يلي:

-الذهب: يعتبر الذهب في مختلف الأنظمة أحد أهم عناصر غطاء الإصدار النقدي، وذلك لقيمتها الذاتية، وتمتعه بالندرة النسبية، بالتالي فهو يُمثل قوة شرائية مقبولة بصورة مطلقة إن محلياً أو دولياً.

-العملات الأجنبية: تُمثل كذلك أصلاً من الأصول الحقيقية كونها تعد كذلك قوة شرائية من قبل الاقتصاديات الأجنبية، وهي مقبولة لتسوية المعاملات الدولية²، لكن من وجهة نظر إسلامية يجبُ على البنك المركزي التمييز بين العملات الأجنبية من حيث المصدر، فالعملات الأجنبية التي مصدرها تصدير السلع الإسلامية أو الاستثمارات الأجنبية الآتية للدولة الإسلامية في المجالات المباحة أو الإعانات بالعملة الصعبة بين الدول الإسلامية أو عوائد الاستثمارات الإسلامية في الخارج، تعتبر كلها مصادر مباحة وخالية من الربا وتدعم إصدار العملة المحلية دون إشكال، أما العملة الصعبة التي مصدرها حركات رؤوس الأموال التي تقوم على الفائدة الربوية فينبغي تجنبها والابتعاد عنها كلياً، والحديث عن دور العملات الأجنبية كغطاء للإصدار النقدي يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن نظام الصرف الواجب إتباعه ويمكن أن نقول أن نظام الصرف الأكثر ملائمة هو نظام التعويم الموجه،

¹ جمال بن دعاس، الجهاز المصرفي ودوره في إصدار النقود، مجلة الأحياء، العدد 13، ص 273-274.

² يمينية بن ذبيبة، نحو سياسة نقدية من منظور إسلامي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017-2018، ص 128.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

والتوجيه الذي يتضمنه هذا النظام ليس بأدوات وغايات ربوية وإنما لغايات وأهداف تدعم السياسة النقدية للبنك المركزي الإسلامي.

-السندات الإسلامية: يستطيع البنك المركزي الإسلامي إصدار النقود مقابل سندات الخزينة الإسلامية وهي الشهادات التي تصدرها الخزينة العامة لتمويل نفقاتها في حالة العجز في ميزانيتها وتشمل السندات: سندات السلم، الاستصناع، الإقراض الحسن للدولة، شهادات المركزية...إلخ.

-القروض المقدمة للاقتصاد: يمكن للبنك المركزي الإسلامي أن يقدم قروض حسنة للبنوك الإسلامية التي بدورها تقوم بمشروعات محددة مرتبطة بالمصلحة العامة¹.

في الأخير يمكن أن نُظف أن الإصدار النقدي في الاقتصاد التقليدي يختلف عن نظيره في الاقتصاد الإسلامي اختلافا كبيرا، حيث يعتمد الإصدار النقدي في الاقتصاد الإسلامي على الغطاء الحقيقي أي أن تكون النقود مغطاة باحتياجات من الذهب والفضة أو السلع والخدمات الحقيقية، كما يشمل الإصدار النقدي على أدوات مالية مثل الصكوك الإسلامية والمرابحة والإجارة.

2. حالة الإصدار النقدي للنقود الائتمانية: وهي الحالة التي تُشتق فيها النقود الائتمانية من قبل البنوك التجارية، وسنحاول تبينها من خلال ما يلي:

1.2. مفهوم توليد النقود في الاقتصاد الإسلامي

تقوم البنوك الإسلامية بتوليد الأموال المتاحة لديها بأساليب الوساطة المالية المستخدمة كأسلوب المضاربة والمشاركة أو الأساليب التمويلية الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية، وعندما تقوم وحدات الفائض بإيداع العوائد التي حصلوا عليها من البنك مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية التي يتم تمويلها مصرفيا، فإن البنك الإسلامي سيقوم مرة أخرى باستخدام الجزء الأكبر من هذه الودائع في تمويل وحدات العجز على أساس المضاربة أو المشاركة، مما يولد نقدا مرة أخرى².

2.2. مقومات توليد نقود الودائع في النظام المصرفي الإسلامي: يمكن أن نذكر من بينها:

¹ فضيل رايس، إصدار النقود في الإسلام بين الضوابط الشرعية والفعالية الاقتصادية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، المجلد 10 العدد 1، 2020، ص 279-280.

² مجدي علي محمد غيث، هيام محمد الزيدانيين، توليد النقد في المصارف الإسلامية، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 31، العدد 4، 2016، ص 141.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

- ثقة العملاء بالجهاز المصرفي: حيث تعد الثقة في الجهاز المصرفي هي أساس أي عملية مصرفية.
- نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي: زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي يخفض من قدرة البنوك الإسلامية على منح التمويل والعكس صحيح.
- توظيف السيولة المتوفرة: من أهم مقومات توليد النقود في البنوك الإسلامية توظيف السيولة باستخدام أساليب التمويل والاستثمار الإسلامية.
- قبول الودائع: وتعتبر الودائع الجارية وتحت الطلب من الودائع القابلة للسحب وهي وسائل دفع يمكن أن يعتمد عليها في تسديد كافة الالتزامات، خلافاً عن الودائع الاستثمارية والادخارية التي لا يمكن استخدامها كوسائل قبل فترة زمنية محددة أو بإخطار مسبق، تعتبر البنوك الإسلامية قبول الودائع من أبرز مقومات توليد النقود عندها¹.

3.2. مشروعية توليد النقود: قبل الحديث عن مشروعية توليد النقود، نرى أنه من الضروري بما أن عملية توليد النقود تعتمد على ودائع الحسابات الجارية وتحت الطلب، فإنه من الجدير بالذكر أولاً معرفة شرعية التصرف في هذا النوع من الحسابات.

1.3.2. شرعية التصرف في ودائع الحسابات الجارية: يوجد قولين في ذلك:

- أ. القول الأول: الحسابات الجارية وتحت الطلب عبارة عن قرض، وهو رأي جمهور الفقهاء المعاصرين ومنهم: الصدر²، والسالوس³، وسامي محمود⁴، حيث تنتقل ملكية المال للبنك ويضمن رد المثل، وما دام البنك لا يعطي فائدة على هذه الوديعة فإنه يُعتبرها قرض حسن، واستدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة الآتية:
- إن الحسابات الجارية وتحت الطلب تمتاز بخصائص القرض ولا تمتاز بخصائص الوديعة، وهي مأذون باستعمالها ومضمونة ويمتلكها البنك وترد بمثلها لا بعينها.
 - القول بأن الحسابات الجارية أمانة معناه تعطيل جزء كبير من المعروض النقدي، والإسلام يحث على تداول المال وعدم حبسه.

¹ مجدي علي محمد غيث، هيام محمد الزيدانيين، توليد النقد في المصارف الإسلامية، مؤنة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 31، العدد 4، 2016، ص 134.

² محمد باقر الصدر، البنك اللارباوي في الإسلام، بيروت، الطبعة 7، 1981، ص 20.

³ علي السالوس، حكم الودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الإسلامي، الدوحة، دار الثقافة، 1990، ص 51.

⁴ حمود سامي، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، عمان، دار الاتحاد العربي للمطبوعات، الطبعة 1، 1976، ص 290.

ب. القول الثاني: الحسابات الجارية أمانة حقيقية لا يجوز استخدامها، ويترتب على ذلك ضرورة الاحتفاظ باحتياط 100%، حيث رأى عدد من الفقهاء المعاصرين ذلك ومنهم حسن فهمي، والجارحي، واستدلوا بذلك بما يلي:

- القصد من الحساب الجاري هو الحفظ والسحب عند الطلب، وهذا ما يميز الوديعة الحقيقية عن غيرها، فقصد العميل هو حفظ المال وليس إقراض البنك لذلك تبقى الوديعة أمانة.

- اعتبار الحساب الجاري قرضاً يترتب عليه أن بعض المنافع التي يثنيها العميل من جراء احتفاظه بهذا الحساب تعتبر من الربا.

- القرض شرعاً هو عقد إرفاق وإحسان القصد منه مساعدته المحتاجين والتفريع على المكروبين، وهذا لا يتحقق من خلال الإيداع في البنك.

لكن من حيث الواقع العملي فإننا نرى أن الرأي الثاني الذي يعتبر هذه الودائع أمانة لا يجوز استخدامها هو الأرجح، بل يكون توليد النقود من خلال الودائع لأجل والودائع الاستثمارية.

2.3.2. حكم توليد النقود في البنوك الإسلامية: تتباين آراء علماء الاقتصاد الإسلامي بين منع وتمكين توليد النقود، وهذا ما سنفصله فيما يلي:

في البداية يمكن القول أن الأصل في عملية توليد النقود في البنوك التجارية قائمة على عملية الإقراض، وإذا كان ذلك الإقراض بفائدة فهذا بطبيعة الحال محرم في الشريعة الإسلامية، وبناءً على هذا فإن ما تقوم به البنوك في الاقتصاد التقليدي غير جائز شرعاً على البنوك الإسلامية.

أما حكم توليد النقود في البنوك الإسلامية غير القائم على الفائدة في الإقراض، بل قائم على الاستثمار في القطاع الحقيقي، فهناك من يرون بجوازه ويجيزونه وهناك من يمنعونه.

أ. المجيزون له: ويعتمدون في إيجاز هذه العملية على حجج منها:

- الأصل في العقود الإباحة ولا يحرم منها إلا ما أورد الشرع بتحريمه.
- عملية توليد النقود تجعل الاقتصاد الإسلامي مرناً محمياً من الانكماش.
- يضيف للمجتمع فائدة كبيرة مرتبطة بتهيئة الأموال لأصحاب الأعمال لإنجاز مشروعاتهم وخططهم التنموية.

- عملية توليد النقود توفر متطلبات السيولة لمشروعات البنوك الاستثمارية¹.

¹ عدنان محمد يوسف ربابعة، تسنيم حسين علي كيوان، توليد النقود في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 45، العدد 2، 2018، ص 191.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

ب. **المانعون له:** يرى كثير من علماء الاقتصاد الإسلامي عدم تمكين البنوك التجارية من توليد النقود وبضرورة احتفاظها بنسبة احتياطي 100% من الودائع تحت الطلب، وبالتالي تقوم الدولة فقط بعملية توليد النقود ومبرراتهم هي كالآتي:

- عملية إصدار النقود جزء من سيادة الدولة فلا تسند إلا للدولة.
- من الآثار السلبية التي تنجم عن عملية توليد النقود التضخم، ولنفادي ذلك من الصواب أن يكون للسلطات المركزية دورا في هذا الخصوص.
- السماح للبنوك بإصدار النقود يعني أنها تباع ما لا تملك وتتجر فيما لم تحز¹.

أما رأينا الشخصي فنرى أنه هناك فرق شاسع بين عملية توليد النقود في الاقتصاد التقليدي وفي الاقتصاد الإسلامي، حيث أن في الاقتصاد التقليدي تكون الزيادة في حجم النقود غير متماشية مع الناتج الحقيقي وهذا سيؤدي حتما إلى تضخم، بينما في الاقتصاد الإسلامي فإن تلك الزيادة في حجم النقود تكون جنبا إلى جنب مع زيادة المشاريع والأصول الحقيقية والناتج الحقيقي، لذا من الأصح أن تقوم البنوك الإسلامية بعملية توليد النقود من خلال أساليب شرعية كالمشاركة، والمرابحة، والإجارة، وغيرها من أساليب التمويل المباحة في الاقتصاد الإسلامي، وهذا كي لا يكون هناك تعطيل للأموال، بل يتم استغلال تلك الأموال والموارد في استثمارات حقيقية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، لكن مع ضرورة الحرص على أن تكون بالتنسيق مع البنك المركزي وبالامتثال لسياساته وأوامره كي يكون هناك تحكم أكثر في كمية المعروض النقدي.

في الأخير نُضيف أن المفهوم الواسع للإصدار النقدي بالنسبة للاقتصاد الإسلامي يشمل النقود القانونية، والنقود الائتمانية، والأدوات المالية الإسلامية الناتجة عن عمليات التمويل المشروعة مثل الصكوك، والمشاركة والمرابحة...، والتي تُسهم في توسيع الكتلة النقدية بطريقة مُرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، وبالتالي فهذا الإصدار يُعتبر مُكونا أساسيا من مكونات السياسة النقدية ويعكس مدى فعالية أدواتها في تحقيق التوازن بين عرض النقود والنشاط الإنتاجي دون توليد ضغوط تضخمية.

الفرع الثاني: التضخم في الاقتصاد الإسلامي

يعتبر الاستقرار في قيمة النقود هدف إسلامي مهم، حيث أن الإسلام يُخص أهمية كبيرة للأمانة والعدل في جميع المعاملات، في حين أن التضخم يضر بالعدالة الاجتماعية، كما يمنع النقود من أداء وظيفتها كوحدة للحساب آمنة وعادلة وكمخزن للقيمة وأداة للادخار، ويجعلها مستودعا للقيمة غير موثوق فيه، كما أن التضخم

¹مريم تومي، مرجع سابق، ص161.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

يؤدي إلى مظالم الناس، وإفساد القيم بتشجيعه المضاربة على الأسعار على حساب النشاط الإنتاجي، ويزيد من التفاوت في الدخل، وكل هذا يتنافى مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

قال الله تعالى في كتابه الكريم: " فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" سورة الأعراف، الآية 85.

ولهذا فإن من أهم وأبرز أهداف النظام النقدي الإسلامي المحافظة على استقرار قيمة الوحدة النقدية وذلك لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التوافق بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو المبادلات، ومن خلال الربط بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية الإنتاجية.

وغالبا ما يعمل التوازن النقدي في النظام الإسلامي على تحقيق الاستقرار ذاتيا، إذ أن ربط التمويل الإسلامي للالتزامات المالية بما يحققه المشروع يستبعد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار النقدي في الاقتصاد¹.

وفي هذه النقطة بالتحديد يمكن أن نفصل أكثر، حيث إذا كانت أهم أسباب التضخم في النظام الرأسمالي تتعلق أولا بالتمويل بالعجز بإصدار النقود الورقية أو السبب الثاني بالتمادي في إصدار النقود الائتمانية أو المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية فإن في الاقتصاد الإسلامي:

1. بالنسبة للسبب الأول فإن في الاقتصاد الإسلامي لا يتم الإصدار النقدي الجديد إلا بحسب حجم النشاط الاقتصادي، فيكون حجم المعروض النقدي متوافقا مع حجم النشاط الاقتصادي المرغوب، حيث تقل الحاجة إلى التمويل بالعجز من خلال إزالة أسبابه المتمثلة في ارتفاع نفقات الدولة، فيجب تمويل النفقات العادية من حصيله الإيرادات العادية فإذا لم تكفي تفرض ضرائب على الأغنياء مع إزالة النفقات التبذيرية، أما الإنفاق الحكومي (المرتبط بالسياسة المالية) الذي قد يبرر التمويل بالعجز فهو ثلاثة أقسام:

- النفقات المتكررة العادية كنفقات تسيير المصالح المختلفة ونفقات المشروعات التي لا يساهم فيها القطاع الخاص يجب تمويلها من الإيرادات الضريبية، مما يفرض على الدولة الانضباط في الإنفاق وعدم التوسع في الدين العام، وتقديم الحاجيات على التحسينات، والتوسط والاعتدال في الإنفاق.
- أما النفقات الخاصة بالمشروعات فهي قابلة للتمويل بالمساهمة ويمكن للحكومة بيع أسهمها إلى المؤسسات المالية وللجمهور ويمكن تحقيق هذه المساهمة بمختلف وسائل المشاركة المباحة، مثل سندات المشاركة

¹ لسيط عبد الله، مرجع سابق، ص 136-138.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

العامة (وهي أداة استثمارية تقوم على إصدار صكوك ملكية رأس المال المشروع على أساس وحدات متساوية القيمة ويتحصل حاملها على الأرباح أو الخسائر بصورة دورية وحسب شروط الإصدار) ... إلخ.

– أما النفقات الطارئة كنفقات الحروب الضرورية والكوارث الطبيعية وغيرها، فتمول بقروض إجبارية من المؤسسات والأغنياء، لأن هذه الحالات تتطلب تضحية الأغنياء بل ويتفق الفقهاء أن في المال حقاً سوى الزكاة يؤخذ عند حدوث الطوارئ الداهمة إذا عجزت ميزانية الدولة عن مواجهتها¹.

2. أما بالنسبة للسبب الثاني المتعلق بإصدار النقود المصرفية فإن:

يرى شابر فيما يتعلق بعملية توليد الودائع المصرفية بأن يكون هناك احتياطي قانوني مفروض على البنوك الإسلامية على الودائع الجارية فقط وتكون بنسبة معينة، ويجب أن تحول تلك النسبة من الودائع تحت الطلب بـ 25% كحد أقصى إلى الحكومة لتمويل المشاريع ذات النفع العام والاجتماعي، ويبرر ذلك بأنه ما دامت تلك الودائع تنتمي إلى الجمهور ولا تدفع البنوك عليها أي عائد وهي ودائع مضمونة بالكامل فإن جزءاً من المنفعة يتعين أن يذهب إلى الجمهور².

أما التركماني فيرى أن المؤسسة المالية المتمثلة في مؤسسة صندوق الزكاة تتمتع بعدة صفات ترشحها للقيام بمهمة الائتمان بالطبيعة النقدية في النظام الإسلامي وهذه المهمة هي مهمة فتح الحسابات الجارية على المكشوف لأهداف استهلاكية وأخرى إنتاجية ومن بين هذه الصفات أن صندوق الزكاة مؤسسة وجدت لتقديم الخدمات وليس من أجل القيام بالمشاريع التي تدر عليه الأرباح، وأيضاً من صفاته أنه يمتلك الثقة باعتباره ليس ملكاً لأي فرد أو بنك من البنوك وإنما لمجموع الأمة وبما أن الائتمان النقدي يعتمد بطبيعته على الثقة، فإنه تم السماح لصندوق الزكاة باستغلال هذه الثقة التي تعطيه الحق وحده دون البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بإصدار النقود الخطية الائتمانية³.

يمكن القول أنه مادام في ظل نظام الاقتصادي الإسلامي لا يتم الإصدار النقدي إلا من قبل البنك المركزي وبحسب حاجة النشاط الاقتصادي، وتكون عملية توليد النقود من خلال صيغ التمويل المشروعة، وتكون

¹ جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي" مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص 175-177.

² حسين رحيم، النقد والاستقرار النقدي من منظور الإسلامي، مجلة كلية العلوم الإسلامية-الصراف-السنة الرابعة، العدد 7، 2003، ص 208.

³ عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1988، ص 257.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

مرتبطة دائماً بالنشاط الإنتاجي، فلا مجال لوجود فرق شاسع بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، فيتم تقليص إمكانية حدوث التضخم في الاقتصاد الإسلامي نظراً لمنع توفر أسبابه التي تؤدي إلى حدوثه في الاقتصاد التقليدي.

كما نضيف أن هناك أسباب أخرى أهمها تحريم أسعار الفائدة (الربا)، والمضاربة، والاكتناز، وفرض الزكاة، بالإضافة إلى الأخلاق والسلوكيات والضوابط الشرعية الموجودة في الشريعة الإسلامية، كل ذلك يؤول دون حدوث اضطرابات أو تقلبات تؤدي إلى التضخم أو إلى حالة عدم الاستقرار النقدي، وإذا ما وجدت بعض الاختلالات فإن السلطة النقدية تتدخل بأدوات السياسة النقدية لمواجهتها، وسنحاول ذكر الأدوات التي يعتمد عليها البنك المركزي الإسلامي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة في المطلب الثالث من هذا المبحث، أما في المطلب الموالي فسنعرض للبنك المركزي الإسلامي وإلى الطلب والعرض النقدي في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثاني: البنك المركزي الإسلامي (نظرية الطلب والعرض النقدي في النظام الاقتصادي الإسلامي)

يتكون النظام المصرفي الإسلامي من عدة مؤسسات: البنوك الإسلامية، شركات التكافل (التأمين الإسلامي، التي يتم من خلالها تجميع الاشتراكات وتوزيع المخاطر بشكل عادل)، الشركات الاستثمارية الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية غير الربحية مثل الجمعيات التعاونية، البنك المركزي الإسلامي. وسنتطرق في هذا المطلب إلى البنك المركزي الإسلامي باعتباره المسؤول عن رسم مسار وتوجهات السياسة النقدية، وكذا إلى الطلب والعرض النقدي باعتبار أن ضبطهم بالمستويات اللازمة والمرجوة من أهم أهداف السياسة النقدية.

لذلك قسمنا المطلب إلى فرعين، الأول يُركز على ماهية البنك المركزي الإسلامي، والثاني على الطلب والعرض النقدي في النظام النقدي الإسلامي، كما يلي:

الفرع الأول: البنك المركزي الإسلامي

سنقوم في هذا الفرع بتسليط الضوء على البنك المركزي الإسلامي وتحديد أهم النقاط المتعلقة به:

1. تعريف البنك المركزي الإسلامي وأهم وظائفه:

البنك المركزي الإسلامي هو أول مؤسسة مسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية للدولة، وهو على غرار البنوك المركزية الأخرى مسؤول عن إصدار العملة، ومسؤول بالتنسيق مع الحكومة على استقرار العملة الداخلي

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

والخارجي، كما يقوم بدور مصرف الحكومة، وبنك البنوك، ودور المقرض الأخير، وهو يشرف على البنوك التجارية ويوجهها وينظمها، ولتحقيق ذلك يراجع كل القوانين الموجودة ذات العلاقة بالمؤسسات المالية ويشكلها وفق التعاليم الإسلامية، ولا يقتصر دوره التنظيمي على المصارف التجارية فحسب بل يشمل نشاطه ومساعدته سائر المؤسسات الأخرى المالية والمساعدة لتأمين سلامتها وتطويرها ولحماية المصلحة العامة كالمؤسسات المتخصصة وغير المصرفية، وهيئة تأمين الودائع وهيئة مراجعة حسابات الاستثمار، دون مساس كبير باستقلال هذه المؤسسات، ويتميز البنك المركزي الإسلامي بسعيه لتحقيق سلامة الاقتصاد الإسلامي وتأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا الغرض يقيم رقابة محكمة على عرض النقود للتأكد من أن نموها لا يتعدى نمو الإنتاج الحقيقي، ولتحقيق ذلك يستخدم كافة الطرق الضرورية والأدوات المتعلقة بالسياسة النقدية والمتوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية¹، إذ يتوجب أن يكون للبنك المركزي سلطة لتوجيه وتنظيم عمليات الاستثمار، بهدف تخصيص الائتمان بما يتوافق والأهداف الإسلامية، فقد رأى محافظو البنوك المركزية والسلطات النقدية في البلدان الإسلامية أن يكون للبنك المركزي سلطة على دار التوجيهات بشأن الأغراض التي يمنح التمويل فيها أو لا يمنح، وسقوف هذا التمويل والهوامش النقدية التي يتعين الاحتفاظ بها، ونسبة الضمان التي يجب الحصول عليها في هذا التمويل². نلاحظ أنه لا توجد الكثير من التجارب لدراساتها عن البنوك المركزية الإسلامية، حيث نرى أنه يوجد في الحقيقة البنك السوداني والإيراني فقط من تبناوا إدارة نظام مصرفي إسلامي بالكامل في فترة معينة، غير ذلك تجدر الإشارة أنه يوجد بنوك مركزية مثل بنك نيغارة في ماليزيا رغم أنه لا يدير نظام مصرفي إسلامي بالكامل إلا أنه يعتمد كذلك على سياسات نقدية متماشية مع الشريعة الإسلامية، وله علاقة وطيدة ومهمة مع البنوك الإسلامية الموجودة تحت إشرافه.

2. موازنة البنك المركزي في النظام الربوي والنظام الإسلامي: تختلف موازنة البنك المركزي الإسلامي عن نظيره في النظام الربوي وسنحاول تبين ذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم(1.1.3): موازنة البنك المركزي في النظام الربوي

الأصول	الخصوم
أصول أجنبية	- مطلوبات للأجانب
مطلوبات من الحكومة والمؤسسات الحكومية	ودائع حكومية

¹ عمر شابرا، مرجع سابق، ص132-133.

² عمر شابرا، نفس المرجع، ص136.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

مطلوبات من البنوك التجارية والمتخصصة	- حسابات رأس المال
	النقود الاحتياطية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معبد علي الجارحي، مرجع سابق، ص 77.

في الجدول قدمنا موازنة البنك المركزي بطريقة مختصرة وفي الجدول الموالي سنقوم باستعراض نظيرتها في النظام الإسلامي:

الجدول (2.1.3): موازنة البنك المركزي في النظام الإسلامي

الأصول	الخصوم
أصول أجنبية: - نقد أجنبي. - استثمارات عن طريق بنوك الإسلامية غير مقيمة عاملة داخل نظم الربوية. - شهادات ودائع مركزية تصدرها بنوك مركزية لنظم غير ربوية.	مطلوبات للأجانب: - شهادات ودائع وإقراض مركزية لدى غير المقيمين.
المصارف الأعضاء: - ودائع مركزية. - حسابات إقراض.	مطلوبات للحكومة والمؤسسات الحكومية: - حسابات استثمار لصالح الحكومة والمؤسسات الحكومية. - شهادات ودائع وإقراض مركزية للمؤسسات الحكومية.
	المصارف الأعضاء: - شهادات ودائع مركزية لدى المصارف الأعضاء.
	القطاع الخاص: - شهادات ودائع مركزية.
	حسابات إصدار النقود

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معبد علي الجارحي، مرجع سابق، صفحة 77-78.

يُلاحظ من خلال الجدول أن هناك فروق هامة بين البنوك المركزية في النظام الربوي والبنوك المركزية الإسلامية، حيث في الأخيرة لا يمكنها أن تحتفظ بأدوات نقدية أجنبية فوائدها ربوية كسندات الحكومة مثلا، كما أنها تقوم بإعادة تركيب هيكل الأصول والمطلوبات الأجنبية بطريقة شرعية وعلى أساس غير ربوي، وأيضا تقوم

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

بالاحتفاظ بالودائع الحكومية ومؤسساتها واستثمار الفائض من أموالها في نشاط القطاع الخاص وتعتمد كثيرا على شهادات الودائع المركزية.

حبذا لو نُضيف أنه رغم ضرورة أن يكون للبنك المركزي (سواء الإسلامي أو التقليدي) استقلالية في اتخاذ قراراته، إلا أنه لا يمكن نفي أن هناك علاقة تربط البنك المركزي بالحكومة ووزارة المالية، حيث أن البنك المركزي هو المسؤول على تنفيذ السياسة النقدية والتحكم في المجال النقدي والمعروض النقدي ومراقبة النظام المصرفي وعمل البنوك.

أما الحكومة ووزارة المالية فهي المسؤولة على السياسات المالية المتعلقة بإيرادات ونفقات الحكومة، ومسؤولة على تحديد السياسات الضريبية، وأيضا مسؤولة عن وضع التشريعات، والإطار القانوني والتنظيمي للائتمان والقرض، وكل القوانين التي تنظم عمل البنوك وكيفية إدارة البنك المركزي لها.

لذا يجب أن يكون بينهما تنسيق وتفاهم كي تصل السياسة الاقتصادية لأهدافها المرجوة، حيث قد يعمل البنك المركزي ووزارة المالية بالتنسيق لتحديد السياسات التي تعمل على التحكم في التضخم، والنمو الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

وخاصة عند الربط بموضوع دراستنا الإصدار النقدي، يتبين أن من بين أهم أسباب التوسع في الإصدار النقدي هو تمويل العجز الحكومي الناتج عن زيادة الانفاق العام، ومن ثم، يظهر التداخل الواضح بين السياسة النقدية والسياسة المالية، إذ أن الإصدار النقدي يتم من قبل البنك المركزي في إطار السياسة النقدية، في حين يُعد تمويل النفقات العامة من مهام السياسة المالية، ولذلك يقتضي الأمر تنسيقا فعالا بين السياستين بما يضمن ضبط حجم الإصدار النقدي وتوجيهه بما ينسجم مع أهداف الاستقرار النقدي من جهة، وأهداف التنمية والتمويل الحكومي من جهة.

الفرع الثاني: العرض والطلب النقدي في الاقتصاد الإسلامي:

1. الطلب النقدي في الاقتصاد الإسلامي:

يُعبر الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي عن الرغبة في الاحتفاظ بالنقود من أجل تلبية الحاجات المعاملاتية والاستثمار المشروع وفق الصيغ الإسلامية، بحيث تُستخدم النقود كوسيط للتبادل ووحدة حساب فقط، ولا تُعد وعاء للقيمة أو هدفاً للربح بذاتها¹، وسنتطرق لمعادلة الطلب على النقود فيما يلي:

1.1. معادلة الطلب على النقود

¹ عمر زرقة، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2004، ص. 137.

بما أن الطلب على النقود في الاقتصاد يعبر عنه بمعادلة "كينز": $MD = KY + L(i)$.

وباعتبار الطلب على النقود من أجل المضاربة مهملاً في الاقتصاد الإسلامي ف: $MD = KY$.

وعليه فإن دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي تمثل بالمعادلة التالية. وهي نفس معادلة

$$\text{"كمبردج"} \quad Md = K.GDP = K(P.Q)$$

حيث أن:

الطلب على النقود للمعاملات الجارية: Md .

النسبة من الدخل النقدي الذي يرغب الأفراد بالاحتفاظ به في شكل رصيد نقدي سائل للمعاملات اليومية

الجارية: K .

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP ، والذي يساوي المستوى العام للأسعار (p) مضروباً في كمية

المبادلات من السلع والخدمات (Q) .

سرعة دوران النقود وتساوي قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على كمية النقود: V .

$$K \text{ هي مقلوب سرعة دوران النقود } = V/1$$

بالتالي يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة لتصبح:

$$^1Md = 1/V . GDP = 1/V(P.Q)$$

ومنه يمكن القول أن معادلة الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي هي الطلب على النقود للمعاملات

الجارية، وتتأثر بسرعة دوران النقود والمستوى العام للأسعار وكمية المبادلات من السلع والخدمات.

2.1. صفات دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي: توجد العديد من الصفات التي تنتم بها الدالة

المقترحة للطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي منها:

أ. عدم تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود وذلك لتحريم التعامل بالفائدة.

ب. عدم طلب النقود في الاقتصاد الإسلامي بغرض المضاربة وذلك لعدة أسباب منها:

¹ عمر شابرا، مرجع سابق، ص 165-166.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

- نهانا الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لا يملكه، ثم يقوم بشرائه من السوق بسعر أقل وبعدها يسلمها إلى المشتري وهذا الوصف ينطبق على البيع بالمكشوف.
- كما نهانا عن بيع ما لا يملك وبيع أصل قبل استيفائه وحيازته، وهذا ينطبق على بيع الأصول وشرائها ليس بقصد حيازتها وإنما بهدف الحصول على فرق أسعارها.
- يعتبر العقد الذي يبرم بهدف الحصول على فرق السعر بين سعر الشراء وسعر البيع بدون تسلم أو تسليم الأصل موضع العقد عقد قمار¹.

وبما أن الشريعة الإسلامية تفرض الزكاة على الأموال المعطلة عن الإنتاج وعن الأموال والأرصدة التي تكس ويدور عليها الحول، وبما أن صاحب المال المسلم يعلم أن ماله المكتنز سيأكل جزء منه بالزكاة بنسبة 2.5% سنوياً، كما يعلم أن الاكتناز فيه وعيد من عند الله تعالى، فبالضرورة ومما لا شك فيه أن صاحب المال العاقل سيسعى للتخلص من هذا المال وسيقوم باستثماره مما سيؤدي إلى تخفيف الطلب على النقود خاصة تلك النقود التي ستكتنز².

كما أن إلغاء الفائدة، وفرض الزكاة بمعدل (2.5%) سنوياً، سوف يؤديان إلى:

- تخفيض الطلب على النقود من أجل المضاربة، حيث أن الطلب المضاربي على النقود ينشأ أساساً من تقلبات سعر الفائدة في الاقتصاد الربوي، لذا فتفضيل السيولة من أجل المضاربة لابد أن يكون لا قيمة له في ظل اقتصاد إسلامي³.
- وإلى زيادة الاستقرار في الطلب الكلي على النقود، حيث أن تفضيل السيولة الناشئ عن دافع المضاربة لابد وأن يكون مهماً في الاقتصاد الإسلامي، لأن الطلب على الأموال لاستثمارها بالمساهمة يشكل جزءاً من الطلب الإجمالي على الصفقات ويعتمد على الظروف الاقتصادية والمعدل المتوقع للربح الذي لا يتحدد مسبقاً بل يتحدد كنسبة فقط، وهذا المعدل لا يتقلب يومياً ولا أسبوعياً مثل معدلات الفائدة في الاقتصاد الربوي، لذا فإن الطلب الكلي على احتياجات الصفقة قد يميل أن يكون أكثر استقراراً، هذا الاستقرار في الطلب على النقود للصفقات ينشر المزيد من الاستقرار في سرعة النقد الداخلية خلال مرحلة

¹ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مرجع سابق، ص 33-35.

² عدنان خالد التركماني، مرجع سابق، ص 220-221.

³ عمر شابرا، مرجع سابق، ص 163.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

معلومة من الدورة التجارية في الاقتصاد الإسلامي وبذلك يصبح من الممكن التنبؤ بهذا الاستقرار تنبؤاً معقولاً¹.

وبالتالي فإن الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي لا يكون بغرض المضاربة ولا الاكتتاز، بل يتجه نحو غرض المعاملات والاستثمار.

ويجب الإشارة إلى نقطة مهمة جداً بالنسبة للطلب على النقود حيث أن التوازن النقدي يحدث عندما تتوازن كمية النقود المعروضة مع الطلب على النقود، لكن، حتى لو كان هناك توازن نقدي فإن مسار النقود يعتمد على سلوك الناس فإذا توجه الطلب على النقود نحو الاستهلاك فإن الطلب الكلي على السلع والخدمات يرتفع و ترتفع بذلك معدلات التضخم، وإذا توجه الطلب على النقود نحو الاستثمار فإنه سيزيد من الإنتاج وبالتالي تنخفض معدلات التضخم.

ويمكن إضافة أنه عند التكلم على الطلب النقدي أو الطلب الكلي في المجتمع فإننا بالضرورة سنتكلم على السياسة المالية، حيث تتمثل أهم أدوات السياسة المالية الإسلامية في الزكاة، وفي الإنفاق الحكومي (ترشيده وتشجيع الإنفاق على البنية التحتية والأمور التي تعود بالنفع والفائدة على المجتمع)، والضرائب الشرعية (مثل العشور والخراج على الأراضي والمحاصيل الزراعية)، والقروض الحسنة لدعم المشاريع التنموية، وأي تغيير في نسب أي منهم أو طريقة ووقت تحصيله سيؤثر في مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وفي مستوى النشاط الاقتصادي.

2. عرض النقود في النظام النقدي الإسلامي

يعتبر الهدف الأساسي من إدارة كميات النقود هو توفير ما يكفي من الخدمات التبادلية لإجراء المبادلات اللازمة لنشاطات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وعلى هذا فإن على البنك المركزي أن يقوم بتحديد عرض النقود عند المستوى الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الخدمات التبادلية، وفي نفس الوقت يحافظ على استقرار الأسعار) ويجب التأكيد على أن الخدمات التبادلية تتم بالقيمة الحقيقية للنقود وليس بقيمتها الاسمية، والقيمة الحقيقية للنقود هي بمقدار الخدمة الذي تقدمه الوحدة النقدية والذي يتوقف على ما يمكن شرائه بتلك الوحدة أي على قوتها الشرائية².

¹ عمر شابرا، مرجع سابق، ص 165.

² معبد علي الجارحي، مرجع سابق، ص 24.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

يعرف عرض النقود M بأنه يساوي العملات النقدية في يد الجمهور CP خارج النظام المصرفي مضافا إليها الحسابات الجارية في البنوك DD وودائع البنك المركزي الجارية والاستثمارية لدى البنوك الإسلامية التي تستخدمها البنوك كاحتياطات CBR .

كما يعتمد عرض النقود على النسبة من إجمالي الحسابات الجارية التي يحتفظ بها الأفراد في شكل عمولات نقدية وعلى الاحتياطات الفائضة FR التي تساوي ودائع البنك المركزي لدى البنوك التجارية CBR مخصصا منها الودائع الجارية للبنوك لدى البنك المركزي BDD وتكون هذه دالة في معدل العائد قصير الأجل Rns ، وفي حال توقع ارتفاع العائد تحصل البنوك على تسهيلات ائتمانية غير ربوية من البنك المركزي ويصبح رصيدها الجاري لدى البنك المركزي سالبا.

$$M=CP+DD+CBR. \quad M=a CBR+bFR(Rns) , FR>0, a<1, b<1$$

بعد أن تم التطرق إلى البنك المركزي الإسلامي الذي يعتبر المؤسسة الرئيسية في السلطة النقدية في النظام الإسلامي وبعد أن تناولنا البنوك الإسلامية ومفاهيمها وخدماتها في الفصل الثاني يمكن التطرق إلى النقاط التالية:

- بالنسبة لعرض النقد بمعناها الضيق $M1$ فيشمل العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية، ومن الملاحظ هنا أنه يشبه نظيره في الاقتصاد التقليدي.
- بالنسبة لعرض النقود بالمفهوم الواسع $M2$ ويشمل عرض النقد بمعناه الضيق + شبه النقود (الهوامش على خطابات الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان + الودائع لأجل وتشمل الاستثمارية والادخارية).

في حين أننا نجد في النظام النقدي التقليدي أن البنوك التجارية تشارك في التحكم في عرض النقود عن طريق مضاعف الائتمان وتوليد النقود الائتمانية، وتتوقف حدود قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع على حجم الكتلة النقدية التي تدخل أو تخرج من النظام المصرفي وما تحتفظ به هذه البنوك من سيولة ونسب الاحتياط النقدي القانوني، حيث كلما زاد حجم الوديعة الأولية تضاعف إنشاء الودائع المشتقة، وكل هذا دون تحريك مال حقيقي، وإنما تسجيل أموال فقط وهذا الأمر يساعد على تفاقم التضخم، بينما في النظام النقدي الإسلامي فإننا نجد أن البنوك الإسلامية تتميز بأنها تؤدي معظم النشاطات المصرفية وهو ما يطلق عليه في الوقت الحاضر بالصيرفة الشاملة، ويختلف خلق الودائع بالنسبة لها عنه بالنسبة للنظام النقدي التقليدي، حيث في البنوك الإسلامية يجب أن توظف النقود الحقيقية الموجودة تحت يدها وفي حوزتها ولا تقوم بمضاعف الائتمان وخلق الودائع بدون مقابل حقيقي من الانتاج والاستثمار، فهي تعتمد على صيغ إسلامية للتمويل كالمرابحة والمضاربة، والإجارة والسلم... وغيرها.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

ومن المفيد القول أن بالنسبة للسيولة فإن البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التجارية التقليدية يقوم نشاطها على أساس الموازنة بين السيولة والربحية، أي بالوفاء باحتياجات العملاء في الحصول على أموالهم وفي نفس الوقت توظيف الأموال بالطرق المباحة والشرعية، إلا أن المميز في البنوك الإسلامية أن النسبة الأكبر من أموال المودعين تكون في حسابات الاستثمار وليس في الحسابات الجارية تحت الطلب، وهذا بدوره سيشجع البنوك الإسلامية على الاستثمار وتوظيف الأموال والحصول على الأرباح المباحة، وأيضا سوف يقلل من نسبة السيولة المطلوبة لتغطية احتياجات العملاء من أموالهم في أي وقت.

أما بالنسبة لمشكل فائض السيولة في البنوك الإسلامية فإنها مشكلة محورية تقع فيها البنوك لما يكون هناك تشدد في تعليمات البنك المركزي مثلا أو عند ضعف الطلب أو ارتفاع ودائع العملاء وعدم إقبالهم على الاستثمار، أو غياب أدوات إسلامية فعالة لامتصاص السيولة كالصكوك الإسلامية وضعف السوق مابين البنوك الإسلامية مثلما هو الحال مثلا في حالة البنوك الإسلامية المتواجدة في الجزائر، فتجد البنوك الإسلامية نفسها عاجزة عن توظيف الأموال تضيفا مربحا ومشروعا فتتخفف ربحية البنك الإسلامي، وتجد صعوبة في إحداث التوازن بين السيولة والربحية فيتعطل دور البنك الإسلامي في تحريك عجلة الاقتصاد.

المطلب الثالث: السياسة النقدية وأدواتها في النظام الاقتصادي الإسلامي

بعد التطرق إلى العرض النقدي في الجزئية السابقة ونظرا لارتباط العرض النقدي بالسياسة النقدية فإننا خصصنا هذا المطلب لدراسة السياسة النقدية الإسلامية، حيث يتناول هذا المطلب فرعين الأول يتعلق بمفاهيم أساسية حول السياسة النقدية في النظام الإسلامي، أما الفرع الثاني فخصص لأدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي وأهم الاختلافات عنها في الاقتصاد التقليدي.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي

سننتظر في هذا الفرع لمفهوم السياسة النقدية وأسسها وأهدافها في النظام الاقتصادي الإسلامي، وفي بادئ الأمر سنقوم بتقديم تعريف للسياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي كالآتي:

1. تعريف السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

أعطيت العديد من التعاريف للسياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي إلا أن جُلها متقاربة، أذكر منها:

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

- السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي: "هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي من أجل ضبط الإصدار النقد وتنظيمه بما يتناسب مع الهيكل الإنتاجي والاستثماري والاستهلاكي للاقتصاد القومي، وذلك في ضوء ضوابط الشريعة الإسلامية وأهداف الاقتصاد الإسلامي"¹.

- كما عرفت على أنها "مجموعة من التدابير، والإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي لتنظيم وضبط الإصدار النقدي، وضبطه بما يتناسب مع الهياكل الاستثمارية، والإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد العام للدولة"².

نجد أن هذا التعريف جيد ويلقي الضوء على نقطة ضبط الإصدار النقدي التي تعتبر من أبرز النقاط في السياسة النقدية الإسلامية، والتي نركز عليها بوجه الخصوص في بحثنا، لذا يمكن القول أن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي يضعها البنك المركزي الإسلامي لضبط الكتلة النقدية وربطها بالاقتصاد الحقيقي، وضبط الإصدار النقدي لوضع الاقتصاد في حالة سليمة من مستوى التضخم، وذلك بغية الوصول إلى حالة من الاستقرار النقدي والاقتصادي، كما أريد أن أضيف وجه الاختلاف بين السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث أشير إلى أن الفرق الجوهرى بين السياسة النقدية والسياسة النقدية الإسلامية هو أن الأخيرة تلتزم بضوابط أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة والاكنتاز والغرر، وتعمل على تحقيق العدالة الاقتصادية في توزيع الدخل والثروات وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاجتماعية وربط الاقتصاد النقدي بالاقتصاد الحقيقي...إلخ، باختصار الفرق بينهما يتمثل في الالتزام بالقيم الروحية، والاجتماعية، والإنسانية، والعدالة الاقتصادية، والتنمية المستدامة.

2. أسس السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

تتمثل أهم أسس السياسة النقدية الإسلامية فيما يلي:

- تنظيم العرض النقدي: لا يجوز للبنك المركزي أن يقوم بإصدار نقدي إلا بأسباب اقتصادية فعلية لا تؤدي إلى أضرار في القيم أو المكاسب للبعض على حساب الآخر، حيث تؤدي التقلبات في القدرة الشرائية للنقود واختلاف عرضها إلى تغيير قيمة الأصول والثروات وإلى آثار كبيرة في المجتمع.

¹ عبد الله لسبط، 2019، مرجع سابق، ص 111.

² علي محي الدين القرعة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي-دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد التقليدي-، الجزء الثاني، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 2010، ص 448.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

- توفير المدخرات وتوجيهها للاستثمار: حيث تعمل السلطة النقدية بكافة السبل المتاحة شرعا والتي توافق الخطط والبرامج الإنمائية في المجتمع بتوفير المدخرات وتوجيهها للاستثمار، وإلغاء الفائدة على رأس المال، ووضع نظام المشاركة في الربح والخسارة بدلا عنه¹.
- يقوم البنك المركزي الإسلامي برسم سياسته النقدية في الاقتصاد الإسلامي على اعتبار الكتلة النقدية، فهي المتغير الذي تصاغ على أساسه السياسة النقدية وليس مستوى معدلات الفائدة مثل ما هو موجود في النظام الربوي، وعلى البنك المركزي الإسلامي أن يُوجه سياسته النقدية لتوليد نمو في عرض النقود مناسب لتمويل النمو الممكن في الناتج الوطني في الآجال المتوسطة والطويلة، وأن يتأكد من أن التوسع النقدي مناسب، ليس مفرطاً وفي نفس الوقت كاف للاستغلال الكامل لقدرة الاقتصاد².

3. أهداف السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

- إذا كانت أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد التقليدي تنصب حول تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي... إلخ، فإن أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تعمل على المساهمة في تحقيق كل هذه الأهداف باختلاف أنها تطبقها تطبيقاً صحيحاً، حيث يحرم في النظام الإسلامي وسياساته ما يكون سبباً في عدم الاستقرار³، بالإضافة إلى العديد من الأهداف التي تميز السياسة النقدية الإسلامية عن غيرها، ومن أبرزها:
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتوظيف الكامل والمعدل الأمثل للنمو الاقتصادي.
 - تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل للدخل والثروة.
 - الاستقرار في قيمة النقود لتكون وحدة حساب موثوقة ومعياري عادل للدفعات المؤجلة ومخزن للقيمة⁴.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي

في البداية لابد من التذكير بأن الصيرفة الإسلامية تقوم على مبدأ تنظيم إصدار النقود باعتباره وظيفة تُمارس في حدود الشرع ومقتضيات الصالح العام، دون تجاوز ما يتطلبه الاقتصاد من سيولة حقيقية، فزيادة المعروض النقدي يجب أن تُضبط بما يعكس التطور الفعلي في الإنتاج والاستثمار، مع التأكيد على أن البنوك لا تُمنح حرية توليد النقود ما لم تكن مرتبطة بتمويل نشاط اقتصادي ملموس، كما أن رفض التعامل الربوي يُسهم في تقليص الفجوة بين الادخار والاستثمار، ويمنع تنامي المضاربات غير المشروعة، وبهذا المنهج، تقل احتمالات

¹ فؤاد بن حدو، البنك المركزي الإسلامي وأدوات سياسته النقدية، مجلة GIEM، العدد 114، نوفمبر 2021، ص39.

² عمر شابرا، مرجع سابق، ص 165-166.

³ فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص39.

⁴ عمر شابرا، مرجع سابق، ص 37.

حدوث الاختلالات وإن وقعت، يمكن للبنك المركزي التصرف باستخدام أدوات مشروعة للحد من آثارها السلبية، نذكر منها:

1. أدوات السياسة النقدية الكمية:

من الملاحظ أن الأدوات الكمية في الاقتصاد الإسلامي لها فعالية معتبرة في تحقيق أهداف وتوجهات السياسة النقدية¹، ومن بينها:

1.1. سياسة السوق المفتوحة:

في الطليعة يمكن القول أنه ونظرا لتحريم الربا في الشريعة الإسلامية، فإن العديد من الأدوات المعتمد عليها في النظام الربوي لا يمكن استخدامها كما هي في النظام الاقتصادي الإسلامي، ومن بينها سياسة السوق المفتوحة*، حيث لا يمكن التعامل بالأوراق المالية القابلة للتداول التي تجلب الربا وتكون عادة مدفوعة من أرصدة نقدية وهمية تخلفها البنوك التجارية في البورصة، وإنما وحسب السياسة النقدية الإسلامية فإن عمليات السوق المفتوحة يقصد بها قيام البنك المركزي الإسلامي ببيع وشراء الأوراق المالية الإسلامية كما يستطيع البنك المركزي أن يستثمر في الأسهم باعتبارها جزء من رأس مال الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يمكنه الحصول على حصة ملكية في المشاريع المشتركة مع بنوك إسلامية أخرى، فضلا عن الفرص المتاحة أمام البنك المركزي الإسلامي للاستثمار المباشر في القطاع الحقيقي على أساس المشاركة في الربح، وبالتالي يمكن للبنك المركزي من خلال هذه الأداة سواء معالجة الضغوط الانكماشية بزيادة العرض النقدي وشراء أوراق مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، أو بالعكس عند مواجهة الضغوط تضخمية فإنه يلجأ لبيع ما لديه من الأوراق المالية، والآن سنقوم بتقديم بعض الأوراق المالية المتاحة في الاقتصاد الإسلامي:

1.1.1. الصكوك الإسلامية: تعد الصكوك الإسلامية ذات أهمية كبيرة حيث أنها تلعب دورا بارزا في توفير وسائل

تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتساهم في توفير آليات تمويل متنوعة وفرص استثمارية جيدة للمستثمرين، كما أنها تعزز التنمية الاقتصادية والمالية في المجتمع.

أ. تعريف الصكوك الإسلامية: قدمت للصكوك الإسلامية العديد من التعاريف، نذكر منها:

¹ جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية" دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي، مرجع سابق، ص215.

* تم التطرق إلى تعريف هذه السياسة في الفصل الأول من بحثنا.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

- "تعتبر الصكوك الإسلامية وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في موجودات معينة ومباحة شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم"¹.
- "يتم من خلال الصكوك الإسلامية تحويل الأصول غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول، وتختلف عن السندات التقليدية كون الصكوك تتأثر بنتيجة الأعمال سواء ربح أو خسارة بخلاف السند له فائدة ثابتة بغض النظر عن النتيجة"².
- عُرِفَت في كتاب المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI": "تعرف الصكوك الإسلامية بالصكوك الاستثمارية تمييزاً لها عن الأسهم وسندات القرض، وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات"³.
- نلاحظ من التعاريف السابقة أن كلها تصب في كونها أوراق مالية (أدوات مالية) تستعمل لجلب التمويل، وهي سندات إسلامية تتوافق مع مقاصد الشريعة، ويكون العائد عليها بحسب النسبة من الربح أو الخسارة.
- ب. أنواع الصكوك الإسلامية: هناك العديد من الأنواع للصكوك الإسلامية الاستثمارية وفق ما ورد في المعيار الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI" حسب تصنيف الاستثمار، من بينها:

- صكوك ملكية الموجودات المؤجرة: وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حسيلة الاكتتاب فيها وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.
- صكوك ملكية المنافع وهي أنواع:
- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة وهي نوعان: وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إجارة منافعها واستيفاء أجرتها من حسيلة الاكتتاب فيها وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك، أو النوع الثاني وهو وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة (مستأجر) بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض تجارة منافعها واستيفاء أجرتها من حسيلة الاكتتاب فيها وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

¹ محمد أشرف دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، دار السلام، مصر، 2011، ص19.

² عمر يحيوي، واقع وآفاق صناعة الصكوك الإسلامية واستشراف تطبيقاتها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 7، العدد 2، ص271-273.

³ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI"، ص468.

• صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تجارة أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها وتصبح من فئة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك.

• صكوك ملكية الخدمات من طرف معين: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من طرف معين (كمنفعة التعليم من جامعة مسمات) واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

• صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من مصدر موصوف في الذمة (كمنفعة التعليم من جامعة يتم تحديد مواصفاتها دون تسميتها)، واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك¹.

- صكوك المضاربة: يكون فيها مالكو الصكوك أصحاب رأس المال، والمستثمر هو عامل المضاربة.
- صكوك المربحة: صكوك تصدر لتمويل شراء سلعة بالمربحة وتصبح سلعة لمربحة مملوكة لحملة الصكوك.

- صكوك السلم: صكوك تصدر لتحصيل رأس مال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك... إلخ².

تطورت الصكوك الإسلامية مع التطور التكنولوجي فبالإضافة إلى أنواع الصكوك الإسلامية المعروفة تم ابتكار أنواع جديدة من الصكوك على سبيل المثال:

- صكوك المشروع الأخضر: وهي أداة جديدة تركز على تمويل المشروعات المتوافقة مع قضايا البيئة والتنمية المستدامة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة.

- صكوك المشروع الاجتماعي: وهي أيضا أداة جديدة مبتكرة وتركز على تمويل المشروعات التي تحقق مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ج. إصدار وتداول الصكوك الإسلامية:

¹ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI"، نفس المرجع، ص 468.

² عمر يحيوي، واقع وآفاق صناعة الصكوك الإسلامية واستشراف تطبيقاتها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 7، العدد 2، ص 271-273.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

يتم تنظيم إصدار وتداول الصكوك الإسلامية من قبل هيئات رقابية مختلفة وفقا للمعايير الشرعية والقوانين المالية المعمول بها في البلدان المختلفة، تتم عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية وفق مراحل الخطوات أهمها:

- التصميم والهيكل: في البداية يتم تصميم هيكل الصكوك وتحديد شروطها ومتطلباتها وأحكامها ويتم توضيح ذلك في وثيقة العرض الأولية.

- المراجعة الشرعية: ما أن تتم هيكلة الصكوك تتم مراجعتها من قبل لجنة شرعية مختصة، وذلك للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيتم إصدار فتوى شرعية تحدد مدى الامتثال للمعايير الشرعية.

- الاعتماد الرقابي: يتم تقديم طلب للهيئة الرقمية المختصة، مرفقا بمجموعة من الوثائق والمعلومات المتعلقة بهيكل الصكوك وبالشركة المصدرة للصكوك، وذلك للحصول على الموافقة على إصدار الصكوك.

- العرض الأولي: بعد أن يتم الموافقة الرقابية على إصدار الصكوك يتم إجراء العرض العام الأولي للصكوك لجمع التمويل من المستثمرين ويتم تحديد مدة الاكتتاب وسعر الصكوك المعروضة.

- التداول الثانوي: يتم تداول الصكوك في السوق الثانوية، حيث يتم شراء وبيع الصكوك بين المستثمرين¹.

وتجدر الإشارة أنه رغم تسمية الصكوك الإسلامية بالسندات الإسلامية إلا أن هناك العديد من الفروقات بين الصكوك الإسلامية والسندات، والصكوك الإسلامية والأسهم:

الصكوك الإسلامية والأسهم: تتشابه في كونها أدوات مالية استثمارية تجذب التمويل من خلال المشاركة في الربح والخسارة، وتختلف في العديد من النقاط أهمها الملكية فصاحب السهم يتمتع بملكية في المؤسسة حسب قدر أسهمه، بينما في الصكوك الإسلامية فإن صاحبها ليس له دخل بملكية المؤسسة، كما أن العائد في السهم مرتبط بأداء الشركة بينما عند الصكوك الإسلامية فيرتبط بالأصل المحدد في الصك.

الصكوك الإسلامية والسندات: تتشابه في كونها أدوات مالية تستخدم لجمع التمويل، وتختلف في عدة نقاط أهمها كون السند يدفع فائدة ثابتة بغض النظر عن الربح أو الخسارة عكس الصكوك.

2.1.1. شهادات الودائع المركزية الإسلامية: يصدر البنك المركزي شهادات ودائع مركزية للبنوك الإسلامية، التي تودع بموجبها أموالا لديه ضمن علاقة تمويلية قائمة على المضاربة أو الوكالة بالاستثمار، ويقوم البنك المركزي بتخصيص ما لديه من شهادات الودائع المركزية بين البنوك الإسلامية تبعا لقدرة وكفاءة كل بنك إسلامي في مجال الاستثمار، كما أن هاته الودائع تتمتع برقابة وإشراف مزدوج من قبل البنك المركزي الإسلامي والبنك

¹ هناء سدراتي، تطور الصكوك كأداة تمويلية إسلامية مبتكرة، الإمكانات والتحديات في دعم الشركات الناشئة والمتوسطة، مجلة اقتصادنا الإسلامي، العدد 5، 2024، ص10، الموقع <https://islamic-economics.net> تم الاطلاع عليه في 2025/01/25 سا 21:30.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

الإسلامي مما يكسبها قدر أكبر من الأمان، وإذا أراد البنك المركزي امتصاص ما لدى الأفراد من النقود وتخفيف ارتفاع المستوى العام للأسعار فإنه يقوم ببيع الشهادات المركزية، والعكس في حالة الكساد فإنه يستطيع شراء أو استرداد الشهادات المركزية من الأفراد مع إعطائهم القيمة والأرباح المحققة كعائد على الاستثمار، ويستطيع أيضا إصدار شهادات جديدة بقيمة العائد المستحق لمن يرغب في إعادة الاستثمار مما يساهم في الراجح الاقتصادي.

3.1.1. أوراق مالية أخرى: يمكن أن تتضمن محفظة البنك المركزي الإسلامي والمصارف الإسلامية على أوراق مالية أخرى منها:

- أسهم البنوك الإسلامية والشركات التي تعمل في نشاط مباح شرعا، إلا أنه يُستثنى الأسهم الممتازة.¹
- شهادات الاستثمار القابلة للربح والخسارة وتمثل حصة في مؤسسات اقتصادية قائمة وفقا لمعدلات ربح أو خسارة محددة.
- شهادات الودائع في البنوك الأجنبية في خارج البلاد دون تقاضي فوائد ربوية عليها مع مطابقة مجالات استثمارها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- صكوك الإعمار وهي الصيغة البديلة لسندات التنمية التي تقوم بإصدارها بعض المصارف، حيث أنها تصدر لإنشاء مشاريع محددة ذات جدوى اقتصادية، مخصصة لإعمار مشاريع قابلة للتنفيذ كإعمار أراضي الأوقاف أو بناء المدارس والجامعات وغير ذلك من المشاريع التي تعود بالنفع العام والربح الوفير على المستثمر.²

2.1. تغيير نسب تخصيص الودائع:

تعتبر هذه الأداة بديلة عن نسبة الاحتياط القانوني في النظام الاقتصادي التقليدي وتتمثل هذه الأداة في تحديد نسبة معينة من الودائع الجارية لدى البنوك الإسلامية يُسمح باستخدامه في التمويل بينما تُجمد النسبة المتبقية بهدف منع خلق نقود إضافية بصفة غير شرعية، مع الحفاظ على حق البنوك في الاستفادة من الأموال الحقيقية المتوفرة لديها.³

¹ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI"، مرجع سابق، ص 565.

² عمار مجيد كاظم الوادي، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول الإسلامية مختارة، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص 136-139.

³ سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 97.

أما بالنسبة للودائع الاستثمارية فهي لا تشكل مشكلة سيولة حيث أن أصحاب هذه الودائع يريدون استثمار أموالهم للحفاظ عليها لحين استردادها¹.

والسبب لاقتراح أن تكون نسبة الاحتياطي على الودائع الجارية للبنك فقط، كون ودائع المضاربة تعامل في النظام الإسلامي مثل رأس مال المصرف، وطالما أنه لا يشترط أي احتياطي على سائر أشكال رأس المال، فإنه لا يوجد سبب لفرض عليها احتياطي².

لذا يمكن اقتراح أن يقوم البنك المركزي بدل الاحتياطي القانوني بفتح حساب خاص به لدى البنوك الإسلامية يسمى حساب الودائع المركزية، وهي ودائع موجهة للاستثمار عن طريق نظام المشاركة ويقسم الأرباح والخسائر مع البنوك والمستثمرين حسب نسبة التشارك، فإذا أراد البنك المركزي توفير المزيد من النقود المتداولة في الاقتصاد أضاف إلى حجم ودائعه، والعكس إذا أراد التقليل من حجم النقود المتداولة فإنه يقوم بسحب كمية من ودائعه التي حل أجلها أو تصفيتها³.

3.1. نسبة هوامش المشاركة كبديل لسعر إعادة الخصم

بما أن السياسة النقدية في الإسلام استبعدت سعر الفائدة الربوي، ومعدل الربح الثابت فإنها أمسكت ببديل أقوى وهو المشاركة في الأرباح، وقد اتفق الفقهاء على القول بأن أمر تحديد حصة الشركاء من الربح خاضع لاتفاقهما، شرط أن تكون هذه الحصة نسبة مئوية، إلا أن الشريعة الإسلامية أعطت الحق للحاكم من باب المصلحة العامة تعديل هذه النسب لتشجيع توجيه المدخرات نحو الاستثمار، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: "وجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط. وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل، وبالله التوفيق".

وإتباع هذا الأسلوب أفضل من إتباع أسلوب التغييرات في حجم النقود وفي المعروض النقدي حيث قد يحدث هذا أثار غير مرغوبة في الاستقرار الاقتصادي وعوامل اختلالية تؤدي إلى التضخم أو الانكماش⁴.

¹ عدنان خالد التركماني، مرجع سابق، ص 271-272.

² عمر شابرا، مرجع سابق، ص 144.

³ الطيب لحيح، مرجع سابق، 2002، ص 104.

⁴ عدنان خالد التركماني، مرجع سابق، ص 275-277.

فيمكن أن يقوم البنك المركزي بفتح حسابات متعددة بمعروض نقدي متفاوت مع البنوك مشاركة، وهذه الحسابات حسابات أمانة واستثمار وليست حسابات ودائع كما في البنوك التقليدية،¹ ويستطيع البنك المركزي أن يعدل من نسبة التشارك بالشكل الذي يراه مناسباً لسير النشاط الاقتصادي، ففي حالة الركود يقوم بتخفيض نسبة التشارك على ودائعها لدى البنوك، وبالتالي ينخفض المعدل التشارك السوقي، والعكس في حالة التضخم فيقوم برفع نسبة التشارك على ودائعهم مما يقلل الطلب على رؤوس الأموال لاستثمارها، وحتى لو عرض القطاع الخاص أمواله بنسب تشارك قليلة فإنه لا يستطيع أن يلبي كافة طلبات رجال الأعمال ومن ثم يرتفع نسبة التشارك في القطاع الخاص ومن ثم في السوق.²

2. الأدوات النوعية (الكيفية): نذكر من بين الأدوات الكيفية في الاقتصاد الإسلامي ما يلي:

1.2. التمييز في الأدوات الكيفية

أ. التمييز في الودائع الجارية للمجالات الاستثمارية: حيث يعمل البنك المركزي على تعديل نسبة تخصيص الودائع الجارية لدى البنوك حسب حاجة النشاط الاقتصادي وحسب القطاعات ذات الأولوية، وهذه الأداة بديلة عن سياسة التمييز في نسبة الاحتياط القانوني في النظام الربوي.

ب. التمييز في التعامل في السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوب تدعيمها لزيادة الموارد المالية المخصصة لهذه القطاعات وزيادة إقبال المستثمرين عليها، في حدود الكمية التي يرغب إضافتها إلى الاقتصاد، وهذه الأداة بديلة لأداة التمييز في السوق المفتوحة في النظام الربوي.

د. التمييز في نسبة المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة: إن التمييز في النسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة يجعل الاستثمارات تتجه إلى المجالات المراد تنميتها، هذه الأداة بديلة لأداة التمييز في سعر إعادة الخصم في النظام الربوي.³

2.2. الأدوات التكميلية:

وتعتبر أدوات تكمل دور الأدوات السابقة ومنها:

¹ حليم مدبر، كفاءة أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في السياستين التوسعية والانكماشية، مجلة الشهاب، المجلد 8 العدد 1، ص 455.

² الطيب لحيج، مرجع سابق، ص 238-239.

³ فؤاد بن حدو، البنك المركزي الإسلامي وأدوات سياسته النقدية، مرجع سابق، ص 45-46.

أ. نسبة مساهمة المصارف في النشاط الاستثماري: يمكن للبنك المركزي أن يحدد هذه النسبة ويعدلها تبعاً لأولوية النشاطات الاقتصادية ووضع البنوك المالي، فيحدد مقدار ما تساهم به البنوك لتمويل نشاطات استثمار، وهذه الأداة بديلة لسياسة هامش الضمان المطلوب في النظام الربوي.

ب. وضع شروط تنظيمية لصيغ التمويل الإسلامي مثل شروط البيع بالمربحة: من المعلوم أن المربحة هي بيع السلعة بسعر التكلفة مع إضافة ثمن معلوم، ويمكن تنظيم عملية البيع في المربحة بما يساهم في دفع النشاط الاقتصادي في قطاعات دون أخرى، من خلال تسهيل شروط البيع للمجالات المرغوبة مثل تخفيض المبلغ الواجب دفعه مقدماً أو زيادة مدة تسديد الأقساط الشهرية، وتقييدها للمجالات والقطاعات الأخرى.

وما قيل عن المربحة يمكن أن يقال عن العمليات المماثلة كبيع السلم والإستصناع وغيرها.

وهي سياسة بديلة لأداة تغيير شروط البيع بالتقسيط كما تعتبر بديلاً للانتماء العقاري¹.

3. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية الإسلامية

إذا كانت الأدوات المباشرة ذات فعالية في الاقتصاد التقليدي فإن فعاليتها في الاقتصاد الإسلامي تكون أكبر، وذلك نظراً لطبيعة المجتمع المسلم الذي يفرض على المؤسسات والأفراد تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، مما يدفعهم إلى التعاون وإتقان العمل لتحقيق الأهداف المطلوبة، وسنقدم الأدوات المباشرة للسياسة النقدية الإسلامية فيما يلي:

- الإقناع الإيماني: سيقوم البنك المركزي بالتدخل لإقناع البنوك بالإجراءات الواجب اتباعها ويستعمل بذلك أسلوب الإقناع من منطلق إيمانهم.
- التعليمات المباشرة: يقوم البنك المركزي بتوجيه التعليمات المباشرة ملزماً البنوك بضرورة تطبيقها، ويلجأ إلى هاته الأداة خاصة إذا لم تجدي وسيلة الإقناع الإيماني.
- الرقابة المباشرة: يقوم البنك المركزي بإجراءات رقابة مباشرة على البنوك وذلك لأحكام إشرافه عليها ولضمان التناسق ضمن النظام البنكي في الاقتصاد.
- الإعلام: وهو أن يقوم البنك المركزي بالإعلان عن سياسته النقدية المستقبلية في توجيه الموارد النقدية كما ونوعاً ويدعم إعلانه بالأرقام والإحصائيات.

¹ جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي"، المذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 104-105.

- **الجزاءات:** كأن يقوم البنك المركزي بفرض غرامات أو الحرمان من الإقراض وإعادة التمويل للبنوك وقد يصل الحد إلى إيقاف نشاط هذه البنوك¹.

يتبين لنا من خلال هذا المبحث أن الإصدار النقدي في الاقتصاد الإسلامي يُعد عنصراً مؤثراً يخضع لضوابط شرعية واقتصادية محددة، تهدف لحماية قيمة النقد والوقاية من التضخم وتقادي كل أسبابه، ويتم ذلك من خلال البنك المركزي الذي يُعتبر المسؤول عن رسم مسار وتوجهات السياسة النقدية، وعن التأثير على الطلب على النقود، وكذا عن حجم الكتلة النقدية والمعروض النقدي وضبطهم بالمستويات اللازمة لبلوغ الأهداف المرجوة والوصول إلى حالة من التوازن النقدي، وترتبط هذه المسألة بوضع سياسة نقدية إسلامية تعتمد على أدوات مشروعة تراعي مقاصد الشريعة الإسلامية، وتسعى لضبط كمية النقد المصدر وتوجيهه نحو النشاط الاقتصادي الحقيقي بما يحقق الاستقرار النقدي، واستقرار الأسعار، وعدالة توزيع الدخل والثروة.

¹ صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001، ص 57-58.

المبحث الثاني: تجربة السودان في تطبيق أدوات السياسة النقدية

بعد أن تم إعطاء لمحة جد مختصرة عن علاقة البنك المركزي الإسلامي السوداني مع البنوك الإسلامية في السودان في المبحث الثاني من الفصل الثاني من دراستنا، نرى أنه يجب الغوص أكثر في تجربة السودان، كونها من التجارب النادرة التي تبنت النظام المصرفي الإسلامي وبرزت فيه.

يعتبر السودان البلد الوحيد الذي طبق في فترة معينة نظاما مصرفيا إسلاميا شاملا كاملا، وليس جزئيا مثل باقي التجارب: الإيرانية (التي بالرغم من أنها طبقت نظام خالي من الفائدة بعد الثورة الإسلامية في أواخر السبعينات، إلا أنها لم تطبق نظام مصرفي إسلامي كامل بل كان قريب من التقليدي من نواحي كثيرة، فلقد اعتمدت على صيغ تمويلية تقترب كثيرا من الفائدة تحت مسميات إسلامية، وبالتالي فإنها لم تتجاوز الجانب الشكلي في الأدوات المصرفية، كما أن البنك المركزي الإيراني استخدم بعض الأدوات التقليدية التي تتناقض جزئيا مع المبادئ الإسلامية مثل تحديد أسعار الفائدة)، أو الباكستانية التي اعتمدت على نظام مزدوج ولم يكتمل لديها التطبيق الإسلامي الشامل وبالتالي كانت تجربتها جزئية، حاولت في فترة الثمانينات التحويل للنظام الإسلامي لكن بقيت مجرد محاولة وبقي النظام مختلط فيه بنوك إسلامية وبنوك تقليدية بها نوافذ إسلامية .

كما تعد تجربة السودان تجربة فريدة من نوعها حيث أنها لم تبقي على أي شق تقليدي موازي خاصة في الفترة 2011-2020.

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ماهية البنك المركزي السوداني في المطلب الأول، والعرض النقدي والتضخم في السودان في المطلب الثاني، ولمراحل تطور النظام المصرفي السوداني في المطلب الثالث، أما المطلب الرابع فتناول أدوات السياسة النقدية في السودان.

المطلب الأول: ماهية البنك المركزي السوداني

يعتبر البنك المركزي السوداني السلطة النقدية المسؤولة عن النظام المصرفي السوداني، سنتعرض فيمايلي لتعريفه، ولنذكر أهم مهامه، وفروعه.

1. تعريف بنك السودان المركزي:

بعد أن نال السودان استقلاله سنة 1956 برزت الحاجة لوجود بنك مركزي وذلك للقيام بمهامه الضرورية كتنظيم الإصدار النقدي ورسم السياسة النقدية والتمويلية وبناء جهاز مصرفي قوي وفعال لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية، خصوصا وأن السودان في تلك المرحلة تبنت برامج اقتصادية طموحة تتطلب وجود سياسة نقدية وتمويلية ملائمة لمواكبة تلك البرامج للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

ولتحقيق ذلك تم في سنة 1936 وضع لجنة من ثلاث خبراء من البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، لعمل دراسة مجدية تنظر بشأن إمكانية إنشاء بنك مركزي سوداني، وبعد أن فرغت اللجنة من دراستها ورفعت توصياتها ثم إصدار قانون بنك السودان لسنة 1959 وشرع البنك في بدء عمله في 22 فيفري 1960 كهيئة قائمة بذاتها لها شخصيتها الاعتبارية وصفة تعاقدية وخاتم عام.

بعد إنشاء بنك السودان تولت الإدارة شخصيات سودانية وكان أول محافظ هو السيد مأمون بحيري، وتم تعيين عدد مقدر من حملة الشهادات الجامعية وعدد من الموظفين الذين كانوا يعملون في وزارة المالية¹.

2. مهام بنك السودان المركزي:

تتلخص مهام بنك السودان المركزي حسب قانونه لسنة 2012 في:

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف.
- كفاءة النظام المصرفي من خلال تحقيق أهداف الاستقرار المالي وسلامة الجهاز المصرفي.
- وضع السياسة النقدية وتنفيذها.
- تنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه.
- بإصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها.
- مصرف للحكومة ومستشار ووكيل لها في الشؤون النقدية والمالية التي تقع تحت سيطرة البنك المركزي².

3. فروع بنك السودان المركزي:

لدى بنك السودان المركزي 17 فرع مقسما في ولايات السودان والفرع الرئيسي متواجد بالخرطوم، هذه الفروع هي:

فرع الخرطوم، فرع ود مدني، فرع كوستي، فرع عطبرة، فرع القضارف، فرع نيالا، فرع الأبيض، فرع دنقلا، فرع بورتسودان، فرع الفاشر، فرع الجنيينة، فرع كسلا، فرع الدمازين، فرع سنار، فرع كادقلي، فرع زالنجي، فرع الضعين، فرع الفولة (تحت التأسيس)³.

¹ البنك المركزي السوداني 2021، عن البنك المركزي، نبذة تاريخية عن بنك السودان المركزي، موجود على الموقع <https://cbos.gov.sd>، تم الاطلاع عليه في 2024/10/06، على الساعة 06:20.

² التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021، الفصل الرابع، ص 61. موجود في الموقع <https://cbos.gov.sd>، تم الاطلاع عليه في 2024/10/12، على الساعة 23:12.

³ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021، فروع بنك السودان المركزي.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

أشير إلى أن البنك المركزي السوداني شهد تطورات عديدة في الآونة الأخيرة، خاصة إبان الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023، حيث قبل الحرب كانت أمامه تحديات كبيرة أبرزها نسب التضخم المرتفعة جدا وتدهور قيمة العملة، أما بعد اندلاع الحرب فقد واجه تحديات غير مسبقة واضطر لمواجهة بشتى الأساليب، أهمها أنه تضرر مركزه نتيجة القصف فتدمر مقره الموجود بالخرطوم، مما أثر سلبا على سياساته النقدية والاقتصادية بشكل كبير، لكن في مارس 2025 استعاد الجيش والقوات المسلحة السودانية السيطرة على مقر البنك، وهو الآن يواصل جهوده في تنفيذ سياساته النقدية لتعزيز الاستقرار النقدي في السودان.

المطلب الثاني: العرض النقدي والتضخم في السودان

يمكن القول أن العرض النقدي والتضخم هما وجهان لعملة واحدة، حيث لا يسعنا التكلم عن الواحدة دون ذكر الأخرى كونهما مرتبطان ارتباطا كبيرا ويؤثران على بعضهما البعض، لذا ارتأينا أن نقسم هذا المطلب إلى جزئيتين الأولى مرتبطة بالعرض النقدي والثانية بمعدلات التضخم في السودان:

1. عرض النقود:

يشتمل مفهوم عرض النقود بمعناها الضيق M1 العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب بالعملة المحلية، بينما يشتمل مفهوم عرض النقود بمعناها الواسع M2 العملة لدى الجمهور والهوامش على خطابات الاعتمادات المستندية وعلى خطابات الضمان بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية¹.

يوضح الجدول التالي تطور عرض النقود في الاقتصاد السوداني:(1990-2021)

نظرا لطول الفترة الزمنية من 1990 إلى 2021 سأحاول أن اذكر فقط إحصائيات سنوات 1990، 2000، 2005، 2010، 2020، 2021 (ذكرت سنة 2021 لأنها سنة استثنائية تم فيها الانتقال إلى العمل بنظام المصرفي المزدوج تقليدي إسلامي).

جدول رقم(2.2.3): عرض النقود في الاقتصاد السوداني:(1990-2021) (مليون جنيه)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021
عرض النقود M2	31.64	705.87	3466.71	14031.4	35498	93643	1302320	3296959
M1	2700.2	41649.6	230899.0	818797.9	19908	52872	880014	1833718

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021، ص44.

شبه النقود	4.7	289.37	1120.84	5843.402	15590	40771	422306	1463240
------------	-----	--------	---------	----------	-------	-------	--------	---------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: النشرة الاقتصادية، نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي-، العدد 2 سنة 2022، ص1.

- التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021، ص44.

- النشرة الاقتصادية، نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء-بنك السودان المركزي، العدد 5، 2017، ص1.

- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام 1990، 1995.

- النشرة الاقتصادية، نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء-بنك السودان المركزي، العدد 19 سنة 2011، ص1.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في عرض النقود وبوتيرة متزايدة في كل سنوات الدراسة، وذلك لعدة أسباب فمثلا في سنة 2015 زيادة العرض النقدي سببها دخول البنك المركزي في تمويل شراء بعض السلع والمنتجات بهدف دعم أسعارها، والاستمرار في شراء الذهب وتخصيصه لاستيراد السلع الاستراتيجية¹.

وفي سنة 2021 التي عرفت ارتفاعا بوتيرة مرتفعة، حيث انتقل من 1302320 مليون جنية إلى 3296959 مليون جنية في عام 2021، وهذا راجع إلى ارتفاع كل من شبه النقود ووسائل الدفع الجارية نتيجة ارتفاع تحت الطلب والعملة لدى الجمهور ارتفاعا متزايدا على مدى السنوات وخاصة في السنة 2021، وهذا راجع لتبني النظام المزدوج التقليدي والإسلامي.

2. التضخم في الاقتصاد السوداني:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، كما يعتبر التضخم ظاهرة نقدية وتوجد علاقة طردية بين عرض النقود وارتفاع الأسعار، حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، وارتفاع مستويات التضخم².

ويوضح الشكل الموالي تطور معدلات التضخم في السودان في سنوات 1990، 1995، 2000، 2005، 2010، 2015، 2020، 2021.

¹ تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2015، ص2.

² التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021، ص54.

جدول رقم (3.2.3): تطور معدلات التضخم في سنوات 1990، 2000، 2005، 2010، 2015،
2020، 2021 (بالنسبة المئوية)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021
معدل التضخم %	67.38	68.97	8.1	8.6	13.1	12.6	269.3	318.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-النشرة الاقتصادية، نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء-بنك السودان المركزي، العدد 2 سنة 2022 ص4.

- التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021، ص6.

- النشرة الاقتصادية، نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء-بنك السودان المركزي، العدد 5 سنة 2017، ص3.

- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام 1995، 1990.

- النشرة الاقتصادية، نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء-بنك السودان المركزي، العدد 19 سنة 2011، ص3.

نلاحظ من خلال الجدول ومن خلال التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات الدراسة من 1990-2021، وبالربط مع الجدول السابق الذي يبين عرض النقود في السودان لنفس الفترة، أن:

معدلات التضخم كانت مرتفعة جدا في سنوات 1990-1995 حيث وصلت ل 68.97 % في 1995، وذلك لعدة أسباب أهمها تطبيق النظام المصرفي الإسلامي دون تهيئة كافية، حيث أنه في سنة 1992 أصدر بنك السودان المركزي القرار الرسمي بتطبيق أسلمة شاملة للنظام المصرفي في السودان على المستوى الوطني وتم إلغاء الفائدة الربوية، وأيضا بسبب الاعتماد على التمويل بالعجز، والصراعات الداخلية، انخفاض الناتج المحلي... وغيرها، إلا أنها انخفضت كثيرا في سنوات 2000-2005 إلى أن وصلت ل 5.6 % في 2005، وذلك راجع لزيادة الإيرادات العامة للدولة وتحسن ميزان المدفوعات، ولتحسن نسبي في كل المؤشرات الاقتصادية وذلك بسبب بدأ السودان في تصدير النفط رسميا بعد سنة 1999، كما ساعدت السياسة النقدية أيضا في انخفاض التضخم حيث اعتمدت على استخدام أدوات أكثر كفاءة كالصكوك الإسلامية مثل شمم وشهامة (التي سنتعرض لها بنوع من التفصيل في المطلب الرابع من هذا المبحث).

بعد سنة 2011 ارتفع معدل التضخم بطريقة ملحوظة ففي سنة 2012 وصلت معدلات التضخم ل 44.4%، وهذا راجع لانفصال الشمال على الجنوب في السودان سنة 2011، الذي فقدت فيه السودان عائدات كبيرة من

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

النفط وهذا من أكثر الأمور التي أثرت على إيرادات الدولة وأحدثت عجز مالي وأثرت على الاحتياطات من العملة الأجنبية، ومن أجل مواجهة ذلك العجز المالي لجأت لزيادة الإصدار النقدي فطبعت المزيد من النقود، مما زاد من المعروض النقدي دون أن يقابل ذلك زيادة في الناتج الحقيقي وهو عامل رئيسي في ارتفاع معدلات التضخم، كما أن تلك الزيادة في المعروض النقدي المترافقة مع نقص الناتج المحلي الإجمالي أدت لتدهور قيمة الجنيه السوداني فتضخمت التكاليف وارتفعت أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية وأسعار الواردات فارتفع التضخم المستورد أكثر فأكثر، كما أنه بعد ذلك الانفصال في سنة 2011 فرضت على السودان عقوبات اقتصادية أثرت على قدرته على الحصول على الدعم الدولي.

ثم انخفضت تدريجياً إلى أن وصلت في 2015 لـ 12.4% نتيجة اتخاذ الحكومة لإجراءات تحد من التضخم، كتقليص الإنفاق الحكومي ورفع نسبة الاحتياطي القانوني لـ 18% وبفضل تحسن العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، إلا أنه تجدر الإشارة أن هذا الانخفاض عاد للارتفاع سنة 2016 أين سجل معدل التضخم 30.5%، واستمر في الارتفاع إلى أن وصل إلى قيم غير معقولة في سنوات 2020 و 2021 وهي الفترة التي تزامنت مع تطبيق تجربة النظام المصرفي المزدوج (تقليدي - إسلامي)، حيث سجلت معدلات التضخم في 2019 بـ 57% ثم 269.3% في ديسمبر 2020 ثم 318.2% في ديسمبر 2021 وهذا ارتفاع كبير جداً وغير مقبول وهذا راجع لعدة أسباب منها: نقص الإنتاج الزراعي والصناعي بسبب النزاعات والحروب وتدهور البنية التحتية، الأزمة السياسية والاقتصادية سنة 2019 التي أدت إلى زيادة التوتر والنزاعات الداخلية وإلى اختلالات واضطرابات اقتصادية حالت إلى نقص الاستثمار ونقص الناتج المحلي، الأمر الذي زاد من مستويات التضخم، وأصبح الوضع في السودان أقرب إلى ما يقال عنه تضخم ركودي حيث إن هناك تضخم في مستويات الأسعار وركود في الناتج الحقيقي والاستثمارات وتعتبر هذه الحالة من أصعب الحالات التي يمكن معالجتها اقتصادياً لذا نرى أن الاقتصاد الإسلامي كان مقيداً في ظل كل هذه الأزمات.

في الأخير يمكن القول أن ارتفاع مستويات التضخم في السودان كان ناتجاً عن عدم استقرار سياسي وأزمات سياسية واقتصادية وناتجاً عن نقص الإنتاج المحلي، وزيادة تكاليف الإنتاج والاستيراد، وإلى تدهور العملة، ونقص الاحتياط النقدي من العملة الأجنبية، وإلى فقدان عائدات النفط بعد الانفصال التي أثرت على إيرادات الدولة والعجز المالي ما دفع لزيادة العرض النقدي الراجع للتوسع في الإصدار النقدي والتمويل بالعجز. وأن الانخفاض في مستويات التضخم كان راجعاً لارتفاع إيرادات الدولة من عائدات النفط، تدخل السياسة النقدية خاصة الاحتياطي القانوني والصكوك الإسلامية.

المطلب الثالث: مراحل تطور النظام المصرفي السوداني

1. تسلسل المراحل التي مر بها النظام المصرفي في السودان من سنة 1960 إلى ما بعد سنة 2021

ظل بنك السودان منذ إنشائه سنة 1960 وإلى 1984 يستخدم أدوات السياسة النقدية التقليدية، التي تمكنه من الرقابة على الائتمان والتحكم في الكتلة النقدية، عن طريق معدلات أسعار الفائدة، وتغيير نسب الاحتياطي النقدي، والتوجيه المباشر عن طريق وضع حدود قصوى للتمويل وغيرها من الوسائل الرقابية¹.

وبعد سنة 1984 وهو العام الذي عرف ملامح البداية الفعلية الأولى لتطبيق القوانين الإسلامية قام بنك السودان المركزي بمحاولة تعميق أسلمة الجهاز المصرفي، وفي سنة 1990 أصدر بنك السودان توجيهات للبنوك بإلغاء العمل بالفئات التعويضية كما أصدر وزير المالية في نفس السنة القرار الوزاري رقم 69 الذي يفيد بإلغاء كل الصيغ الربوية في معاملات الدولة، وفي سنة 1991 اصدر بنك السودان تعميما للبنوك بإلغاء كل أشكال التعامل الربوي لأي تعامل داخلي سواء لأفراد أو مؤسسات في القطاع العام أو الخاص أو التعامل مع المقيمين أو غير المقيمين.

وفي سنة 1992 تم الإعلان الرسمي لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي الشامل في السودان وإلغاء الفائدة الربوية تماما، فتم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية للبنك وذلك لتنقية العمليات المصرفية من شبهة الربا، كما أن البنك استمر في أداء دوره كبنك للحكومة وذلك بالمساهمة في رؤوس أموالها وحفظ إدارة حساباتها كما يؤدي دوره كمقرض للحكومة ومقرض أخير للبنوك، كما عمل على محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستقرار سعر صرف العملة المتمثلة في الجنيه السوداني.

وبما أن الجهاز المصرفي قد تمت أسلمته فإن البنك المركزي فقد تخلص من أدونات الخزنة والسندات الحكومية وتم إصدار سندات مالية تتوافق مع النظام الإسلامي².

وبعد ذلك تم في سنة 2005 توقيع اتفاقية السلام الشامل التي نصت على اعتماد نظامين مصرفيين منفصلين إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب، حيث تم وضع سياسات بنك السودان المركزي في إطار السياسات الاقتصادية الكلية والتي نصت على:

- تطبيق النظام المصرفي المزدوج (إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب).

¹ بنك السودان المركزي 2024، طبيعة النظام المصرفي، موجود على الموقع <https://cbos.gov.sd> تم الاطلاع عليه في 2025/01/20، على الساعة 18:00.

² عبد الكريم أحمد قندوز، الوليد احمد طلحة، آليات انتقال الأثر السياسة النقدية في اقتصاد خال من الفوائد (دراسة حالة السودان)، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 8، 2021، ص15.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

- إنشاء بنك جنوب السودان كفرع للبنك المركزي ليدبر النافذة التقليدية في الجنوب.
- إصدار سياسة نقدية واحدة من بنك السودان المركزي تكون ملزمة لكل المؤسسات المصرفية والمالية.
- استقلالية البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية.
- مسؤولية البنك المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار، المحافظة على استقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي وإصدار العملة.

وفي عام 2011 تم انفصال شمال السودان عن الجنوب، وأصبح الشمال السوداني يعمل بنظام مصرفي إسلامي كامل تحت إدارة بنك جنوب السودان وهو البنك المركزي لدولة جنوب السودان، وتم تجميد العمل بكل المنشورات المصرفية الصادرة بموجب منشور سياسات بنك السودان المركزي، وتم تعديل قانون بنك السودان المركزي في سنة 2012¹.

أما مرحلة ما بعد سنة 2021 فمع نهاية عام 2020، قام البنك المركزي السوداني بإخطار البنوك العاملة في البلاد باختيار نظام واحد من النظامين المصرفيين سواء التقليدي أو الإسلامي، مع تقديم تصورات كاملة عن المعوقات التي ستواجه البنوك حالة اختيار أحد النظامين، وانتهى الأمر إلى قرار البنك المركزي بتطبيق تجربة النظام المصرفي المزدوج (تقليدي - إسلامي) متماشيا في ذلك مع التوجهات والإصلاحات الاقتصادية الحكومية بالبلاد، وبحسب البنك المركزي فإن الهدف من تبني النظام المصرفي المزدوج هو تمكينه من تنفيذ سياسة نقدية فاعلة ليستطيع بموجبها إدارة ومتابعة التضخم وأسعار كما أنه جزء من متطلبات الاندماج في نظام المال العالمي².

2. أهم مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني: ارتأينا عرض أهم المؤشرات المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة العامة الكلي، صافي التمويل المصرفي الممنوح للحكومة المركزية، نسبة تمويل العجز المالي من المصادر المحلية، أردنا أن نبدأ في فترة الدراسة من التسعينات، لكن تعذر علينا الوصول للمعلومات اللازمة من خلال التقارير السنوية، لذا حصرنا فترة الدراسة في سنوات 2010، 2015، 2020، 2021 وذلك لتوفر المعلومة، ولمحاولة معرفة المنحى الذي تتجه فيه قيم هاته المؤشرات خلال هاته الفترة.

¹ بنك السودان المركزي 2024، طبعة النظام المصرفي، موجود على الموقع <https://cbos.gov.sd> تم الاطلاع عليه في

2025/01/23، على الساعة 10:00.

² عبد الكريم أحمد قندوز، الوليد احمد طلحة، مرجع سابق، ص15.

جدول رقم (4.2.3): يبين أهم مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني 2010-2021

السنة	2010	2015	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	162203	582936	4727134	11417292
عجز الموازنة العامة الكلي (مليون جنيه)	7586	6976	198204	72808
نسبة تمويل العجز المالي من المصادر المحلية (%)	109	106	99.4	133
صافي التمويل المصرفي الممنوح للحكومة المركزية (مليون جنيه)	10167	42124	676923	950661

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك السودان، سنة 2011، 2015، 2021، ص4.

نلاحظ من خلال الجدول:

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 2010-2015 ارتفع بالأسعار الجارية (قيمة الإنتاج محسوبة بأسعار السوق الحالية السائدة في نفس سنة الإنتاج)، من 2011-2012 كان مُنخفض نتيجة انفصال الجنوب وخروج معظم حقول النفط من دائرة الإنتاج، من 2013-2015 ارتفع بسبب ارتفاع معدلات نمو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات (قطاع الخدمات يمثل 49 بالمئة والقطاع الزراعي 27.9 بالمئة من مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي)، لكن الارتفاع كان بوتيرة مختلفة في سنوات الدراسة فهناك سنوات عرفت وتيرة نمو مرتفعة مثل 2015 و 2017 وأخرى العكس مثل 2018 و 2019، أما سنة 2021 فكانت الوتيرة مُرتفعة بسبب رفع العقوبات (مثل عودة الاستثمارات الأجنبية)، حصول السودان على دعم مالي خارجي وتحسن في القطاع الزراعي.

بالنسبة لعجز الموازنة العامة الكلي فقد عرف انخفاضا نسبيا من 7586 إلى 6976 مليون جنيه في سنوات 2010-2015، وهذا رغم التراجع الحاد في الإيرادات النفطية، وهذا ليس بالضرورة يدل على وضع مالي مستقر في السودان بل أن هذا الانخفاض في العجز يرجع لقيام بنك السودان المركزي بالاعتماد الكبير على التوسع في طباعة النقود والتمويل بالعجز، ولاعتماد الحكومة على سياسات تقشفية لتخفيض الإنفاق العام، ثم ارتفع كثيرا سنة 2020 وقدر بـ 198204 مليون جنيه، ولجائحة كوفيد19 يد في ذلك لأنها زادت من حدة الانكماش، بعدها انخفض في سنة 2021 وسجل 72808 مليون جنيه بسبب تحسن الوضع الصحي وللدعم المالي الخارجي وتخفيف الديون.

بالنسبة لنسبة تمويل العجز المالي من المصادر المحلية على العموم فإن معدلاته مرتفعة كثيرا وهذا يدل على الاعتماد الكبير على التمويل بالعجز، عرف انخفاضا طفيفا من 109 % في 2010 إلى 99.4 % في سنة 2020، ليرتفع ارتفاعا ملموسا سنة 2021 التي وصل فيها لـ 133 %.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

بالنسبة لصافي التمويل والأموال التي تحصل عليها الحكومة من القطاع المصرفي من البنك المركزي (التمويل بالعجز)، ومن البنوك (شراء أدوات مالية حكومية) فنلاحظ أنه في ارتفاع مستمر في سنوات الدراسة منتقلا من 10167 مليون جنيه إلى 950661 مليون جنيه، وهذا يدل على الاعتماد الكبير على الجهاز المصرفي لسد العجز في الموازنة العامة.

وكل هذا يؤكد ما ورد في تحليلنا السابق لمعدلات التضخم في السودان.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في السودان

"مرت تجربة بنك السودان في إدارة السياسة النقدية بمرحلتين من ناحية المنهجية والأدوات:

- فمن ناحية المنهجية ظلت السياسة النقدية في السودان في المرحلة الأولى حتى منتصف التسعينات مجرد نتائج للسياسة المالية دون أن يكون لها دور فعال أو شخصية مستقلة، وكان الدور الفعال الذي تمارسه يقتصر على تمويل عجز الموازنة وتوفير التمويل للمؤسسات الحكومية الكبيرة وخاصة المشاريع الزراعية الكبيرة، وتوجيه البنوك بتخصيص تمويلها لقطاعات ذات أولوية.

وبعد منتصف التسعينات بدأت تنشط السياسة النقدية، وأخذت تستقل عن السياسة المالية فتغيرت المنهجية وأصبح يتم بموجبها تحديد الأهداف والوسائل والأدوات، وكانت كالتالي:

1. الأدوات المباشرة:

من ناحية آليات السياسة النقدية والأدوات فقد تميزت المرحلة الأولى في الفترة الأولى من أسلمة الجهاز المصرفي بالتركيز على الآليات المباشرة (الأدوات النوعية والأدوات المساعدة على توجيه الائتمان) والمتمثلة في: الإقناع الأدبي، وإصدار التوجيهات المباشرة للبنوك لكيفية توظيف أموالها، والسقوف الائتمانية، والتي تعتبر من أهم الوسائل والأدوات التي تم الاعتماد عليهم من قبل البنك المركزي السوداني كونه يتموقع على قمة الجهاز المصرفي، وبيده سلطة الرقابة على البنوك وتقديم التوجيهات والأوامر التي تساعد في تنفيذ سياسته النقدية، وكونها تتماشى أكثر مع الاقتصاد الإسلامي الذي يميل إلى التدرج والتوجيه.

-الإقناع الأدبي: استخدم بنك السودان هذه الآلية من خلال عقد العديد من الاجتماعات الدورية مع الجهات ذات الصلة وذلك لمناقشة السياسات والإجراءات التي ينوي البنك المركزي تطبيقها، كما استخدم بنك السودان المركزي الإقناع الأدبي غير المباشر في شكل إصدار مطبوعات دورية، وهي منشورات سياسات البنك المركزي، التقارير السنوية...إلخ

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

-إصدار التوجيهات المباشرة للبنوك لكيفية توظيف أموالها: يصدر بنك السودان المركزي توجيهات مباشرة للبنوك في شكل منشورات وإيضاحات تفصيلية لمنشور السياسة التمويلية، ويتوجب على البنوك التقيد بهاته التوجيهات.

-السقوف الائتمانية: استخدم البنك المركزي السوداني السقوف الائتمانية التمويلية منذ عام 1983، حيث كان يحدد لكل بنك سقفا تمويليا معيناً لا يجب أن يتخطاه، إلا أنه بعد سنة 1994 تخل عن هاته الأداة وتبنى البنك المركزي السقوف القطاعية الكلية فيصدر موجهات عامة في سياسته التمويلية توضح القطاعات المستهدفة بالتمويل فيما يعرف بالقطاعات ذات الأولوية، وبعد سنة 2001 تم إلغاء السقوف القطاعية للتمويل أيضاً وتم إعطاء البنوك قدر أوسع من المرونة واعتمد على توجيه البنوك بتوظيف نسب معينة يحددها في منشوراته، وإعطاء أهمية للقطاعات ذات الأولوية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي في كل ولاية.¹

ورغم أن هذه الآليات كانت فعالة نوعاً ما في إطار الاقتصاد السوداني حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.6% خلال عامي 1997 و1998 متزامناً مع انخفاض معدل التضخم من 47% إلى 17%، إلا أنه وكما هو معلوم فإن التدخل المباشر بهذه الطرق له تكاليف اقتصادية عالية وبعد منتصف التسعينات تم التحول إلى الآليات غير المباشرة والتي تتفق مع الأسس الشرعية لتنفيذ السياسة النقدية ولإدارة السيولة ولتخفيض التكلفة الاقتصادية والإدارية للوسائل المباشرة.²

2. الأدوات غير المباشرة: (حسب طبيعة الأداة تُعتبر أدوات كمية تؤثر على كمية النقود)

بعد عام 1997 كانت النقلة النوعية في السياسات النقدية حيث ابتكر بنك السودان بالإضافة لأدوات مباشرة مرنة، آليات غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية وتنظيم السيولة كما أدخل تعديلات في الآليات القائمة حيث لجأ في بادئ الأمر لهوامش المربحات ونصيب العميل في عقود المشاركة وهوامش الإدارة في عقود المضاربة وكان للتغيير في هذه النسب تأثير مباشر على جانبي العرض والطلب للتمويل المصرفي، ثم لجأ إلى تعديلات من وقت لآخر في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بغرض التأثير على حجم السيولة في الاقتصاد وعلى مقدرة البنوك في توفير التمويل الوكالة لذلك أثرا قويا وسريعا كما كان متوقع، والعديد من الآليات الأخرى منها أنه قام بإصدار الصكوك الإسلامية³، و سنفصل في ذلك فيما يلي:

¹ فايزة لقرع، مرجع سابق، ص 181-183.

² صابر محمد حسن محافظ بنك السودان، ص 11.

³ صابر محمد حسن، محافظ بنك السودان، ص 12.

أ. تغيير نسب المشاركة وهوامش ربح المراجحات:

يستطيع البنك المركزي تغيير نسبة المشاركة بما يراه لازماً لتحقيق الاستقرار النقدي، فرفع نسب المشاركة في الأرباح في النظام المصرفي الإسلامي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل ومنها تقليص الطلب على الاقتراض لغرض الاستثمار والعكس صحيح، وبالتالي تعطي هاته الآلية إمكانية تثبيت عرض النقد والطلب عليه في النظام النقدي الإسلامي، ويقوم بنك السودان المركزي بتحديد نسبة هامش المراجعة في إطار السياسة النقدية التمويلية التي يصدرها سنوياً أما نسب المشاركة في أرباح المشاركات وعلاوة الإدارة والمضاربات تحددها المصارف ولا يتدخل البنك المركزي السوداني في تحديدها فمنذ سنة 1998 لم يحدد بنك السودان نسب للمشاركة، ويكمن السبب كون صيغة التمويل بالمراجعة تشكل أكبر حصة بالنسبة لصيغ التمويل الأخرى، وتمثل هوامش المراجحات أدوات بديلة للسعر فائدة في النظام المصرفي الإسلامي ومؤشر لتكلفة التمويل¹، وسنحاول من خلال الجدول الموالي إلقاء الضوء على تطور تغيرات هوامش أرباح المراجحات في الفترة 1995-2020 .

جدول رقم(5.2.3): تطور تغيرات هوامش أرباح المراجحات في الفترة 1995-2020

2020	2015	2010	2005	2000	1995	هوامش أرباح المراجحات المقررة في السياسة النقدية (%)
12	12	9	11	22	32.23	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك السودان لسنوات 1995-2020

نلاحظ من خلال الجدول أن في سنوات 1990-1995 ألزم البنك المركزي البنوك بتطبيق هوامش أرباح المراجحات حوالي 30 % تقل عليها قليلاً أو تزيد عليها قليلاً حسب القطاع فمثلاً 25 % للمهنيين والحرفيين و30% للقطاع الصناعي، ثم انخفضت النسب في السنوات 2000-2010، ثم عادت للارتفاع في سنة 2015، وعند ارتفاع قيم هوامش أرباح المراجحات هذا يعني زيادة تكلفة التمويل المصرفي وبالتالي الحد من التوسع في التمويل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، متزامنة مع الارتفاع المسجل في معدلات التضخم في هاته الأعوام الأخيرة.

ب. عمليات السوق المفتوحة بصكوك إسلامية في السودان:

تعرف عملية السوق المفتوحة بأنها قيام البنك المركزي بعملية بيع وشراء الأوراق المالية بغية التحكم في عرض النقود، استحدث بنك السودان المركزي بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي عدداً من الأوراق

¹ عز الدين لكحل، مرجع سابق، ص 247.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

المالية التي تتماشى مع النظام المصرفي الإسلامي كبداًئاً لعمليات السوق المفتوحة التقليدية، ومن أبرز الأوراق المالية التي استخدمها البنك المركزي السوداني لتنفيذ هذه العمليات ما يعرف بالصكوك الإسلامية في السودان:

كما تم التطرق إليه سابقاً فإن الصكوك الإسلامية تعتبر من الأدوات المالية الإسلامية الحديثة التي عرفت بالعديد من التسميات منها السندات الإسلامية، والصكوك الاستثمارية، وتوضع وتُهيكل وفق منهج الشريعة الإسلامية.

تعد تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية تجربة رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية التي تهدف لتعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل الأصول والمشروعات الحكومية، اعتمدت تجربة الصكوك السودانية على صيغة المشاركة (حالة شهامة) والمضاربة (صرح والصناديق الاستثمارية) والإجارة (شهاب)،¹ نستعرضها فيما يلي:

- - شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم): هي أول أداة نقدية إسلامية في السودان لإدارة السيولة النقدية، تم إصدارها في 1998، هي شهادات يصدرها البنك المركزي السوداني بالإضافة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني نظير إسهامه في رأس مال بعض البنوك التجارية المملوكة جزئياً أو كلياً للبنك المركزي والوزارة. وبالتالي فهي عبارة عن سندات إسلامية تمثل حصص معروفة ومحددة في صندوق استثماري يشتمل على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في الجهاز المصرفي، فهي تعتبر نوعاً من توريق الأصول*.

- شهادات المشاركة الحكومية (شهامة): كان أول إصدار لها في عام 1999، وهي عبارة عن سندات إسلامية (صكوك إسلامية) مبنية على أصول حقيقية وتصدر مقابل ما تمتلكه وزارة المالية من حقوق ملكية في بعض المؤسسات ذات الربحية، وهدفها الأساسي هو توفير أدوات للبنك المركزي تساعد في إدارة السيولة، وأصبحت وسيلة فعالة لسد العجز وتمويل الميزانية العامة، حيث من خلالها يتم الحصول على موارد مالية حقيقية من الجمهور والعامة بدلاً من اللجوء للاستدانة من الجهاز المصرفي. هي شهادات لها قيمة اسمية مطبوعة عليها وثابتة تمثل نسبة محدودة في صندوق خاص يحتوي على أصول الحكومة في عدد من المؤسسات الربحية.²

¹ عمر يحيوي، واقع وآفاق صناعة الصكوك الإسلامية واستشراف تطبيقاتها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 7، العدد اثنين، 2022، ص 281.

* توريق الأصول هو تحويل حقوق مالية إلى أوراق مالية قابلة للتداول وبيعها للمستثمرين، وفي النظام الإسلامي يكون التوريق مشروعاً شرعاً لما تكون الأصول ملكية حقيقية، وتقوم على عقود مشاركة لا على ديون أو فوائد مستقبلية.

² عمر الله جابوا عمر مصطفى، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد واحد، 2021، ص 129-130.

*الفرق بين شهادات شمم وشهادات شهامة:

سنحاول تبين ذلك من خلال جدول يلخص أهم الفروقات بين شهادات مشاركة البنك المركزي شمم وشهادات المشاركة العمومية شهامة.

تتشابه الشمم وشهامة باعتبار أن كل منهما مستمد من صيغة المشاركة مع بنك السودان ووزارة المالية في أرباح المؤسسات التي يساهمان فيها، إلا أن هناك العديد من الفروقات نذكر منها في الجدول التالي:

جدول رقم(6.2.3): الفرق بين شهادات شمم وشهادات شهامة

شهادة	شمم	
الغرض أو الهدف	تهدف إلى التحكم في السيولة عند المصارف	تهدف لتوفير التمويل للحكومة
السوق المستهدفة	المصارف والمؤسسات المالية الكبيرة	الجمهور عموماً بما فيها المصارف
التكوين	أسهم الحكومة وبنك السودان في مختلف المصارف	أسهم الحكومة في بعض المؤسسات المالية
الأجل	ليس لها أجل محدد مما يمكن من تداولها في الأسواق الثانوية	لها أجل محدد مما يسهل من عملية التمويل الحكومة حتى لفترات قصيرة
درجة السيولة	بنك السودان مستعد لشرائها عند الطلب في أي وقت	ليس هناك التزام من بنك السودان بإعادة الشراء عند الطلب

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صابر محمد حسن محافظ بنك السودان، إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي-تجربة السودان-، سلسلة الدراسات والبحوث، بنك السودان، الإصدار رقم2، ماي 2004، ص 31.

وسنحاول التطرق لتطور رصيد شهادات كل من شمم وشهامة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(7.2.3): تطور رصيد شهادات شمم وعدد شهادات شهامة في الفترة 1999-2021

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد شهادات شمم(مليون جنيه)	42.02	57.91	53.4	56.38	20.12	-
عدد شهادات شهامة المصدرة	2945	15353	87583	128804	163049	2579830
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد شهادات شهامة المصدرة	2690009	7288217	8446000	11023000	14864268	18904639
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

41110428	36891981	31545804	28262676	26051660	22279547	عدد شهادات شهامة المصدرة
	2021	2020	2019	2018	2017	السنوات
	76921831	69566067	61684542	53684542	47662866	عدد شهادات شهامة المصدرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقرير بنك السودان المركزي سنة 2021، 2019
- إصدارات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء-بنك السودان المركزي، 2004.
- تقرير بنك السودان المركزي، الفصل السادس المصارف والمؤسسات المالية، 2008.
- التقارير السنوية لبنك السودان لسنوات 2000-2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن:

شهادات شهامة: نلاحظ أن عدد شهادات شهامة المصدرة في ازدياد مستمر خلال فترة الدراسة وهذا يدل على فعاليتها التي نتجت عنها سحب متزايد للسيولة، وعلى مدى جذبها للمستثمرين خصوصا أن العائد عليها يعتبر مرتفعا يتراوح من 14 % إلى 20 %.

شهادات شمم: من 1999 إلى 2002 كان رصيد هاته الشهادات مرتفع بحوزة البنك المركزي مما يدل على سحب جزء من السيولة المصرفية وذلك يدل على فعالية هاته الأداة، ثم في سنة 2003 انخفضت فعالية هاته الأداة، بعدها تم سحب هاته الأداة من التداول في سنة 2004 نتيجة لآثار برنامج خوصصة المؤسسات الحكومية.

- **شهادات الاستثمار الحكومية(صرح):** تم البدء بالعمل بهذه الشهادات في عام 2003، وهي عبارة عن سندات (صكوك إسلامية) قائمة على المضاربة حيث تُسوق وتُدار في السوق الأولية عبر شركة السودان للخدمات المالية وشركات الوساطة المالية المعتمدة، وتعد مصدرا ماليا مهما لتمويل مشروعات البنية التحتية في السودان، من خلال تجميع المدخرات القومية وتوظيفها في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية وإدارة السيولة في الاقتصاد عبر عمليات السوق المفتوحة وتطوير أسواق رأس المال وتقليل الآثار التضخمية¹.

وسنحاول التطرق لتطور عدد شهادات صرح المباع في الفترة 2005-2020 من خلال الجدول الموالي:

¹بنك السودان المركزي، التقرير السنوي 2018، ص 79.

جدول رقم(8.2.3): عدد شهادات صرح المراجعة في الفترة 2005-2020

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد شهادات صرح المراجعة	5660	12990	17050	18726	20224	18264
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد شهادات صرح المراجعة	19442.5	14761.5	8419.2	8319.6	9042.101	8291.901
السنوات	2017	2018	2019	2020		
عدد شهادات صرح المراجعة	8195.403	10524.097	10524.097	14244.515		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك السودان لسنوات 2000-2020.

نلاحظ من خلال الجدول أن شهادات صرح إلى سنة 2012 عرفت ارتفاعا ولكن من 2012 بدأت في الانخفاض رغم أن العائد عليها كان مرتفع في حدود 20 % وذلك سنة 2017 وهذا راجع لعدم إصدارها في هاته الفترة بسبب التركيز على شهادة شهامة ثم عادت للارتفاع في 2018 و 2019 و 2020.

- شهادة إجارة بنك السودان المركزي(شهاب): تم إصدار شهادة شهاب في عام 2005، وهي شهادات يتم إصدارها وفق صيغة الإجارة الإسلامية، ويتم تداولها بين بنك السودان المركزي والبنوك، تبني العلاقة في هذه الشهادات على ثلاثة أطراف: المستثمرون، شركة السودان للخدمات المالية (الوكيل المؤجر)، البنك المركزي (وهو البائع للأصل والمستأجر له).
وتكثيف العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد الوكالة، وبين الشركة (الوكيل المؤجر) والبنك على شراء الأصل وتأجيره له (إجارة العين لمن باعها).

وسنحاول التطرق لتطور رصيد شهادات شهاب في سنوات 2005-2007، من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(9.2.3): يبين رصيد شهادات شهاب في سنوات 2005-2007

السنوات	2005	2006	2007
رصيد شهادات شهاب (مليون جنيه)	151.5	126	135

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك السودان المركزي، الفصل السادس المصارف والمؤسسات المالية، 2008

نلاحظ من خلال الجدول أنه انخفض رصيد شهادات شهاب من 2005 إلى 2006، ثم ارتفع من جديد في 2007 مما يدل على أنه ضخ مزيد من السيولة عن طريق هاته الأداة، إلا أن هاته الأداة تعتبر أقل فعالية في إدارة السيولة نظرا لحدودية تداولها بين البنوك فقط.

-شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة): بدأ العمل بهذه الشهادات في عام 2010، يتم إصدار هذه الشهادات وفق صيغة الإجارة الإسلامية من أجل حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية والاقتصاد الوطني إجارة تشغيلية لتحقيق أرباح للمستثمرين، كما أنها تهدف لتوسيع وزيادة عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية¹.

وسنحاول التطرق لتطور عدد شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة) المباعه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(10.2.3): عدد شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة) المباعه

2012 إلى 2020	2011	2010	
3784000	3784000	2844345	عدد شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة) المباعه

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك السودان لسنوات 2010، 2014، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة) المباعه كان 2844345 سنة 2010، ثم ارتفع ل 3784000 وبقي ثابتا من سنة 2011 إلى سنة 2020.

-شهادات إجارة الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة): أنشئت هذه الشهادات بغية حشد الموارد المالية للمستثمرين من خلال صيغة المضاربة، وتوجيه تلك الموارد لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وتأجيرها إجارة تشغيلية للدولة ممثلة في وزارة المالية، بدء العمل بها في سنة 2013 وكانت في الأول تصدر عن الشركة السودانية لنقل الكهربائي وكانت تعرف باسم (نور) وتم تصفيتيها تدريجيا في عام 2014 إلى أن أصبحت تعرف باسم (شاشه) لذلك لم يكن هناك تداول لها في 2015 وهي بذلك تمثل صندوقا استثماريا متوسط الأجل (أربعة أعوام)².

وسنحاول التطرق لعدد شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) من خلال الجدول التالي:

¹السعيد خامرة، دور الأوراق المالية الإسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية عرض التجربة السودانية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017، ص 41.

²تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2018، ص 81.

جدول(11.2.3): شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) 2013-2020

السنة	2013	2014	2015	2016-2020
شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)	4485259	4485259	4485259	4485259

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك السودان لسنوات 2014-2020.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) ظلت ثابتة في فترة الدراسة ب 4485259.

-شهادات صندوق الذهب(بريق): أصدرتها شركة السودان للخدمات المالية نيابة عن بنك السودان المركزي في سنة 2018، بموجب قانون السلطة التنظيم أسواق المال لسنة 2016 وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016، هي صكوك استثمارية إسلامية قصيرة الأجل قابلة للتجديد، وهي صكوك قائمة على صيغة المضاربة المقيدة لشراء الذهبي وبيعه¹.

وسنحاول التطرق لتطور عدد شهادات صندوق الذهب بريق في سنة 2018 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(12.2.3): يبين عدد شهادات صندوق الذهب بريق في سنة 2018

الجهة	2018
الشركات والصناديق	1206522
الجمهور	338403
المجموع	1544925

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2019 ص 83.

تم تصفية شهادات صندوق الذهب بريق سنة 2019 بسبب التعقيدات الإدارية التي صاحبته.

-شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء(نور) المباعه:

سنحاول التطرق لعدد شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء(نور) المباعه من خلال الجدول التالي:

¹تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2018، ص 82.

جدول (13.2.3): عدد شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور) المباعة 2012-2014

2014	2013	2012	
7580000	4769500	7580000	عدد شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور) المباعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك السودان لسنوات 2012-2015.

نلاحظ أن عدد شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور) المباعة كانت 7580000 سنة 2012 ثم انخفضت ل 4769500 سنة 2013، لتعاود قيمتها الأولية في سنة 2014، وبعدها مباشرة تم تصفيته في نفس السنة 2014.

ج. أداة الاحتياطي النقدي القانوني:

نصت المادة 44-1 من قانون بنك السودان المركزي على أنه يجوز للبنك المركزي أن يطلب من المصارف أن تحتفظ بمقادير من الاحتياطي في صورة ودائع لدى البنك أو في أي صورة أخرى يحددها على أن يكون الاحتياطي بنسبة معينة إلى خصوم تلك المصارف سواء كانت التزامات عند الطلب أم التزامات لأجل، كذلك يحق لبنك السودان تغيير هذه النسبة من وقت لآخر، وتعد أداة الاحتياطي النقدي القانوني من أهم وانجح الأدوات استعمالا في يد السلطات النقدية السودانية خصوصا في السنوات التي عرفت معدلات كبيرة من التضخم فعلى الرغم من أن هذه الأداة تدر الكثير من المفاصد إلا أنها تعتبر من أهم الأدوات في يد الدولة¹.

وسنحاول التطرق لتطور نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في السودان في الفترة 1990-2021 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (14.2.3): تطور نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في السودان (نسبة مئوية)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021
نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (%)	18	25	15	14	11	18	20	22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السودانية لبنك السودان المركزي للأعوام 1995-2021، ص23.

النشرة الاقتصادية، نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء-بنك السودان المركزي، العدد 2 سنة 2022 ص4، 1.

¹ عز الدين لكحل، دور بنك السودان في إدارة السيولة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي خلال الفترة 2000-2014، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية" مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 4 العدد 2، 2015، ص245.

نلاحظ من خلال الجدول أن:

نسبة الاحتياطي القانوني 1990-1995 ارتفع بغية تقليل قدرة البنوك من التمويل الاقتصادي، في الفترة 2000-2005 تم تخفيضه لإتاحة موارد إضافية للبنوك لزيادة التمويل المصرفي تماشيا وخطة الدولة لزيادة العرض النقدي إلى أن وصل ل 8 % في بداية عام 2010، ثم تم تعديله في نفس السنة وبلغ 11 % أواخر سنة 2010 وارتفع ليصل ل 18 % في 2015 وذلك بسبب الضغوط التضخمية والضغوط على سعر الصرف خصوصا بعد أزمة 2008، فعمل بنك السودان المركزي بهاته النسب بغية كبح التمويل المصرفي والعرض النقدي. في الأخير يمكن القول أنه بينت التجربة المعاصرة أن السياسة النقدية الإسلامية، بما تستند إليه من مبادئ شرعية وأدوات متكاملة، تمثل بديلاً ممكناً في ظل التحولات العالمية، خاصة لما توفره من توازن بين الاستقرار النقدي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. وقد أظهرت تجربة السودان هذا التوجه، حيث تم اعتماد أدوات مباشرة كتوجيهات البنوك وتحديد السقوف الائتمانية، إلى جانب أدوات غير مباشرة كضبط نسب المشاركة وهوامش الربح، وتفعيل السوق المفتوحة من خلال صكوك إسلامية ك"شهادة" و"صرح" و"شهاب". ورغم ما حقته هذه الأدوات من تحقق نسبي للأهداف المنشودة حيث انخفضت معدلات التضخم مثلاً في سنوات 2000 بدخول الصكوك الإسلامية، و2015 برفع معدلات الاحتياطي القانوني... إلخ، إلا أن فعالية أدوات السياسة النقدية الإسلامية في السودان لم تكن ذات فعالية كبيرة وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد، ضعف البنية التحتية، قلة الكوادر المدربة، لذا كان التطبيق العملي يصادف الكثير من المشاكل والتي من أبرزها: التضخم المرتفع والذي كان من أهم أسبابه التوسع في الإصدار النقدي سنة 2011 بعد انقسام جنوب السودان، والتضخم الركودي الصعب معالجته اقتصادياً، العملة غير المستقرة، الاعتماد الكبير على المربحة من قبل البنوك مما غير المسار من الاستثمار الحقيقي إلى ما يمكن القول عنه بيع آجل، كما أدى عدم الاستقرار الاقتصادي إلى عدم وجود ثقة في الوضع المالي مما أثبط الاستثمار ووضع الصكوك الإسلامية في وضع حرج، كما أن توجيهات البنك المركزي لم تلاقي ترحيباً في ظل كل هاته الفوضى السياسية والحروب.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في تطبيق أدوات السياسة النقدية على البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)

أردنا أن نخصص هذا المبحث لتسليط الضوء على تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر لمعرفة مدى تأثيرها بتوجهات السياسة النقدية المسطرة في الجزائر مع الإشارة إلى بنك البركة الجزائري كنموذج، لذا خصصنا المطلب الأول لدراسة أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري إبان تطبيق الصيرفة الإسلامية، ذلك لأن العجز الحكومي هو مسبب أساسي في الإصدار النقدي الذي يسبب بدوره زيادة العرض النقدي الذي إن لم يقابله زيادة في الإنتاج الحقيقي سيؤدي حتما للتضخم، وبالتالي تتدخل السلطة النقدية بواسطة أدواتها المختلفة لعلاج ذلك، وهو الأمر الذي سنفصل فيه أكثر في المطلب الثاني وأخيرا في المطلب الثالث سنتطرق لماهية بنك البركة الجزائري وإسقاط الأدوات سابقة الذكر عليها مع محاولة إعطاء اقتراحات لتحسين العلاقة بين البنك المركزي والبنك الإسلامي.

وذلك من خلال ثلاث مطالب رئيسية الأول يتناول أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري إبان تطبيق الصيرفة الإسلامية، أما الثاني فيتطرق لماهية بنك البركة الجزائري، أما المطلب الثالث فيتناول تطبيق أدوات السياسة النقدية على البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

المطلب الأول: أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري إبان تطبيق الصيرفة الإسلامية

سنحاول في هذا المطلب دراسة تطور كل من العجز الحكومي، العرض النقدي، والتضخم في الفترة 2020-2023، وهي الفترة التي أشعت فيها الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1. العجز الحكومي

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المشاكل التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المشكلات المالية التي تصب آثارها في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ظل تقلص الموارد واتساع الحاجات .

يمثل العجز في الموازنة العامة الفارق السلبي في الموازنة ويحدث نتيجة للعديد من الأسباب منها:

- بسبب التوسع في الإنفاق العام والإنفاق الحكومي.
- وبسبب تقلص الموارد العامة.
- ضعف النمو الاقتصادي وتقلص مداخيل الدولة.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

ويمكن الإشارة إلى أنه من بين أهم الآليات لتغطية هذا العجز في الموازنة هو طباعة أوراق نقدية، إلا أنه يمكن للصيرفة الإسلامية أن تلعب دورا في التقليل من عجز الموازنة العامة خصوصا من خلال الصكوك الإسلامية¹.

بالنسبة للعجز الحكومي في الجزائر في السنوات الأخيرة: عرفت سنة 2023 تدهورا ملحوظا حيث تضاعف العجز المالي ليصل إلى 1003 مليار مقارنة ب 411 مليار دينار في سنة 2022 بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي وذلك راجع لزيادة النفقات بوتيرة أسرع من إيرادات الميزانية.

بالنسبة لعجز الموازنة، سجلت المالية العامة سنة 2021 عجزا للعام 13 على التوالي بالرغم من أنها عرفت انتعاشا طفيفا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن الحالة الصحية الذي أثر بشكل إيجابي على انخفاض عجز الموازنة منتقلا من 1261 مليار دج سنة 2020 إلى 842 سنة 2021 أي بمعدل 6.9% و3.8% على التوالي من إجمالي الناتج الداخلي.

وسنحاول تبين عجز الموازنة بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي 2020-2023 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(1.3.3): يبين عجز الموازنة بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي في الفترة 2020-2023

السنوات	2020	2021	2022	2023
عجز الموازنة بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي	1261	842	411	1003

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2021 صفحة 91.

وبما أننا نهتم في دراستنا بالسلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي، فيمكن في هذه الجزئية أن نقدم تطور صافي القروض إلى الدولة من البنك المركزي لأنه يعكس مدى اعتماد الحكومة على البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة وهو كالاتي في السنوات الأخيرة:

وسنحاول التطرق لمعرفة عرف صافي القروض إلى الدولة من البنك المركزي، من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(2.3.3): يمثل عرف صافي القروض إلى الدولة من البنك المركزي الجزائري خلال الفترة 2020-2023

السنة	2020	2021	2022	2023
صافي القروض إلى الدولة من البنك المركزي (مليار دينار)	6480	6116	4806	3865

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2023، ص118.

¹فاتح غرداوي، عماد غزالي، إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في سوق الأوراق المالية: تحديات ومتطلبات نجاحها في الجزائر، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي تيبازة الجزائر المجلد ثلاثة العدد واحد جوان 2024 ص 57-59.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

عرف صافي القروض إلى الدولة من البنك المركزي ارتفاعا من سنة 2019 إلى سنة 2020 حيث سجل في سنة 2019 قيمة 4782 مليار دج في نهاية المدة ثم 6480 في سنة 2020، ثم عرفت انخفاضا من 2021-2023، ففي سنة 2021 سجلت 6116 مليار دينار جزائري بعدها 4806 وتليها 3865 مليار دينار في السنوات الأخيرة على التوالي.

2. العرض النقدي

تم التطرق إلى تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر من 2010 إلى 2023 في الفصل الأول المبحث الثالث المطلب الثاني (يمكن الرجوع للجدول رقم (3.3.1))

وعند الربط بين المتغيرات السابقة نجد الجدول الموالي:

جدول رقم (3.3.3): يربط عجز الموازنة بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي مع الناتج المحلي الإجمالي مع الكتلة النقدية مع معدل التضخم في الجزائر في 2020-2023

السنوات	عجز الموازنة بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي	الناتج المحلي الإجمالي	الكتلة النقدية	معدل التضخم
2020	1261	18477	17659.64	2.4
2021	842	18627	20053.5	7.23
2022	411	22556	22964.5	9.3
2023	1003	23990	24330.8	7.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات الجداول السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2020 كان العجز كبير فلجأت الدولة للقروض من البنك المركزي بشكل كبير مثلما يوضحه الجدول السابق، في سنة 2021 زادت الكتلة النقدية وزاد التضخم ونقص العجز، وذلك راجع لآثار التمويل التقليدي الذي تم في 2020، إضافة لتداعيات جائحة كورونا من تضخم مستورد ومن آثار الركود التضخمي العالمي.

في سنة 2023 زاد العجز بسبب الانتعاش الاقتصادي وزيادة النفقات، وزاد الناتج وانخفض التضخم بسبب تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الدينار الجزائري مما خفف بشكل معتبر تداعيات التضخم المستورد.

المطلب الثاني: ماهية بنك البركة الجزائري

قبل التطرق لبنك البركة الجزائري يجدر بالذكر واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

1. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تم التطرق لواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإلى الجانب القانوني والأنظمة الخاصة بها في المبحث الأخير من الفصل الثاني وفي هذا الجزء سنستعرض حجم التمويلات الإسلامية في الجزائر وكيفية تقسيمها: وسنحاول التطرق لتطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2021-2023 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(4.3.3): تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2021-2023:(مليار دج)

2023	2022	2021	طبيعة الودائع
421.7	254.3	212	حسابات الودائع
256.5	299.5	231.9	الودائع في حسابات الاستثمار
678.2	553.7	443.9	مجموع ودائع التمويل الإسلامي
20.21	13	5	حصة المصارف العمومية (بالمئة)
79.79	87	95	حصة المصارف الخاصة (%)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر 2023، ص55.

بالنسبة لحسابات الودائع نلاحظ أن حسابات الودائع مرتفعة في المصارف الخاصة أكثر من المصارف العمومية إلا تجدر الإشارة إلى أن حجم الودائع المتعلق بالتمويل الإسلامي في البنوك العمومية في اتجاه التصاعدي حيث بلغ في سنة 2023 معدل النمو في حسابات الودائع 89% .

والأمر سيان في الودائع في حسابات الاستثمار حيث تسجل في البنوك الخاصة بمعدلات أكبر بكثير من البنوك العمومية.

وبمقارنة حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار نرى أن في 2021-2022 كانت ودائع حسابات الاستثمار أكبر من حسابات الودائع والعكس في سنة 2023.

أما بالنسبة لتقسيم التمويلات المصرفية الإسلامية فكانت قائمة منتجات التمويل المصرفي الإسلامي كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم(5.3.3): قائمة منتجات التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر في الفترة 2021-2023:(مليار دج)

2023	2022	2021	منتجات التمويل(مليار دج)
139.5	129.7	130.7	المرابحة
4.2	2	1.1	مشاركة

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

المضاربة	6	7.6	8.3
الإجارة	83.9	86.5	100.4
السلام	133.1	153.9	187.7
الاستصناع	11.1	14.3	18.5
المجموع الكلي	365.9	393.9	485.5
حصة المصارف العمومية(%)	0.5	1.6	4.7
حصة المصارف الخاصة (%)	99.5	98.4	95.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، صفحة 57.

من خلال الجدول نلاحظ أن منتجات التمويل بالسلم تمثل أكبر حصة وتليه المرابحة ثم الإجارة التي تحتل المركز الثالث كما نلاحظ أن حصة المصارف الخاصة تأخذ حصة الأسد مقارنة بالمصارف العمومية خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لآليات رقابة البنك المركزي على البنوك فيعود تنظيم المشرع الجزائري لعمل البنوك للأمر 03-11 المؤرخ في 2003 في الكتب الأربعة الأخيرة التي تضمنت صلاحيات بنك الجزائر والتنظيم المصرفي ومراقبة عمل البنوك والمؤسسات¹، حيث تضمن آليات الرقابة المطبقة من طرف البنك المركزي على البنوك التجارية بهدف ضبط وتحسين عمل البنوك في الأسواق المالية، ويقابله التنظيم رقم 09-02 المؤرخ في 2009 والذي يتضمن عملية السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها المطبقة على البنوك.

وفي كلا التنظيمين لم يتم التمييز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية خاصة بعد صدور النظامين رقم 02-18 و 02-20 المتعلقة المتعلقة بالصرافة الإسلامية، ولم يكن هناك أي تعديلات متوازية مع ذلك، الأمر الذي أدى إلى معيقات وتأثيرات سلبية على كفاءة ونجاعة البنوك الإسلامية في الجزائر².

إلا أنه في سنة 2023، وفق قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي، فإنه تطرق في مادته رقم 44 أنه يمكن لبنك الجزائر أن يجري كل عملية خاصة بالسياسة النقدية يراها ضرورية، كما يمكنه أن يكيف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات

¹ يمكن الاطلاع عليها في بنك الجزائر، 2003، ص 5-19.

² عبد الحق بادا، الصكوك الإسلامية في الجزائر: بين التنظير والتطبيق، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 4، جويلية 2021، ص 163.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

المصرفية المتعلقة، على وجه الخصوص، بالصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر عن طريق نظام خاص يصدره بنك الجزائر¹.

بالنسبة للصكوك الإسلامية في الجزائر نلاحظ أنه إلى الآن لا يوجد قانون صريح يتكلم عليها بل تم الإشارة من قبل وزير المالية العزيز قائد في يوم الأربعاء نوفمبر أن دائرته الوزارية استقادت من مساعدة البنك الإسلامي للتنمية من أجل وضع الأسس والمبادئ الشرعية الإسلامية للصكوك السيادية التي ستصدرها الوزارة وأنها تسعى لتطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وأنه سوف يكون مُدرج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025 مادة ترخص لوزارة المالية بإصدار صكوك سيادية لأول مرة في الجزائر.

2. تعريف بنك البركة الجزائري

وهو عبارة عن فرع عن مجموعة البركة ABG المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي، وهي مجموعة مالية إسلامية دولية رائدة تقدم الخدمات المالية من خلال فروعها المصرفية في 13 دولة من بينها الجزائر، وتقدم خدمات مصرفية للأفراد والشركات والخزينة والاستثمار، مع الالتزام الصارم بمبادئ الشريعة الإسلامية.

وعلى غرار ذلك فإن بنك البركة الجزائري يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة خدماته وعملياته، ويقدم العديد من الخدمات والمنتجات البنكية الإسلامية المصادق عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لديه².

لبنك البركة الجزائري العديد من الفروع في الجزائر وصلت إلى 30 وحدة في سنة 2015 منها فروع في العاصمة والبلدية وتيزي وزو وأخرى في الشرق في قسنطينة، سطيف، باتنة، عنابة، بجاية، سكيكدة، عين مليلة... وأخرى في الغرب في وهران، مستغانم، تلمسان... وأخرى في الجنوب في غرداية، بسكرة، الأغواط... إلخ.

يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل المشاريع الاستثمارية، والاستغالية والاستهلاكية، وفق الصيغ الآتية: المشاركة الإجارة، والمرابحة، والاستصناع، والسلم، البيع بالتقسيط³.

تجسدت فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر على أرض الواقع في إبرام الاتفاقية إنشاء بنك البركة في تاريخ 1 مارس 1990 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة القابضة، بصدور قانون النقد والقرض سنة

¹ قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، المادة 44، ص7.

² موقع بنك البركة الجزائري www.albaraka-bank.dz.

³ محمد أمين مازون، الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية - مصرف السلام والبركة أنموذجا -، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9، جوان 2019، الجزائر، ص 321.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

1990 قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري ليتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 ويباشر أعمالهم المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991.

يقع المركز الرئيسي لبنك البركة الجزائري حاليا في حي بن عكنون والجزائر العاصمة وتتوزع فروعها على أهم المدن الجزائرية من خلال العديد من الوكالات بلغت في سنة 2018 31 وكالة¹.

تأسس بنك البركة الجزائري برأس مال مختلط قدره 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500,000 سهم قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري يشترك فيها مناصفة كل من:

شركة دلة البركة القابضة الدولية بنسبة 50%.

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك عمومي جزائري بنسبة 50%.

إلا أن هذه النسب تغيرت مع مرور الزمن بزيادة رأس المال حيث في سنة 2006 أصبحت مجموعة البركة المصرفية تستحوذ على 56% بينما بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه 44% فقط، وفي سنة 2015 أصبح لمجموعة بنك البركة المصرفية البحرين 55.9 % وبقي الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر 40.1%، وفي سنة 2017 قام البنك بزيادة أخرى لرأس المال وأصبح يساوي 15 مليار دينار جزائري.

يقوم بنك البركة الجزائري العديد من النشاطات فبالإضافة إلى أنه يقوم بالأنشطة المصرفية الاستثمارية والتمويلية والاجتماعية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبما يسمح به القانون فإنه قام بأعمال التطوير والمساهمة الاجتماعية بهدف تعزيز هوية المواطن في سنة 2014 حيث قام ب:

بإنشاء شركة وقفية للتكوين المهني، وإعطاء فرصة الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل المصغر كما قدم مساعدات وهبات 33 الهيئة تنشط في المجال التربوي، كما شارك بنك البركة الجزائري في البرنامج الخيري وبرنامج البركة للقرض الحسن والفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية وساهم بأنشطة خيرية وقام بتسيير وتعبئة 1030 ملف قرض حسن.

وبتمويل مختلف الأنشطة والمبادرات خصوصا المشاريع التنموية للمجتمع كالمشاريع التي تدعم السكن الاجتماعي للرعاية الصحية بأسعار معقولة ودعم التعليم.... الخ².

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2018، ص 81.

² فرج الله أحلام، حمادي موارد، إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي بنك البركة الجزائري نموذجا، ص36.

المطلب الثالث: تطبيق أدوات السياسة النقدية على البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)

بما أنه تم التطرق إلى ماهية هاته الأدوات في الفصل الأول من دراستنا، سنقوم في هذا الجزء بإسقاط ذلك على الجزائر وبصفة خاصة على بنك البركة الجزائري.

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية وأخرى كيفية كما يلي:

1. الأدوات الكمية

أ. الاحتياطي النقدي القانوني : تم إدراج أداة الاحتياطي النقد القانوني في الأمر 3-11 من قانون النقد والقرض، وفق نظام رقم 04-02 مؤرخ في 4 مارس 2004 والذي يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياط الإلزامي، نصت المادة 2 أنه تُلزم حسب مفهوم المادة 70 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في سنة 2003 بتكوين الاحتياط الإلزامي، كما نصت المادة 5 أنه لا يمكن تجاوز نسبة الاحتياط القانوني الإلزامي 15% ويمكن أن تساوي 0% حيث يمكن ضبط نسبة الاحتياطي الإلزامي حسب طبيعة الاستحقاقات لا سيما الاستحقاقات ذات الأجل الطويل، كما نصت المادة 11 من النظام رقم 04-02 بتطبيق عقوبة على كل مصرف لم يستوفي كليا أو جزئيا شرط تكوين الاحتياطي القانوني¹.

عندما يكون هناك تضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بغية كبح قدرة البنوك التجارية على توليد النقود ومنح الائتمان والقروض مما يقلل من العرض النقدي.

-دراسة تطور معدل الاحتياطي القانوني الإلزامي في فترة 2000-2024

سنحاول من خلال الجدول الموالي دراسة تطور معدل الاحتياطي القانوني الإلزامي في فترة 2000-2024.

جدول رقم (6.3.3): تطور معدل الاحتياطي القانوني الإلزامي في الجزائر في الفترة 2000-2024

السنة	2001	2002	2003	2004	2005- 2006-2007	2008-2009	2010 - 2011	2012
-------	------	------	------	------	--------------------	-----------	-------------------	------

¹ نظام رقم 04-02 المؤرخ في 4 مارس سنة 2004 يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياط الإلزامي، المادة 1، 5، 2، 11 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 1.

معدل الاحتياطي القانوني %	3	4.25	6.25	6.5	6.5	8	9	11
السنة	-2013 -2014 2015	2016	2017	-2018 2019	2020	2021-2022	2023	2024
معدل الاحتياطي القانوني %	12	8	4	10	3	2	3	3

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 39 سبتمبر 2017 صفحة 19.

نلاحظ من خلال الجدول أن: في سنوات 2005 و 2006 و 2007 بلغ معدل الاحتياطي القانوني 6.5% (إن رفع معدل الاحتياطي القانوني يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة في تأثير على السيولة من خلال امتصاص جزء من حجم السيولة غير الموظفة في البنوك تقاديا لما قد ينجر عليه من آثار تضخمية في حال توجيهها إلى منح قروض.

واستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2015 التي بلغت الذروة بمعدل 12% وهذا الارتفاع المستمر يعود لإرادة البنك المركزي امتصاص السيولة والتحكم في التضخم، بدأ المعدل بالانخفاض ابتداء من سنة 2016 التي سجلت 8، ثم 4% في سنة 2017 وهذا الانخفاض بسبب إرادة البنك المركزي في توفير السيولة خاصة بعد تداعيات انخفاض أسعار البترول في سنة 2014.

في 2018 و 2019 سجلت معدل 10% وهذا الارتفاع بهدف امتصاص السيولة بعد الإصدار النقدي ل 2017. ثم انخفضت بعد سنة 2020 إلى غاية 2023 وسجلت معدلات 3 و 2%.

-تأثير هاته الأداة على بنك البركة الإسلامي الجزائري:

مثلما تطرقنا إليه سابقا، لا يعطي بنك الجزائر أي امتياز للبنوك الإسلامية ومن بينها بنك البركة، الأمر الذي يدر عليه الكثير من الإشكالات منها أن معظم الودائع التي يتلقاها بنك البركة هي ودائع تقوم على نظام المشاركة في الربح والخسارة.

وبما أن الاحتياطي القانوني يؤثر على قدرة البنك على تقديم التمويلات وتحقيق عوائد من الاستثمارات فهي تؤثر على ربحيتها وسيولتها وعلى قدرة منحها للتمويل.

ويمكن أن نلقي الضوء على أثر الاحتياطي القانوني على بنك البركة من خلال عرض ربحيته (نتيجته السنوية)، مجموع أصوله، مجموع تمويلاته.

•مجموع الأصول: وسنبين ذلك خلال الفترة 2008-2023من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(7.3.3): تطور حجم ميزانية البنك في الفترة2008-2023

السنة	حجم الميزانية(مجموع الأصول) : (ألف دج)
2008	72254023
2009	98845541
2010	120508888
2011	132983969
2012	150787878
2013	157073195
2014	162772270
2015	193573057
2016	210343621
2017	248632694
2018	270995828
2019	261568166
2020	-
2021	-
2022	277002276
2023	309449615

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك البركة

لسنوات: 2009، 2011، 2013، 2015، 2017، 2019، 2021، 2023،

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الأصول لبنك البركة كانت في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة حيث كانت في سنة2008ب 72254023 ألف دينار، وأصبحت 309449615 ألف دج في سنة 2023.

- حجم التمويل: وسنبين ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يظهر تطور إجمالي التمويلات خلال الفترة نفسها.

جدول رقم(8.3.3): تطور إجمالي التمويلات في الفترة 2008-2023

السنة	إجمالي التمويلات (مليون دج)
2008	49949
2009	59761
2010	55770
2011	58584
2012	57891
2013	63354
2014	80887
2015	96453
2016	110711
2017	139677
2018	156460
2019	154600
2020	–
2021	–
2022	132080
2023	138816

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك البركة

لسنوات: 2009، 2011، 2013، 2015، 2017، 2019، 2021، 2023

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي التمويلات في ارتفاع مستمر من 2008-2012، حيث في سنة 2008 سجلت 49949(مليون دج) وأصبحت 156460(مليون دج) في سنة 2018، وهذا يدل على التزام البنك للتدخل باستمرار في المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل المنتجة للثروة والتي لها مردودية محتملة على الاقتصاد الوطني وعلى البنك، ثم نلاحظ أن في سنة 2019 و 2022 انخفض إجمالي التمويلات وذلك راجع لتداعيات جائحة كورونا وللوضع الاقتصادي الراهن وتوقف وتعطل العديد من المشاريع في تلك الفترة، وبعدها بدأ إجمالي التمويلات يرتفع من جديد وذلك بسبب الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

• ربحية البنك: وسنبين ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يظهر تطور إجمالي التمويلات خلال الفترة نفسها.

جدول رقم(9.3.3): تطور نتيجة السنة المالية في الفترة 2008-2023

السنة	الناتج الصافي للبنك (نتيجة السنة المالية)(مليون دج)
2008	2672
2009	2854
2010	3243
2011	3778
2012	4190
2013	4092
2014	4307
2015	4108
2016	3984
2017	3548
2018	5166
2019	6333
2020	-
2021	-
2022	4022
2023	3953

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير السنوية لبنك البركة

لسنوات: 2009، 2011، 2013، 2015، 2017، 2019، 2021، 2023

نلاحظ من خلال الجدول أن ربحية البنك عرفت ارتفاعا من 2008 إلى 2014، فانتقلت من 2672 إلى 4307 مليون دج، ثم عرفت الربحية انخفاضا إلى سنة 2017 وهذا راجع للظروف الاقتصادية الصعبة للبلد بسبب تهاوي أسعار البترول، بعدها ارتفعت إلى أن وصلت لـ 6333 مليون دج في سنة 2019، لتتخفض مرة أخرى في السنوات الأخيرة من الدراسة وذلك بسبب تداعيات كورونا.

-بالنسبة لمعامل السيولة قام بنك الجزائر المركزي بفتح حساب جاري لديه لبنك البركة الجزائري، يضع فيه فوائضه النقدية ليرجع إليه في حالة الاحتياج إلى السيولة إضافة إلى ما يتواجد لديه في الخزينة والحساب البريدي، هذا

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

الاحتياطي نجده في تزايد مستمر وذلك بسبب نقص طرق ووسائل التسييل الفوري بالبنك من جهة وعدم قدرته على اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية من جهة أخرى.

وسنحاول التطرق لتطور أصول البنك لدى بنك الجزائر، الصندوق، مركز الصكوك البريدية في الفترة 2008-2023 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(10.3.3): تطور أصول البنك لدى بنك الجزائر، الصندوق، مركز الصكوك البريدية في الفترة 2008-2023

السنة	أصول البنك لدى بنك الجزائر، الصندوق، مركز الصكوك البريدية
2008	11642595
2009	33611691
2010	56609931
2011	67803524
2012	81264583
2013	84483880
2014	74658569
2015	89962379
2016	89902868
2017	99616004
2018	105021946
2019	95745974
2020	-
2021	-
2022	127478107
2023	150804407

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير السنوية لبنك البركة لسنوات: 2009، 2011، 2013، 2015، 2017، 2019، 2021، 2023.

نلاحظ من خلال الجدول أن أصول البنك لدى بنك الجزائر، الصندوق، مركز الصكوك البريدية في تزايد مستمر بصفة عامة خلال فترة الدراسة، بغض النظر عن وجود بعض السنوات التي عرفت انخفاض طفيف مثل سنة 2014 بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول، وسنة 2019 بسبب تداعيات جائحة كورونا.

ب. عمليات السوق المفتوحة:

بمبادرة من بنك الجزائر المركزي تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية، ويعود إلى بنك الجزائر قرار اختيار المعدل الذي يتعين تطبيقه على تلك العمليات.

• تطور عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة 2010-2024

وتنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات:

- **عمليات التنازل المؤقت:** وهي عمليات يقوم فيها البنك المركزي بأخذ أو وضع الأوراق المقبولة على سبيل الأمانة كما يقوم بمنح قروض مضمونة بواسطة التنازل على الأوراق الخاصة.
- **عمليات نهائية (شراء وبيع أوراق عمومية):** وهي العمليات التي يقوم فيها البنك المركزي بشراء أو بيع نهائي في سوق سندات المقبولة ويمكن لها أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة عند الشراء نهائي أو سحب للسيولة عند البيع النهائي، وتتم هذه العمليات النهائية لأهداف هيكلية أو لغرض ضبط الدقيق للسيولة.
- **آلية استرجاع السيولة على بياض:** تقوم البنوك التجارية بدعوى من بنك الجزائر المركزي بتوظيف سيولتها عن طريق إعلانات عن المناقصة لدى بنك الجزائر في شكل ودائع، يتعلق الأمر باسترجاع السيولة على البياض وتتم هذه العمليات طوعيا ووفق تواريخ استحقاق ثابتة ولا يقدم أي ضمان مقابل الأموال المودعة وتحسب الفائدة المسددة على هذه الودائع على أساس مبدأ عدد الأيام الحقيقي/1360. وسنحاول التطرق لتطور آلية استرجاع السيولة على بياض بالمناقصة في الجزائر في الفترة 2010-2023 من خلال الجدول الموالي:

¹نظام رقم 02-09 مؤرخة في 26 ماي 2009، تتعلق بعملية السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المادة 13، 14، 15، ص 4. موجودة على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>

جدول رقم(11.3.3): تطور آلية استرجاع السيولة على بياض بالمناقصة في الجزائر في الفترة 2010-
2023(الوحدة %)

2023	2022- 2021	2020	2019	2018	2017	من 2010 إلى 2016	
3.0	-	-	3.5	3.5	-	0.75	لمدة 7أيام
	-	3.35	-	-	-	1.25	لمدة 3أشهر
	-	-	-	-	-	1.5 (ابتداء من سنة 2013)	لمدة 6 أشهر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

-النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 52 لبنك الجزائر، ديسمبر 2020، ص17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 64 لبنك الجزائر، ديسمبر 2023، ص17.

نلاحظ من خلال الجدول أن:

في سنوات 2010-2016 استعمل بنك الجزائر هاته الآلية للتدخل في السوق النقدي فبالنسبة لاسترجاع السيولة ل 7 أيام بقي المعدل ثابتا ب0.75 %، وبالنسبة لاسترجاع السيولة ل 3 أشهر بقي المعدل ثابتا ب1.25 %، بينما بالنسبة لاسترجاع السيولة ل 6 أشهر فبدأ العمل بها في 2013 وحافظ على معدل 1.5 % بغية امتصاص التضخم المرتفع الذي حدث في 2012.

- في سنة 2017، وسنوات 2021-2022 نلاحظ أن بنك الجزائر لم يستعمل هذه الآلية.
- في سنوات 2018-2019 اعتمد بنك الجزائر على آلية استرجاع السيولة ل7 أيام فقط وبمعدل 3.5 %.
- في سنة 2020 اعتمد بنك الجزائر على آلية استرجاع السيولة ل3 أشهر فقط وبمعدل 3.35 %.
- في سنة 2023 اعتمد بنك الجزائر على آلية استرجاع السيولة ل7 أيام فقط وبمعدل 3.0 %.

-تأثير هاته الأداة على بنك البركة الإسلامي:

لا يملك بنك بركة الجزائري الأدوات القابلة للتداول التي يمكن أن يؤثر من خلالها بنك الجزائر على وضعيته المالية، وكما ذكرنا سابقا فإن كل السندات المتعامل بها في السوق النقدي الجزائري هي سندات ربوية، إذ يمكن القول أنّ أداء السوق النقدية غير فعالة في التأثير على البنك خاصة أن البنك المركزي الجزائري لا يجبره على الاكتتاب في السندات الحكومية.

بالنسبة للصكوك الإسلامية في الجزائر: يمكن القول أنه إلى الآن أواخر سنة 2024 هي في مرحلة التأسيس، إلا أننا يمكن ذكر بعض التفاصيل بخصوص هذه الجزئية فيمايلي:

الصكوك الإسلامية في الجزائر: أشار النظام 03-20 للصكوك الإسلامية في الجزائر، النظام 03-20 هو نظام صادر في 15 مارس 2020 متعلق بنظام الضمان الودائع المصرفي، في المادة 9 منه أنه "لا يمكن تحقيق توظيف العلاوات المتأتية من الودائع الكلاسيكية إلا من خلال شراء سندات مصدرة أو مضمونة من طرف الدولة وذلك عبر مختصين في قيم الخزينة، ولا يمكن تحقيق توظيف العلاوات المتأتية من ودائع شبك الصيرفة الإسلامية إلا من خلال شراء سندات أو صكوك مصدرة أو مضمونة من طرف الدولة وتستجيب لمبادئ الشريعة"¹، وبالتالي فإنه قد أشار للصكوك الإسلامية تحت ما يسمى بالصكوك التي تستجيب لمبادئ الشريعة، كما أن القانون 09-23 قد أقر بالأخذ بعين الاعتبار خصوصية الصيرفة الإسلامية عند وضع أدوات السياسة النقدية، هذا ما يُبشّر بالاعتماد أكثر على الصكوك الإسلامية في المستقبل القريب.

ج-التسهيلات الدائمة:

بمبادرة من البنك المركزي الجزائري يقوم بتسهيلات دائمة مخصصة لتمويل البنوك بالسيولة أو سحبها منها، في شكل تسهيلات القرض الهامشي (حيث يحصل البنك على سيولة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم أوراق عمومية مؤهلة وقابلة للتفاوض أو أوراق خاصة مؤهلة على سبيل الأمانة)، أو تسهيلات الودائع المغلقة للفوائد².

-تسهيلات القرض الهامشي:

تمثل العملية التي يمكن من خلالها حصول البنك على سيولة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم أوراق مقبولة تتم المساهمة بالسيولة في إطار القرض الهامشي بأخذ الأوراق العمومية المؤهلة على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة.

-تسهيلات الودائع المغلة للفائدة:

استعملت تسهيلات الودائع المغلة للفائدة كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية من قبل البنك المركزي ابتداء من سنة 2005 وذلك بغية امتصاص السيولة، حيث تقوم البنوك بتشكيل ودائع لدى البنك المركزي وتتم هذه العملية مقابل معدل فائدة ثابت على الودائع يتغير حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر.

¹النظام 03-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس سنة 2020، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرف،

ص4، موجود على موقع <https://www.bank-of-algeria.dz>

² المادة 26 -27، ص 6.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

وسنحاول من خلال الجدول الموالي تقديم نسبة فوائد تسهيلات الودائع المغلة للفائدة في الجزائر في الفترة 2010-2023.

الجدول رقم(12.3.3): نسبة فوائد تسهيلات الودائع المغلة للفائدة في الجزائر في الفترة 2010 2023

2023-2016	من 2010-2015	
0	0.3	تسهيلات الودائع على مدار 24 ساعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 52 لبنك الجزائر، ديسمبر 2020، ص17

-النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 64 لبنك الجزائر، ديسمبر 2023، ص17

من خلال الجدول نلاحظ أن فوائد التسهيلات الودائع بقيت ثابتة بمعدل 0.3% في السنوات 2010/2015 ثم خفض البنك المركزي بإعدام هذه النسبة إلى 0% ابتداء من سنة 2016 وإلى غاية سنة 2018، وذلك بغية دفع البنوك للتوظيف فائض سيولتها في شكل قروض لتمويل الاقتصاد، ثم في سنة 2018 إلى غاية سنة 2023 تم التخلي عن هذه الأداة.

تأثير هاته الأداة على بنك البركة الإسلامي: بما أنها مقابل فوائد ربوية فإن البنوك الإسلامية لا تستفيد من هاته التسهيلات، حيث أكدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال المعيار الشرعي رقم 44 أنه من المحرم تحصيل السيولة بالاقتراض والإيداع بفائدة، وتوظيفها سواء كان مباشرة أم بالسحب على المكشوف أم بالتسهيلات بفائدة أو عمولة¹.

د. سعر إعادة الخصم:

في البداية وفق قانون النقد والقرض 90-10 تم منح بنك الجزائر إمكانية خصم الأوراق التجارية وتمويل البنوك التجارية وفقا للمواد 69 70 71 72 والتي نصت على شروط استخدام هذه الأداة لدى بنك الجزائر حيث ذكرت المادة 69 أنه "يمكن لبنك الجزائر أن يعيد الخصم أو يأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك أو المؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل الجزائر أو من الخارج تمثل عمليات تجارية وتلزم على الأقل ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة من بينهم المظهر يجب أن تتعدى مدة الضمان ستة أشهر ويمكن أن

¹فايزة لقرع، مرجع سابق، ص200.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

يستبدل احد التوقعات بإحدى الضمانات التالية: سندات الخزينة، بيان استلام بضائع، وثيقة شحن لحاملة تثبت تصدير بضائع من الجزائر".

ووفق النظام رقم 09- 02 وحسب المادة 11 تحدد عمليات إعادة الخصم والقرض والحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية من خلال الأنظمة الخاصة بها، والتي من بينها النظام 01-2000 المؤرخ في 13 فيفري 2000 والذي يتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تم تحديد المعايير والشروط المتعلقة بعمليات إعادة خصم السندات العمومية والخاصة وعمليات منح القروض للبنوك والمؤسسات المالية حيث يمكن لبنك الجزائر أن يقوم بإعادة خصم السندات الممثلة لعمليات تجارية وكذا سندات التمويل والسندات التي تمثل قروضا متوسطة الأجل وكذلك يمكن أن يخصم السندات العمومية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة مثل سندات الخزينة أو سندات خاصة قابلة لإعادة الخصم، كما يمكن لبنك الجزائر فضلا عن ذلك أن يمنح البنوك والمؤسسات المالية سلفات على السندات الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة أو على السندات الخاصة المقبولة لإعادة الخصم¹.

حيث عندما يكون هناك تضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم ليقيد حجم الائتمان والعكس صحيح عندما يكون هناك ركود اقتصادي.

-دراسة تطور سعر إعادة الخصم في الفترة 2000-2022:

وسنحاول من خلال الجدول التالي دراسة تطور معدل إعادة الخصم في الفترة 2000-2024

جدول رقم(13.3.3) تطور معدل إعادة الخصم في الفترة 2000-2022

السنة	2000-	2002 -	2003 -	2004 -	2016 -	2017 -
	2002	2003	2004	2016	2017	2022
معدل إعادة الخصم	%6	%5.5	%4.5	%4	%3.5	%3.75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 39 سبتمبر 2017 صفحة 17، رقم52 ديسمبر2020، ص17، رقم 60 ديسمبر 2022، ص17.

نلاحظ من خلال الجدول أن:

¹النظام رقم 01-2000 المؤرخ في 13 فيفري 2000، يتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 1.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

من 2000 إلى 2016 انخفض معدل إعادة الخصم إلى أن وصل إلى 4% وذلك لتحسن التقليدية المالية للبنوك وإلى وجود فائض في السيولة لديها، الأمر الذي أنقص من الطلب على إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وبالتالي يمكن القول أن هذه الأداة لم تكن فعالة في امتصاص فائض السيولة في هذه الفترة.

وفي الفترة 2016 إلى 2017 تم تخفيضه لـ 3.5% بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول سنة 2014. من 2017 إلى 2022 تم رفعه لـ 3.75% بغية التحكم في التضخم.

-تأثير هاته الأداة على بنك البركة الإسلامي:

كما تم ذكره سابقا فان هذه الأداة تعتمد على أسعار الفائدة ولا يمكن التعامل بها من طرف البنوك الإسلامية وعلى غرار ذلك بنك البركة الجزائري، لذا يمكن القول أنه لا يمكن للبنك المركزي الاستفادة من هذه الأداة مع البنوك الإسلامية لتوجيه سياسته النقدية.

2. الأدوات الكيفية:

أ. البنك المركزي الجزائري يفرض حدود قصوى على:

- على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة الداخلية.
 - على إعادة الخصم الائتمان المصرفي المقدم إلى هاته المؤسسات.
 - على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك¹.
- يلجأ البنك المركزي لاستخدام أداة تحديد السقوف الائتمانية للتحكم بشكل مباشر في القدرة الائتمانية للبنوك، ولهذا آثار سلبية للبنوك الإسلامية بسبب طبيعة ودائعها وتوظيفاتها المالية إذ إن حسابات الاستثمار بها تشكل حصة الأسد².

3. الأدوات المباشرة:

استخدم بنك الجزائر مجموعة من الأدوات تساعد في تحقيق أهدافه المرجوة التحكم في الكتلة النقدية تمثلت في:

¹أكرام بن عزه، فتحي بلدغم، أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 6، 2018، ص 124.

²رضوان لمار، سمية معمر شاوش، علاقة البنك المركزي بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر في ظل تطبيق نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 12، العدد 2، 2022، ص 274.

- الإقناع الأدبي: عند إسقاط هذه الأداة على البنوك الإسلامية نجد أنها وسيلة تقوم على الحوار والتفاهم وذلك لا يطرح أي إشكال لمبادئ الشريعة الإسلامية¹.

- الرقابة والتفتيش: من الجدير بالذكر أن بنك الجزائر يعتمد على نسبة بازل 3 في قياس نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك الإسلامية، حيث اشترط ألا تقل النسبة بين أموالها الخاصة القانونية ومجموع مخاطر المرجحة من 9.5%، بالإضافة إلى وسادة أمان تشكل من أمواله الخاصة قاعدة تغطي 2.5% من المخاطر المرجحة، وهي النسبة لا تراعي طبيعة المخاطرة بين أصول وخصوم البنك الإسلامي، حيث تحمله خطراً لا يحتمله وترفع عنه خطراً يكتفه حكمة بحكم عقوده مع عملائه².

في الأخير يمكن القول أن بالنسبة لحالة الجزائر تم اختيار بنك البركة الجزائري كنموذج لدراسة مدى ملاءمة أدوات السياسة النقدية لطبيعة البنوك الإسلامية، باعتباره فرعاً لمجموعة مصرفية إسلامية دولية. وقد تبين من خلال التحليل أن آلية تطبيق الاحتياطي القانوني لا تراعي الخصوصيات الفقهية لهذا النوع من البنوك، إذ تُحتسب على ودائع قائمة في أصلها على المشاركة في الربح والخسارة، ما يخلق إشكالات تنظيمية وشرعية.

أما بخصوص سياسة السوق المفتوحة، فإن بنك البركة لا يمتلك أدوات مالية قابلة للتداول يستخدمها البنك المركزي للتأثير عليه، نظراً لأن الأدوات المتداولة في السوق النقدية الجزائرية لا تزال تقليدية وروبية، مما يضعف فاعلية هذه السياسة تجاه البنوك الإسلامية. كما أن الصكوك الإسلامية ما تزال في مرحلة التأسيس، رغم الإشارة إليها في النظام 03/20 لسنة 2020، الذي نص على إمكانية توظيف موارد شبك الصيرفة الإسلامية في شراء صكوك متوافقة مع الشريعة، مضمونة من طرف الدولة.

فيما يخص أدوات مثل سعر إعادة الخصم والتسهيلات الدائمة، فهي غير مطبقة في بنك البركة باعتبارها غير متوافقة مع الشريعة، أما الأدوات الكيفية، خاصة تحديد السقوف الائتمانية فتؤثر سلباً على البنوك الإسلامية بسبب طبيعة ودائعها وتوظيفاتها. ويُعد الإقناع الأدبي من بين الأدوات المقبولة. وبناءً عليه، تُبرز هذه الحالة الحاجة إلى قيام بنك الجزائر بتكييف أدوات السياسة النقدية بما يتوافق مع خصوصية الصيرفة الإسلامية، ضمن إطار قانوني وتنظيمي واضح.

¹القرع فايزة، مرجع سابق، ص 202.

² فرج الله أحلام، حمادي موارد، إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي-بنك البركة الجزائري، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد ستة، العدد 3، 2019، ص 39.

الفرع الثاني: الآليات والأدوات المقترحة تطبيقها على البنوك الإسلامية في إطار السياسة النقدية في الجزائر

تعامل البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية ضرورة اقتصادية يفرضها الواقع المعاصر، إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات في هذا الإطار من أبرزها الإطار القانوني غير الواضح المتعلق بهاته النقاط، قلة وضعف الأدوات التي تمكن البنوك الإسلامية من إدارة سيولتها كالصكوك الإسلامية، الازدواج الضريبي الذي يؤثر بطبيعة الحال على المنافسة مع البنوك الأخرى، لذا يستوجب أن يكون هناك بعض الاقتراحات:

1. أن يخصص البنك المركزي ويعدل بعض من أدوات السياسة النقدية كي تتماشى وطبيعة ومبادئ البنوك الإسلامية، وأن يقوم بتحديد ذلك وفق قواعد وأنظمة محددة لتقنين وضبط سيورة النشاط، مثل أن يقوم البنك المركزي بتعويض سعر إعادة الخصم الربوي سواء بأن يقرض البنك الإسلامي قرضا حسنا في حدود الأرصدة المتوفرة لديه ويمكنه في المقابل أن يشارك بالتمويل المطلوب في عمليات ومشاريع وأن يتحكم هو في معدل المشاركة حسب ما يراه مناسبا كي يوجه سياسته النقدية، أن تعدل لجنة cosob (اللجنة التي تعتبر السلطة التنظيمية لسوق القيم المنقولة) قواعدها كي تستوعب الصكوك الإسلامية في البورصة.

2. البحث والاستفادة من تجارب الدول التي اعتمدت على أساليب إسلامية مثل إصدار الصكوك الإسلامية في بريطانيا¹، ماليزيا، أندونيسيا، السعودية... إلخ

3. وجوب إدخال الصكوك الإسلامية في الجزائر من خلال:

أ- إدماج الصكوك الإسلامية بأنواعها، لأن لها دور مهم بالنسبة للاقتصاد الكلي حيث تساهم في جلب المدخرات، تمويل المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية، من أهم حلول مشكل المديونية وتغطية العجز في الموازنة...، ومن أهم أنواع الصكوك الإسلامية المناسبة للاقتصاد الجزائري:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على القطاع العام والطاقة والبنية التحتية، كما أن الدولة ماتزال الممول الأكبر عبر الخزينة العمومية، لذلك فإن أنسب الصكوك هي التي تمكن من تمويل المشاريع التنموية والسيادية مثل:

-الصكوك السيادية: والتي تُصدرها الدولة لتمويل مشروعات البنية التحتية أو لسد العجز في الموازنة.

¹ حيزية هادف، الصكوك الإسلامية مرونة وفعالية في الأداء رغم التحديات وتوالي الأزمات-التجربة البريطانية كدليل -

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

-صكوك الإجارة السيادية: وتُعد من أكثر الصكوك الإسلامية استخداماً على المستوى العالمي، وذلك لما تتميز به من هيكل تمويلي بسيط وعائد مُستقر مُرتبط بإيرادات الأصول المؤجرة، وهي صكوك تتعامل بها وتصدرها الحكومة وتستغلها في تمويل استثماراتها وتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة بدلا من سندات الدين الحكومي¹.

- صكوك مشاركة إسلامية حكومية: صكوك مشاركة البنك المركزي وهي صكوك مشاركة تمكن حاملها من مشاركة البنك المركزي ووزارة المالية في ملكيتهما لأسهمهما في الجهاز المصرفي، وتنشأ هذه الصكوك بعد حصر مساهمات البنك المركزي ووزارة المالية وتحديد قيمتها ومن ثم تجزئتها إلى صكوك مشاركة بقيم متساوية، ومن بين خصائصها أنها ليست لها فترة سريان محددة وهي قابلة للتداول في السوق الثانوية وسهلة التسييل².

-صكوك المرابحة، فقد تحتاج المنشأة إلى شراء معدات أو التجهيزات أو سيارات وبالتالي يمكن إصدار صكوك البيع بالمرابحة بناء على احتياج المنشأة

-صكوك السلم: هنا يمكن للمنشأة استخدام صكوك السلم في تنمية الإنتاج الوطني مثلا في مجال البترول أو الزراعة أو الإنتاج الحيواني، فيتم الشراء والتسليم والتخزين ثم البيع بسعر السوق، كأن تقوم الدولة بإصدار صكوك البترول وهي صكوك تقوم على بيع السلم المعروف فتقوم الدولة ببيع كمية محددة من البترول لحامل الصك، ويستحق تسليمه في أجل محدد وتدفع قيمة الصك عند البيع، مثال تطرح الدولة في شهر أوت بالكمية من النفط التي ستستخرج في شهر ديسمبر فتشتريها البنوك والمؤسسات المالية بسعر يتم الاتفاق عليه مسبقا مثلا يكون 10,000 دينار ويكون كل صك يمثل 10 براميل ففي ديسمبر تقوم الدولة بتوفير الكمية المتفق عليها من النفط وتقدمها للجهة الموكلة من قبل أصحاب الصكوك لتقوم ببيعها في السوق العالمية، وتوزع قيمة المبيع على أصحاب الصكوك نسبة وتناسبا، فقد تكون نتيجة ربحا أو خسارة على حسب السعر السوقي في وقت البيع ويمكن لهذه الصكوك أن تعمل على التحوط من تغير وانحيار أسعار البترول³.

¹ سارة شيكور، كصالح مال رزيق، متطلبات تفعيل صكوك الإجارة السيادية في الجزائر كبديل تمويل عن أدوات الدين التقليدية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2022، ص288.

² احمد مداني، نحو صكوك إسلامية حكومية مبتكرة لبنك الجزائر لإدارة السياسة النقدية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 5، أكتوبر 2020، ص 542-543.

³ عبد الجليل جباري، رمزي زعيمي، بلال أونيسي، الصكوك الإسلامية كأداة لمواجهة انهيار أسعار البترول، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 8، 2021، ص 101.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

- بصفة عامة يجب أن تعتمد الجزائر على الأنواع المختلفة من الصكوك الإسلامية فكل عقد من عقود المعاملات يمكن أن يصاغ من الصكوك، باختلاف أنواعها سواء:

صكوك ملكية الأعيان المؤجرة أو صكوك ملكية المنافع، صكوك ملكية الخدمات من طرف معين، صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع، صكوك المراجعة، صكوك المشاركة، صكوك المضاربة.

ونظرا لما يتميز به كل عقد من هذه العقود فإن كل نوع من هذه الأنواع يلبي حاجات مختلفة في سوق المال والأعمال، وهي تمثل خيارات مطروحة لتحديد الصيغة المناسبة للمشروع أو النشاط الذي سوف تصدر الصكوك على أساسه، مع مراعاة أحكامه الفقهية المنصوص عليها¹.

لكن يمكن القول أن على السلطات الجزائرية أن تعمل على تفعيل صكوك الإجارة السيادية في البداية لبساطتها وفعاليتها في تعبئة الموارد المالية، ثم كمرحلة ثانية تدمج صكوك المشاركة السيادية وذلك بعد نضج السوق المالي الإسلامي كي تتشارك الدولة والمُستثمرين، ثم تنتقل تدريجيا إلى صكوك الاستصناع (ضمن برنامج تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات)، المضاربة وغيرها.

ب- ولتفعيل الصكوك الإسلامية هناك شروط وظروف يجب توافرها لنجاح ذلك من بينها:

- وضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح خاص بالصكوك الإسلامية.
- وضع هيئة شرعية وطنية محددة تدرس وتفصل في كل ما يتعلق بالصكوك.
- ضرورة توفر سوق رأس المال للبنوك الإسلامية يتم فيها طرح الصكوك في أسواق مالية إسلامية تعمل وفق الشريعة الإسلامية وتضمن تحقيق العدالة بين الأطراف المتعاملة ولا يتم فيها التعامل بأدوات المضاربة والقمار²، يمكن تفعيل سوق أو نافذة في البورصة خاصة بتداول الصكوك الإسلامية، مثل في السعودية.
- تم إنشاء سوق الصكوك والسندات الإسلامية، في ماليزيا تم الاعتماد على بورصة خاصة بتداول الصكوك.
- إرادة سياسية ومؤسسية جادة ودعم حكومي واضح وإشراك الخزينة العمومية في أول إصدار للصكوك السيادية باعتبارها الجهة الأكثر مصداقية وثقة في السوق.

¹مرتضى عبد الله خيرى، صكوك الاستثمار كبديل شرعي للسندات الفائدة وتطبيقاتها المعاصرة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، المجلد 4، العدد 4، 2019، ص 401، 402.

² عمر يحيوي، مرجع سابق، ص 284.

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

- حملات توعية لنشر ثقافة الاستثمار في الصكوك الإسلامية.
- تقديم تحفيزات مثل إعفاءات ضريبية خاصة في البداية.
- تنسيق فعال بين وزارة المالية والبنك المركزي وهيئات الرقابة الشرعية.

4. من بين التوصيات التي يمكن أن أوصي بها بالنسبة للمعاملات المالية الدولية والتي فرضت على الدول الإسلامية التعامل بأسعار الفائدة فيمكن اقتراح أن تعمق الدول الإسلامية علاقتها فيما بينها بطريقة تجعل منها تتعاون على تلبية احتياجات بعضها البعض بطرق إسلامية كي لا تكون في حاجة كبيرة للتعامل مع الدول التي تتعامل بالفائدة.

5. الاستعانة بالتجارب السابقة للدول التي استطاعت التعامل مع نظام مزدوج وأهم الاستراتيجيات التي تتبعها، فمثلاً:

- قام البنك المركزي الماليزي بتأسيس لجننتين: لجنة مراجعة القوانين، ولجنة الموازنة بين القوانين التقليدية والشريعة الإسلامية تقوم بتعديل وضبط الجوانب المخالفة للشريعة الإسلامية.
 - قام بتأسيس سوق تعاملات ما بين البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية IIM سوق الأنترنتك الإسلامي.
6. أقترح في المدى البعيد أن تكون هناك نافذة في البنك المركزي تُعنى بالتوجيه والإشراف على الصيرفة الإسلامية، بحيث تكون كل العمليات تحت الرقابة الشرعية، مما يُعزز الثقة ويُتيح دمج البنوك الإسلامية في السياسة النقدية، وهذا في المدى الطويل مع توسع البنوك الإسلامية والصيرفة الإسلامية، مثلما حدث في ماليزيا.

تجدر الإشارة أننا ركزنا على الصكوك الإسلامية أكثر من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى وذلك بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة الذي يربط بين الإصدار النقدي والسياسة النقدية من منظور إسلامي فالصكوك الإسلامية تعد الأداة الأكثر التصاقاً بجوهر الإصدار النقدي بمفهومه الواسع وذلك لقدرتها على خلق السيولة المشروعة، ولتفعيل عمليات السوق المفتوحة في الأنظمة المصرفية وهو ما يجعلها بمثابة بديل شرعي للسندات الربوية، كما تُمكن البنوك الإسلامية من المشاركة الفعلية في السياسة النقدية، حيث أنها تُعد بمثابة حلقة وصل تجتمع مع العديد من الحلقات في نفس الوقت إذ ترتبط بالسياسة النقدية، وترتبط بالسياسة المالية (تمويل العجز الحكومي)، وترتبط بالإصدار النقدي (تُساهم في توجيه السيولة نحو الاستثمار المُنتج مما يسمح لها أن تكون من الإصدار النقدي بمفهومه الواسع)، و بالأدوات المالية (تعتبر أداة مالية مبتكرة، صناعة مالية إسلامية ناتجة عن تطور الهندسة المالية الإسلامية)، وتعلق بدمج البنوك الإسلامية بالسياسة النقدية،

الفصل الثالث فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان

وترتبط بالاقتصاد الكلي فتجذب المدخرات وتمول المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية وتسعى لتحقيق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي...، كما أن التجارب الرائدة في الصيرفة الإسلامية مثل ماليزيا والسودان أثبتت أن الصكوك الإسلامية هي الأداة الأكثر فعالية في السياسة النقدية.

خلاصة الفصل

تختلف أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي عن نظيرتها في الاقتصاد التقليدي، حيث أن أدوات السياسة النقدية الإسلامية مختلفة ومتنوعة وتعتبر أكثر أمنا وبعدا عن الاختلالات النقدية، وتوضع من قبل البنك المركزي الذي يعمل على إنشائها وتكييفها مع متطلبات النشاط الاقتصادي، في إطار الالتزام بالمرجعية الشرعية. تعتبر الصكوك الإسلامية أداة مالية هامة، تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وعرفت الصكوك الإسلامية انتشارا ملحوظا مؤخرا، خصوصا مع زيادة التطور التكنولوجي وانفتاح الاقتصاد العالمي أكثر على تشجيع الابتكارات المالية، ورغم الفرص الكبيرة المتاحة للصكوك الإسلامية خصوصا مع زيادة الوعي بالتنمية الاقتصادية المستدامة وبالمسؤولية الاجتماعية عالميا وبزيادة الوعي الديني في ظل وجود بديل شرعي للتمويل، إلا أن الصكوك الإسلامية لازالت تواجه العديد من الصعوبات والتحديات، وذلك في ظل نقص التوعية وإيصال الفكرة الصحيحة حول مفهوم وعمل الصكوك الإسلامية للمستثمرين المسلمين وغير المسلمين، وأيضا تتطلب تنظيمات وإجراءات قانونية وشرعية تأطرها.

الخاتمة

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة موضوع " دور الإصدار النقدي في تحديد أدوات السياسة النقدية من منظور إسلامي"، من خلال التطرق للإصدار النقدي الذي يمثل وسيلة فعالة في يد البنك المركزي، لكن فعاليته تعتمد بشكل كبير على طريقة استخدامه ومدى التزامه بالضوابط الموضوعية سواء الاقتصادية، أو الشرعية بالنسبة للدول التي تسعى إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامي، وحاولنا تسليط الضوء أيضا على البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية عامة وفي الجزائر خاصة، مع محاولة إبراز طبيعة العلاقة بينها وبين البنك المركزي المشرف عليها.

وحاولنا تبيان العلاقة بين النقد المصدر سواء تعلق الأمر بالنقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، أو بالنقود الائتمانية الناتجة عن عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك التجارية أو الإسلامية، وبين أدوات السياسة النقدية، وقد تبين لنا من خلال الدراسة أن بينهما علاقة وطيدة وأن هذه العلاقة تتطلب تنسيقا دقيقا، إذ أن الإفراط في التوسع النقدي قد يؤدي إلى اختلالات اقتصادية كالتضخم أو تدهور قيمة العملة، تستدعي صياغة البنك المركزي لسياسة نقدية تُصلح الوضع وذلك من خلال العديد من الأدوات المتاحة.

أسقطنا هذه المفاهيم على حالة السودان والجزائر وأظهرت دراسة تجربة السودان، باعتبارها من التجارب النادرة التي طبقت نظاما مصرفيا إسلاميا شاملا، أن وجود نظام مصرفي إسلامي بالكامل لا يعني غياب التحديات بل يجب أن يكون مقرونا بإدارة محكمة للسياسة النقدية وبيئة اقتصادية وسياسية مستقرة، وهو ما يؤكد أن فاعلية النظام المصرفي الإسلامي لا تتحقق بمجرد منح المؤسسات المصرفية صفة إسلامية، بل يتطلب إدارة رشيدة للسياسة النقدية يكون فيها الإصدار النقدي منسجما مع أدوات السياسة النقدية، بما يحقق مقاصد الشريعة في حفظ القيمة وتحقيق استقرار الأسعار.

أما في حالة الجزائر، فلا تزال تجربة الصيرفة الإسلامية في طور التوسع التدريجي ومحاولة الإدماج داخل الإطار التشريعي التقليدي، حيث بالإضافة لوجود بنوك إسلامية تم السماح بفتح نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية، وهو ما يطرح تحديات واقعية تتطلب إعادة النظر في علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، وضرورة تطوير أدوات تتماشى مع طبيعتها وتخدم في نفس الوقت أهداف السياسة النقدية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى أبرز النتائج التالية:

نتائج نظرية:

الخاتمة

1- يتم الإصدار النقدي بطريقة مباشرة من خلال طبع النقود القانونية من قبل البنك المركزي، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التوسع الائتماني من قبل البنوك التجارية عبر آلية توليد النقود في ظل نظام الاحتياطي الإلزامي الموضوع من قبل البنك المركزي، أو بطريقة ضمنية من خلال شراء البنك المركزي لأصول مالية من خلال الأسواق المالية، وكل هاته الطرق من شأنها التأثير على العرض النقدي والكتلة النقدية.

2- تُظهرُ المقارنة وجود اختلافات جوهرية بين الأدوات المُعتمدة في الاقتصاد التقليدي والمُعتمدة في الاقتصاد الإسلامي، حيث يعتمد النظام التقليدي على الفائدة والسندات كمرتكزات أساسية لضبط السيولة، في حين يرفض الاقتصاد الإسلامي تلك الأدوات ويُعيد بناء السياسة النقدية على أسس شرعية تُراعي تحريم الربا وضرورة ربط النقود بالإنتاج الحقيقي، وقد أدى ذلك إلى تطوير أدوات بديلة كنسب المشاركة والمرابحة لضبط التمويل، نسب الاحتياطي النقدي لتقليص السيولة عند الحاجة، سقوف التمويل وتوجيه التمويل نحو قطاعات معينة، أدوات السوق المفتوحة باستخدام الصكوك الإسلامية (بديل السندات الربوية)، مما يعكس خصوصية الرؤية الإسلامية للسياسة النقدية وأدواتها.

3- تعتمد البنوك الإسلامية نموذجًا ماليًا قائمًا على تجنب المحرمات، والربط المباشر بين التمويل والنشاط الإنتاجي من خلال صيغ مشروعة مثل المشاركة والمرابحة والمضاربة والسلم، وقد تطورت هذه الصيغ لتشمل منتجات حديثة كالصكوك الإسلامية بأنواعها، مما يعزز مساهمتها في التنمية الاقتصادية (ربط التمويل بالنشاط الحقيقي مما يُساهم في خلق مشاريع وفرص عمل)، وتحقيق مقاصد الشريعة.

4- تُبرز السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تمايزًا جوهريًا عن نظيرتها التقليدية، من حيث المرجعية القيمية والأدوات المعتمدة، وهنا يكمن التحدي بالنسبة للبنك المركزي في اختيار أدواته بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي ومع خصوصية البنوك الإسلامية المُندرجة تحت إشرافه، حيث أنه بالرغم من وجود أدوات وضعية يمكن الاعتماد عليها في الاقتصاد الإسلامي كاحتياطي الإلزامي، والإقناع الأدبي والتوجيهات المباشرة بشرط أن تُكيف وطبيعة البنوك الإسلامية، إلا أن معظم الأدوات الأخرى يجب الاستغناء عنها كونها تعتمد على الفائدة الربوية كسعر إعادة الخصم والسندات الربوية في سياسة السوق المفتوحة وغيرها، ويجب استبدالها بأدوات تُبنى على مقاصد الشريعة كالصكوك الإسلامية في سياسة السوق المفتوحة، وتعديل نسب التخصيص وهوامش المشاركة وغيرها. وتهدف هذه الأدوات إلى توجيه الكتلة النقدية نحو الاقتصاد الحقيقي، بما يحقق الاستقرار النقدي، وعدالة التوزيع، والتنمية المستدامة.

5- في الاقتصاد الإسلامي يكون الإصدار النقدي القانوني من قبل البنك المركزي، ويشترط أن يكون مغطى بأصول حقيقية كالذهب أو السلع أو الخدمات الإنتاجية، أما توليد النقود الائتمانية فيعتبر مسموح به شرط أن يكون التمويل مرتبط بنشاط حقيقي وليس بفائدة ربوية، ويعتمد على آليات المشاركة والمضاربة وغيرها، كما يُعاد ضخ العوائد في تمويل مشاريع جديدة، مما يُنتج توسعًا نقديًا منضبطًا ومتجددًا، وذلك لنقادي

الخاتمة

زيادة المعروض النقدي عن الإنتاج الحقيقي الذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم ويستدعي تدخل أدوات السياسة النقدية لمعالجة الوضع.

6- يُحذر الاقتصاد الإسلامي من استخدام الإصدار النقدي لتمويل العجز المالي، لما يسببه من آثار تضخمية تُخل بالتوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، حيث أن الإصدار لا يتوقف على "إرادة الدولة" فقط، بل يجب أن يُضبط بضوابط الشريعة ويربط بالاقتصاد الحقيقي.

7- يُعدّ البنك المركزي الإسلامي المسؤول المباشر عن ضبط الكتلة النقدية وتوجيه السياسة النقدية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، في حين تمارس الحكومة من خلال وزارة المالية إدارة السياسة المالية وتشريع الإطار القانوني المنظم للعمل المصرفي، بحيث يتوقف نجاح السياسة الاقتصادية الكلية على تحقيق تنسيق فعال بين السياستين أي بين البنك المركزي والحكومة ووزارة المالية، لضمان الانسجام بين الأهداف النقدية والمالية.

نتائج تطبيقية:

8- يتّضح أن التمويل الإسلامي، بمبادئه الأخلاقية واستقراره النسبي، يُمثّل خياراً واعداً للدول ضمن مسارات التمويل الأخلاقي والمستدام، لاسيما في ظل تنامي الاهتمام العالمي بالمعايير البيئية والاجتماعية والمسؤولية المالية، لكن شرط أن تكون هناك بيئة ملائمة له من جهة الإطار القانوني والتنظيمات، ومن جهة الأطر والمؤسسات والكوادر البشرية، الضمير الحي والأخلاق العالية، وخاصة تقبّل التطور والعمل على ابتكار آليات ومنتجات مباحة تُسهّل الاندماج والتعامل مع العالم الخارجي.

9- تؤكد التجربة السودانية فعالية الأدوات غير المباشرة، لاسيما تعديل نسب المشاركة وهوامش الربح، واستخدام الصكوك الإسلامية كبديل فعال لعمليات السوق المفتوحة التقليدية.

10- تمثل شهادات شهامة والصكوك السيادية الإسلامية نموذجاً جيداً في تعبئة الموارد وتمويل الموازنة والمشاريع العامة، ويمكن تعميمها في أنظمة مصرفية إسلامية أخرى.

11- تُبين التجربة السودانية أن نجاح تطبيق السياسة النقدية الإسلامية لا يرتبط فقط بسلامة الأدوات، بل يشترط وجود بيئة سياسية واقتصادية مستقرة، وبنية تحتية مؤسسية وكفاءات بشرية مدربة.

12- يُبرز الواقع السوداني أن الإفراط في التمويل بصيغة المراجعة دون توازن مع الصيغ الاستثمارية، قد يؤدي إلى انحراف التمويل عن أهدافه التنموية، ويحوّل النظام من استثمار إنتاجي إلى معاملات آجلة.

13- استنتجنا من خلال تجربة الجزائر والإصلاحات المدرجة أنه خلال الفترة 2020-2023 أولت الصيرفة الإسلامية اهتماماً كبيراً، كما لاحظنا أن صيغة السلم شكلت النسبة الأكبر من منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر، تليها المراجعة، ثم الإجارة.

الخاتمة

- 14- كما تميزت المصارف الخاصة باستحواذها على الحصة الأكبر من منتجات الصيرفة الإسلامية، مقارنة بالمصارف العمومية.
- 15- تبين لنا أن تجربة البنوك الإسلامية تُعتبر ناشئة في الجزائر، بالرغم من أن ظهور أول بنك إسلامي فيها يعود إلى سنوات التسعينات، إلا أن انتشارها بطيء بل لا يوجد إلا بنكين إسلاميين في الجزائر، كما أن الاعتراف القانوني بها كصيرفة إسلامية كان في سنة 2020، وإلى الآن لا تزال البنوك الإسلامية تواجه العديد من الصعوبات والتحديات في ظل اقتصاد وضعي، وإطار قانوني غير واضح وصريح.
- 16- بالنسبة للشق القانوني، ظل الإطار القانوني المنظم للنشاط البنكي في الجزائر عامًا وغير مخصص، إذ لم يُميز بين البنوك التقليدية والإسلامية في التنظيمات السابقة، مما أثر سلبًا على كفاءة البنوك الإسلامية. إلا أنه مؤخرًا، تطرق قانون المالية لسنة 2023 (المادة 44) إلى إمكانية تكييف أدوات السياسة النقدية مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر، عبر نظام خاص يصدره بنك الجزائر. يُعد هذا التكييف المحتمل خطوة أولية نحو تحسين اندماج الصيرفة الإسلامية في السوق النقدية، لكنه يبقى مرهونًا بإصدار آليات تنظيمية واضحة وتنفيذ فعلي على أرض الواقع. استنتجنا من خلال دراسة تأثير أدوات السياسة النقدية على بنك البركة الجزائري:
- 17- لا تزال أدوات السياسة النقدية في الجزائر غير مكيفة بشكل كافٍ مع خصوصيات عمل البنوك الإسلامية، وهو ما يُضعف من فعاليتها.
- 18- تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على البنوك الإسلامية دون تمييز يطرح إشكالات شرعية وتنظيمية، بالنظر إلى طبيعة ودائع المشاركة، كما أن هناك أدوات كسعر إعادة الخصم والتسهيلات الدائمة تُستبعد من قبل البنوك الإسلامية لعدم توافقها مع الشريعة، مما يقلص من مساحة تدخل البنك المركزي.
- 19- غياب أدوات مالية قابلة للتداول متوافقة مع الشريعة يُضعف تأثير عمليات السوق المفتوحة على البنوك الإسلامية، رغم الإشارة إلى الصكوك الإسلامية في التنظيمات الأخيرة، إلا أن تطبيقها العملي لا يزال في مرحلة التأسيس، ما يعوق استخدامها كأداة فعالة للسياسة النقدية. تبين أيضًا أن بعض الأدوات الكيفية، مثل تحديد السقوف الائتمانية، تؤثر سلبًا على مرونة البنوك الإسلامية في التمويل، بينما تبقى الأدوات المباشرة كالإقناع الأدبي أكثر قبولًا.
- 20- هناك حاجة واضحة إلى إصلاح تنظيمي يسمح بمواءمة أدوات السياسة النقدية مع طبيعة التمويل الإسلامي، من خلال أطر قانونية وتنظيمية خاصة.
- 21- وتبقى التجربتان سواء السودانية أو الجزائرية خير دليل على أن فعالية السياسة النقدية على البنوك الإسلامية تظل مرهونة بتوفر بيئة قانونية وتنظيمية واضحة، إلى استقرار سياسي واقتصادي، وإلى إرادة

الخاتمة

إصلاحية تدعم خصوصية هذا النمط من الصيرفة، وإلى مرونة في اختيار وابتكار أدوات للسياسة النقدية تكون مُباحة شرعاً.

اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج التي توصلنا لها من خلال الدراسة فإننا:

نؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك علاقة بين الإصدار النقدي والسياسة النقدية، حيث يُؤثر الإصدار النقدي على التضخم وبالتالي على السياسة النقدية وأدواتها، بينما يبقى هذا التأثير محدوداً في الاقتصاد الإسلامي نتيجة ارتباط الإصدار النقدي بالنشاط الحقيقي، وذلك بالاعتماد على النتيجة رقم خمسة من نتائج الدراسة.

نؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن نجاح السياسة النقدية في النظام المصرفي المزدوج يعتمد على دقة اختيار البنك المركزي لأدوات سياسته النقدية بما ينسجم مع خصوصية الجهاز المصرفي، لاسيما البنوك الإسلامية، وذلك حسب ما بينته النتيجة رقم أربعة من نتائج الدراسة.

نؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنه يوجد أدوات للسياسة النقدية يمكن تطبيقها في الصيرفة الإسلامية، وأخرى تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية يُمكن تكييفها أو استبدالها بأدوات معدلة ومبتكرة تعتمدها البنوك الإسلامية وتكون بطبعة تشاركية غير ربوية، وذلك وفق ما توصلت له النتيجة الثانية من نتائج الدراسة.

ننفي صحة الفرضية الرابعة التي تجزم بانعدام فعالية السياسة النقدية على البنوك الإسلامية وعدم إمكانيتها من التأثير على الوضع الاقتصادي في ظل وجود اقتصاد وضعي لا يُراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية، وذلك حسب ما أدلت به النتيجة الأخيرة من الدراسة.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج السابقة نقدم بكل تواضع بعض التوصيات والمقترحات فيما يلي:

– العمل على تفعيل وتطوير أدوات السياسة النقدية الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية بدل السندات الربوية، بما يعكس خصوصية البنوك الإسلامية ويُعزز قدرتها على ضبط الكتلة النقدية دون الإخلال بمقاصد الشريعة.

– ضرورة تفعيل نشاط السوق المالية في الجزائر، من خلال تطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، بما يسمح للبنك المركزي من استخدام السوق المفتوحة في إطار السياسة النقدية.

الخاتمة

- تعجيل تفعيل الصكوك الإسلامية باعتبارها أداة تمويلية شرعية فعالة، تسهم في تعبئة الموارد وتحقيق أهداف السياسة النقدية دون مخالفة الضوابط الشرعية، ولا يُمكن للصكوك أن تكون فعالة إلا إذا كانت ضمن إطار قانوني داعم واضح، ووجود بورصة أو سوق ثانوي يُتيح تداولها وقياس قيمتها السوقية، لذا على الجزائر أن تُخصص قسم خاص بالصكوك الإسلامية في السوق المالي الجزائري مثلما حدث في ماليزيا، أو نافذة خاصة مثلما حدث في إندونيسيا.
- إرساء إطار قانوني وتنظيمي مستقل للصيرفة الإسلامية، يسمح بتمييزها عن البنوك التقليدية ويعزز كفاءتها التشغيلية ويمكنها من أداء دورها التنموي، خاصة في بيئات تنظيمية مزدوجة مثل الجزائر.
- تعزيز التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية لضمان الانسجام بين أهداف الاستقرار النقدي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة التعاون والتنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية لتصميم إصدارات صكوك إسلامية تتماشى مع السيولة (الاحتياجات النقدية)، وتمويل الانفاق العام (الاحتياجات المالية).
- من الضروري مراجعة المنظومة الجبائية في الجزائر لإزالة الازدواج الضريبي المترتب عن طبيعة العقود الإسلامية المركبة، حيث يجب على الدولة أن تُعدل النظام الضريبي لإلغاء ازدواجية الضرائب وتعفي العمليات المتعددة في التمويل الإسلامي من الضرائب المُكررة، وتُصدر تعليمات واضحة تُحدد كيفية حساب الضرائب على الصكوك الإسلامية والبنوك الإسلامية بشكل عادل، وذلك لضمان تعزيز تنافسية البنوك الإسلامية.
- ربط الإصدار النقدي بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ورفض استخدامه كوسيلة لتمويل العجز إلا في الحالات الاستثنائية الضرورية، التزاماً بضوابط الإصدار الشرعي القائم على الغطاء الحقيقي.
- تطوير منتجات سوق بين البنوك الإسلامية وآليات المقاصة والتسوية المتوافقة مع الشريعة لضمان سرعة تحويلات السيولة.
- بناء القدرات البشرية والرقابية داخل البنوك الإسلامية، من خلال تكوين متخصص، لضمان فعالية الصيغ التمويلية وتكييفها مع الواقع المتغير.
- دعم البحث العلمي التطبيقي حول أدوات السياسة النقدية الإسلامية وتجارب تطبيقها الميداني، بما يُسهم في بلورة نماذج بديلة أكثر تكاملاً واستدامة.

آفاق البحث:

بالنسبة لآفاق هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض الأبحاث المستقبلية التي تفتح المجال للباحثين التعمق في نقاش أدوات السياسة النقدية الإسلامية من زاوية تطبيقية، لاسيما في البيئات المصرفية المزدوجة مثل الجزائر، نذكر منها:

الخاتمة

- تقييم تجارب بعض الدول في إصدار الصكوك الإسلامية ودورها في إدارة السيولة.
- دور البنك المركزي في الاقتصاد الإسلامي بين ضبط السياسة النقدية وتحقيق مقاصد الشريعة.
- تحديات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، دراسة تأصيلية وتطبيقية.

قائمة المصادر والمراجع

. الكتب

1. أشرف محمد دوابة، الخدمات المصرفية الإسلامية الأساس الفكري والتطبيقي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014.
2. جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت، الجزء الثاني، 1988.
3. حمود سامي، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، عمان، دار الاتحاد العربي للمطبوعات، الطبعة 1، 1976.
4. خالد توفيق الشمري وطاهر فاضل البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
5. زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
6. زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006.
7. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000.
8. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
9. سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
10. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
11. صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النوادر، سوريا. 2008.
12. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001.
13. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
14. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
15. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
16. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.

قائمة المصادر والمراجع

17. عامر يوسف العاتوم، توليد النقود دراسة تحليلية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون، بتفهما الأشراف، دقهلية، جامعة الأزهر، المجلد 20، العدد 6، 2018.
18. عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
19. عبد الرحمان يسرر أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
20. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
21. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
22. عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1988.
23. علي السالوس، حكم الودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الإسلامي، الدوحة، دار الثقافة، 1990.
24. علي محي الدين القرة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي-دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي- الجزء الثاني، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 2010.
25. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
26. فليح حسن خلف، الأسواق المالية النقدية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006.
27. قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
28. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-الدراسة التحليلية التقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 2، الجزائر، 2005.
29. القرة داغي، علي محمد الدين، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، بيروت دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 2008.
30. محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
31. محمد إبراهيم عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.
32. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.
33. محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

قائمة المصادر والمراجع

34. محمد أشرف دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، دار السلام، مصر، 2011.
35. محمد باقر الصدر، البنك اللارياوي في الإسلام، بيروت، الطبعة 7، 1981.
36. محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1993.
37. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
38. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
39. محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
40. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
41. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، 2002.
42. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الاسم النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
43. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2003.
44. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2007.
45. مروان عطفون، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1993.
46. معبد علي الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد العالمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، سلسلة المطبوعات بالعربية: هـ، 1981.
47. وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011.
48. يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية السياسة النقدية فقه الاقتصاد النقدي (3)، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الثانية، 1992.
49. يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية السياسة النقدية. دار النشر للجامعات، 1996.

قائمة المصادر والمراجع

50. يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج، دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1998.

2. مقالات:

51. مليكة كركار، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، 2019.

52. إبراهيم لورائي، هياكل المؤسسة المالية في الجزائر، مجلة تنوير، العدد الثالث، سبتمبر 2017.

53. راشدة عزيزو، تأثير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على البنوك العمومية بالجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 1، سنة 2021.

54. سعيدة حروفوش، تكنولوجيا المالية الصناعة واحدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 3، 2019.

55. عثمان عثمانية، موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC من العملات المشفرة والعملات المستقرة-اليوان الرقمي أنموذجاً- مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2022.

56. نصيرة بوبعاية، شهرزاد الوافي، تحليل البيانات الضخمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق دراسة حالة شركة Price water house coopers، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 3، سبتمبر 2021.

57. إبراهيم لورائي، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، العدد 1، المجلد 10، 2016.

58. فريد طهراوي، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 19، ديسمبر 2015.

59. عبد القادر شارف، البنوك الشاملة والأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، تم الاطلاع عليها على الموقع www.asjp.cerist.dz

60. لامية شهبون، الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-المجلد 3، العدد 3، 2009.

61. فرج الله أحلام، حمادي موارد، إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي-بنك البركة الجزائري، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد ستة، العدد 3، 2019.

62. فريدة بن شنهو، واقع سوق المالي في الجزائر وآفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 13، ديسمبر 2016.

63. أكرام بن عزه، فتحي بلدغم، أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 6، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

64. احمد مداني، نحو صكوك إسلامية حكومية مبتكرة لبنك الجزائر لإدارة السياسة النقدية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 5، أكتوبر 2020.
65. سارة شيكور، كمال رزيق، متطلبات تفعيل صكوك الإجارة السيادية في الجزائر كبديل تمويل عن أدوات الدين التقليدية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2022.
66. مرتضى عبد الله خيرى، صكوك الاستثمار كبديل شرعي للسندات الفائدة وتطبيقاتها المعاصرة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، المجلد 4، العدد 4، 2019.
67. عبد الجليل جباري، رمزي زعيمي، بلال أونيسي، الصكوك الإسلامية كأداة لمواجهة انهيار أسعار البترول، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 8، 2021.
68. مداح عرايبي الحاج، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جانفي 2010.
69. مصطفى بن شلاط، واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية العدد واحد المجلد الثامن، بشار، الجزائر، 2022.
70. ليلي بن ذهب، تعزيز حوكمة البنوك في إطار اتفاقيات بازل، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13 جوان 2018 تيازة الجزائر، 2018.
71. رشيد بوكساني، نسيم أوكيل، قراءة في تطورات أدوات السياسة النقدية للدول المغاربية خلال سنة 2017، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 4، ديسمبر 2019.
72. حساني بن عودة، واقع وآفاق السوق المالي في الجزائر -دراسة حالة بورصة الجزائر، مجلة التنوع الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، 2022.
73. وهيبة بن سعدي، دور الوساطة المالية في تطوير البورصة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، المجلد 52، 2015.
74. مهري عبد المالك، إنشاء السوق المالية الإسلامية كركيزة في تعزيز وتطوير مكانة النظام المصرفي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 1، سنة 2018.
75. سلمان عادل، آليات تقييم الأوراق المالية الأسهم والسندات داخل سوق رأس المال، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 9، العدد 1، 2023.
76. سامية بولحيس، وليد لعماري، دور اللجنة المصرفية في الرقابة على العمليات المصرفية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 5، العدد 3، نوفمبر 2018.
77. -droit bancaire 14 eme edition ; thierry bonneau ; editeur lgdj lextenso, 2021.
78. مصطفى طالبي، ملخص كتاب المعين في فهم القانون البنكي المغربي ص4-10: يمكن الإطلاع عليه في موقع <https://www.scribd.com>.

قائمة المصادر والمراجع

79. محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، العدد 2، جوان 2012.
80. فاطمة الزهراء خبازي، إشكالية عدم الإستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 07، العدد 01، 2016.
81. محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4، سبتمبر 2018، تيسمسيلت، الجزائر.
82. حنان زلاقي، أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على المتغيرات النقدية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 2، 2021.
83. إلياس الأزهر بن دحان، تحليل وقياس أثر التغيرات في المجاميع النقدية على القيمة السوقية لبورصة الأوراق المالية في إطار السببية والتكامل المشترك دراسة حالة بورصة تونس خلال الفترة (2012-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثاني والعشرون ديسمبر 2017، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
84. كهينة رشام، أحمد جميل، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2019.
85. حكمت عبد الرزاق الدباغ، كمال عبد الحامد آل زيارة، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة أهل البيت، العدد 12، 2025.
86. عماد معوشي، قياس أثر البطالة على التضخم في الجزائر في الفترة 1991-2023، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 11، العدد 1، سنة 2025.
87. محسن حمريط، دراسة العلاقة السببية قصير الأجل بين التضخم ومستويات سعر الصرف الاسمي الفعال في الجزائر من خلال نموذج أشعة الانحدار الذاتي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية- 27(1)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2012.
88. لارا عرموش، تأثير معدل التضخم في عوائد الأسهم، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2013-2014.
89. بلقاسم بلقاضي، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28 المجلد 2، 2013.
90. علام أسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد 2، العدد 3، 2020.
91. أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد الخامس، العدد 01، 2019.
92. محمد الأمين وليد طالب، نظيرة فلادي، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية 2007-2008)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2019.

قائمة المصادر والمراجع

93. حمزة طيبي، آلية الإصدار النقدي الجديد من خلال قانون رقم 17-10 لتمويل عجز الميزانية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 7، العدد 1، 2022.
94. هويدا عبد الناصر أبو الوفا، رمضان موافي، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دور الإصدار النقدي في تمويل عجز الموازنة المصرية وآثاره على التضخم، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة جنوب الوادي، العدد 25، يناير 2025.
95. أيت بن امر الهام، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية، مجلة المؤسسة المجلد 10 العدد 01، 2021.
96. أيت بن امر الهام، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية، مجلة المؤسسة المجلد 10 العدد 01، 2021.
97. خضر مجدي مالك، فعالية السياسة النقدية التقليدية مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 26 العدد 01، 2018.
98. ناصر بوجلal، كمال ديب، التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد واحد، 2019.
99. مريم تومي، توليد النقود الائتمانية في المصارف الإسلامية، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة خنشلة الجزائر، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر 2021.
100. راشد دخيل العنزي، عبد الله غازي العازمي، نماذج مضاعف النقود واستقرارها دراسة تطبيقية: الكويت، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 48 العدد 4، أكتوبر 2024.
101. أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الثاني، العدد 07، 2018.
102. أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2019.
103. محمد هاني وياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المدية، الجزائر، العدد 04، مارس 2018.
104. ميمي جديني، كيف للتعديل في قانون النقد والقرض أن يمول عجز موازنة الخزينة العمومية في الجزائر، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، 2017.
105. راجي بو عبد الله، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية تجربة بنك البركة الجزائري ونموذجاً، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسة اقتصادية، العدد 37، أبريل 2019.
106. بوعتلي محمد، تقييم واقع البطاقات البنكية وتطورها في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 1، المجلد 2، 2022.

قائمة المصادر والمراجع

107. فتيحة بن عليّة، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2020.
108. إبراهيم لوراتي، هياكل المؤسسة المالية في الجزائر، مجلة تنوير، العدد 3، سبتمبر 2017.
109. الأخضر مالك، الطاهر بعلّة، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل 3، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية-28(02)، 2008.
110. قحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.
111. ميس مجدي الأحمد، التمويل الإسلامي المتناهي في الصغر وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 3، العدد 4، سبتمبر 2020.
112. بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، المراجعة كثيرا من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15، العدد 1، 2023.
113. سحنون عقبة تحديات ومخاطر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على ضوء النظام 02-20 وآليات الحد منها، 2022.
114. سمير هربان، واقع تطبيق صيغة تمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية-مصرف السلام الجزائري نموذجا-، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 1، جوان 2022.
115. اسماعيل عبد الرحيم شلبي، بعض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة كلية العلوم الإسلامية-الصراف-، العدد 11، 2005.
116. جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمن، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2013.
117. بلقاسمي سليم، عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد ستة، العدد 10، جوان 2020.
118. المصارف الإسلامية للبنك الوطني الجزائري نموذجا-، مجلة الشهاب، المجلد 10، العدد 2، 2024.
119. حسين بورغدة، حنان درحمون، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة سطيف، العدد 16، 2016.
120. بحوصي مجدوب، عريس عمار، يدروج نضال، رأس المال الجريء الإسلامي: نموذج للتوفيق بين التمويل برأس المال الجريء والتمويل التشاركي الإسلامي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد الثامن/ديسمبر 2018.
121. الطيب لحيج، فضيلة بارش، الإجارة المنتهية بالتملك في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، حوليات جامعة الجزائر واحد، العدد 32، الجزء الرابع ديسمبر 2018.

قائمة المصادر والمراجع

122. نجاه تونسي نعيمة شخار، الإجارة المنتهية بالتمليك -دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2014-2020، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 7، العدد 1، 2022.
123. سالمى ياسين، الإجارة التمويلية والإجارة المنتهية بالتمليك-دراسة مقارنة بين العقود التقليدية والإسلامية-، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 8، العدد 1، أبريل 2022.
124. ميس مجدي الأحمد، التمويل الإسلامي المتناهي في الصغر وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد ثلاثة، العدد 4، سبتمبر 2020.
125. سمير هربان، واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية، مصرف السلام نموذجاً، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 1، جوان 2022.
126. صبرينة بن عطاء الله، احمد زغدار، صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل مخاطر السيولة -دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي بالأردن خلال الفترة 2007 2022، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 18 العدد واحد 2014،
127. عارف علي عارف، موفق عبد الحفيظ نور الدين، خالد زين العابدين ديرشوي، حكم السفتجة في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، مجلة الإسلام في اسيا، المجلد 13 العدد واحد، يونيو 2016.
128. حنك سعيدة، زروني مصطفى، دوافع استعمال شبكة سويفت في المعاملات الدولية، revue d'économie et de statistiques appliquée، المجلد 10 رقم 2، 2013.
129. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين، 2017.
130. مفيض الرحمن، التعامل بالأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد 3، ديسمبر 2006.
131. ايمان بومود، ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، المجلد 10 العدد 1، 2020.
132. سليم قط، مفتاح صالح، المشتقات المالية من منظور إسلامي كبديل لمشتقات المالية الوضعية في أسواق الأوراق المالية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 1، 2008.
133. شعيب يونس، لويذة بوطريف، واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021.
134. محمد صالح حمدي، علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الإسلامية الصراط، العدد 11، السنة 6، جويلية 2005.

قائمة المصادر والمراجع

135. رضوان لمار، سمية معمر شاوش، علاقة البنك المركزي بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر في ظل تطبيق النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12 العدد 02، 2022.
136. العونية بن زكورة، البنوك الإسلامية، إستراتيجية لتحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مجلة أبحاث، المجلد خمسة، العدد واحد، الجلفة، 2020.
137. فريال قيراط، العيد بوزرارة، دراسة استشرافية لدور بنك الجزائر في ظل الصيرفة في الإسلامية - حالة مصرف السلام -، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10، العدد واحد، الجزائر، 2021.
138. مداح عبد الباسط، عزوز منير، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، مجلة بيت المشورة، العدد خمسة، دولة قطر، 2016.
139. اكرام بن عزة، فتحي بلدغم، أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام، مجلة مجاميع المعرفة العدد 6، 2018.
140. علي سالم سيالة، الفوارق الجوهرية للرقابة الشرعية في المنظومة المصرفية، مجلة دراسات التربوية، مركز البحوث والدراسات التربوية لوزارة التربية العراقية، العدد 48، 2019.
141. البشير بن عبد الرحمن، حكيمة شرفة، الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليديه، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 2، 2020.
142. حسام الدين إبراهيم، دوغان دليل غولتكين، التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية: المراجعة أنموذجاً، مجلة إلهيات، العدد 6، 2021.
143. حيزية هادف، الصكوك الإسلامية مرونة وفعالية في الأداء رغم التحديات وتوالي الأزمات-التجربة البريطانية كدليل-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 13، العدد 3، 2020.
144. أسياء خليفة، متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري- دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي - مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، سنة 2021.
145. هبة عبد المنعم، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، منشور صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2016.
146. عبد الكريم احمد قندوز، إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 121، 2023.
147. عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

148. خديجة خالدي، البنوك الإسلامية: نشاء، تطور، وآفاق، les cahiers de mecas، العدد 1، رقم 1، 2005.
149. جمال بن دعاس، الجهاز المصرفي ودورة في إصدار النقود، مجلة الأحياء، العدد 13، 2009.
150. فضيل رايس، إصدار النقود في الإسلام بين الضوابط الشرعية والفعالية الاقتصادية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، المجلد 10 العدد 1، 2020.
151. مجدي علي محمد غيث، هيام محمد الزيدانيين، توليد النقد في المصارف الإسلامية، مؤتم للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 31، العدد 4، 2016.
152. مجدي علي محمد غيث، هيام محمد الزيدانيين، توليد النقد في المصارف الإسلامية، مؤتم للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 31، العدد 4، 2016.
153. عدنان محمد يوسف ربابعة، تسنيم حسين علي كيوان، توليد النقود في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 45، العدد 2، 2018.
154. حسين رحيم، النقد والاستقرار النقدي من منظور الإسلامي، مجلة كلية العلوم الإسلامية-الصراط-السنة الرابعة، العدد 7، 2003.
155. فؤاد بن حدو، البنك المركزي الإسلامي وأدوات سياسته النقدية، مجلة GIEM، العدد 114، نوفمبر 2021.
156. عمر يحيوي، واقع وآفاق صناعة الصكوك الإسلامية واستشراف تطبيقاتها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 7، العدد 2، 2022.
157. هناء سدراتي، تطور الصكوك كأداة تمويلية إسلامية مبتكرة، الإمكانيات والتحديات في دعم الشركات الناشئة والمتوسطة، مجلة اقتصادنا الإسلامي، العدد 5، 2024.
158. حليم مدبر، كفاءة أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في السياستين التوسعية والانكماشية، مجلة الشهاب، المجلد 8، العدد 1، 2022.
159. عبد الكريم أحمد قندوز، الوليد احمد طلحة، آليات انتقال الأثر السياسة النقدية في اقتصاد خال من الفوائد(دراسة حالة السودان)، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 8، 2021.
160. عمر الله جابوا عمر مصطفى، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد واحد، 2021.
161. السعيد خامرة، دور الأوراق المالية الإسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية عرض التجربة السودانية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017.
162. عز الدين لكحل، دور بنك السودان في إدارة السيولة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي خلال الفترة 2000-2014، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية" مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 4، العدد 2، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

163. فاتح غرداوي، عماد غزالي، إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في سوق الأوراق المالية: تحديات ومتطلبات نجاحها في الجزائر، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي تيبازة الجزائر المجلد 3، العدد 1، جوان 2024.
164. عبد الحق بادا، الصكوك الإسلامية في الجزائر: بين التنظير والتطبيق، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 4، جويلية 2021.
165. محمد أمين مازون، الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية - مصرف السلام والبركة أنموذجا -، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، العدد 9، جوان 2019.
166. رضوان لمار، سمية معمر شاوش، علاقة البنك المركزي بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر في ظل تطبيق نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة في الإسلامية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 12، العدد 2، 2022.

3. مذكرات:

167. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005.
168. حميدي كلثوم، تحليل القوائم المالية للبنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية badr، مذكرة ماجستير جامعة سعد دحلب البليدة 2007.
169. محمود سحنون، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في اقتصاد لا ربوي، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001.
170. صونيا جواني، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة في 2008-2021، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2023-2024.
171. محمود سحنون، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في اقتصاد لاربوي، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2001.
172. سامي محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.
173. أنور محمد أيمن السباعي، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، جمهورية السودان، 2014.
174. لونيس إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2011.

قائمة المصادر والمراجع

175. عمار مجيد كاظم الوادي، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول الإسلامية مختارة، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 2009.
176. جمال بوزيدي، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2011-2012.
177. عقبة سحنون، سبل وآليات تدعيم تنافسية الأنظمة المصرفية في البلدان النامية: حالة النظام المصرفي الجزائري، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014.
178. صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة-دراسة التجربة الجزائرية-، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.
179. علي بالطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
180. جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية" دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي" مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.
181. مريم شطبي محمود، إمكانية التحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية تجارب مختارة، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، كلية الشريعة والاقتصاد، 2011-2012.
182. فراس دبا، إجراءات التيسير الكمي للولايات المتحدة في الأسواق الناشئة رسالة ماجستير، جامعة حلب سوريا، 2018.
183. أنور محمد أيمن السباعي، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي، مذكرة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2014.
184. سامي محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
185. يمينة بن ذببة، نحو سياسة نقدية من منظور إسلامي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.
186. سعاد لعلاوة، السياسات النقدية ومدى فعاليتها في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2002.
187. وردة جاب الخير، السياسة الائتمانية في ظل قانون النقد والقرض 1990 و2003، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة جيجل، 2006-2007.

قائمة المصادر والمراجع

188. عمر زرقة، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2004.
189. عبد الله لسبط، النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.
190. لامية شهبون، المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
191. عبد الناصر براني، المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي-البنوك الإسلامية نموذجاً-، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2006.
192. عمار مجيد كاظم الوادي، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول الإسلامية مختارة، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 2009.
193. بالطيب جمال، أثر قياس استقلالية البنك المركزي على المؤشرات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر- للفترة 1990 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، سنة 2022.

4. القوانين والأوامر:

194. القانون رقم 62/ 144 المصادقة عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.
195. القانون رقم 63/ 165 بتاريخ 7 ماي 1963، والمتضمن إنشاء البنك الجزائري للتنمية.
196. الأمر رقم 66/ 178 بتاريخ 13 جوان 1966، المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.
197. الأمر رقم 71/ 47 المتضمن مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر بتاريخ 6/ 7/ 1971
198. ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 يتعلق بالنظام البنوك والقروض العدد 34 .
199. القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفي هذا الإطار صدر القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86/ 12.
200. تعليمية بنك المركزي الجزائري رقم 03- 2018 المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية 2018.
201. قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، المادة 44.

قائمة المصادر والمراجع

202. القانون رقم 17-10 المتعلق بالنقد والقرض، (2017)، الجريدة الرسمية (العدد 57).
203. القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، (1990)، الجريدة الرسمية (العدد 16).
204. المادة 78 من قانون النقد والقرض، (14-04-1990)، الجريدة الرسمية.
205. المادة 213 من قانون النقد والقرض، (14-04-1990)، الجريدة الرسمية.
206. المادة 6 من الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض. (2001)، الجريدة الرسمية (العدد 14).
207. الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003، (2003)، الجريدة الرسمية (العدد 52).
208. قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، بنك الجزائر، الجريدة الرسمية.
209. ¹ .Présentation de Monsieur le gouverneur commission-APN- ,bank of algeria.
210. النظام رقم 24-04 المؤرخ في 13 أكتوبر سنة 2024 الذي يتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي، موجودة في موقع بنك الجزائر. BANK OF ALGERIA.
211. التعليم رقم 02-25¹ المؤرخة في 2 مارس 2025 المتعلقة بالشروط الخاصة للترخيص بالتأسيس واعتماد وممارسة النشاط البنك الرقمي، موجودة في موقع بنك الجزائر. BANK OF ALGERIA.
212. نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، موقع بنك الجزائر.
213. 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، موقع بنك الجزائر.
214. كلمة المحافظ أيمن بن عبد الرحمن، بنك الجزائر، نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
215. القانون رقم 62-144، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1962.
216. النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية.
217. الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010، (2010)، الجريدة الرسمية (العدد 05).

قائمة المصادر والمراجع

218. التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر ص 106 يمكن الاطلاع عليه على موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

219. نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الجريدة الرسمية.

220. النظام رقم 2/2020 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كلمة محافظ بنك الجزائر، بنك الجزائر.

221. النظام رقم 02-2021، المؤرخ في 10 جوان 2021، يتضمن البرنامج الخاص لإعادة التمويل، بنك الجزائر.

222. قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، بنك الجزائر.

223. النظام رقم 04-02 المؤرخ في 4 مارس سنة 2004 يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياط الإلزامي، المادة 1، 2، 5، 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

224. النظام رقم 09-02 مؤرخ في 26 ماي 2009، يتعلق بعملية السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المادة 13، 14، 15، على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.

225. النظام 20-03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس سنة 2020، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرف، ص 4، موجود على موقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.

226. النظام 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009، يتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المادة 26-27.

227. النظام رقم 2000-01 المؤرخ في 13 فيفري 2000، يتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

228. المادة 40، قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، بنك الجزائر.

5. المواقع:

229. تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2018.

230. موقع مصرف السلام الجزائري www.alsalamalgeria.com.

231. التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2018.

232. موقع بنك ABC الرسمي، www.bank-abc.com.

233. موقع تراست بنك www.trustbank.dz.

قائمة المصادر والمراجع

234. موقع بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائري www.housingbank.dz
235. موقع صندوق الوطني للتوفير والاحتياط www.cnepbanque.dz
236. موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية www.badrbank.dz
237. موقع بنك التنمية المحلية www.bdl.dz
238. الموقع الرسمي الالكتروني لبنك الإثمار www.ithmaarbank.com
239. الموقع الرسمي الالكتروني لمجموعة البركة المصرفية www.albaraka.com
240. التقرير السنوي بنك بوبيان الإسلامي، سنة 2019.
241. التقرير السنوي لبنك بوبيان الإسلامي سنة 2021.
242. تقرير بيت التمويل الكويتي على الموقع www.kfh.com
243. الموقع الالكتروني لمصرف قطر الإسلامي www.qib.com.qa
244. موقع مصرف الراجحي www.alrajhibank.com.sa
245. موقع بنك دخان www.dukhanbank.com
246. موقع ماي بنك www.maybank.com
247. الموقع الالكتروني لبنك أبوظبي الإسلامي www.adib.ae.com
248. الموقع الالكتروني لبنك دبي الإسلامي www.dib.ae
249. موقع بنك البركة الجزائري www.albaraka-bank.dz
250. البنك المركزي السوداني 2021، عن البنك المركزي، نبذة تاريخية عن بنك السودان المركزي، موجود على الموقع [/https://cbos.gov.sd](https://cbos.gov.sd)
251. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021، الفصل الرابع، ص 61. موجود على الموقع [/https://cbos.gov.sd](https://cbos.gov.sd)
252. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021، فروع بنك السودان المركزي.
253. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021.
254. تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2015.
255. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2021.
256. بنك السودان المركزي 2024، طبيعة النظام المصرفي، موجود على الموقع [/https://cbos.gov.sd](https://cbos.gov.sd)
257. صابر محمد حسن، محافظ بنك السودان.

قائمة المصادر والمراجع

258. بنك السودان المركزي 2024، طبعة النظام المصرفي، موجود على الموقع [./https://cbos.gov.sd](https://cbos.gov.sd).
259. الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر www.alsalamalgeria.com.
260. موقع بنك البركة الجزائري www.elbaraka-bank.dz.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	الفهرس
	الشكر
أ	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للإصدار النقدي والسياسة النقدية
3	المبحث الأول: مؤسسات النظام المصرفي وأسواقه وتشريعاته
3	المطلب الأول: مؤسسات النظام المصرفي
23	المطلب الثاني: أسواق النظام المصرفي
32	المطلب الثالث: التشريعات المصرفية
38	المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية وعلاقتها بالإصدار النقدي
38	المطلب الأول: مضمون السياسة النقدية وأهدافها
51	المطلب الثاني: أسس وأدوات السياسة النقدية
58	المطلب الثالث: تطورات ومفهوم الإصدار النقدي
73	المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر
73	المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر
83	المطلب الثاني: تأثير الإصلاحات النقدية والمصرفية على مؤشرات وأهداف السياسة النقدية
89	المطلب الثالث: تطورات النظام المصرفي الجزائري
	الفصل الثاني: عرض لتجارب بعض الدول في البنوك الإسلامية
105	المبحث الأول: مفاهيم أولية حول البنوك الإسلامية
105	المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية
114	المطلب الثاني: آليات التمويل في البنوك الإسلامية
127	المطلب الثالث: الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية
150	المبحث الثاني: العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية
150	المطلب الأول: العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية (دون تمييز)
156	المطلب الثاني: العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية (وجود تمييز)
162	المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي الإسلامي بالبنوك الإسلامية
165	المبحث الثالث: تطور وانتشار البنوك الإسلامية عالميا ومحليا
165	المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية
173	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لأهم البنوك الإسلامية
181	المطلب الثالث: البنوك الإسلامية في الجزائر

الفهرس

	الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة النقدية بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال تجربة الجزائر والسودان
191	المبحث الأول: مقارنة لأهم أسس النظام النقدي الإسلامي والاقتصاد التقليدي
191	المطلب الأول: الإصدار النقدي والتضخم في النظام الاقتصادي الإسلامي.
200	المطلب الثاني: البنك المركزي الإسلامي (نظرية الطلب والعرض النقدي في النظام الاقتصادي الإسلامي)
208	المطلب الثالث: السياسة النقدية وأدواتها في النظام الاقتصادي الإسلامي
220	المبحث الثاني: تجربة السودان في تطبيق أدوات السياسة النقدية
220	المطلب الأول: ماهية البنك المركزي السوداني
222	المطلب الثاني: العرض النقدي والتضخم في السودان
226	المطلب الثالث: مراحل تطور النظام المصرفي السوداني
229	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في السودان
240	المبحث الثالث: تجربة الجزائر في تطبيق أدوات السياسة النقدية على البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)
240	المطلب الأول: أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري إبان تطبيق الصيرفة الإسلامية
242	المطلب الثاني: ماهية بنك البركة الجزائري
247	المطلب الثالث: تطبيق أدوات السياسة النقدية على البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري
266	الخاتمة
274	قائمة المصادر والمراجع
295	قائمة الأشكال
296	قائمة الجداول
299	الملخص

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	هيكل النظام المصرفي في سنة 1985	93
2	هيكل النظام المصرفي في سنة 2002	98
3	هيكل النظام المصرفي في سنة 2023	101
4	أنواع الودائع النقدية في البنوك الإسلامية	128

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	84
2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	85
3	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	85
4	تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	87
5	تطور المؤشرات الاقتصادية والنقدية ذات الصلة بالسياسة النقدية (1990-2023)	88
6	يبيّن أهم أهداف البنوك الإسلامية	110
7	الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	111
8	يبيّن أنواع المضاربة	118
9	الإطار العام لأنشطة البنوك الإسلامية	127
10	يبيّن خدمات التحويلات المصرفية في البنوك الإسلامية	130
11	الفرق بين الشيك والكمبيالة	139
12	معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية	158
13	يبيّن تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني، السعودي، الماليزي، الإماراتي	173
14	توزيع الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية	174
15	يمثل أهم مؤشرات بنك الراجحي	175
16	يمثل مجموعة البركة المصرفي في سنتي 2023 و2024	175
17	بنك البحرين المركزي في سنتي 2000، 2024	176
18	يمثل بنك الإمارات الإسلامي	176
19	يمثل بنك أبوظبي الإسلامي في سنتي 2022، 2023	177
20	يمثل بنك دبي الإسلامي في سنتي 2023، 2024	178
21	يمثل مصرف قطر الإسلامي في سنتي 2019، 2020	178
22	يمثل بنك دخان في سنتي 2022، 2023	179
23	يمثل بنك بيوبان الإسلامي في سنتي 2023، 2024	179
24	يمثل حصة البنوك الإسلامية من نمو قروض وتمويلات النظام البنكي الجزائري	180
25	يمثل بنك البركة الجزائري: (مليون دج)	180
26	يمثل بنك السلام الجزائري: (مليون دج)	181
27	يمثل حجم التمويل الإسلامي في الجزائر (مليون دينار جزائري)	184

قائمة الجداول

203	موازنة البنك المركزي في النظام الربوي	28
202	موازنة البنك المركزي في النظام الإسلامي	29
222	عرض النقود في الاقتصاد السوداني:(1990-2021) (مليون جنيه)	30
224	تطور معدلات التضخم في سنوات 1990، 2000، 2005، 2010، 2015، 2020، 2021	31
228	يبين أهم مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني 2010-2021	32
231	تطور تغيرات هوامش أرباح المراجحات في الفترة 1995-2020	33
233	الفرق بين شهادات شمم وشهادات شهامة	34
233	تطور رصيد شهادات شمم وعدد شهادات شهامة في الفترة 1999-2021	35
235	عدد شهادات صرح المباع في الفترة 2005-2020	36
235	يبين رصيد شهادات شهاب في سنوات 2005-2007	37
236	عدد شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) المباع	38
237	شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) 2013-2020	39
237	يبين عدد شهادات صندوق الذهب بريق في سنة 2018	40
238	عدد شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء(نور) المباع 2012-2014	41
238	تطور نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في السودان (نسبة مئوية)	42
241	يبين عجز الموازنة بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي في الفترة 2020-2023	43
241	يمثل عرف صافي القروض إلى الدولة من البنك المركزي الجزائري خلال الفترة 2020-2023	44
242	يربط عجز الموازنة بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي مع الناتج المحلي الإجمالي مع الكتلة النقدية مع معدل التضخم في الجزائر في 2020-2023	45
243	تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2021-2023:(مليار دج)	46
243	قائمة منتجات التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر في الفترة 2021-2023:(مليار دج)	47
247	تطور معدل الاحتياطي القانوني الإلزامي في الجزائر في الفترة 2000-2024	48
249	تطور حجم ميزانية البنك في الفترة 2008-2023	49
250	تطور إجمالي التمويلات في الفترة 2008-2023	50
251	تطور نتيجة السنة المالية في الفترة 2008-2023	51
252	تطور أصول البنك لدى بنك الجزائر، الصندوق، مركز الصكوك البريدية في الفترة 2008-2023	52

قائمة الجداول

254	تطور آلية استرجاع السيولة على بياض بالمناقصة في الجزائر في الفترة 2010-2023 (الوحدة %)	53
256	نسبة فوائد تسهيلات الودائع المغلة للفائدة في الجزائر في الفترة 2010 2023	54
257	تطور معدل إعادة الخصم في الفترة 2000-2022	55

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على السياسة النقدية عامة والسياسة النقدية الإسلامية خاصة، والتي تُفَعَّل من خلال مجموعة من الأدوات المشروعة والمتكاملة، تشمل الصكوك الإسلامية، وتعديل نسب تخصيص الودائع وهوامش المشاركة، إضافة إلى الأدوات الكيفية والتكميلية ذات الطابع التوجيهي، وذلك بما يُساهم في ضبط الكتلة النقدية، ومحاولة تحقيق الاستقرار في الأسعار، وتعزيز العدالة في توزيع الموارد، في إطار التكامل بين الاقتصاد النقدي والحقيقي.

خلصت الدراسة أن نجاح تطبيق السياسة النقدية الإسلامية يشترط وجود بيئة سياسية واقتصادية مستقرة، وبيئة قانونية وتنظيمية واضحة، وبنية تحتية مؤسساتية وكفاءات بشرية مدربة، حيث تُظهر تجربة السودان في تطبيق السياسة النقدية الإسلامية أن البنك المركزي السوداني اعتمد على مزيج من الأدوات المباشرة، كالإقناع الأدبي، وإصدار التوجيهات الإدارية، وتحديد السقوف الائتمانية، إلى جانب أدوات غير مباشرة شملت تعديل نسب المشاركة وهوامش الربح، وتفعيل عمليات السوق المفتوحة عبر صكوك إسلامية متعددة. وقد مثلت هذه الصكوك (ولا سيما شهادات شهامة التي اعتمدت على صيغة المشاركة، وشهادات صرح والصناديق الاستثمارية التي اعتمدت على المضاربة، وشهاب التي اعتمدت على صيغة الإجارة) آلية متقدمة لتعبئة الموارد وتمويل العجز والمشاريع الحكومية، كما برزت نسبة الاحتياطي القانوني كأداة فعالة في مواجهة التضخم؛ ومع ذلك، ظل أثر هذه الأدوات محدوداً نتيجة ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي، وغياب الكفاءات المؤهلة، وانعدام الثقة في البيئة المالية، فضلاً عن التوسع المفرط في الإصدار النقدي بعد 2011، مما فاقم التضخم الركودي، وأدى إلى انحراف التمويل نحو صيغ قصيرة الأجل كبيع الآجل، على حساب الاستثمار الحقيقي.

تبين لنا من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري أن أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر لا تزال تقتصر إلى التكييف الكافي مع طبيعة البنوك الإسلامية، فالاحتياطي القانوني مثلاً، يُفرض دون مراعاة خصوصية الودائع القائمة على المشاركة، ما يطرح إشكالات شرعية وتنظيمية، رغم محاولة التخفيف من ذلك عبر تخصيص حساب خاص للعوائد الربوية لتوجيهها نحو أنشطة خيرية. كما تقتصر البنوك الإسلامية إلى أدوات تداول تتوافق مع الشريعة، مما يُضعف تأثير سياسة السوق المفتوحة، خاصة في ظل غياب صكوك إسلامية فعالة. كل ذلك يعكس الحاجة الملحة إلى تكييف أدوات السياسة النقدية بشكل أعمق مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية، في إطار قانوني وتنظيمي واضح وفعال.

الكلمات المفتاحية: الإصدار النقدي، البنك المركزي، البنوك الإسلامية، أدوات السياسة النقدية الوضعية، أدوات السياسة النقدية الإسلامية.

Résumé :

À travers cette étude, nous avons tenté de mettre en lumière la politique monétaire de manière générale, et plus particulièrement celle qui s'aligne avec les finalités (Maqâssid) de la charia islamique, qui est activée par un ensemble d'instruments légitimes et intégrés, comprenant les sukuk islamiques, l'ajustement des ratios d'allocation des dépôts et des marges bénéficiaires de participation, ainsi que des instruments qualitatifs et complémentaires à vocation d'orientation. L'ensemble de ces mécanismes vise à réguler la masse monétaire, à contribuer à la stabilité des prix et à renforcer la justice dans la répartition des ressources, dans le cadre de l'intégration entre l'économie monétaire et l'économie réelle.

L'étude a conclu que le succès de la mise en œuvre de la politique monétaire islamique nécessite la présence d'un environnement politique et économique stable, d'un cadre juridique et réglementaire clair, d'une infrastructure institutionnelle solide, ainsi que de compétences humaines formées. L'expérience du Soudan dans l'application de cette politique montre que la Banque centrale du Soudan s'est appuyée sur une combinaison d'outils directs — tels que la persuasion morale, l'émission de directives administratives et la fixation de plafonds de crédit — ainsi que d'outils indirects, incluant l'ajustement des taux de participation et des marges bénéficiaires, et l'activation des opérations d'open market à travers plusieurs sukuk islamiques — notamment les certificats Shahama (fondés sur la musharaka), Sarh et les fonds d'investissement (reposant sur la moudaraba), ainsi que Shihab (reposant sur la formule de l'ijara) — qui ont représenté un mécanisme avancé de mobilisation des ressources et de financement du déficit public et des projets gouvernementaux. Le ratio de réserve obligatoire est également apparu comme un instrument efficace pour faire face à l'inflation. Toutefois, l'impact de ces instruments est resté limité en raison de l'instabilité politique et économique persistante, de l'insuffisance des compétences qualifiées, du manque de confiance dans l'environnement financier, ainsi que de l'expansion excessive de l'émission monétaire après 2011, ce qui a aggravé la stagflation et orienté le financement vers des formules à court terme telles que la vente à terme, au détriment de l'investissement productif.

L'étude de cas de la Banque Al Baraka Algérie révèle que les instruments de politique monétaire appliqués par la Banque d'Algérie manquent encore d'un ajustement suffisant avec la nature des banques islamiques. Le ratio de réserve obligatoire, par exemple, est imposé sans prendre en compte les spécificités des dépôts fondés sur la participation, soulevant ainsi des problématiques à la fois juridiques et de conformité religieuse, malgré une tentative d'atténuation à travers la création d'un compte dédié aux revenus non conformes, destiné à des activités caritatives. Par ailleurs, les banques islamiques souffrent d'un manque d'instruments de marché conformes à la charia, ce qui réduit l'efficacité de la politique d'open market, d'autant plus que les sukuk islamiques restent peu opérationnels malgré leur mention dans le cadre réglementaire de 2020. Quant aux instruments tels que le taux de réescompte et les facilités permanentes, ils ne sont pas utilisés par les banques islamiques en raison de leur non-conformité aux principes de la finance islamique. L'ensemble de ces constats souligne l'urgence d'une adaptation plus approfondie des instruments de politique monétaire aux spécificités de la finance islamique, dans un cadre légal et réglementaire clair et efficace.

Mots clés:

L'émission monétaire, La banque centrale, les banques islamiques, les instruments de politique monétaire conventionnelle, les instruments de politique monétaire islamique.

Abstract:

this study seeks to shed light on monetary policy in general, and particularly on the approach that aligns with the objectives of Islamic Sharia. This approach is operationalized through a set of legitimate and integrated instruments, including Islamic sukuk, the adjustment of deposit allocation ratios and participation profit margins, as well as qualitative and complementary tools of a guiding nature; These mechanisms contribute to regulating the money supply, aiming to achieve price stability and promote equity in resource distribution, within a framework of integration between the monetary economy and the real economy.

The study concludes that the successful implementation of Islamic monetary policy requires a stable political and economic environment, a clear legal and regulatory framework, robust institutional infrastructure, and well-trained human capital. The experience of Sudan in applying this policy demonstrates that the Central Bank of Sudan relied on a combination of direct instruments—such as moral persuasion, the issuance of administrative directives, and the setting of credit ceilings—alongside indirect instruments, including the adjustment of profit-sharing ratios and margins, and the activation of open market operations through various Islamic sukuk. These sukuk—particularly Shahama certificates based on the musharakah structure, Sarh certificates and investment funds based on mudarabah, and Shihab based on the ijara model—represented an advanced mechanism for mobilizing resources and financing fiscal deficits and government projects. The statutory reserve ratio also emerged as an effective tool in combating inflation; However, the impact of these instruments remained limited due to persistent political and economic instability, the lack of qualified personnel, low confidence in the financial environment, and the excessive expansion of monetary issuance after 2011, which exacerbated stagflation and diverted financing toward short-term contracts such as deferred sales, at the expense of real investment.

A case study of Al Baraka Bank in Algeria reveals that the monetary policy instruments applied by the Bank of Algeria still lack sufficient adaptation to the nature of Islamic banking. For instance, the statutory reserve is imposed without consideration for the specific nature of profit-and-loss sharing deposits, thereby raising both Sharia-related and regulatory concerns, despite attempts to mitigate this by allocating interest-based returns to charitable activities. Furthermore, Islamic banks lack Sharia-compliant financial instruments for secondary market operations, which weakens the effectiveness of open market policy, especially in the absence of efficient Islamic sukuk, despite being mentioned in the 2020 regulatory framework. Instruments such as the rediscount rate and standing facilities are also not used by Islamic banks due to their incompatibility with Sharia principles. All of this highlights the pressing need for a deeper alignment of monetary policy instruments with the distinctive features of Islamic banking, within a clear and effective legal and regulatory framework.

Keywords:

Monetary issuance, Central bank, Islamic bank, Conventional monetary policy instruments, Islamic monetary policy instruments.

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Emir Abdelkader
University for Islamic
Science-constantine
Algeria



Sharia and Economics Faculty

The Role Of Monetary Issuance In
Determining The Instruments Of Monetary
Policy From An Islamic Perspective

A Thesis submitted to obtain a doctorate degree for L.M. D

Division : Economic Sciences

Specialization : Islamic Economy

Prepared by a student :

Hachouf Bisma

Supervised by professor :

Pr. Sahnoune Okba

The Discussion Jury Members

Name and first name	Scientific Rang	Function	Original University
abdennasser barani	professor	President	Emir Abdelkader University-Constantine
Sahnoune Okba	professor	Supervisor & Raporter	Emir Abdelkader University-Constantine
Chouaib younes	professor	Discussing member	Emir Abdelkader University-Constantine
chetibi mahmoud meriem	Associate professor A	Discussing member	Emir Abdelkader University-Constantine
Lemsellef abla	professor	Discussing member	AbdelHamid MEHRI University- Constantine 2
Hamni houria	Associate professor A	Discussing member	AbdelHamid MEHRI University- Constantine 2

University years : 1446/1447 H – 2025/2026 AD